زدني علماً

ريمون آرون

صِرَاع الطَبَقَات

ترجمة

عبد الحميد الكاتب

منشورات عويدات
بيروت - باريس

صراع الطبقات

ريمون آرون

صراع الطبقات

ترجمة
عبد الحميد الكاتب



منشورات عويدات
بيروت - باريس

الطبعة الثالثة ١٩٨٣

مقدمـــة

عندما دفعت للجمهور، عام ١٩٦٢، بهذه الدروس الثمانية عشر حول المجتمع الصناعي ، كنت قد كتبت السطور التالية : « هـــذه الدروس ألقيت في « السوربون » فعلاً ، في العام ١٩٥٥ – ١٩٥٦ ... وصدرت طبعتها في « مركز الوثائق الجامعية » . وكنت آبى حتى الآن تقديمها ، بالحال التي هي عليها ، الى جمهور اوسع . اما دوافع تردّدي ، فها اني ابيّنها للقارىء فوراً : ان هـــذه الدروس ، التي تتسم بطابع يتصل بوقت معيّن والتي ليست سوى وسيلة عمـل مكرسة للطلاب ، تقترح اسلوباً، وترسم الخطوط الاولى لبعض المفاهيم،وتبسط وقائع وافكاراً . لذا ، هي تحمل ، وليس بوسعها الا ان تحمل ، إمارات التعلم والارتجال . فهي ما أنشئت سلفاً : فانشاؤها هو اذاً بلغة الكلام مع ما يرافق هذه اللغة من شوائب لا مناص منها ، ولئن أتاحت التصحيحات اللاحقة تخفيفها، الا انها لم تأت عليهاجميعاً .

ان الترحيب الذي محضه الجمهور للثمانية عشر درساً ، والعزم الذي ابـــداه ناشرون اجانب متعدّدون من أجل ترجمتها يشكلان حافزاً لي لكي انشر هــذا المجلد الثاني ، لكني اود ان اكرر التنبيه الذي ابديته بشأن الدروس السابقة : ان الفصول التسعة عشر التي يتضمنها هـــذا الكتاب هي دروس ألقيت في « السوربون » خلال العام ١٩٥٦ – ١٩٥٧ . فتحليل نضال الطبقات هو متممّ لتحليل المجتمع الصناعي ، وعلى الرغم من ان ذلك مفهوم تلقائيـــاً ، الاّ ان القارىء لن يدرك ملياً أسسه ومـــداه الا بشرط واحد ، وهو اعتبار المجلدين كأجزاء من مجموعة واحدة . فطريقة طرح مسألة المجتمع الصنــاعي ، والنقيض

الذي يشكله « توكفيل – ماركس » والذي اذهل بعض النقّاد ، سوف يجدان ما يبرّرهما ، حسبما يبدو لي ، في تبسيط البحث . لان دراسة المجتمع الصناعي لم تكن غاية بذاتها ، بل كان من شأنها ان تمهّد للدراسة التي تجدونها هنا حول العلاقات بين الطبقات ، وهذه الدراسة ، بدورها ، تؤدي الى دراسة الانظمة السياسية ، التي ستكون موضوع مجلد ثالث ، يتناول الديموقراطية والحكم الفردي .

وفي الوقت نفسه ، بودّي الردّ ، ببضع كلمات ، على لوم وجّهه اليّ بعض النقاد بحُسن ظنّ مع ذلك . امثال « ميشال كولينيه » و « روبير كانتر » . وينصبّ لومهم على التساؤل عن سبب إحجامي عن التسليم بما يعود الى « سان سيمون » وانصاره ، أي فكرة وعبارة المجتمع الصناعي . بيد اني لو كنت انوي رسم خطوط تاريخ هذه الفكرة ، فما من شك في انه كان يتوجّب علي الرجوع إما الى انصار « سان سيمون » او الى « اوغوست كونت » ، كما فعلتُ مع ذلك في مناسبات اخرى [1] . لكن لم تكن تلك نيتي في الدروس الاربعة الأولى من الثمانية عشر درساً حيث عقدتُ الأمل فقط على رسم الخطوط الكبرى للطريقة التي كنت اعتزم اتباعها ، وفي الوقت نفسه ، طرح مسألة الخيار بين التبرجز التدريجي الذي كان يستشفه « توكفيل » والنضال الطبقي دون رحمة ، الذي كان قد تنبأ عنه « ماركس » . ومن العسير علي ان اتجاهل ان «توكفيل» لم يكن لا رجل نظريات ولا رجلاً تأتى له ان يراقب المجتمع الصناعي (الذي لم يكن موجوداً بعد في اميركا عندما زارها) ، على الرغم من ان « ميشال كولينيه» يُعاني الكثير من اجل إفهامي ذلك: لكن الواقع ان « توكفيل » ، انطلاقاً من تحليل سياسي – اجتماعي ، كانت له بالضبط ، وفي بعض النقاط الحاسمة ، نظرة حول ما سوف يكون مجتمع المستقبل نظرة هي أتم من نظرة ماركس الذي انطلق من تحليل اقتصادي ؛ ان هذا الواقع الذي يبسطه هذا المجلد والذي

---

(١) « المجتمع الصناعي والحرب » و « أبعاد الوعي التاريخي » . راجع ايضاً المقالة التي نشرتها مجلة بروف « الادلة » ، نيسان ١٩٦٣ : « التطور والايديولوجيا ».

تؤيده النظرة ، المجردة ، الى المجتمعات الغربية ، هذا الواقع هو الذي أملى عليّ تخير علماء الاجتماع - الفلاسفة في القرن الاخير ، وقـد استوحيتُ أفكارهم الرئيسية بغية مقارنتها بوقائع قرننا .

كما ان مقابلة أفكار « سان سيمون » مع الوقائع ليست،هي أيضاً ، دون جدوى ودون فائدة . فلقدت عمدتُ الى هذه المقـابلة ، في موضوع الحرب ، بالرجوع الى « اوغوست كونت » . لكن ، عندما يتعلق الأمر بانصار « سان سيمون » ،تبرز صعوبتان: فكما بيّن«هنري غوييه» في الكتب التي يفضّل بعضهم تجاهلها والتي لم يدحضها احد ، ان النصيب الخاص بـ « سان سيمون » في الحركة التي أحدثها قد يكون ضئيلاً ، وفي أية حال ، يتعذر فصله عن المغنم الذي أتى به « اوغوستان تييري » و « اوغوست كونت »، و « انفانتان » و « بازار ». لقد عبر انصار « سان سيمون » عن افكار رائجة ، ونشروها ، وردّدوا صدى روح العصر ، ولم يعطوا هذه الروح شكلاً دقيقاً ومنظماً . امـا « توكفيل » و«ماركس »، فقد اعطى كل منهما جواباً قاطعاً عنالسؤال الذي كنت أطرحه على نفسي . وهذه لم تكن حال انصار « سان سيمون » .

ولا ريب في ان هؤلاء و « اوغوست كونت » على السواء يمكن ان يظهروا كأنبياء للمجتمع التقني الذي نحيا فيه والذي يديره مدراء الاعمال بانتظار الآلات الالكترونية . لكنهم ، عندما أنبأوا عن الملامح المشتركة بين جميع المجتمعات الصناعية ، كانوا يجهلون امكانات الانشقاق المظم الذي حصل في عصرنا ، هذا الانشقاق الذي يتطرق اليه المجلدان (اللذان سيتممها المجلد الثالث) من زاوية علم الاجتماع ومع مسعى موضوعي . فبينما « توكفيل » كان قد تصور الثنائيـة الممكنة التيقد تنطوي عليها المجتمعات الديموقراطية ، إذ يكون بعض من هذه المجتمعات تحررياً ، والبعض الآخر استبدادياً - وكارل ماركس كان قد اعلن حتمية الصراع بين البروليتاريا والبورجوازية ، وبالتالي بين انظمة تنتمي الى هذه واخرى تلتمي الى تلك - كان انصار « سان سيمون » و « اوغوست كونت» على السواء اهل ادراكاً كماركس نفسه لخاصيّة الوجه السياسي ، او على الاقل ،

اذا افترضنا ان ادارة الأمور يجب ان تحلّ يوماً ما محل حكم الاشخاص ، فلنقل ، لتهدئة مديريهم ، بان نبوءتهم ما زالت بعيدة جداً عن مجتمع اليوم .

ان دروس اليوم يعود تاريخها الى اكثر من ست سنوات . وتسارع التاريخ ، المذهل جداً في اوروبا الغربية خلال الخمسة عشر عاماً الاخيرة ، لا يتيح لي اليوم معالجة هذه المسائل تماماً مثلما كنتُ افعل بالامس . بيد ان النتائج التي تؤدي اليها هذه الدراسة يبدو ان مجرى الاحداث يعززها . لكنها تحتاج الى إكمال بعض النقاط التي اقتصر على الاشارة اليها بايجاز في هذه المقدمة .

١ – هل تتجه الطبقة العاملة نحو انسجام متزايد او ، على العكس ، نحو تباُين متزايد ، جرّاء اتساع الشقة بين الفاعل ، الذي لا ينعم باي اختصاص ، والعامل ، الحائز على شهادة تكوين مهني ، او التقني الأسفل ، الذي يراقب الآلة ؟ يبدو لي ان الاجوبة التي اعطيتُها عن هذا السؤال غير كافية ، كما انه ما من جواب بسيط يصلح ، لان ثمة تطورات مختلفة ومتناقضة تتشابك : فمن جهة ، فقد الشغّيلة المحترفون العاملون في صناعات القرن المنصرم اهميتهم ، ويبدو ان العمال المأجورين ، في عدة صناعات ، يغرقون في خضم جمهور ُمفضل ، وقد ُحكم على كل واحد ان يكتفي بحطام جزء من العمل . لكن هذا التمثيل لا يشكل الا نموذجاً واحداً من نماذج التنظيم الصناعي : ففي بعض من الصناعات التي يبلغ الاستهلاك فيها الحد الاقصى (النفط ، الصناعة الالكترونية ، والبناء الكهربائي) يبدو نموذج التنظيم مغايراً كلياً . وتحدد مواقف الطبقة العاملة الجديدة شتى نماذج تنظيم العمل من جهة ، ومن جهة اخرى مستوى استهلاكي أرفع وفعالية وسائل المواصلات الضخمة (هذه الفعالية التي تتجه لخنق الثقافة الاصيلة والمستقلة كما ُوجدت في القرن الاخير ، والتي تنعم بها الجماعات العمالية) . ان اياً من الصفتين البسيطتين – أي الانسجام المتزايد ، او التباُين المتزايد – لا تتجاوب مع تعقيد الواقع .

٢ – ان اتجاه الجماهير ، بما فيها الجماهير العمالية ، نحو المطالبة بدلاً من الثورة ، كلما ازداد النمو الاقتصادي ، لم يعد موضع شك . وهذا بمعنى ان جعل النضال الطبقي سياسياً بالمعنى الذي للعبارة لدى ماركس ، او بعبارة اخرى ، بمعنى ان ارادة البروليتاريا في ان تحدّد نفسها كحزب يستهدف بلوغ الحكم الكامل هي في حالة انحدار ، حتى في فرنسا او في ايطاليا حيث للشيوعية جهاز متين وملايين من الناخبين . ففي ايطاليا ، ينشد الحزب الشيوعي نهجاً اكثر مرونة من ذي قبل ، وهو يأبى شجب السوق المشتركة ، بصورة جذرية . ولا تجيز التجربة قط ، حتى لاكثر الايديولوجيين تعصباً ، الجزم بان اي تحسين هو غير ممكن في نطاق النظام المدعو رأسمالياً . واذا اتفقنا ان ندعو « عملياً » عمل النقابات والاحزاب من أجل اصلاحات فورية (أي ما كان يدعوه لينين بالحركة العمالية ذات النمط الانكليزي) ، وندعو « ايديولوجياً » عمل الحزب الشيوعي ضد النظام كنظام ومن أجل الثورة ، فان النجاحات التي احرزتها الاقتصاديات الاوروبية منذ خمسة عشر عاماً قد قوّت ، في كل مكان ، الاتجاه العملي واضعفت الاتجاه الايديولوجي .

لكن من الخطأ الخلوص الى القول إن النزاعات الاجتماعية لن تتوخّى بعد الآن سوى الحصول على « الحصة من قرص الحلوى » ، وزيادات في الأجور أو مقاومة التبديلات التقنية التي تؤدي الى تحويلات مؤلمة . فعلى الرغم من ان معظم العمال ، في الوقت الحاضر ، وفي معظم البلدان ، يبدو على الارجح لامبالياً بالطرائق المتنوعة التي تنطوي عليها الادارة المشتركة ، فمن الممكن وحتى من المحتمل ان تبرز ، في بعض البلدان ، مطالب تستهدف تنظيم المشاريع . واننا نلمح ، بين المخاصمات العملية والمنازعات الايديولوجية ، نموذجاً ثالثاً من المناقشات او النضال الذي تتوخى غايته زيادة إسهام الشغيلة في حياة المشروع أو إسهام الملاكات او ممثلي الشغيلة في بعض نواحي الادارة .

٣ – وفي الولايات المتحدة ، اخيراً ، وفي حين ان مستوى حياة ثلاثة ارباع السكان يواصل الارتفاع ، فان فقر شطر من السكان – يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ ٪

بحسب بعضهم ، وبين ١٥ و ٢٥ ٪ بحسب الآخرين -- لا يزول بل يتجـــه نحو التفاقم ، بصورة نسبية او ربما مطلقة [١] . ان هذه الظاهرة هي ابرز في اميركا مما في بلدان اوروبا الغربية لاسباب مختلفة : ضعف نموّ الضمان الاجتماعي (بؤس الشيوخ) ، والتنوع العنصري(السود ، واهالي بورتوريكو) ، والتنوع الاقليمي (بعض المناطق تتضاءل سرعة نموّهـا) وبطالة الشباب ، الخ . وهكذا يقع وزر « الفاشلين » في المجتمع الفني على مختلف الفئات دون تمييز . واولئك الذين حظوظهم في الحصول على ثقافة هي اقـــلّ ، لهم حظوظ أكبر في عدم العثور على عمل .

وعلى الرغم من ان هذه الظاهرة هي اقل بروزاً في بلدان اخرى ، ممـــا في اميركا ، فهي عرضة لان تتجلى فيها كذلك ، ما بعد المرحلة الحالية التي يجتازها الاقتصاد الاوروبي ، اي مرحلة النمو السريع والاستخدام الكامـل . فالتمقيد التقني الذي في المشاريع الحديثة يتطلب المزيد من الاختصاصات لدى المزيد من عـــدد الشغيلة . وفي بعض الظروف ، يفتقر الشغيلة الأضعف اختصاصـاً الى العمل ، وحتى اذا جرى استخدامهم فهم لا يعرفون من المجتمع الصناعي سوى العبودية لا الحسنات .

ان الولايات المتحدة بدأت تكتشف مسألة الفقر بل الإملاق والبؤس في المجتمع الثريّ . والمسألة ليست مسألة الانخفاض العام لمستوى الحياة على الرغم من ازدهار وسائل الانتاج ، وليس لها علاقة كبرى بالمسألة التي يربطهـــا بعضهم بالفكرة الماركسية عن الإملاق . بيد انها مسألة قائمـة وهي تذكر في كل مناسبة اولئك الذين يميلون لنسيانها بان النمو الاقتصادي أو التقدّمات التقنية ليست وصفات عجائبية للسلم الإجتماعي أو لعلاقات انسانية حقاً. فالكمية المتزايدة من الخيرات التي بوسع العمل ان ينتجها تغير معطيات ما كان يسمى ، في القرن المنصرم ، بالمسألة الاجتماعية . صحيح انه من المهم رفع الانتاجية اكثر من توزيع الموارد

---

(١) راجع « ميخائيـــل هارينغتون » ، « اميركا الاخرى ، والفقر في اميركا » نيويورك ١٩٦٣ .

المتوافرة ، توزيعاً مغايراً . لكن ، لا النمو الاقتصادي من تلقاء نفسه ولا التقدم التقني المندفع بحركته الصاعدة ، يضمنان نظاماً عادلاً ، ولا ، بصورة اقـــل ، شروط حياة تتنق مع مطامح بشرية غيرت العالم اكثر مما تغير هي نفسها .

ان العديد من القرّاء استخلصوا من الدروس الثمانية عشر خلاصة هي على الاخص ، بحسب المعنى الذي يضعونه عليها ، إما بديهية لفرط تفاهتهـــا ، أو خاطئـــة . من الواضح ان كل مجتمع سائر في طريق التصنيع يعكس ملامح متشابهة. فالإهانات التي تصبها عليّ احدى المجلات لأني أعمل على توضيح الطبيعة الصحيحة للتعارض القائم بين اقتصاد على نمط سوفيـــاتي واقتصاد عـلى نمط غربي ، لا تغير اي شيء من الوقائع. فبمقدار ما يتشابه العلم وتقنية الانتاج لدى الجانبين ، ليس ثمة مدعاة لأن يكون المرء ماركسياً ، كمايزعم نقادي في موسكو لكي يُستنتج بان المقارنة مشروعة بين نمطي الاقتصاد او النمو ، بين نموذجي المجتمع الصناعي . لكن القول إن هـــذين النوعين من الانظمة يعكسان بعض المشابهات لا يعني – ليطمئن 'معارضيّ' المحررون في « الصحيفة الادبية » – انه يجب التقليل من قيمة الفوارق. فحتى الانظمة الاقتصادية ، التي تختلف أقل من الانظمة السياسية ، تختلف كفاية بحيث اننا نناضل في سبيل الحفاظ على الحريات السياسية

واني اتمنى بكل لهفة قدوم ذاك اليوم الذي تخف فيه هذه الفوارق ويتوعى هذان الكونان ، ليس فقط مصلحتهما المشتركة في عدم هدم بعضهما بعضاً ، كما هي حالهما اليوم ، بل قيمهما المشتركة أيضاً . لكن طالما ان التواجـــد السلمي ، اي الرفض المعقول للحرب الحرارية النووية ، لا يصبح تواجُداً ايديولوجيـــاً ، أي الاقرار بحق الايديولوجيا الاخرى بالوجود ، ونهاية الادعاء بحيازة الحقيقـــة الوحيدة ، المطلقة ، وطالما ان الماركسيين اللينينيين لا يتنازعون الا حول أجدى طريقة لقهر كل من لا ينتسب الى ايديولوجيتهم ، فسوف يظل علم الاجتماع الذي يعنى بمقارنة الانظمة ممارسة جامعية لا حواراً تاريخياً . لكن الممارسة الجامعيـــة مهدت للحوار التاريخي في بعض الاحيان ، وقد تكون بصورة سرية ، وتحت جلبة الدعايات ، عنصراً حقيقياً .

براناي ، آب ١٩٦٣

الدرس الاول

تذكير واستشفاف

ان الدروس التي اعتزم القاءها عليكم هذه السنة تشكل القسم الثـــاني من مجموعة ، عالجت القسم الاول منها في العام الفائت . واود ان اذكّركم اليوم بالطريق التي اجـــتزنا واشير الى الموضوعات الرئيسية التي تتناولهـــا دروس هذه السنة .

كان السؤال الذي انطلقتُ منه ذاك الذي تطرحه في آن واحـــد تآليف « توكفيـــل » وتآليف« ماركس ». انأول هذين المؤلفين كان يلحظ حركة ، تقريباً لا تُقهر ، كأنما هي ارادة العناية الربانية ، حركة تتجه نحو الديموقراطية ، وهذه الكلمة تعني زوال الفوارق في الاحوال الشخصية زوالاً تدريجياً ، والميل لتسوية شروط الحياة . اما نظرة ماركس فكانت في آن واحد قريبة من نظرة « توكفيل » ومختلفة عنها كلياً . ذلك انه كان يلحظ التنامي المتسارع في القوى المنتجة ، في مستهل القرن التاسع عشر ، لكنه كان يعتقد بان هذا النموّ ، ضمن إطار الرأسمالية ،لا بدّ انيؤدّي بالضرورة الى نضال طبقي ذي حدة متزايدة . والآن ، وبعد انقضاء قرن لا بد لنا من معالجة المسألة الماركسية لسبب بسيط : ذلك انه ليست امامنا تجربة وحيدة للتطور بل تجربتان : تجربة العالم الغربي ، أي الولايات المتحدة واوروبا الغربية ، وتجربة الانظمة التي تدعى دون تمييز اشتراكية أو شيوعية أو سوفياتية (اني اعتبر هذه الكلمات كمترادفات ، فهي تدلّ بكلّ بساطة على نمط التطور الذي بوسعنا ان نلحظه في الجانب الآخر من اوروبا) . اذ ذاك ، يصبح محور المسألة على النحو التالي : الى اي حـدّ ، يثير

نموّ القوى المنتجة ، في هذا النظام او ذاك ، نضالاً طبقياً أحدّ فأحدّ ؟ ان هذا السؤال لم يُستوح من أفكار سياسية مُضمرة ، مـــا دام المذهبيون الرسميون للشيوعية يطرحون هذا السؤال ، في الوقت الحاضر ، ويفسرون بعض الاحداث الحديثة العهد [١] ، بواقع ان نضال الطبقات ، كلمّا تقدم بناء الاشتراكية ، هو قابل لأن يشتدّ حدّةً .

اذاً ، كانت الموضوعة التي عالجنا خلال العام المنصرم مطروحة على الوجه التالي : كيف تتعاظم القوى المنتجـــة سواءً في نظام رأسمالي ، او في نظام سوفياتي ؟ واذا كنا قد قابلنابين هاتين التجربتين فذلك لانهما ، بمعنى من المعاني ، تشكلان نوعين من نمط واحد . وهكذا ادى بنا الامر الى صياغة هذا المفهوم الرئيسي ، مفهوم «المجتمع الصناعي» . فقبل ان نبحث التعارض بين الاشتراكية والرأسمالية، يجب تحليل السمات المشتركة بين هذه وتلك. ففي المجتمع الصناعي ، يُستخدم شطر متزايد من اليد العاملة في المعامل أو المصالح . تلك الظاهرة هي ابسط الظاهرات ، وتتجلى عن كثب . لكن هذه السمة السطحيـــة تستدعي ايضاحات اخرى . وبالفعل، لكي ينتقل النشاط منالزراعة الى الصناعة، لا بد ان يكون حجم الانتاج الزراعي كافياً ليس لتغذية الفلاحين فحسب بل سكان المدن أيضاً . فاذا كان عدد من المزارعـين ، مستقر او في تناقص ، قادراً على انتاج الغذاء ليس للمزارعين فحسب بل لعدد متزايد من المدنييّن ، ذلك يعني ان الانتاج بالنسبة للفرد الواحد يتزايد . وينجم عن هذا ان المجتمع لا يستطيع ان يصبح صناعياً الا بمقدار ما تتزايد انتاجية العمل في الزراعة ، كما في الصناعة. ويلي هذا بروز طابع ثان ، طابع أصيل في المجتمع الحديث ، الا وهو الحرص على الانتاجية . ففي الماضي ، كان كل جيل يجد طبيعياً ان يعيش كاسلافه . اما في مجتمعاتنا فان ما يُعتبر طبيعياً هو ارادة الجميع في امتلاك المزيد من الاشياء والعيش على نحو افضل . وهكذا ، نصل دون صعوبة الى طابع ثالث من طباع المجتمع الحديث ؛ ان التقنية التقدمية هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق ارادة المزيد

(١) ألقي هذا الدرس غداة احداث المجر ، عام ١٩٥٦ .

من الانتاج وباحسن حساب .

فاذا وافقنا على هذا التعريف الابتدائي للمجتمع الصناعي، لاحظنا ان العديد من الاعتراضات التي يوجهها المذهبيون الى النظام الرأسمالي تنطبق أيضاً على النظام الآخر . كان ماركس يعتبر بان احد الطباع الرئيسية التي تتصف بها الرأسمالية هو تراكم الرأسمال . واليوم ، نعلم بكل وضوح ان تلك هي خاصية جميع المجتمعات الصناعية ، التي لفرط ما يستحوذ عليها الحرص على المزيد من الانتاج، تضطر بهذا المقدار الى توظيف حجم متزايد من الرأسمال في آلات الانتاج . وكذلك ، كان ماركس يعتبر بان العامل مُستثمر لانه يتقاضى ، بشكل اجرة، كامل قيمة انتاج عمله . انما ، اياً كان النظام ، فمن الضرورة ومن البداهة انه لا بدّ ان تكون الأمور على هذه الحال طالما ان جزءاً من هذه القيمة التي يخلقها العمل يجب ان يعاد توظيفه إما من اجل تجديد الرأسمال الآلي أو من أجل توسيعه . ويجب استعمال قسم آخر من هذه القيمة في سبيل دفع أجور مدراء الشركة او نفقاتها العامة . وهذا لا يعني ان «استثمار» العامل يرتدي الشكل نفسه في النظامين . لأن في النظام الرأسمالي ، تنتقل القيمة المخصصة للتوظيفات عن طريق المداخيل الفردية للحائزين على وسائل الانتاج . بينما في النظام السوفياتي ، تنتقل عن طريق الخزانة العامة . في كل من النظامين ، يتمتع بعض الافراد بامتيازات ، اعني لديهم مداخيل أرفع من مداخيل الشغيلة الموجودين في اسفل السلم . كما ان ظاهرة تراكم الرأسمال أو الاستثمار هي مشتركة بين هذين النمطين من المجتمعات الصناعية ، وليست خاصيّة تتعلق بنمط يتعارض مع النمط الآخر .

ان « سيمون ويل » يعزو للصناعة الحديثة انها ترغم العمال على العيش في ظروف غير انسانية ، بإخضاعهم للواجب المطلق في الانتاج باي ثمن وبافضل كلفة . بوسع الفيلسوف أن يطيل التأمل لمعرفة ما اذا كان من المرغوب فيه ام لا ان يغلب الاهتمام بالانتاجية على تنظيم المشروع الصناعي الحديث . ويمكن الدفاع عن وجهة النظر القائلة إن من الافضل الموافقة على مستوى حياة ادنى

من اجل تحديد وإنقاص الجهد المطلوب من الشغيلة . (انا اعتقد بان البرهان بمجمله هو خاطىء لان رفع الانتاجية بوسعه انقاص الجهد البشري بعـــد مضي بعض الوقت) . ومهما يكن ، اذا اكتفينا بمراقبة نمطي المجتمعين الصناعيين ، كما يبدوان لناظرنا ، لاحظنا ان هناك أيضاً نجد الخاصية نفسها في هــذا الجانب وفي الجانب الآخر على السواء .

ونلاحظ ملاحظة اخيرة بأنه ، اذا كان جوهر المجتمعات الحديثة هو الحرص على الانتاج أكثر فأكثر ، فان نظام ملكية المعامل ، الذي كان في نظر ماركس يشكل الخاصية الرئيسية للرأسمالية ، لم يعد يحتفظ بالمكانة نفسها ، على الرغم من انه لم يفقد كل أهميته . لقد حاولت ، في السنة الاخيرة ، ان أبيّن الى أي حدّ تشبه الصناعة التي أضحت ملكاً عاماً الصناعة التي بقيت ملكاً خاصاً . فهناك عدد كبير من المعامل في الشرق والغرب يتشابه كثيراً ولا يمكن إلا ان يتشابه ما دامت جميعـاً تستخدم او تريد ان تستخدم تقنية الانتاج نفسها وهي خاضعة للملازمات نفسها .

وهذا لا يعني ان التمييز بين نمطـَي المجتمعات الصناعية هو دون أية نتائج . فقـــد حاولت ، في السنة الماضية ، ان أبرز الفوارق بين المجتمعين مستخدماً تعارضين ، التعارض الموجود بين شكلي النموّ ، والتعارض الموجود بين نموذجي المجتمـــع .

ان التناقض الاول يتجلى على الوجه التالي : اذا عمدنا الى مقارنة ما جرى في حقبة معيّنة من تطور الاقتصاد الاميركي بمـا يجري في حقبة مماثلة في اتحـــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، لاحظنا في آن واحد مشابهات ومفارقات . ان المشابهات الرئيسية تتصل بظاهرات انتقال اليـد العاملة من القطاع الزراعي او الأولي الى القطاعين الثانوي والثلاثي ، وزيادة القدرة الانتاجية في الزراعة ، وعلى الاخص في الصناعة . لكن النموّ في النموذج السوفياتي ينمّ عـــن بعض الظاهرات الخصوصية التي لم تكن ملحوظة في الغرب: اولاً ، في ما يخص الأولوية الممنوحة للصناعة ، ولا سيما الصناعة الثقيـلة . وكان يُلاحظ كذلك ، سواءً في

الولايات المتحدة او في اليابان، في الحقبات المقابلة لحقبة الخطط الخمسية السوفياتية الاولى ، زيادة متلازمة في الانتـــاج الزراعي والانتاج الصناعي . وكان يرافق ارتفاع القدرة الشرائية الفعلية زيادة في الكميات المنتوجة . ففي مثال الاتحاد السوفياتي (انا لا أتكلم عن بقية البلدان في اوروبا الشرقيـــة) ، كان تصاعد الصناعة الثقيلة أسرع مما في أية حقبـــة مقابلة في التطور الاقتصادي الغربي . وبالمقابل ، كان تقدم الانتاج الزراعي وارتفاع مستوى الحياة أكثر بطئاً . ان هذه الخصائص ، لم ازعم تفسيرها بثقة عن طريق عامل واحد . فقد تركت المسألة معلقة لمعرفة ما اذا كان نموذج النموّ السوفياتي حصيلة فشل التخطيط ام ارادة المخطّطين . ويبرّر هـذا الشك السبب التالي : ان الاهداف التي كان يتوخاها القوّاد رسمياً ، خلال الخطط الخمسية الاولى ، لم تكن تتضمن هـــذا الفارق الواسع بـــين النتائج الحاصلة في الصناعة الثقيلة وفي الصناعة الخفيفة وفي الزراعة . وللمرء الحرية في ان يعتقد بأن الفوارق هي نتيجة لتخلّف المنجزات الزراعية بالنسبة للتقديرات . لقد حاولتُ تبيان كيفية تفسير هـــذا الفارق : ذلك ان المخطّطين السوفياتيين دخلوا في حلقة مفرغة : فلأنهم أرادوا تنميـــة الصناعة بصورة عاجلة جداً ، لذا اضطروا لاقتطاع شطر كبير من الغـــلال في الريف . ولتحقيق هذا الغرض ، ادخلوا الملكية الجماعية . ونتيجة لذلـك ، لم يتجاوب الفلاحون مع النظام ، طيلة سنوات عديدة ، وكان هنـــاك ما يشبه الاضراب المتقطّع وكانت هناك لامبالاة في الانتاج تجلّت في بساطة النتائـج الحاصلة في النهاية . ان التعارض هو واقع ملحوظ ، أياً كان التفسير الذي يشرح هذا التعارض بين نمطي النموّ .

وبالمقابـــل ، ان التعارض الثاني الذي حلّلتُه في السنة الماضية يتعلق ، بالاحرى ، بالمستقبل أكثر مما بالحاضر . وقد طرحت ، فعلاً ، مسألة معرفة ما اذا كانت الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد السوفياتي ، ستتجه ، كلما تنامى هذا الاقتصاد ، نحو التعاظم او نحو التضاؤل . ان نظام التخطيط ، على النحو الذي جرى تطبيقه في الاتحاد السوفياتي حتى الآن، قام بتوجيه وصبّ الموارد الشاغرة

في قناة الصناعة الثقيلة (على حساب فرض تضحيات وقتية او طويلة الامد على الجماهير الشعبية) ، بوضع علاقات بين أسعار مختلف المنتوجات لم تكن تتفق مع الفوارق في أسعار الكلفة بمقدار ما كانت تتفق مع المقاصد السياسية التي كان يتوخاها القواد .

وقد غامرتُ بافتراض فرضية متفائلة نسبياً. ان النظام الاقتصادي السوفياتي يتطور في اتجاه يقترب من الاقتصاديات الغربية . وكانت البراهين الرئيسية التي اعتمدتها على الوجه التالي : كلما تعاظم الاقتصاد ، أصبح التخطيط الالزامي أصعب فأصعب . من الأمور المغرية ، بالنسبة للأدباء ، ان يتصوروا بأن الخطة هي علاج عجائبي لأزمات السوق في الاقتصاد . في الحقيقة ، ان تحقيق الخطة بصورة دقيقة يفترض وجود عدد صغير من الرجال قادر على اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد القومية واستخدام هذه الموارد ، على افضل وجه ، في كل قطاع ، ان لم يكن في كل مشروع . ان هذا التخطيط الكامل ، الذي يشمل مجموع المنتجين في البلد ، يتعدى امكانات الادارة ، حتى لو كانت مزودة بأجهزة الكترونية . من الناحية العملية ، كلما تعاظم الاقتصاد ، أضحى أكثر تعقيداً ، وأضحى الاتجاه أقوى نحو تطور هو موضوع بحث الآن في الاتحاد السوفياتي ، أي نحو النظام اللامركزي بشأن اتخاذ القرارات . وما من شيء شائع الآن في مجلات الاتحاد السوفياتي او اوروبا الشرقية ، مجلات واسعة الانتشار ومجلات تقنية ، مثل تفسير فشل او صعوبات المركزية المبالغة . وكانت الدراسة المجردة أوحت الي بانه كلما تطور الاقتصاد ، من المحتمل ان يتم اللجوء أكثر فأكثر الى سباق الاسعار . فبما ان كل فرد يربح كمية معينة من النقود ، يجري انتاج المزيد أو القليل من السلع حسبما يستعمل المستهلكون مداخيلهم بهذه الطريقة أو بتلك. واعتباراً من اليوم الذي سوف يتخطى الاتحاد السوفياتي المصاعب التي واجهته حتى الآن ، فسوف يكون مضطراً لأن يأخذ بمزيد من الحسبان مُفاضلات الجمهور ، ويتحتم على المخططين ان يوزعوا الانتاج تبعاً للطلب . واضيف على هذا انني جازفت بهذه التكهنات مع العديد من التحفظات . وقد ذكرت خصيصاً بان هذا التكهن هو استشفاف اقتصادي صرف . بيد ان

المخططين السوفيات ، كانوا يفكرون دوماً في مسائلهم بأساليب سياسية وعلى ضوء الاولوية المعطاة للناحية الاقتصادية [1] .

ان نتائج هذه التحاليل التي واصلتها في العام المنصرم كانت تختلف كلياً عن ايديولوجيات ما زالت رائجة حتى اليوم في الشرق والغرب . وكان تصور من هذه التصوّرات الرائجة هو انه كلما تطورت القوى المنتجة ، نشأت حركة انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . وهذه نظرة صورية للتاريخ لها طابع غريب ان لم يكن سطحياً ، طالما انه ليس هناك اي مثل على هذا التطور ، وانه في الواقع إن لم نلحظ حركة معاكسة فعلى الاقل يمكننا تصورها من بعض الوجوه (من نافل القول اني استعمل كلمة اشتراكية ، في هذه الحال ، بمعنى « النظام السوفياتي ») . حقاً ، يمكن ملاحظة نوع من « الاشتراكية » في الاقتصاديات الغربية وهي تتضمن عدة مدلولات : فالدولة تتدخل أكثر فأكثر مباشرة في الحياة الاقتصادية ، وهي تعيد توزيع المداخيل بحسب اعتبارات اجتماعية ، وتؤممّ بعض الصناعات . لكن هذه التدابير تجري داخل النطاق الغربي ، وهي لا تؤدّي الى تخطيط شامل ، ولا الى ظاهرات مماثلة للظاهرات الملحوظة في النظام السوفياتي . وفي هذه الحال ، من السخافة اعتبار هذا النظام الاخير على انه « مستقبل الاقتصاديات في الغرب » ، كما انه « ليس ماضيها » . أنه يمثل ، حتى الآن ، أسلوبا مختلفا لحل مسائل مماثلة . مع ذلك اني اكرر بانه من قبيل التفاؤل الفارط اعتبار ان الاقتصاد السوفياتي سوف يقترب بالضرورة من الاقتصاديات الغربية الاشتراكية ، واننا ماضون نحو تسوية من شأنها ان تتيح كشف الطابع الوهمي للخلافات الايديولوجية . فهناك على الاقل سببان

---

(١) انعد بيتر ويلز » استرعى الانتباه بالضبط الى ان المخططين بوسعهم ، بدلاً من توزيع المداخيل المتزايدة التي ينفقها الافراد على هواهم ، توزيع خيرات استهلاكية اضافية بطريقة ادارية. ويبدو ان برنامج المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي يواجه مثل هذا النهج بشأن توزيع خيرات استهلاكية اضافية. وهكذا يكفي الافراد ان يتصرفوا بنصف مداخيلهم، والنصف الثاني يوزع عليهم بشكل خيرات استهلاكية ، بطريقة ادارية . ان الغرب أيضاً مع الضمان الاجتماعي ، يعرف شكلاً مخففاً من اشكال الاستهلاك الذي تقرره الدولة .

لكي نتحاشى مثل هذا التوهم بضرورة التسوية: السبب الاول هو ان الناس، قاتلوا، عبر التاريخ، سواءً في سبيل افكار خاطئة او افكار صائبة، وفي سبيل أوهام كما في سبيل حقائق . وحتى لو افترضنا ان النظامين الاقتصاديين سوف يتشابهان ، فبوسعهما ان يواصلا تبادل الاهانات او اكثر من ذلك . والسبب الثاني هو ان التجربة السوفياتية تُخضع ، بصورة منظمة ، رفاهية الاجيال الحالية لقوة المجتمع ، باسم ايديولوجية الفيض في الخيرات (ما من شيء منطقي اكثر من هذا التناقض) . وقد تستمر مثل هذه السياسة طويلاً . اود ان اذكركم فقط برقم ذكرته في العام الفائت : ان الخطة الخمسية المطبقة اليوم تنبىء عن زيادة في انتاج الفولاذ تفوق الحجم الحالي لما تنتجه الصناعة التعدينية في بريطانيا العظمى[1]. وقد تشهد يوماً ما تناقضاً مذهلاً بين نظام مدعو رأسمالياً ويكون خاضعاً لقرارات الناخبين واستفتاء المستهلكين ويتجه نحو الرفاهية (رفاهية نسبية ، انما رفاهية مع ذلك) ، ونظام آخر ، في الجانب الآخر ، يدعى اشتراكياً ويتمتع بسلطة مطلقة ، يُعطي الاولوية للقوة الاقتصادية المعبأة من أجل الحرب، وتبعاً لأغراض سياسية . ان تفاقم تناقض من هذا النوع قد يؤدي الى نتائج سياسية أو سيكولوجية ليس بمقدوري ان اتوسع فيها ، لكن كل واحد منكم حرٌّ في تصورها .

وبعد ، أصل الآن الى الموضوع الذي سنعمد الى معالجته في دروس هذه السنة . فنحن سوف نشرع في تحليل النمطين الاجتماعيين. ان دروس العام المنصرم، التي كانت اقتصادية بجوهرها ، لم تكن سوى وسيلة. فأنا لست اقتصادياً محترفاً، وأنتم لستم طلاب اقتصاد سياسي . ان ما يهمكم ، كما ان ما يهمني انا نفسي ، هو التحليل الاجتماعي حصراً ، لكن القيام بهذه المهمة لم يكن ممكناً لو لم نوضح في

---

(١) ومع ذلك لم يتم انجاز هذه الخطة . فانتاج الفولاذ المقدر لعام ١٩٦٠ بحسب الخطة الخمسية الموضوعة عام ١٩٥٦ كان ينبغي ان يكون بمقدار ٦٨,٣ مليون طن ، فلم يكن الا بمقدار ٦٥,٣ – بيد ان الخطة لاعوام ١٩٥٦ - ١٩٦٠ ، تم التخلي عنها في عام ١٩٥٧ ، لصالح خطة سبعية لاعوام ١٩٥٩ - ١٩٦٥ .

البدء الاساس الاقتصادي للمجتمعات .

ان الصيغتين اللتين منهما انطلقنا كانتـا : صيغة التسوية الديموقراطية بالمعنى الذي لدى « توكفيل » ، وصيغة نضال الطبقات بالمعنى الذي لدى ماركس . فبعد انقضاء قرن، نلحظ بأن الاول كان على حق في نقطة جوهرية: ان الفوارق بين الأحوال الشخصية او المراتب ، بالمعنى الذي في العهد القديم ، اختفت فعلاً ، او هي قيد التصفية السريعة . فجميع المجتمعات الصناعيـــة هي ، بمعنى ما ، شعبية ، ومتساوية ، انهـــا جميعاً شعبية ومتساوية بحسب ايديولوجيتها : ففي الولايات المتحدة ينتمي الناس الى « الرجل العام » ، وفي روسيا السوفياتية الى البروليتاريا ، وفي فرنسا الى الشعب . فكل واحد يقرّ كلامياً بأن مصدر أيـة سلطة هو رجل الشارع ، حتى لو كان لدى هذا الاخير الانطباع والشعور بأنه لا يمارس أي تأثير في مجرى المصائر القومية . فالجميع يقترع ، حتى لو لم يكن في ذلك أي جدوى. ثمة مثقفون « متخلـّفون » ، « رجعيـّون » بوجـــه خاص يتصورون عدم الموافقـــة على الاقتراع العام . نحن جميعاً مواطنون ، شغّيلة ، بروليتاريون او « أناس عاميون » ، لكن هذا لا يمنع وجود فوارق بين الناس ، سواءً في ما يتصل بالمداخيل ، او طرائق العيش ، او طرائق التفكير ، والنفوذ والمساهمـــة في السلطة . من هنا ، تبدأ المسألة الاولى التي ستشغلنا في الدروس الاولى من هذا الكتاب: أي كيف تتألف هذه المساواة في الحق وهذه اللامساواة في الواقع ؟ بوسعنا طوعاً استعمال صيغة هي قاسية لكنها حقيقية ، كقولنا إن المجتمعات الصناعيـــة تحمل طابع سمتين متناقضتين ومتضامنتين : فهي تعلن الانسجام بين المواطنين ، في حين تنظـّم مرتبة المستهلكين والمنتجين . ان هذا التناقض بين المساواة السياسية او الشكلية واللامساواة الاجتماعية هو الذي كان المُنطَلَق لتأمل ماركس . وما زال هـــذا التناقض يصدم انظارنا ، بعد انقضاء قرن .

سيتعيـّن علينا ان نبحث في القسم الاول من هــذه الدروس كيف تتشكل وكيف تختلف الجماعات داخل المجتمع الكامل ، في فرنسا والولايات المتحـدة

والاتحاد السوفياتي ، كيف تتوزّع المهن والمداخيل والمراتب، والى أي حدّ تعي الجماعات انها تؤلف وحدةً منفصلة عمّا عداها ومتعارضة مع المجتمع الاجمالي ، والى أي حدّ تتوجد الطبقات الاجتماعية وما اذا كانت هذه الطبقات المنتسبة الى المجتمع نفسه في نزاع مـا بينها . وسيتعين علينا ان نبحث عما تعنيه الكلمة الأكثر تداولاً والأقلّ تعريفاً في لغة علم الاجتماع ، أعني كلمة طبقة ، وعن مختلف المعاني التي تتخذها ، وعن مقدار توافقها مع الواقـع في مختلف أنواع المجتمعات الصناعية .

لكن هذا التحليل للجماعات الاجتماعيـة لن يشكل سوى القسم الأول من الدراسة ، أي القسم الذي هو أكثر ما يكون كلاسيكياً . لأنني سأدرس ايضاً ظاهرات هي في آن واحـد مرتبطة بالظاهرات السابقة ومستقلة عنها نسبياً ، وسأدعوهـا بالأقليات القائدة . ففي كل مجتمع ، يمارس السلطة عدد صغير من الرجال . بكلّ دقة ، توجد حكومات « من اجل الشعب » ، ولم تقم أبداً حتى الآن حكومات « من الشعب » . من المهم التذكير بأن الإيديولوجية القوميـة الاميركيـة هي ايديولوجية « حكومة الشعب » ، و «من اجل الشعب » و« من الشعب » . لكن العالِم الاجتماعي، بحُكم تعريفه هو مارق هرطوقي ، وهو يقابل الايديولوجيا بالواقع . قد يكون هناك في معظم المجتمعـات القديمة والصغيرة تمايز بين الذين يأمرون والذين يطيعون . سنبحث اذاً عن الفئـات التي تمارس الوظائف القيادية في المجتمعات الصناعية .

وها اني أشير على التوّ الى بعض من السمات الخصائصية التي ستكون موضع تحليلنا. الدولة كفّت اكثر فأكثر عن كونها دينية ، وعن كونهـا مكرّسة من قِبل ايمان متصاعد ، علوي . فاولئك الذين يمسكون بزمـام السلطة لم يعودوا مكرّسين من قِبل « الرب » أو تراجمة الكنيسة ، انهم ،من الناحية النظرية ، مندوبو او ممثلو « الرجل العام » ، او البروليتاريا ، او الشعب . وينجم عـن ذلك نتائج مذهلة وخطيرة . فليس للمرء سوى الخيـار بين التنافس القائم بين الايديولوجيات او فرض ايديولوجية واحدة . لم تعد الدولة مقدسة ، ومع ذلك

ان الاقلية هي التي تحكم . اذ ذاك ، لا يبقى سوى واحد من أمرين : إما تُترك للمحكومين حرية إبداء عدم رضاهم على الحكام (وهذه هي الحالة النفسية الطبيعية لدى الاوّلين) ، وفي هذه الحال يخشى من نشوب نزاع حول المشروعية كمعطى دائم من معطيات الحياة في المجتمع ، او تُعلن الدولة ان ثمة ايديولوجيا – لنفترض الماركسية – هي حقيقية . وفي هذه الحال ، يلغى النقاش في الظاهر ، لكن هذا الإلغاء هو مصطنع ، هو مفتعل ، لأن النظرية المنبثقة عن الطبيعة صرفاً ، والتي تدّعي وصف العالم كما هو ، لا يمكن ان تُحاط بالهالة المقدسة نفسها التي تحيط بالمعتقدات التقليدية . فالمجتمعات الصناعية تعرف قيام نزاعات بين مبادىء متناقضة حول السلطة ، لكن هذه النزاعات لا تلبث ان تُخنق عند الضرورة إما خداعاً أو عنوة .

وتتسم هذه المجتمعات بخاصية اخرى. فالمواطنون الذين لا يتمتعون بامتيازات هم منظّمون ولهم قوّاد . في الماضي ، نادراً ما كان للعبيد او الفقراء رؤساء ، باستمرار . اما اليوم ، فبوسع الشغيلة ، او اولئك الذين لديهم أضعف المداخيل ، ان يتنظموا ويُسمعوا مطاليبهم .

وفي اعتقادي انه يمكننا تعريف نماذج المجتمعات الصناعية تبعاً لهذه العناصر الأساسية : هل هناك نضال بين الايديولوجيات ام لا؟ هل هناك معارضة مقبولة يقوم بها قواد الجماهير او ممثلو المواطنين المحرومين من الامتيازات ضد الممسكين بمقاليد السلطة العامة ، ام لا ؟

سوف تتناول تحاليلنا اذاً نوعين من المفارقات : من جهة ، المفارقة بين الجماعات الاجتماعية ، تبعاً للمهنة ، والمداخيل ، وطرائق التفكير والعيش ، ومن جهة اخرى ، الخصام بين الاقليات القائدة الذي مداره هو توزيع الدخل القومي والإسهام في ادارة الدولة ، وعند الضرورة ، تغيير هذه الدولة . ذلك ان المجتمعات الصناعية هي مضطربة ، وهي لا تنطوي على تلك الوحدة الروحية ، تلك السلطة التي لا تُنازَع والتي نتخيلها (ربما خطأ) في المجتمعات التاريخية . وهكذا نصل الى الوجه الثالث من هذا الكتاب . لقد أردت في السنة الفائتة

ابراز التناقضات الموجودة بين اقتصاد كل من المجتمعين الصناعيين . اما في هذا العام فسأحاول ابراز الفوارق الموجودة في التكوين الاجتماعي وعلاقات الاقليات القائدة في كل من المجتمعين الغربي والشرقي . وفي الوقت نفسه ، سأضمّن هذه الدراسة المقارنة تحليلاً لمراحل النموّ في كل من المجتمعين .

واخيراً سأصل الى ما هو مرمى هذه الدراسة وغرضها ان لم يكن موضوعها ، اعني نضال الطبقات . واودّ ان اتحاشى في آن واحد سواءً احاديث الرعاية المتعلقة بضرورة التعاون بين الطبقات او الصيغ الايديولوجية حول فائدة حتمية الاستماتة في النضال . فالاولون يتناسون ان ثمة خصاماً ، مشروعاً وحتمياً ، من اجل توزيع موارد المجتمع ومن جهة ثانية ثمة مجادلات ومنازعات ، قد لا تكون حتمية لكنها مشروعة بكل تأكيد ، مدارها هو التنظيم الافضل للمجتمع . باي حقّ يُحظر على اولئك الذين هم في الجانب السيء من المتراس حق التساؤل حول امكانيتين : إما تغيير مكانهم ، اي ان يصبحوا متساوين في الحقوق الاقتصادية مع سواهم من المواطنين ، او تعديل المجتمع ؟ ان هذه المنازعات هي من صلب المجرى الطبيعي للمجتمعات الصناعية . لكن لا ينتج عن هذا انه يجب قبول الرواية المسيحية التي بموجبها لا يكون نضال الطبقات مشروعاً وضرورياً فحسب ، بل ربانياً ، وله الفضيلة العجيبة بوضع حدّ نهائي ، في وقت معين من التاريخ ، للاستثمار والظلم . وبالفعل ، ان ماركس نفسه هو الذي قال مثل قولنا في نصّ ساورده لكم : ان ما أضافه الى نظرية نضال الطبقات التي كانت معروفة قبله ، هو فكرة ان هذا النضال يتجه لان يتجاوز نفسه ويتغلب على نفسه ، ويتجه لان يلغي نفسه ويزول بعد ثورة معينة . اننا لسنا مرغمين قط على قبول تلك الطريقة المسيحية عيناً ، ولدينا ، منذ نقطة الانطلاق أسباب قوية لرفضها . كلما لاحظنا أكثر فاكثر ان الخصام بين الجماعات الاجتماعية هو مشروع وضروري ، قلت لدينا أسباب الاعتقاد بان هذا الخصام سيكون دون هدف في وقت ما . فالمجتمعات الصناعية لا تتذوق التقشف كثيراً ولا تهواه ، انها بجوهرها استمتاعيّة شهوانية ، تحرّكها الرغبة في الثراء وربما في القوة والمجد . طالما لا

يُعترف بفضل خاص للتقشف ، فعلام لا يتنازع المواطنون حول أعدل وانسب توزيع للموارد القومية ؟ اما الفكرة القائلة بانه ثورة معينة ستلاشي المنازعات ، فمصدرها فكرتان او وهمان : الاول هو ان السبب الحاسم لنضال الطبقات هو نظام الملكية ، والثاني هو ان بعد تعديل هذا النظام ستتوحد المجتمعات بصورة عجيبة. فكما رأينا في السنة الماضية، ان طريقة التملك لها أهمية فعلية في الزراعة والتجارة وبعض القطاعات الصناعية . لكن ، عندمـــا يتعلق الأمر بالوسائل الصناعيـــة للانتاج الضخم ، فان تعديل النظام الشرعي للمشاريع لا يؤثر في مراتب التنظيم الاجتماعي ولا على سُلم الاجور ، بل يتركها على حالها . وما من سبب للاعتقاد بانه يكفي تعديل الطريقة القانونية لتملك وسائل الانتاج لكي يوضع حدّ للتوترات داخل المشروع . وما من سبب للاعتقاد ايضاً بانه حالمـــا تصبح جميع وسائل الانتاج ملكاً للدولة فان مدار المنازعات السابقة يختفي .

وبعد ، هناك طرائق متعدّدة لمنع ظهور هذه النزاعات ، ونحن نعرف هذه الطرائق منذ قرون . ان سلام الاستبداد قد يكون حسناً ، وهو بكل تأكيـــد ليس بالامر الغريب . ولم تنتظر البشرية الازمنة الحديثـــة لكي تكتشف سرّ الاجماعات الظاهرية القائمة في مجتمعاتنا الحديثة .

الدرس الثاني

المفهوم الماركسي للطبقات

سأبدأ اليوم بقسم من هذه الدروس ، مخصّص لتحليل الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية . لكنني قبل ان أشرع بالدراسة الاختبارية ، سأتكلم في هذا الدرس والدرس التالي عن المسائل النظرية التي تنتقد سواء مدلول الكلمة او المذهب .

وانكم تعلمون بأن فكرة الطبقة تحمل الكثير من الاهواء والمعاني المتعددة . وهي تقع في قلب النظرية الماركسية ، وان مَن يزعم انه مجرّد من الهوى ، بهذا الصدد ، ليس مصداقاً . اذاً ، أنا لن أزعم ذلك، ولكي لا تكون بيننا اسباب لسوء التفاهم ، فاني اوافق سلفاً بأنكم تعزون اليّ أفكاراً مُضمَرة . واذا كنت لا أستطيع تبديد شكوك الذين يصفون اليّ ، فسأحاول تبديد الالتباسات . ذلك ان المعاني المتعدّدة المتصلة بفكرة الطبقات هي كثيرة ، لأن هذا المفهوم يلعب دوراً حاسماً في الماركسية، بينما هو ليس موضع معالجة منظّمة في أيٍّ من مؤلفات ماركس . لذا نجد أنفسنا امام حالة فريدة حيث يلبث أهمّ مفهوم من مفاهيم المذهب ، نسبياً ، دون تحديد . ففي هذا الدرس سأحاول تفسير المعاني المتعددة وعلام ماركس نفسه لم يأبه لها كثيراً !

لم يكن ماركس عالماً صرفاً، فقد كان ايضاً رجلاً سياسياً ونبياً . لذا، ليس من شأن تعدُّد المعاني ان يكبح نجاح مذهب ما بل يُعزّز نجاحه . وكلما كانت الفكرة التي ينطوي عليها مذهب الطبقات ونضال الطبقات غير محدّدة ، كان نشر هذا المذهب أيسر . ان القسمين اللذين يتضمنهما هذا الدرس ، أي « المعاني

المتعددة » و « المذهب » ، رغم انهما يبدوان متعارضين ، هما متمّمان لبعضهما في الواقع .

ولأبيّن لكم هذه المعاني المتعددة ، سأستخدم الأسلوب الأبسط إذ سأقرأ عليكم بعض النصوص الكلاسيكية من ماركس . ان النص الاول مقتبس من « البيان الشيوعي » . وها هي السطور الأولى :

« ان تاريخ أي مجتمع ماضٍ هو تاريخ النضالات الطبقية . فالأحرار والعبيد، والاسياد والعوام ، والاقطاعيون والاقنان ، والحرفيّ المعلّم والصانع ، اي بكلمة المضطهدين والمضطهَدين ، كانوا في تعارض مستمر فيما بينهم ، وخاضوا نضالاً لا هوادة فيه ، نضالاً تارةً مستتراً وطوراً علنياً ، كان ينتهي في كل مرة بتغيير ثوري لكل المجتمع او بانهدام احدى الطبقات المتصارعة . ففي العصور السابقة للتاريخ ، نجد تقريباً في كل مكان تنظيماً كاملاً للمجتمع ضمن طبقات متمايزة ، وترتيباً متنوعاً للمراتب الاجتماعية . في العهد القديم نجد الأسياد والفرسان، والعوّام،والعبيد — وفي العهد الوسيط الأسياد الاقطاعيين والاتباع، والمعلمين الحرفيين والصنّاع ، والأقنان — وعدا ذلك ،وتقريباً داخل كل طبقة تقسيمات مرتبية جديدة » .

في هذا النص ، تنطبق كلمة طبقة على الجماعات الاجتماعية ، المنظمة بصورة مرتبية ، في أي مجتمع كان . والتعارض بين الطبقات يوازي تقريباً التعارض بين المضطهِدين والمضطهَدين ، ولا تتضمن الفكرة أي محتوى سوى ترتيب الطبقات والاضطهاد الذي تمارسه طبقة على أخرى .

وفي نصوص أخرى لماركس ، ان كلمة طبقة هي قاصرة على الفئات المنظمة بصورة مرتبية « داخل المجتمعات الصناعية الحديثة » . والى حدّ واسع ، ليس المعنيّ مسألة واقع بل مسألة تعريف ، اعني اختياراً اعتباطياً . فبالإمكان تعريف كلمة طبقة على نحو انها تنطبق على الجماعات المنظّمة بصورة مرتبية في أي مجتمع كان . لكن ، في هذه الحال ، يجب ايضاح خصائصها في المجتمعات

الصناعية الحديثة . ان هذا ما يفعله ماركس في نص آخر، هو ايضاً كلاسيكي، ويوجد في الفصل الأخير من الجزء الثالث من « الرأسمال » :

« ان مُلاّك محض قوة العمـــل ، ومُلاك الرأسمال ، والمُلاك العقاريين ، الذين مصادر دخلهم المتقابلة هي الاجرة والربح والريع العقـاري ، أي ان العمال المأجورين ، والرأسماليين ، والملاّك العقاريين يؤلفون الطبقات الثـلاث الكبرى في المجتمع الحديث القائم على طريقة الانتاج الرأسمالي » .

لقد تمّ تفسير هذا النص من قِبل بعض المعلّقين بحسب المعنى التالي: تُعرّف الطبقات الثلاث في المجتمع الرأسمالي عن طريق مصدر دخلهم (الاجرة، الربح، الريع العقاري)، وبذا يكون منشأ الطبقات ضمن اطار توزيع الدخل وتقسيمه. اني أعتقد بأن هذا التفسير غير صحيح . لأن منشأ الطبقات الاجتماعية ، بحسب ماركس ، هو على العكس في تنظيم الانتاج . وبالفعـــل ، ان أنواع المداخيل الثلاثة مُعرّفة عن طريق علاقات المنتجين بوسائل الانتاج : فالاجرة هي الدخل الذي ينعم به العمال الذين لا يملكون شيئاً سوى قوة عملهم . والربح يذهب الى اولئك الذين، لكونهم حائزين على وسائل الانتاج، هم قادرون على استثمار العمل المأجور . والريع العقاري « يدسّه في جيبه » مالـك الاراضي الذي ليس هو نفسه مستثمِراً . فاذا كان هذا التفسير صحيحاً ، كان منشأ الطبقات الاجتماعية، في المجتمعات الصناعية ، في العلاقة بين وسائل الانتاج وعمـــلاء الانتاج ، أي المنتِجين ، وتكون الظاهرة الاساسية كامنة في الفصل ما بـين المنتج ووسائل الانتاج .

سأورد لكم الآن نصاً ثالثاً ، ليس أقلّ شهرةً ، يوجد في الكتاب التاريخي الذي كرّسه ماركس لانقلاب نابليون الثالث ، والذي عنوانه : « ١٨ شباط ، لدى لويس نابليون » :

« ان الفلاحين الصغار يشكلون جمهوراً واسعاً ، يعيش أعضاؤه في شروط متشابهة دون ان يقيموا فيما بينهم علاقات معقّدة . وطريقة انتاجهم تعزلهم عن

بعضهم بعضاً بدلاً من ان تضعهم ضمن علاقات متبادلة. فبمقدار ما تعيش ملايين من العائلات في شروط وجود تفصل أنماط حياتها ومصالحها وثقافتها عن أنماط حياة ومصالح وثقافة الطبقات الاخرى وتضعها موضع تناقض عدائي ازاء الطبقات الاخرى فهي تشكل طبقة . وبمقدار ما ينعدم أي تضامن اجمالي بين الفلاحين الصغار ، وبمقدار ما لا يخلق التماثل بين مصالحهم وحدةً ، ولا اتحاداً قومياً ، ولا تنظيماً سياسياً ، فهم لا يشكلون طبقة » .

ان هذا النص هو واحد من أدق واهم نصوص ماركس: فلكي تكون هناك طبقة اجتماعية ، لا يكفي فقط ان يعيش عدد كبير من الناس بطريقة تقريباً متشابهة ، ويمارس عملاً متماثلاً ، بل يجب ان يكون هؤلاء الناس على علاقات دائمة فيما بينهم ، ويشكلون وحدةً باكتشافهم ، في آن واحد ، المشاركة مع بعضهم ، والتعارض مع الفئات الاخرى . فهناك طبقة ليس فقط عندما توجد سمات مشتركة بين ملايين من الافراد ، بل عندما تعي جميع هذه الكائنات وحدتها بمعارضتها ملايين من الافراد الآخرين وهم ايضاً مجتمعون .

ففي هذا الخطّ من التحليل ، ان عمّال الصناعة ، اذا لم يعوا وحدتهم ومعارضتهم لجماعات أُخرى، يكونون منافسين لبعضهم بعضاً . وبالفعل ، توجد ضمنهم فئات فرعية تتنافس من اجل توزيع الدخل القومي ، حالما لا يتوفر لديها الوعي بوحدتها وبتناقضها مع جماعات اخرى . وفي هذه الحال ، ان الطبقة الاجتماعية لا تتطلب فقط المشاركة الواقعية في طرائق العيش،بل تتطلب علاقات شبه دائمة فيما بين الافراد، وتتطلب منهم على الاخص توعي مشاركتهم لبعضهم، مشاركة لا يمكن تصورها دون توعي تناقضهم مع جماعات أُخرى. من هنا تنتج نقطة جوهرية في نظرية ماركس : ان الطبقة الاجتماعية لا تكون موجودة واقعياً الا بمقدار ما تعي ذاتها ، لكن لا يمكن ان يكون هناك وعي طبقي دون الاعتراف بالنضال الطبقي. فالطبقة لا تعي ذاتها الا اذا اكتشفت انه يتعين عليها ان تناضل ضد طبقات اخرى .

وقد يخيل الى بعضهم ، انطلاقاً من هذه النصوص ، بان مـــاركس حلل مختلف المجتمعات فوجد في كل مكان الطبقـات الاجتماعية نفسها . في الواقع ، وبحسب المؤلفات ، وبحسب الدراسات التاريخية ، ان التعداد مغاير . مثلاً ، في الكتاب الذي عنوانه « ثورة وضد الثورة في المانيا » يميز ماركس : ١ — النبالة الاقطاعية ، ٢ — البورجـــوازية ، ٣ — البورجوازية الصغيرة ، ٤ — الطبقة الفلاحية الكبرى والوسطى ، ٥ — الطبقة الفلاحية الصغيرة الحرّة ، ٦ — طبقة القنانة ، ٧ — العمال الزراعيون ، ٨ — عمال الصناعة . وفي كتاب آخر ، « نضال الطبقات في فرنسا » ، يختلف التعداد وتكون الطبقات على الوجـــه التالي : البورجوازية المالية ، البورجوازية الصناعيـــة ، الطبقة البورجوازية التجارية ، البورجوازية الصغيرة ، الطبقة الفلاحية ، والطبقـــة البروليتارية ، والطبقة البروليتارية المهترئة .

ما من تناقض بين التعاريف التي اوردُتهـا بحسب نصوص ماركس من جهة وتنوع هذه التعدادات من جهة اخرى . قد تكون الطبقات مختلفـة ، بحسب الاحوال ، لكن الطابع الاعتباطي لهذه التعدادات يبين انه من العسير احياناً معرفة اين تبدأ واين تنتهي احدى هـــذه الطبقات ، مثلاً ، بحسب نصوص ماركس . من المستحيل البتّ فيما اذا كان الفلاحون يشكلون بمجتمعين طبقـة واحدة ام انـــه يجب معارضة الفقراء منهم والمتوسطين بالاغنياء . فبحسب الظروف ، يكون الميل لهذا التفسير أو ذاك . ومرة اخرى اقول ، ليس تناقض في هذا . ان كل ما اريد ان اشير اليه هو انه لا يوجد في نصوص مـــاركس لا تعريف دقيق لاصالة الطبقـــات في المجتمعات الصناعية بالنسبة للطبقات في المجتمعـات السابقة للمرحلة الصناعية ، ولا تعداد للطبقات الخصائصيـــة في المجتمعات الصناعية .

لقد تمسّك الماركسيون على العموم ، بمكانة او دور الجماعة في سياق الانتاج ، كمعيار لتعريف الطبقـــة الاجتماعية . ان لينين ، مثلاً ، يعلن ان الطبقة هي مجموعات بشرية كبيرة تتميز بوضعها ضمن نظام تاريخي معين للانتاج الاجتماعي ،

وبعلاقاتها بوسائل الانتاج ، تلـــك العلاقات التي تحدّدها الحقوق في الغالب ، وبدورها في التنظيم الاجتماعي ، وبالتـــالي بقدرتها على اخذ شطر من الثروات وبمقدار هـــذا الشطر . اما « بوخارين » ، وهو ماركسي ايضاً ، فهو يعرّف الطبقة الاجتماعيــــة ، بصورة أبسط ، على انها وحدة اجتماعية تساهم في سياق الانتاج . فاذا بسّطنا ذلك ، استطعنا القول اذاً ان معظم الماركسيين يعتبرون ان الطبقة العاملة هي مجموعة كبيرة يحدّدها وضعها في نظام للانتاج، وهذا الوضع نفسه تحدّده ، بصورة خاصة ، العلاقة بوسائل الانتاج. لكن هذه الفكرة فيها التباس ، مع الأسف .

ذلك انها تتضمن بكل وضوح مغزيين ممكنين : ان المأجورين يؤدّون دوراً معيناً في سياق الانتاج ، من حيث انهم لا يملكون وسائل الانتاج ويتقاضون اجوراً . وهكذا يُعرّف دورهم بمعنى قانوني ـ اجتماعي . لكن بوسعنا ايضاً ان نتوقف عند المعنى التقني للعبارة : ان العامل في الصناعة ، أياً كان نظام الملكية ، يؤدي دوراً معيناً ، الا وهو كونه شغيلاً يدوياً ، كونه يعمل على الآلة. فالمعنى القانوني ـ الاجتماعي يرتبط بملكية وسائل الانتاج، بينما المعنى التقني يرتبط بتنظيم الانتاج . فاذا تمسكتم بالتعريف الاول بوسعكم ان تتصوروا قيام ثورة تضع حداً لوضع المأجورين . وبالمقابل ، اذا تمسكتم بالتعريف الثاني ، فمن الواضح ان أية ثورة قانونيــــة لن تغيّر بصورة أساسية وظيفة العمال في سياق الانتاج . فاذا ما أضحت وسائل الانتـاج ملكاً للدولة تغيّرت علاقــة العامل القانونية بوسائل الانتاج ، لكن ذلك لا يغيّر علاقـــة العامل التقنية بالتنظيم الجماعي للعمل . واذا قلتم : ان تعريف الطبقة البروليتارية يقوم على واقع انها تعمل لحساب مالكي وسائل الانتاج، فيكفي إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج لكي تُلغى البروليتاريا تلقائياً ، بحكم هـذا التعريف . ففي هذه الحال ، سيبقى طبعاً عمـــال يواصلون العمل في المعامل ، لكن ، ما داموا لن يعملوا في خدمة مُلاك فرديين ، تكونون قد ألغيتم ما كنتم دعوتموه بالبروليتاريا ، وذلك بحكم تعريفكم هذا .

ولنتساءل ، في الواقع ، مما كانت تتألف الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية ، وبما كانت تختلف عن الطبقات الاجتماعية في المجتمعات السابقة للعهد الصناعي ؟ ان هــذه المسائل لم تكن لتثير اهتمام ماركس كثيراً . كما انه لم يكن يهتم كثيراً للمسألة التي يطرحهــا على انفسهم علماء الاجتماع ، اليوم ، أي مسألة معرفة ما هي العلاقة بين الظاهرات الموضوعية والظاهرات الذاتية، أعني العلاقة بين التشابه في شروط العيش ووعيّ الطبقة لوحدتها . انه كان يعني قبل كل شيء فلسفة التاريخ وتفسير المجتمع الرأسمالي .

ان نقطة انطلاق أفكار ماركس وفلسفته هي الواقع الملحوظ ، واقع انــه تكوّن في المجتمعات التي ينتمي اليها طبقة جديدة ، سمّاها بالبروليتاريا ، طبقة العمال في الصناعة ، والذين هم في نظره ، وفي آن واحد ، نفيٌ للرأسمالية وتعبير عنها . انهانفي للرأسمالية لأن المجتمع الرأسمالي يقوم على الملكية، وهم لا يملكون شيئاً . وهم تعبير عن الرأسماليــة لأن العامل المجرّد من كل شيء ، بانكاره مبدأ المجتمع الرأسمالي ، يكشف واقع الرأسمالية بجوهره . انا أبدو وكأني أتلاعب ، لكن بكل جدّية ، أنا أقتصر على نقل ديالكتيك ماركسي خالص . فالطبقــة العاملة هي سمة المجتمع الرأسمالي لأنها تعكس وجهه ويصحّ القول لأنها تخونــه ، أعني تكشفه بابداء صورة تتعارض مع الصورة التي يريد هــذا المجتمع ان يعطيها لنفسه .

ومن هذا الاكتشاف ، اكتشاف الطبقة العاملة بصفتها بروليتاريا ، ينتقــل ماركس الى المعتقد بأن علاقات الطبقات تميل لأن تصبح أبسط فأبسط ، وانــه شيئاً فشيئاً سيكون في المجتمعات الرأسمالية طبقتان رئيسيتان وطبقتان فقط . وحول كل من هاتين الطبقتين ، سوف تستَقطب كل المجموعــات الاجتماعية . ولنتحاشى كل سوء تفاهم نقول : لم يقــل ماركس ابداً بأنه ليس هناك سوى طبقتين ، البورجوازية والبروليتاريا ، حتى انه لم يقل ابداً جهراً بأن جميع أعضاء المجتمع سيتجمعون إما حول البورجوازية الحائزة على وسائل الانتاج او

حول البروليتاريا ، لكنه يعتقد بأن التطور الاقتصادي والاجتماعي سيعزّز فعلاً استقطاب المجتمع في طبقتين وطبقتين فقط .

فالمجتمعات الرأسمالية ستُحدث من تلقاء نفسها تراكم وسائل الانتاج بين عدد صغير من الايدي ، وسوف يتناقص عدد الرأسماليين ، وسيمتلك كل واحد منهم قسطاً متزايداً من الثروات . وفي الوقت نفسه ، وفي الطرف الآخر ، سيتراكم البؤس. ويعتقد ماركس بأن تمركز الرأسمال سيرافقه انخفاض في مستوى حياة العامل ، إما اطلاقاً ، او نسبياً . وسوف يتعاظم فقر العامل في الصناعة ، وفي أي حال سوف تتعاظم ثوريته .

وقد اثير النقاش لمعرفة ما اذا كان ماركس يعتقد بالإملاق المطلق ، اعني بانخفاض مستوى حياة الطبقة العاملة ، تدريجياً مع التطور الرأسمالي . فكما هي الحال لدى مؤلف كتب الكثير وفي مناسبات مختلفة جداً ، ان النصوص تجيز لنا سواءً تأكيد [1] أو نفي نظرية الإملاق المطلق . مع ذلك ، ان هذه النقطة ليس لها سوى أهمية محدودة فيما عدا المنازعات السياسية القائمة اليوم . ان ما هو جوهري في هذه النظرة التاريخية هو ان مصير الطبقة العاملة ، بحسب ماركس ، سوف يتفاقم حتى اذا ارتفعت مداخيل العمال . وهذا التفاقم في الحالة البروليتارية ينجم عن تنظيم العمل نفسه ، وعن سعي حائزي وسائل الانتاج للحصول على اكثر ما يمكن من « القيمة ـ الزائدة » . ان تفاقم حالة الطبقة العاملة يرتبط ، الوقت نفسه ، بواقع ان الطبقة العاملة لا يمكن ان تعي وضعها دون ان تثور . منها نحن نعود الى الفكرة التي اشرت اليها عليكم منذ لحظة : ان توعي الطبقة العاملة هو فوراً نضالي ، والبروليتاريا إذ تكتشف اعداءها تكتشف نفسها . وينجم عن ذلك تفسير جديد للفكرة القائلة بانه لن يكون في النهاية سوى معسكرين . ان السبب القصي للاستقطاب النهائي حول معسكرين ليس من النظام الاقتصادي ، فبالامكان تصور تحسن وضع الطبقة

---

(١) في الواقع ، ان ماركس غالباً ما أكد موضوعة الإملاق المطلق ، لكن هذه الموضوعة لا تتفق كلياً مع بعض التحليلات الواردة في « الرأسمال » .

العاملة دون زعزعة المعتقد الاساسي لدى ماركس والذي بموجبه لا بدّ ان تتمّ المنازلة بين الطبقتين ، وبينهما فقط ، في آخر الأمر هنا ، بالفعل ، يتدخل المفهوم السياسي الذي لدى ماركس. فهو يعتقد بان ما يعرف كل مجتمع هو سيطرة طبقة . لم يوجد حتى الآن مجتمع دون طبقة مُسيطرة واخرى مسُودة . ان دولة المجتمع الرأسمالي تحدّدها سلطة الطبقة المسيطرة اقتصادياً ، وهذه الطبقة هي البورجوازية ، والدولة هي الوسيلة التي عبرها تمارس سيطرتها . واذ ذاك ، اذا كانت الطبقة البورجوازية هي التي تحدّد ألدولة ، واذا كانت البروليتاريا تكتشف واقعيتها ووحدتها بمعارضتها للبورجوازية ، فلن يكون هناك حتماً سوى معسكرين ومعسكرين فقط . فالطبقتان وحدهما قادرتان على تشكيل الطبقة القائدة للمجتمع ، البورجوازية والبروليتاريا . من الواضح انه ، بين الاثنتين ، توجد مجموعات ، طبقات وسطى ، او طبقات فلاحية ، قد تكون كبيرة العدد ، لكن هؤلاء الوسطاء لا يغيرون شيئاً في الواقع الرئيسي ، الا وهو انه توجد طبقتان متعاديتان لان هناك ، بصورة جذرية ، مفهومين متعارضين للمجتمع : البورجوازية التي هدفها هو الحفاظ على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، والبروليتاريا التي مصلحتها الخاصة هي في قلب النظام القائم على هذه الملكية نفسها .

لماذا تكون مصلحة البروليتاريا في قلب هذا النظام ؟ ان جواب ماركس وارد في كتاب « الرأسمال » . في أي نظام ملكية خاصة لوسائل الانتاج ، يستأثر الرأسماليون بالقيمة الزائدة . فالعامل ، بصفته مأجوراً ، هو اذن مستثمَر . واذ ذاك ، اذا توعّى وضعه ، لا يستطيع إلا ان يردّ بارادة النضال. وبالنتيجة ، ينتهي التحليل الماركسي للطبقات بدعوة الى العمل ، وهذا منطقي اذا أقِرّت مراحل التفكير المتعاقبة . ان كل مجتمع يحدده النظام الطبقي ، وفي المجتمع المتخاصم توجد طبقة مسيطرة . وفي المجتمع الرأسمالي ، ان الطبقة المسيطرة هي تلك التي بحيازتها وسائل الانتاج . ولهذه الطبقة مصلحة أساسية هي الحفاظ على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . والطبقة البروليتارية ، عندما

تدرك انها مستثمرَة ، ليس بوسعها إلا ان تقرّ بان لهـا مصلحة أساسية في قلب المجتمع المالي ، اعني في إلغاء التملك الخاص لوسائل الانتاج . إلا ان البروليتاريا هي الطبقة الوحيدة في المجتمع الرأسمالي التي يمكن ان تكون لها ارادة في ثورة جذرية . فالبروليتاريا ُفرِض عليها وضع لا انساني ، واعتباراً من الوقت الذي تكتشف وضعها ، تكتشف في الوقت نفسه انها ليس بوسعها ان تنقذ نفسها إلا بانقاذ مجموع المجتمع .

تلك هي ، موجزة بخطوطهـا الكبرى ، فلسفة التاريخ التي تمسك بهـا ماركس . بديهي ان تفصيل تعريف الطبقات ، ضمن مثـل هذا النطاق ، يغدو امراً ثانوياً . ان مـا هو جوهري هو ادراك الخصام بين الطبقات ، وضرورة النضال ، وضرورة تنظيم هذا النضال . بيد انه من اجـل بلوغ هذا الهدف ينبغي خلق حزب يكون التعبير الحقيقي للبروليتاريا أثناء نضالها . وهكذا ، ننتقل من تحليل الطبقات من ناحية علم الاجتماع ، الى نظرية سياسية في النضـال الثوري . ان فلسفة من هذا النوع ، هي طبعاً فاتنة ، لأنها تدمج تحليـل الواقع بدعوة الى العمل . واذا تم إقرار بضع أفكار رئيسية من هذه الفلسفة ، بدت النتائج قاهرة . وفي الواقع ، لكي ندرك المعنى المزدوج الذي تتضمنه ، يكفي الوقوف عند صيغة ، غالباً ما يوردها ماركس والماركسيون وانصار الماركسيين ، مثل « جان بول سارتر » ، الا وهي : « ان البروليتاريا إما ان تكون ثورية أو لا تكون » . اني استأذنكم لكي اوضح التفسيرات المختلفة الممكن اعطاؤهـا لمثل هذه الموضوعة . فهي تتضمن ثلاثة معان ممكنة . يمكن اعتبارها ، اولاً ، كتعريف ، واذ ذاك تكون ترجمتهـا كما يلي : اوافق على تسمية عمال الصناعة بالبروليتاريا ، عندمـا يكونون ثوريين ، وعندما لا يكونون كذلك لا أسميهم بروليتاريين . ولن ينجم عن ذلك أية تغييرات حاسمـة في مصيرهم . لكن الفيلسوف يقول : اذا لم يكن هناك وعي ثوري ، لم تكن ثمـة بروليتاريا . مرة أخرى أقول انها مسـألة تعريف . ولن نجادل في ذلك .

وبوسع الصيغة ان يكون لها معنى وصفي : كلما توعّى عمال الصناعة أنفسهم

على انهم بمثابة جماعة اجتماعية محددة ، لا يمكن إلا ان يكونوا ثوريين . انها موضوعة واقع ، موضوعة هامة ، لكنها خاطئة بكل أسف : فهناك أمثلة عديدة على طبقات عمالية ، في بلدان غربية ، يتوفر لديها الى حدّ ما الوعي بوحدتها ، ومع ذلك لا تريد القيام بثورة . انها تريد اصلاحات ، وهذا أمر طبيعي ، وقد تريد من الاصلاحات أكثر مما نريد لأننا في الجانب الرديء من المتراس . ان العمال الانكليز منظّمون في نقابات ، ويقترعون بمعظمهم للحزب العمالي . وفي الغالب لديهم الوعي بأنهم ينتمون الى الطبقة العاملة ، لكن ليس لديهم ارادة ثورية بالمعنى الماركسي ، ارادة ثورية جذرية ، ارادة إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

أما المعنى الثالث الذي يمكن ان تتضمنه صيغة « إما ان تكون البروليتاريا ثورية او لا تكون »، فاني أعتبره « استدعائياً » : ذلك ان الطبقة العاملة تصبح غير جديرة بحمل اسم البروليتاريا النبيل اذا لم تكن ثورية . وفي هذه الحال ، يبذل الجهد لجعل البروليتاريا ثورية وذلك بأن يُوحَى اليها بأنها ان لم تكن ثورية فهي ستُعاقب بانتزاع هذه الصفة المجيدة منها . وستُدعى فقط بالطبقة العاملة . كل هذا هو مشروع في سياق العمل ، لكنه لا يغيّر الواقع بصورة ملحوظة . انه حكم اخلاقي .

من هذه المعاني الثلاثة ، أيّهم هو ماركسي خالص ؟ ان قوة ماركس كنبيّ وضعفه في ميدان علم الاجتماع هو ان بالامكان تفسير الصيغة سواء بهذا المعنى او بالآخر من المعاني الثلاثة . ان ماركس بصفته دياليكتيكياً يعتقد بأن الصيغ الثلاث هي صحيحة في آن واحد : فالطبقة العاملة ، بصفتها تعي نفسها ، تميل لأن تكون ثورية . وهي لا تستحق ان تُدعى بروليتاريا ان لم تكن ثورية ، على اعتبار انه ان لم تكن ثورية فهي لا تعي نضالها ، أعني لا تعي نفسها . اخيراً ، يُستحسن دعوة العمال الى الثورة لأن مجرى التاريخ هو على نحو ان الطبقة العاملة سوف تغيّر ، بصورة أساسية ، تنظيم الحياة في المجتمع .

في فلسفة الطبقات الاجتماعية ، ثمة « موضوعات واقعية » سوف نناقشها

في دروس هذه السنة ، و « موضوعـات فلسفية » ، سوف أجنّبُها فوراً . اما الموضوعات الواقعية فهي التالية : ان ماركس يعتقد بانـــه كلّما تطور المجتمع الرأسمالي ، تصبح علاقات الطبقات اكثر بساطة . وهو يعتقد بان البؤس المادي والمعنوي لدى الطبقة العاملة يتفاقم ، وانه تبعاً لهذا التفاقم يصبح العمال اكثر فأكثر ثورية . ففي هذا المجال ، نحن فوق ارض صلبة ، ويُستحسَن التطلع الى الواقـــع في مختلف المجتمعات . فالوقائع هي عديدة ، ومتباينة ومتناقضة ، كفاية ، بحيث ان بوسع كل واحد ان يجد منها ما يعزّز رأيه وفي هذا المضمار ، ليس المقصود الجدل الفلسفي ، بل معرفة كيف تطورت ، منذ قرن ، الشروط العمالية في البلدان الرأسمالية .

وبالمقابل، هناك موضوعات اخرى هي جوهرية بالنسبة للفلسفة الماركسية، فلسفة الطبقات التي أود ان أجنبها فوراً ، لأنها مفرطة في التدقيق واسطورية . ان ما اعتبره على هذا النحو هو الدمج ما بين الدولة وسيطرة طبقة . ان النقطة الرئيسية في كل التفكير الماركسي هي التأكيد بان في كل مجتمع توجـــد طبقة مسيطرة ، بينما الدولة ليست شيئاً اكثر من آلة بواسطتها تمارس الطبقة سلطتها. وفي الختـــام ، ان البروليتاريا هي الطبقة الوحيدة القادرة على قلب الطبقـة البورجوازية وتحويل نفسها الى طبقة مسيطرة . هنا نصبح في قلب الاسطورة ، التي قد تكون ذات فائدة في مجال تعليم فلسفة معينة ، ولكننا ، عـلى صعيد الخبرة العملية، لا يجوز لنا ان نضع ضمن مفهوم واحد طبقة تتمتع بامتيازات ، كالطبقة البورجوازية ، وطبقة لا تتمتع بأي امتياز كالبروليتاريا. فهذه الأخيرة تتألف من بضعة ملايين من العـمال الذين ، بحُـكم التعريف ، لا يشكلون ابداً طبقة مسيطرة ولا يمارسون السلطة . ونحن لا نستبعد ان تمارس السلطة أقليـة من الناس باسم البروليتاريا او بصفتهم ممثلين عنها . من الممكن ان يمارس السلطة حزب سياسي مرتبط بطبقة اجتماعية. ففي نظام على النمط السوفياتي، بوسعكم القول بان السلطة يمارسهـا الحزب الشيوعي باسم البروليتاريا او لمصلحتها : هذه هي موضوعات واقعية قابلة للجدل . لكن مـــا ليس بوسعكم قوله هو ان

البروليتاريا تمارس السلطة ، كما ليس بوسعكم القول بان الدائرة هي مربعة . ان ملايين العمال يواصلون العمل في المعامل ، واولئك الذين يمارسون السلطة هم مدراء ، أو رجال سياسة قليلو العدد مقرهم هو بعيد جداً عن العمال العاملين في المعامل. وكما ان الشعب ليس هو الذي يحكم في النظـام الديموقراطي ، كذلك ليست البروليتاريا هي التي تحكم في النظـام السوفياتي . ان ممارسة السلطة ، بحكم طبيعتها ، تتم بايدي عدد صغير من الناس . وفي أي مجتمع عرفنـاه ، لا يمارس العدد الكبير السلطة بنفسه . أنا لا أحـكم على الصفة الأخلاقية أو السياسية للأنظمة التي تعلن انها بروليتارية ؛ اني ألاحظ فقط ان الأنظمة البروليتارية ليست بالانظمة التي تمارس السلطة فيها طبقة البروليتاريا ، بل هي الأنظمة التي يُعلن مَن بين ايديهم زمام السلطة انهم يحكمون باسم البروليتاريا .

وإثر حل الاختلاط الاسطوري بين الطبقة البروليتـارية والحزب السياسي والدولة ، يصبح من العسير معرفة مصلحة البروليتاريا بصفتها البروليتارية . ان بداهة المصلحة الثورية ، كما يعبر عنها ماركس ، قائمة على اعتقاده بان العمال ، إذ يكتشفون وضعهم ، يكتشفون انفسهم على انهم مستثمرون ، ونتيجة لذلك يدركون بان مصلحتهم هي في إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج على نحـو يؤدي الى إلغاء النظام الذي هم فيه موضع استثمار ، واقامة نظـام آخر حيث تكون البروليتاريا ، بهذه الصفة ، في الحكم . لكن ، بعد الثورة ، ان عمـال الصناعة ، عدا اولئك الذين يصبحون مفوضين سياسيين ، يظلون عمالاً ، وليس واضحاً ان النظام الذي ينتمي اليهم لن يضمن لهم سوى المنافع . ان بداهـة المصلحة الثورية للبروليتاريا هي مبنية ، لدى ماركس ، من جهـة على فكرة الاستثمار التي بينتُ لكم في السنة الفائتة طابعـه الوقتي ، ومن جهة اخرى على الدمج بين النظام المقبل والسلطة البروليتارية. فاذا بدّدتم هذا المزيج الاسطوري بين العدد الكبير من العمال والاقلية التي تمارس السلطة ، تعودون الى صلب الواقع التاريخي ، وعليكم ان تتساءلوا مـا هي حسنات وسيئات مختلف انواع الأنظمة ، وفضائلها ومساوئها .

ان الماركسية ، بجوهرها ، هي ديالكتيك بموجبها تتوافق الضرورة والقيمة بصورة عجيبة ، وكذلك ينسجم العلم والعمل . يعتقد ماركس بان المجرى الضروري للتاريخ هو على نحو انه يخلق الشروط التي ضمنها ستقوم البروليتاريا بالثورة وتخلق نظاماً انسانياً بدل ومكان الاستثمار الذي نعهده اليوم . وهو يعتقد بان التحليل العلمي لمجرى التاريخ يؤدي من تلقاء نفسه الى العمل ، على اعتبار اننا ، إذ نعي التناقضات وطريقة التغلب عليها ، لا يسعنا الا ان ننضمّ الى الحزب الثوري الذي هو شريك المصير ومنفذ الارادات الاخلاقية التي لدى الانسانية . لو كنا ، فعلاً ، في وضع من هذا النوع ، لو كان التاريخ يمضي من تلقاء نفسه نحو النظام الذي قد تعتبره جميعاً على انه النظام الامثل ، فما من مجال للتردد . عدا اولئك الذين هم اسرى المصالح الخصوصية أو المؤقتة ، لكان جميع الناس انضموا الى الحزب الذي يحتضن ضرورة التاريخ والمثل الاعلى للبشرية. في ما يخصني وانا اقل تفاؤلاً ، اعتقد بان ملاحظة الواقع وتحليل الضرورات لا يؤديان بصورة لا مردّ لها الى مذهب للعمل . فانا انتمي الى مدرسة النظريين السياسيين الذين يعتبرون انه ليس لنا الخيار أبداً بين الخير والشرّ ، انما بين درجات متفاوتة من الشر او الخير . وانا من عداد اولئك الذين يُدعون بالمتشائمين ، خطأً مع ذلك ، طالما ان المتشائمين من امثالي يريدون تحسين المجتمع باستمرار ، وجزءاً فجزءاً لانهم لا يعرفون حلاً اجمالياً (يعتبر متفائلين على العموم اولئك الذين يعتقدون بنظام مستحيل) .

وبعد ان جنّبنا هذه الأمور الغامضة او هذه الاساطير ، نعود الى مسألة الطبقات بحسب علم الاجتماع ، وسأدرسها في الدرس التالي . وسوف نجد بعضاً من المسائل التي كان قد طرحها ماركس وتركها عالقة ، مثلاً ، كيف تتمايز الطبقات في المجتمعات القديمة وفي المجتمعات الصناعية الحديثة ؟ ما هي العوامل الحاسمة في تكوين المجموعات الاجتماعية ؟ كيف تمتزج العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية؟ وكيف تتطور الطبقات الاجتماعية مع تطور النموّ الاقتصادي؟ لكن ، سوف يكون أمامنا ، في آن واحد ، هدف دقيق : تمحيص الأجوبة

التي تجيز الوقائع اعطاءها على المسائل الاخيرة التي طرحها ماركس .
لقد كتب ماركس ، عند آخر حياته ، الى احد أصدقائه ، السطور التالية :

« في ما يخصني ، ليس لي لا الفضل في اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع المعاصر ، ولا الفضل في اكتشاف نضالاتها ضد بعضها . قديماً قبلي ، كان بعض المؤرخين البورجوازيين قد بسطوا التطور التاريخي لهـذه النضالات الطبقية ، وبسط بعض الاقتصاديين البورجوازيين التناقض الاقتصادي القائم بين الطبقات. ان الجديد الذي فعلتُ هو اني بيّنت : ١ – ان وجود الطبقات لا يرتبط إلا ببعض المراحل التاريخية مـن تطور الانتاج . ٢ – وان نضال الطبقات يؤدي بالضرورة الى دكتاتورية البروليتاريا . ٣ – وان هـذه الدكتاتورية ليست هي نفسها سوى مرحلة انتقالية نحو إلغاء جميع الطبقات ونحو مجتمع دون طبقات».

ان ماركس يعتبر اذن ان مساهمته الحاسمة في نظرية الطبقات هي في اكتشافه ان الطبقات الاجتماعية مرتبطة بمرحلة تاريخية ، وان نضال الطبقات يؤدي الى الثورة البروليتارية وان بعدئذ يجيء ظهور المجتمع الخالي من الطبقات .
ان هذه الموضوعات الثلاث التي يعتبرها ماركس كمساهمته الجوهرية في نظرية الطبقات هي ، حصراً ، العناصر الجوهرية لما لخّصته لكم اليوم على انهـا الفلسفة الماركسية للتاريخ . واني ، اذ أستبقُ نتائج هـذه الدراسة ، أسارع الى القول ان هذه الموضوعات الثلاث حصراً هي التي تبدو خطأً في نظري .

الدرس الثالث

تعريفان للطبقات

في الدرس الاخير ، كنت حاولت ان أشرح لكم كيف يتضمن مذهب ماركس الخاص بالطبقات وجهين . الوجه الاول ، وضعي ، وتقريباً اختباري ، يعرّف الطبقة الاجتماعية كمجموعة ، موسومة بمكانتها في سياق الانتاج . وهذه المكانة يحدّدها ، في آن واحد ، الدور التقني والعلاقة بوسائل الانتاج . وفضلاً عن ذلك ، ان هذه المجموعة الاجتماعية تعي ذاتها ، وتكتشف وحدتها بالنسبة لمجموعات اخرى وتخوض نضالاً ضدّها . ان هـــذا التعريف ، هو ، مع بعض التحفظات ، مقبول ايضاً من قِبل أُناس ليسوا ماركسيين . ان الشيء الفريد في مذهب ماركس هو وجهه الثاني ، أي فلسفة التاريخ ، التي ترتكز على فكرة الطبقة ، والتي بموجبهـــا يتحدد كل مجتمع بواسطة طبقته القائدة ، الحائزة على وسائل الانتاج ، والتي تسيطر على ما عداها من الطبقات وتستثمرها . وما بين الوجهين ، يحتلّ تفسير صيرورة المجتمع الرأسمالي مكان الوسيط . ذلك انه كلما تطوّر هذا المجتمع ، تتجه مختلف المجموعات الاجتماعيـــة الى الاستقطاب حول طبقتين رئيسيتين . فالنضال بين البورجوازية والبروليتاريا أمر جوهري ، وكل شيء يرجع الى التخيّر ما بين هذه او تلك .

أودّ اليوم ان أدع جانبـــاً ، وكلياً ، فلسفة التاريخ ، وانطلق من تعريف الطبقات من ناحية علم الاجتماع ، ولا أنوي اضافة تعريفي الى جميع التعاريف التي بوسعكم العثور عليها في الكتب المخصصة لهذا الموضوع . بهذا الخصوص ، أنصحكم مثلاً بقراءة الكتاب الذي نشره زميلي السيد « كورفيتش » حول مفهوم الطبقة

الاجتماعية ، حيث ستجدون تعداداً وتحليلاً لمختلف التعاريف التي صيغت . ذلك انني أعتقد بأن كل تعريف جديد يؤدي تقريباً بصورة حتمية الى خلق التباسات اضافية . ان المسألة الحقيقية هي في تحديد ما ينجم عن عرف في تعريف المفهوم، وبهذه الصفة ليس قابلاً للجدل ، ومن جهـــة اخرى ما يمثّل تأكيدات تتعلق بالواقع ، وتكون ، نتيجة لذلك ، قابلة للجدل ، او للبرهان او للدحض . ان هدفي هو ان أميّـز ، بين المناقشات المتعلقة بالطبقات الاجتماعية ، ما هو قضية مفردات لغوية ولا علاقة له بالحق او الباطل انمـــا بالملائم او بالأقلّ ملاءَمةً ، وبالمناسب او بالاقلّ استنسابا ، وما هو ، من جهة اخرى ، مسألة حقيقيـة ، جرى حلّها بهذا المعنى او ذاك من قِبل مختلف النظريين - او ما يتعلق بالوقائع، وبالتالي ، ينبغي ان يكون إما حقاً او باطلاً .

ومن اجل محاولة هـذا التمييز الذي لا يتمّ دون صعوبات ، سأبدأ بسؤال ، غالباً ما طُرح وألمعتُ اليه في الدرس الاخير : هل الطبقات الأجتماعيـــة هي خاصية من خصائص المجتمعات الصناعيـــة الحديثة أم اننا نجدهـــا في جميع المجتمعات المعهودة ؟ ان الماركسيين يجيبون بانها موجودة في جميع المجتمعات التي عُددت تاريخياً . «وتشومبيتر» يجيب كذلك . وثمة علماء اجتماع كالسيد كروفيتش بان ما من طبقات اجتماعية الا في المجتمعات المعاصرة حيث يهيمن النشاط الاقتصادي، حيث التصنيع يغير تدريجياً كل الوجود . اود ان ادقق في هاتين النظريتين لارى ما يعود للكلمات وما يعود للوقائع . بماذا يتعارض علماء الاجتماع حول المفردات اللغوية وبماذا يختلفون في طرائق تصور المجتمعات عامة ومجتمعنا خاصة ؟

بحسب المفهوم الماركسي ، تنقسم جميع المجتمعات الى طبقات اجتماعيـة ، لأن البنية السفلية تتألف دوماً من من وسائل الانتاج وعلاقات الانتاج ، اعني تتألف في آن واحد من نظام الملكية والتنظيم التقني للعمل . ففي كل مجتمع ، ثمة طبقة مسيطرة ، هي مالكة وسائل الانتاج . وفي كل مجتمع ، نجد التمييز بين اسياد ومَسودين ، مستثمرين ومستثمَرين . ان جواب « شومبيتر » هو كذلك، لكن مع حيثيات مختلفة . ان محكنه فكرته هو « التنافر الاساسي في كل مجتمع بشري » . فمواهب الافراد هي مختلفة ، وهم يؤدون وظائف ويمارسون مهناً

مختلفة . وفي كل مجتمع ، نوع معين من الصفات البشرية او الاجتماعية ، هو ضروري من أجل إشغال المراتب العليا . في كل مكان ، اذن اناس هم في الصف الاول ، سواءً حكموا او سيطروا ، وهؤلاء الرجال او بالاحرى تلك العائلات التي ينتمون اليها لا تظل في هذا الصف الى ما لا نهاية، فبعض منها يهبط وآخر يصعد . ان هذا التنقل الاجتماعي نجده في جميع المجتمعات لأن التنافر في كل مكان ، وهو يتحدد في آن واحد بالتفاوت الموجود بين صفات الافراد ، وبتنوع الجدارات التي تضمن ، بحسب العصور ، الارتقاء والنجاح . ففي حين انه ، بحسب ماركس ، وُجدت ، الطبقات دوماً لانه حتى اليوم كان هناك دوماً ملكية خاصة لوسائل الانتاج ، نجد ان الواقع ، بحسب « تشومبيتير » ، مردّه التنافر بين الناس والانتقال الاجتماعي .

اما الذين ينكرون ثبات الطبقات الاجتماعية عبر التاريخ ، فهم يعرفون الطبقات بطريقة ادق ، واضيق . قد يقول السيد « كورفيتش » مثلاً بانه يُستحسن التمييز ، مثلاً ، بين « الفرقة » و « المرتبة » و « الطبقة » . ان المدلول الاول يعني مجموعة مُغلقة تتسم بالمهنة التي يمارسها اعضاء هذه الفرقة وباستحالة الانضمام اليها أو الخروج منها . ان الطبقات الاجتماعية الحديثة تفتقر الى هذين الطابعين . كذلك كانت تتضمن فرنسا لا مساواة قانونية جوهرية بين اعضاء مختلفي « المراتب » : ان من كان نبيلاً كان نبيلاً منذ الولادة ، وكان يتمتع بالافضلية وبامتيازات ، وكان يخضع الى قانون يختلف عن القانون المطبق على العوام والبورجوازيين والفلاحين والحرفيين . وكان نظام الأحوال الشخصية يختلف بين مرتبة واخرى . بيد ان الطبقات الاجتماعية لا هي مغلقة مثل « الفرق » ولا محدّدة قانوناً بدقة ، على غرار « المراتب » . فاذا عرفتم الطبقات بعدم التمييز في الاحوال الشخصية القانونية ، لما وجدتم طبقات في جميع المجتمعات . « ان الطبقة الاجتماعية هي احدى كيفيات تمايز المجموعات ، الملحوظة في جميع المجتمعات » . فهذا التمييز يُظهر طباعاً خصيصة في كل خط اجتماعي . واذا اخترتم تعريفاً غامضاً (مثلاً ، « مجموعات منظمة بصورة مرتبية داخل مجتمع اجمالي ») وجدتم

طبقات في جميع المجتمعات التي عهدناها وبالمقابل ، اذا عزمتم على الا تعتبروا سوى الطباع التي تحملها هذه المجموعات في المجتمعات الحديثة . عندئذ لا تكون ثمة طبقات اجتماعية في جميع المجتمعات .

هل هذا يعني ان النقاش هو كلامي ، صرفاً ومحضاً ؟ يكون من البساطة الفارطة تصوّر ان ، وراء مسائل المفردات اللغوية ، لا تختفي مسائل اجتماعية او تاريخية او فلسفية . وبحسب الماركسيين ، علام ، يمكننا ملاحظة الظاهرة نفسها في كل مكان وزمان ؟ لأن أساس او مبدأ جميع المجتمعات المعروفة هو ، في نظرهم ، وفي آخر تحليل ، واحد ، ولا سيما ان الماركسية ، بتفسيرها المألوف ، تفترض ان البنية السفلية تحدّد او تشترط المجتمع . وبتعبير آخر ، يكون العامل الاقتصادي مهيمناً في الماضي كما هو مهيمن اليوم . فعندما يقوم الظنّ على ان البنية الأساسية لجميع المجتمعات هي نفسها تعرف الطبقة بطريقة تمكن من العثور عليها في جميع المجتمعات . وبالمقابل ، ان المفهوم كما يعرّفه السيد « كورفيتش » يوحي او يفترض بصورة مُسبقة بأن العامل المهيمن يختلف بين مجتمع وآخر .

اذ ذاك ، نجد صيغة المسألة الواقعية في التفسير التالي : الى أي حدّ ، يكون مبدأ بنية جميع المجتمعات او مبدأ تنظيم جميع المجتمعات ، هو نفسه ؟ بديهي ان هذا السؤال يؤدي الى سؤال آخر : الى أي حدّ ، يمكن ان تزول الطبقات الاجتماعية في مجتمع المستقبل ؟ اذا عرّفتم الطبقات بالرجوع الى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، فما من شيء أسهل من إلغاء الطبقات مع افتراض إلغاء الملكية الخاصة . وبالمقابل ، اذا فسّرتم وجود الطبقات عن طريق الجدارات المتفاوتة بين الأفراد ، وصعود وهبوط العائلات ، أكدتم ، بالبداهة نفسها ، بأن هذه الظاهرة سوف تستمر . انا لا أودّ ، في الوقت الحاضر ، ان أسترسل في التحليل. بل أقول فقط بأني اخترت بصورة اعتباطية ، في تتمة هذه الدروس (ان لم أقل العكس قصداً) المجموعات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية الحديثة بخصائصها المميّزة .

لنرجع الى التعريف الحصري للطبقة الاجتماعية . في الحقيقة ، اننا بعيدون

جداً عن مجال العثور على تعريف واحد يجذب الاجماع عليه . فمن اجل مواصلة نسق التحليل نفسه ، أعني لكي أميّز بين المنازعات الكلامية والمنازعات الواقعية ، سأتناول تعريفين ، استمرتهما من عالمين اجتماعيين ، الواحد أميركي ، والآخر فرنسي . هوذا التعريف الاول ، الذي اترجمه عن الانكليزية ، بصورة تقريبية :

« ان عبارة طبقة تعني مجموعة ، او تجمّع أشخاص داخل مجتمع ولهم تقريباً وضع واحد . ان نظام الطبقات او نظام درجات المجتمع هو نظام الطبقات بحسب علاقاتها الداخلية والخارجية . وليس نظام الطبقات مماثلاً لنظام السلطة ، أي لشبكة العلاقات التي فيها يتأثر السلوك بالاوامر والاكراه . وليس أيضاً مماثلا لنظام الملكية التي فيها يكون استخدام الأشياء المادية والمنافع التي تنجم عنها من نصيب اولئك الذين لهم مواصفات خاصة (حقوق الملكية) . وليس ايضاً مماثلاً لنظام المهن. ان نظام الطبقات هو مجموع العلاقات التي تتسم بمعالم المراعاة المضفاة على الأفراد والمكانة ، والمؤسسات ، على ضوء مكانها في أنظمة السلطة والملكية والمهنة. ان المراعاة هي فعل احترام او فعل تشريف يُضاف الى شعور باللامساواة او بالسفلية . واذا وسّمنا هذا المفهوم منطقياً ، فان الشعور بنقص في الاحترام او بنقص في التقدير ، والشعور بالاحتقار وبالتعالي ، هذه المشاعر هي أيضاً ضمن نطاق مفهوم المراعاة هذا » .

ان هذا النص يتضمن الإلحاح على الوضع الاجتماعي الذي لكل فرد ، تبعاً للتقدير او الاحترام الذي يبديه الآخرون تجاهه . وفي الوقت نفسه ، يفترض بانه من المشروع تمييز أنظمة السلطة والمهن والملكية . واخيراً ، يتضمن ان وضع كل فرد هو حصيلة التأليف بين عوامل متعددة . كل فرد يتمتع بوضع معين من الاحترام أو المكانة ، ناجم عن مجمل موقفه العام ، وكل موقف يمكن تحليله بالنسبة لثلاث وجهات نظر : وبالنسبة الى الملكية ، والى المهنة والى السلطة . هل ان تعريفاً من هذا النوع هو حقيقي أم باطل ؟ لكي نشرع في

-مناقشته ، يجب ان توافقوا اولاً على ان المسألة المطروحة على هذا النحو ليس لها من امعنى : لأن المسألة هي معرفة ما اذا كان التعريف مقبولاً واذا كان ينطبق على واقع فعلي يتيح عزله أو تبيانه ، وما اذا كانت الموضوعات التي يتضمنها صحيحة . فلنستعرض هذه الشروط . هل النص الذي قرأته عليكم ينطبق على واقع فعلي ؟ دون أي شك : فإجمالاً يمكن القول بان مختلف أفراد المجتمع لهم مقام قد يكبر أو يصغر في نظر مواطنيهم ، ولهم وضع اجتماعي يمكن تسميته مكانة في المجتمع ، أو مستوى في سُلـّم المقامات أو التقدير . وقد لا يكون من السهولة تبيُّن هذه الظاهرة ، وقد تختلف المكانة التي يحتلها كل واحد في تقدير سائر اعضاء المجتمع بحسب الاوساط ، ولم يثبت ان شتى المهن هي موضع تقدير أو ازدراء على السواء من قِبل جميع الناس. لكن ، على الرغم من هذه الصعوبات ، بوسعنا القول ان هذه الظاهرة هي واقعية ، لئِن كانت غير مُحكَمَة التعريف . وعدا ذلك ، ان مرتبية المقام ليست واحدة حسبما نأخذ بعين الاعتبار المهنة او المال او السلطة فبوسعكم ان تتصوروا رجلاً جدّ ثريّ ، ومع ذلك هو صغير المقام (لنفترض ملك المصابات) ، أو واحداً من الناس ، لا تفترض مهنته مقاماً كبيراً – بحدّ ذاتها ، مثلاً معلم مدرسة – لكنه بصفاته الخاصة ، يجعل من نفسه موضع احترام واعجاب . أخيراً ان السلطة لا تفترض بالضرورة درجةً عالية في المقام : فقد يكون لأمين سرّ نقابة من النقابات سلطان فعلي على عدد من مواطنيه ، دون ان يكون موضع تقدير مجموع اعضاء المجتمع – ومهما يكن بوسعنا ان نقر بان علاقات الملكية والمهنة والسلطة لا تختلط بعلاقات الاعتبار الاجتماعي .

واذا كانت هذه الموضوعات مقبولة ، فان التعريض هو ايضاً مقبول ، اعني ان هناك ظاهرة واقعية . وبصورة اصطلاحية ، بوسعكم ان تقرروا اطلاق اسم طبقات اجتماعية على مختلف المجموعات المتكونة داخل المجتمع بامره ، والمتضمنة اناسا يتمتعون بمقام متماثل . فالى أي حدّ تكون المجموعات محددة بوضوح ؟ هل نعرف بدقة الى أية مجموعة ينتمي كل شخص ؟ ان هذه المسائل

تنطرح فعلاً ، لكن ، ما دامت هذه الظاهرة واقعية ، فبوسعكم تعريف الطبقة بهذه الطريقة .

لنتناول الآن التعريف الذي يحدده عالِم الاجتماع الفرنسي، وهو أكثر تعقيداً من تعريف العالِم الاميركي :

« ان الطبقات الاجتماعية هي مجموعات خصوصية ، واسعة المدى ، تمثّل عوالم من المجموعات الدنيا ، عوالم تقوم وحدتها على وظيفتها المتفوقة ، ومناعتها ضد تسلّل اعضاء المجتمع الكلي اليها ، والتنافر الجذري الذي فيما بينها ، وبنيتها القصيّة المتضمنة وعياً جماعياً سائداً وآثاراً ثقافية فريدة. ان هذه المجموعات التي لا تظهر إلا في كلية المجتمعات الصناعية ، حيث الانماط التقنية والادوار الاقتصادية هي بارزة بوجه خاص ، تتسم ، علاوةً على ذلك ، بالسمات التالية : انها مجموعات واقع ، متفتحة ، متباعدة ، دائمة ، تلبث دون تنظيم ، ولا تملك من وسيلة سوى الاكراه المشترط » .

نحن هنا ازاء تعريف أعقد وأعسر. فهو يجمع عدداً كبيراً من المقابيس. وها نحن نمضي في استعراضها . ولنشرع بأبسطها ، بتلك التي يمكن ان يوافق عليها الجميع والتي تصلح للدلالة على الظاهرة . « ان الطبقات الاجتماعية هي مجموعات واقع » : حقاً ، يكون المرء من عداد طبقة دون ان يعمد بالضبط الى تقديم صكّ انتساب . وبوسعي القول طوعاً ان المرء يختار ندوة كرة القدم ، لكنه لا يختار طبقته . اما القول ان الطبقات الاجتماعية هي « مجموعات متفتحة » فهذا يعني امكان الدخول اليها بحرية والخروج منها بالسهولة نفسها ، على الاقل اذا كان لدى المرء الوسائل المادية . فلا يستطيع جميع الناس الدخول في منظمة دينية او في التعليم العام . وبالمقابل ، ما من احد يتلقى الخطر من الانتماء الى طبقة اجتماعية . اذن ، وبالنسبة للمجموعات التي تقتضي شروطاً خاصة ، تبقى الطبقات مجموعات مفتوحة . وما من ريب في انها ايضاً « متباعدة » ، خلافاً للجمع الذي يتألف منه الطلبة المجتمعون في مدرج « السوربون » . هكذا ،

محكوم عليكم جميعاً ان تصفوا اليّ . وعلى العكس ، لم نرَ الطبقـة العاملة أبداً ، فهـذه المجموعة هي كبـيرة العـدد بحيث يتعذر تجمع جميـع اعضائها . اهي مجموعات « دائمة » ? لا بأس ! فاذا كنت بورجوازياً ، أظـل كذلك ، ما لم ادخل طبقة اخرى واستقر فيها باستمرار . اهي « غير منظمة » ? نعم . فالاحزاب السياسية تتضمن تنظيما للسلطة ، واركانا ، ومناضلين، ودستوراً ، وجميع الاشياء التي محرومة منها هي الطبقة بهذه الصفة ، لانه اذا كان بالامكان القول بان الحزب هو منظمة الطبقة ، فهو لا يذوب فيها . امـا صيغة « لا تملك سوى الاكراه المشترط » فهي تعني ان الطبقة الاجتماعية لا تستطيـع ، بطريقـة عامة ، ان تفرض على اعضائها هذا العمل أو ذاك . ان الجيش والشرطة والدولة أو حتى المجموعات السلمية تملك وسائل للقمـع . أما الطبقة فهي بوسعها ممارسة الضغط على اعضائهـا ، لكن بطريقة محدودة أو مشترطة . وعبارة « عـالم المجموعات الخصوصية » تعني الواقع البديهي بان مجموع الطبقة ينقسم الى جموع عديدة دنيا : فالعمال موزعون على عدد كبير من المشاريـع ، ويؤلف عمال كل مشروع من هـذه المشاريـع عنصراً خصوصياً داخل عالم الطبقة العـاملة . او ان تقسيم الطبقة يجري بحسب فروع الصناعة وبحسب مستويات التخصص .

اما سمة « الوظيفة المتفوقة » ، فيمكن الموافقة عليها ايضاً بعد ان نكون قد عرفنا المعنى المُضفى على هذه العبارة . ان مجموعة « ذات وظيفة وحيدة » هي ، مثلاً ، ندوة رياضية وحيدة الهدف : القيـام بنشاط خصوصي ، هو الرياضة . ونطلق عبارة « وظائف متعدّدة » على المجموعات المحلية او المتقاربة ، وعلى العموم على تلـك التي لها أهداف متعددة . فالأمة والطبقة تكون ذات « وظائف متعددة » اذا كانت نشاطاتها غير قاصرة على ناحية واحدة أو عـدة نواح بل تحتضن الوجود بأسره .

حتى الآن ، نحن ازاء تعريف مقبول ، طالما انه يشمل عدداً من السمات التي تسهل ملاحظتها في هذه الظاهرة . وعلى العكس ، عندما نصل الى صيغ مثل « مناعة ضد تسلّل كامل المجتمع اليها » او تنافر جذري بين الطبقات ذات البنية

القضيّة ، لا نكون ازاء مقاييس للتسمية يكفي لاثباتها إلقاء نظرة على الواقع، بل ازاء موضوعات تتناول الواقع ، ولذا هي قابلة للمناقشة . ان الصيغة الاولى تفترض ان لكل طبقة اجتماعية طريقة خاصة في التفكير والحياة ، وفي اتخاذ موقف معيّن بالنسبة لبقية الطبقات والمجتمع بأسره . انا لا اقول ان هذه الموضوعة هي خاطئة ، انما ليست واضحة . فهي يمكن ان تنطبق على بعض الطبقات لا على طبقات اخرى ، ويمكن ان لا يكون لجميعها طرائق في التفكير والحياة فريدة وأصيلة . وبعبارة اخرى ، ان بعض المقاييس في هذا التعريف تشكل جزءًا من « نظرية » الطبقات الاجتماعية : فهذه المقاييس لم توضع سابقاً وقبل البحث ، انما هي في نقطة بلغها البحث ، وهي تفترض بأن لكل طبقة من مختلف الطبقات بنيتها ، وطريقة كيان ، ووعياً ، وان كل واحدة هي كلية واقعية تعي نفسها بهذه الصفة . لكن ليس من الواضح ان الامور هي على هذه الحال ، على اعتبار ان هذا عيناً هو موضع جدال بين النظريين .

لنحاول الآن ، من اجل استخلاص نتائج هذين التحليلين، مقارنة التعريفين، مقارنة التعريف الأول « بنظام المكانة » والثاني بـ « الكلية الواقعية » ، لانهما يسجلان الاتجاهين اللذين ولجتهما نظرية الطبقات . ان العالم الاجتماعي الاميركي يلح على المراعاة التي يبديها الناس لكل واحد ويعتبر ان هذه الظاهرة السيكولوجية – الاجتماعية هي السمة الخصائصية للمجموع الذي يدعى طبقة اجتماعية . اما التعريف الثاني ، فهو يصرّ ، لا على هذه العلاقات الفردية المتبادلة والتي تتسم إما بالتقدير أو بالازدراء ، بل على الواقع الجماعي الذي تؤلفه الطبقة، وعلى التوعي الذي يرافقه . والآن بعد ان اشرنا الى هذين الاتجاهين اين هي المناقشات التي تتناول الواقع ، والمناقشات التي تتناول مفردات اللغة ؟

ان التعريفين يقرّان مشتركاً بعض الموضوعات . فكلاهما يقرّ بانه توجد فوارق عديدة في المجتمعات الحالية . ان اعضاء المجتمع يتمايزون عن بعضهم بعضاً من ناحية الملكية أو العلاقة بالملكية ، والمهنة التي يتعاطون ، والوسائل التي يلجأون اليها لكسب المعيشة ، والوضع الاجتماعي من حيث المقام . وفضلاً

عن ذلك، يقر كل من التعريفين ضمناً بان التميز بين الأفراد في المجتمعات الحديثة هو معقد جداً ، لأن الطبقات الاجتماعيـــة ليست موضع اعتراف قانوني . ففي مجتمعات العهد القديم ، كان كل واحد يعرف بتأكيـــد الى اي « صنف او اية « مرتبة » ينتمي . اما اليوم ، فمعرفة هذا الأمر هي من الضآلة بحيث ان احدى الهوايات المفضلة لدى علماء الاجتماع هي القيام بتحقيقات عن طريق اسلوب السبر، ولهذا يسألون الناس عن الطبقة التي يعتقدون انهم ينتمون اليها. وهم يريدون معرفة نسبة السكان الذين يعتبرون انفسهم ينتمون الى الطبقة العاملة ، أو الوسطى ، او الوسطى – العليا أو البورجوازية . وتختلف الكلمات المستعملة بين مجتمع وآخر، على الرغم من تماثل البنية الاجتماعية. وبواسطة هذه التحقيقات ، نلاحظ ، مثلاً ، ان الاميركيين يعتقدون ، بطوعية اكبر بانهم ينتمون الى الطبقــة الوسطى ، والفرنسيين الى الطبقة العاملة . ان هذه الظاهرة ترتبط جزئياً ، بما ادعوه « وضع المقام » الذي للكلمة المستخدمة : ففي بلد حيث التأثير الماركسي هو قوي مثلما في فرنسا ، ان الانتماء الى الطبقة العاملة هو لقب مجيد. وفي بلد مناوىء للماركسية مثل الولايات المتحدة ، ان كلمة الطبقة العاملة لها الدوي نفسه . اذن ، ان الاجوبة التي يعطيها الافراد لا تعكس الواقع دوماً . لكن هنا تبرز صعوبة . ان الفكرة التي يحملها الافراد عن انتمائهم الطبقي هي جزء من الحقيقة التي نود ان ندرسها . فمن السهولة تمييز الوضع الواقعي للفرد من جهة ، والفكرة التي يحملها هذا الفرد عن وضعه ، من جهة اخرى . لكن الفكرة التي يحملها عن وضعــه هي جزء من الحقيقة التي نود ان ندرسها . باي معنى يمكننا القول ان احد الناس ينتمي الى مجموعــة ، بينما هو يدّعي انه لا ينتمي اليها ؟ ان الصعوبة معروفـــة جيداً : « الحقيقة الجوهرية » هل هي الوضع المـــادي للفرد ، أم توعية هذا الوضع ؟ وهكـــذا ، نلتقي من جديد باتجـــاهي التحليل او التعريف اللذين حاولت استخلاصهما .

ان الاتجاه الاول ، أي اتجاه العالم الاجتماعي الاميركي ، هو « إسميّ » . فلا فرق لديه بين نظام الطبقات او تكوين الطبقات : والطبقة ليست مجموعة واقعية

بل لجمّع افراد . والافراد يختلفون عن بعضهم بعضاً بمقاييس متعددة ، وان النظام الاجتماعي او الطبقي ليس إلا واحداً من المميّزات العديدة ، تحدده ، بصورة جوهرية، ظاهرات سيكولوجية. فكل واحد هو في الطبقة التي تفرضها الفكرة التي يكوّنها الآخرون عن الوضع الذي يشغله. ولكل واحد وضع يحدده تقدير الآخرين . ان تعريفاً من هذا النوع يعتبر سيكولوجية الافراد كجوهر الظاهرة ، مع جميع التناقضات التي تتضمنها هذه السيكولوجيا (ان توعّي كل واحد لنظامه لا يتفق دوماً مع وعي الآخرين) .

اما الاتجاه الثاني فهو « واقعي » . انه يعتبر الطبقة الاجتماعية كمجموعة واقعية تحددها ، في آن واحد ، وقائع مادية والوعي الجماعي الذي ينشأ لدى الافراد . وفي هذا الاتجاه الواقعي ، يوجد تمييز بين الدرجات والطبقات. فهناك درجات مختلفة أعني درجات مرتبية إما داخل الطبقة الاجتماعية او داخل المجتمع بأسره ، دون ان تؤلف هذه الدرجات وحدة جماعية . بحسب هذا المفهوم ، ان الشيء الجوهري في الطبقة هو الوحدة الجماعية الواقعية والتي تعي ذاتها . فالطبقة هي حقيقة تاريخية ، ولها وعي جماعي ، وتريد تحقيق أفعال خاصة ، بحسب التعبير الوارد في التعريف الذي قرأته عليكم .

لا مناص من اعتراف المدرسة « الإسمية » بالطبقات الاجتماعية في جميع المجتمعات . وفعلاً ، اذا كانت الطبقة تفترض فقط سلّماً للمقامات ، فما من شك في انه وجدت دوماً مراتب في المجتمعات المعروفة ، ومن المحتمل جداً انه هكذا ستكون الحال ابداً . من الصعوبة تصوّر مجتمع معقّد حيث مختلف المجموعات تجد بعضها بعضاً على صعيد من المساواة . وبالعكس ، اذا كانت الطبقة الاجتماعية كلية واقعية تعي ذاتها، واذا كان جوهر هذه الملكيات كامناً في نضالها ، كان بوسعنا ان نتصوّر نظرياً تغيير طابع الطبقات ، وان لم يكن زوالها فعلى الاقلّ تغيير نضالها .

ان التعريفين يتعارضان هكذا على عدة مستويات ، على المستوى الفلسفي ، والسياسي ، والعلمي . اولاً ، يُلحّ احدهما على الأفراد وعلاقاتهم فيما بينهم ، بينما

يتمسك الآخر بالحقائق الاجتماعية، وهذا ما يحيلنا الى التناقض بين اولئك الذين يهتمون بحقيقة الكليات واولئك الذين يتمسكون بحقيقة الافراد .

ويغطي هذا التعارض الفلسفي الى حد متفاوت تعارضاً آخر ، هو تعارض سياسي. فالعالم الاجتماعي الاميركي يعتبر من المسلّم به دوام الدرجات الاجتماعية في جميع المجتمعات ويميل الى الانتقاص من أهمية ظاهرة الطبقات ونضالاتها . ذلك انه اذا ما ُنظر الى مجموعة من الاشخاص يتمتعون بوضع اجتماعي او بمقام متماثل ، تبدو الحدود الفاصلة بين الطبقات قليلة الوضوح ، وبالامكان الانتقال من طبقة الى اخرى بسهولة ، وتتبيّن المجموعات غيريتها ، لكن ليس لديها مبرر لأن تكون بصورة دائمة في حالة نزاع ، ولا سيما ان الصراع من اجل السلطة لا يجري بين الطبقات ، لأنه لكي يكون كذلك يجب تعريف الطبقات على نحو يمكّنها من الاستيلاء على السلطة . في حين انكم اذا اكتفيتم فقط بوضع المقام ، فان الطبقات العليا هي التي تملك السلطة دوماً ، وبحكم التعريف لا يمكن للعمال ان يمارسوا السلطة . اما التعريف الواقعي فهو ، على العكس ، يوحي بأهمية ومدى نضال الطبقات ويربط هذا النضال الطبقي بالنضال من اجل السلطة . اخيراً ، ينطوي هذان المفهومان ، ضمناً ، على مناقشات علمية : « فالواقعي » يتهم « الإسمي » بأنه يعمل على اخفاء الجوهري ، أعني الظاهرة الجماعية . وبدوره ، ُيعزى اليه اختراع حقيقة اجتماعية لا وجود لها او تكاد توجد ، او توجد بشكل غير متساوٍ .

لقد بيّنت لكم الى أي حد ترتبط مختلف تعاريف الطبقة الاجتماعية بمفاهيم فلسفية ، ومُفاضلات سياسية ، وتفسيرات علمية . كيف الخروج من الالتباس؟ اننا لن نعمد اليوم الى هذه المحاولة ، وسأترككم حتى الدرس المقبل عند أقصى نقطة من الغموض . وقبل ان افارقكم سأضيف الى ذلك اني اريد ان انبئكم بأني سأحاول تعريف الفكرة بصورة أدق عندما نلتقي في المرة القادمة : فعلماء الاجتماع ما زالوا يواصلون النقاش حول الكلمات والتعاريف لا لرداءة تكوينهم الفكري ، بل لأنهم ازاء واقع هو بحد ذاته معقّد وملتبس . واذا كان يوجد

هـذا المقدار من الطرائق لتصوّر الطبقات ، واذا كان يبدو انـــه كلما ازداد الكلام عنها ، تناقصت معرفتنا لها ، فسبب ذلك هو أنها ، « واقعياً » ، غـير محددة كليا . واذا كان الالتباس قائماً في علمنا، فلأنه قائم، من قبل، في الواقع .

وها نحن نبرر هذه الموضوعة الاخيرة : انكم تتساءلون : ممَ تتألف واقعية مجموعة ، لنفترض انها الطبقة العاملة . لديكم الخيار بين ظاهرات شتى : « وضع» العامل في سوق العمل تجاه مدراء المشروع أو تجاه اولئك الذين يدفعون أجره ، طريقة تفكير العامل وتحسّسه وردّ فعله على المهنة او المشروع او بقية المجتمع . بايجاز ، بوسعكم ان تعتبروا ، على التوالي ، اما الوضع ، أو الموقف والسلوك ، أو حالة الوعي ، أو توعي الوسط المحيط لهذه المجموعة نفسها او الحكم الذي يلقيه الوسط المحيط هذه المجموعة . ان هذه الوجوه المختلفة لا يخلقهـــا العالم الاجتماعي ، انما هي في الواقع . واني قـــد بسطت التحليل على اعتبار ان كل واحد من هذه العناصر يمكن تعريفه عن طريق مقاييس متعددة ، وهو صعب الأدراك . وقد تكون وحدة المجموعات ، وحدة واقع ، أو وحدة وضع ، أو وحدة سلوك . وهذه الوحدات الثلاث لا تحدّد بعضها بعضاً بوضوح . قد يفكر بعض الناس بالطريقة نفسها دون ان يكون لديهم الوعي بوحدتهم . وآخرون يعتقدون انهم يؤلـّفون وحدة ، على الرغم من انهم على اختلاف كبير من عدة نواح . فلا يوجد وحدة تامة في الوضع ، ولا في السلوك ولا في حالة الوعي ولا في حالة التوعي . فالعالِم الاجتماعي ، عندما يحاول تفهُّم الواقع ، مقدّر له بصورة حتمية ، ان يلجأ الى التفسير . وقد يكون ذلك خيراً : فبمقدار ما يتعذّر على العالِم الاجتماعي الاكتفاء بملاحظة الواقع ، بهذا المقدار يغيّر الواقع . وما كان لنا ان نفكر أبداً في الطبقات الاجتماعية كما نفعل اليوم لو لم يكن ماركس قـد فكر فيها ، ربما قبل وجودها .

الدرس الرابع

تعاريف ، تحقيقات ، مسائل

سأعيد على مسامعكم ، اولاً ، البحث الذي كنا قد خضناه والنقطة التي كنا وصلنا إليها . كنا نريد تجنب تعريف اعتباطي للطبقات ، يُضاف الى جميع التعاريف المقترحة من قِبل بعضهم ومن قِبل بعض آخر ، وكان هدفنا يرمي الى الاستعاضة عن البحث عن تعريف بتحديد المسائل التي تُطرح حقاً بشأن فكرة الطبقة . وقد ميزنا في البدء بين « الاعراف » و « الموضوعات » بشأن استعمال الفكرة استعمالاً « شاملاً » او استعمالاً « خصوصياً » . فبعض من علماء الاجتماع يعطي تعريفاً للطبقة يجيز تطبيق مفهومه على جميع المجتمعات المعروفة ، لأن في جميعها نلحظ ، فعلاً ، فوارق في طرائق العيش ، وطرائق التفكير ، وفي السلطة والمقام ، بحسب الموقع في المراتب الاجتماعية . وبالمقابل ، يمكن تحديد فكرة الطبقة على نحو انها لا تنطبق في النهاية إلا على المجتمعات الصناعية الحديثة . ففي هذه الحال ، يوجد قسط مُصطلح عليه ومسألة واقعية (بمَ تتميز الفوارق الاجتماعية التي في المجتمعات الصناعية الحديثة عن الفوارق الاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمعات الغابرة ؟) . وكنا محّصنا ، بعدئذ ، تعريفين ، احدهما لعالِم اجتماعي اميركي ، يعتبران الطبقة هي فقط تجمع افراد ، تتميز سمتها بالمكانة التي يشغلها الفرد في مرتبة المقامات . وبعدئذ ، محّصنا تعريف عالِم اجتماعي فرنسي يعتبر ان الطبقة هي مجموعة واقعية ، تتسم بتوعي ذاتها ، ولها طريقة معينة للعيش ، والتفكير ، واشكال ثقافية خصّيصة . واخيراً ، كنا

وصلنا الى الفكرة التي مآ لها ان الالتباس لم يكن فقط في الكلمات التي نستخدم، انما في الواقع نفسه .

سأحاول ان اوضح هذا الالتباس الذي في الواقع الاجتماعي عن طريق بعض الامثلة . لنأخذ ، اولاً ، مثلاً قصياً . لنفترض ان العالِم الاجتماعي يعتزم تكوين مجموعة في فرنسا من اصحاب مداخيل سنوية أدنى من ٢٥٠ ٠٠٠ فرنك [١] ، مجموعة مؤلفة اعتباطياً ، لا نزعم انها تمثّل وحدة حقيقية . نحن لا نقول ان أصحاب المداخيل الادنى من ٢٥٠ ٠٠٠ فرنك لديهم الوعي بأنهم يشكلون مجموعة متمايزة عن سائر المجموعات ، وانهم يتوعون ذاتهم ، وحتى انهم يحملون جميعاً الكثير من الملامح المشتركة . مثلاً ، قد يكون للعامل الزراعي دخل أدنى من ٢٥٠ ٠٠٠ فرنك ، وكذلك للعامل غير المتخصص في المعمل ، ومع ذلك يعيش احدهم في الريف ، والآخر في المدينة ، ويُحتمل ان يكون احدهم في عائلة فلاّحية والآخر في كوخ من أكواخ المدن. فلواحدهم طريقة في العيش والتفكير تختلف عن طريقة الآخر . لنفترض ان ثمة فئة اولى من مجموعات يُقرّر تشكيلها احد الاحصائيين او علماء الاجتماع ، وتابعة لمقياس وحيد . ولنأخذ الآن مثلاً من الطرف الآخر. لنفترض اننا ، في المجتمع الفرنسي الحالي ، ازاء عمال صناعة في باريس اعضاء في نقابات الاتحاد العام للعمل ، وأعضاء في الحزب الشيوعي ، يعتقدون انهم بروليتاريون يتوعون طبقتهم . وهذه أقلية بين العمال الفرنسيين . ان المجموعة مؤلفة من افراد يتعاطون مهنة متماثلة ، ولديهم مداخيل لا تختلف كثيراً عن بعضها ، وعلى الاخص لديهم الوعي بأنهم يفكرون بالطريقة نفسها (وقد يعتقدون انهم كذلك أكثر مما هم فعلاً) . على كل حال ، لديهم الوعي بأنهم يؤلفون مجموعة ، ويعتقدون ان مجموعتهم تختلف عن بقية المجموعات ، أعني انهم يتوعون ، في آن واحد ، ذواتهم وفرديتهم . ففي هذا المثل ، ان المجموعة هي واقعية . وهي تختلف ، بصورة جوهرية ، عن المجموعة المصطنعة

---

(١) المقصود ، طبعاً ، فرنكات قديمة ، لعام ١٩٥٧ .

التي ألفناها في البدء عندما اعتبرنا اصحاب المداخيل الادنى من ٢٥٠ ٠٠٠ فرنك .

ان هذين المثالين هما مبسطان . فلو لم يكن هناك سوى مجموعات مصطنعة من جهة ، ومجموعات واقعية من جهة اخرى ، لكان الأمر يسيراً . لسوء الحظ ولحُسن الحظ ، ان معظم المجموعات ، في مجتمع معقد ، هي موجودة بين الفئة المصطنعة التي يؤلفها العالم الاجتماعي والفئة الواقعية المنسجمة والواعية ذاتها . الا ان المجموعات المصطنعة ليست دوماً كذلك عندما نرجعها الى مقياس وحيد، كما ان المجموعات الواقعية ليست أبداً كاملة التوحيد . لنعد الى المثل الأول . كنا قد شكلنا صنفاً او درجة معتبرين جميع أصحاب المداخيل الادنى ٢٥٠٠٠٠ فرنك . ليس ثمة شك في ان فوارق كبيرة بين طرائق العيش والتفكير لدى هؤلاء الافراد . مع ذلك، يوجد بينهم شيء من المشاركة ، تبعاً لتشابه شروطهم، فلجميعهم مداخيل زهيدة ، وهذه المداخيل الزهيدة تُملي عليهم طريقة حياة معينة . وبعبارة اخرى يوجد شيء مشترك بين جميع الافراد الذين جمعناهم ضمن هذه الدرجة ، وبهذه الصفة يكون للمجموعة شيء من الواقعية . لنفترض اننا نعتبر فئة ، ظاهراً هي اشد اصطناعاً من المثل السابق ، مثلاً جميع أفراد مجتمع معقد يتراوح عمرهم بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين . فبين هؤلاء الافراد الذين جمعنا ، لا ريب انه يوجد مَن هم بورجوازيون ومن هم عمّال ، ومنهم من هم اثرياء ، ومنهم من هم فقراء . مع ذلك نلمس حداً ادنى من السمات المشتركة بين جميع افراد جيل من الاجيال لنعُد الى المثل القصي المعاكس، مثل عمّال معمل ، هم اعضاء في نقابات الاتحاد العام للعمل ومنتسبون للحزب الشيوعي ، فهم لديهم الوعي بانهم ينتمون الى طبقة ويريدون تقوية وتصليب وحدتهم ومشاركتهم . مع ذلك ، تبقى بينهم فروق في المداخيل ، هي ، هامة في بعض الأحيان ، حسبما يكون اختصاص احدهم عالياً واختصاص الآخر متدنياً . وفي طرائق عيشهم ، نلاحظ فروقاً بحسب منشأهم ، أو بحسب المهنة، أو بحسب المشروع . ولئن كانوا اعضاء في النقابة نفسها أو الحزب نفسه فهم لا يفسرون دوماً وبالطريقة نفسها الطائفة التي ينتمون اليها . ان ما دعوته

بـ « ازدواجية الواقع » هو ان بين المصطنع والواقعي ، بين التفسير « الاسمي » والتفسير « الواقعي » للمجموعات ، توجد فئة متوسطة . نادراً مـــا يكون الجواب عن السؤال المطروح حول واقعية مجموعة ايجابياً او سلبياً بشكل قاطع. فهناك مقدار متفاوت . ليكون لدينا نقاط تمركز ولكي لا ادعـــكم ضمن نطاق الغموض أقول اننا عندما نقدم على تحليل وجيز ، نميز ثلاثة أشكال :

١ – المجموعة التي تحدّد عن طريق مقياس موضوعي ، خارجي (مهنة او دخل) لا يفترض ، بالتالي ، كبيرَ انسجام بين الأفراد ولا توعيـــاً للوحدة . ٢ – المجموعة التي تحدّد عن طريق تشابه في العيش والسلوك بين الافراد الذين يؤلفون هذه المجموعة ، ودون توع للوحدة . ٣ – المجموعة المؤلفة من أفراد لديهم طريقة تفكير وعيش متماثلتَين ويعرفون هذا التماثل ويريدون عـــلى الأخص تحقيق وحدتهم .

ان هذا الالتباس في الواقـــع الاجتماعي ، هو نقطة الانطلاق في أي تحقيق حول الطبقات الاجتماعية . ففي ختام الامر ، ان أي تحليـــل لمجتمع معقد ، لا بدّ ان يستهدف تحديد مـــا هي المجموعات الاكثر واقعية . ان واقعيـــة المجموعـــات يمكن تحديدها اما عن طريق التماثل في طرائق العيش والتفكير لدى الافراد ، او عن طريق توعي الوحدة . ومـــا من رابطة ضرورية بين الظاهرتين . فثمـــة أفراد يختلفون كثيراً في طريقة العيش ، يمكن ان يشعروا بانهم اعضاء من طبقة واحدة ، وثمة أناس يعيشون ويفكرون بالطريقة نفسها قد لا يكون لديهم الوعي نفسه بوحدتهم . اننـــا نجد كلاً من هاتين الحالتين . وان مـــا يوجه التحقيقات حول الطبقات الاجتماعية هو فضولية المراقب وميوله الفلسفية والسياسية من جهة ، وتنوّع الواقع نفسه من جهـــة اخرى . اني اود ان استعرض ، عاجلاً ، انواع التحاليل الاكثر رواجـــاً والمتعلقة بالطبقـــات الاجتماعية .

ان التحقيق الاول ، الذي سأقول عنه بضع كلمات ، هو مشهور في عـــلم الاجتماع الاميركي . لقد قام بـــه عالِم اجتماعي يُدعى « لويد وورنر » وانتهى

بوضع كتاب طالما جرى الاستشهاد به ويدعى « الديموقراطية في جونسفيل » . كانت الدراسة تتناول البنية الاجتماعية لمدينة صغيرة في الولايات المتحدة ، تدعى « جونسفيل » (شبيهة بمدينة « كيمبر ـ كورانتان » في فرنسا) . وخلصت هذه الدراسة الى وضع ست طبقات ناجمة هي نفسها عن انقسام كل من الطبقات الثلاث الرئيسية الى طبقتين . ان التمييز الكلاسيكي يتناول ثلاث طبقات ، الطبقة العليا ، والوسطى ، والسفلى . وقد لاحظ « وورنر » أو ظن ان بالامكان تقسيم الطبقة العليا الى طبقة عليا ـ عليا وطبقة عليا ـ سفلى . وكذلك تكون ثمة طبقتان متوسطتان ، وكذلك اخيراً درجتان او مرتبتان في الطبقة السفلى . وكان يضم ضمن الطبقة العليا ـ العليا ليس فقط أقوى وأغنى رجال الاعمال ، بل كذلك العائلات المستقرة في المدينة منذ أمد بعيد والتي لها وضع محلي بارز لا ينازعها فيه أحد ، أي وضع قديم جداً . وكان « وورنر » يدمج بين المكانة المستمدة من الثروة بالمكانة المستمدة من الزمن . وتشمل الطبقة العليا ـ السفلى رجال اعمال ، هم احياناً بمثل ثراء رجال الاعمال السابقين، لكنهم جدد ، وأقل شهرة ، او محرومون المكانة المستمدة من المنشأ . وتتألف الطبقة الوسطى ـ العليا من بورجوازية الاعمال وكذلك من المهن الحرة . والطبقة الوسطى ـ السفلى تتألف من رجال اعمال من درجة ثانية ، وتجار وبصورة عارضة من مستخدمين ذوي مستوى لا بأس به واحياناً من عمال ذوي اختصاص عال . والطبقة السفلى ـ العليا تتألف بجوهرها من طبقة العمال المتخصصين والطبقة السفلى ـ السفلى تتألف من عمال قليلي الاختصاص او عديمي الاختصاص وبصورة عارضة من المتعطلين عن العمل .

لقد عرفتُ شخصياً مدينة « لوهافر » ، لم تكن تشتهر آنذاك باسم « بلونفيل [1] » ، حيث كان بالامكان العثور دون كبير عناء ، على التصنيف نفسه الذي حققه « وورنر » . كنا نجد فيها ، منذ أكثر من عشرين عاماً ، طبقة عليا

---

(١) في قصة جان بول سارتر ، « الغثيان » .

(بالمعنى الذي لدى « وورنر ») ، البورجوازية البروتستانتية (التي ينتمي اليها « اندريه سيغفريد » مثلاً) ، استقرّت منذ زمن بعيد في المدينـــة ، وكان أعضاؤها يعملون في مضارَبات القطن والبن . كان هؤلاء السادة يتمتعون بمكانـة استثنائية ، وكانوا يدعون « الرابية » لأنهم كانوا يعيشون فوق الربوة في أعـلى « هافر » . وكانوا يُعتبرون بمثابة الوسط العالي وكانوا يَعتبرون أنفسهم كذلك. وكان يظهر شموخهم في كل مكان ، ففي ندوة كرة المضرب ، أي التنس ، كان لهؤلاء السادة ملعب خاص بهم . وباقرار اجماعي كان يؤلف هؤلاء المجموعة التي لها المكانة الكبرى، وتماماً مثلما في «جونسفيل » ، اسبيين : كانت لديهم أعلى المداخيل ، وكانوا بروتستانت ومستقرين في المدينة منذ أمد بعيد . ان هـــذه الطبقة الممتازة ، القائمـــة أسسها على الثروة ومدى الزمان ، لم يكن بمقدورها مقاومة سوء الطالع : ففي الحقبة التي كنتُ أقطنُ « لوهافر » استفحلت الازمة العالية وهزّت بورصات القطن والبن . وقـد شهدت انهيار هـذه البورجوازية التاجرة . وكانت الطبقة العليا – السفلى في « لوهافر » بورجوازية كاثوليكية . وكانت تعتبر نفسها فعلاً ، او على الاقل كانت النخبة البروتستانتية القديمـــة تعتبرها ، بأنها على مستوى أدنى قليلاً في السُلَّم الاجتماعي ، من مستوى الفئة الاولى . وكانت الطبقات الوسطى مشابهة لتلك التي كان يلاحظها « وورنر » في « جونسفيل » . فكانت الوسطى – العليا تتألف من موظفين او رجال أعمـال من درجة ثانية ، والوسطى – السفلى من مستخدمين وتجار ، الخ ... وبوسعنا مواصلة التعداد .

لقد جرت مناقشة بحث «وورنر» بحرارة من جانب عدد من علماء الاجتماع. وانا ليس في نيّتي الاسترسال في مناقشة معمّقة، بل اود الاشارة فقط الى المسائل التي يثيرها تحليل من هذا النوع . الى أي حد ، يعترف سكان « جونسفيل » – او « لوهافر » – بهذه الطبقات الستّ ، او يستطيع المراقب لصقها بالواقع ؟ ان « وورنر » نفسه كان قد توصل الى هذه النتائج بطريقة التحقيق المباشر. فقد اصطحب معه فريقاً من علماء الاجتماع عاشوا في المدينة الصغيرة خلال أشهر ،

يحدّثون هؤلاء واولئك، ويوزّعون الأسئلة ويحللون الاجوبة ، وفي النهاية أضحى المراقبون معروفين ، فكان الحوار يقوم بين أشخاص من جهة وأغراض من جهة ثانية . وربما كان قد نشأ الميل لدى سكان « جونفيل » للجواب بحسب الاتجاه الذي يرغب فيه المستجوبون . وهكذا توصل المحققون الى جعل سكان المدينة الصغيرة يقولون بأنهم يعتبرون أنفسهم كمنقسمين الى ست طبقات .

هذا لا يعني ان هذه الطبقات هي مصطنعة كلياً . ففي مدينة « لوهافر » كان التمايز بين طبقات عليا – عليا وعليا – سفلى ، اعني بين بورجوازية بروتستانتية وبورجوازية كاثوليكية ، معروفاً على احسن وجه من قِبل ممثلي هاتين البيئتين ، وبصورة أقل من قبل بقية سكان المدينة . فالتمييز لا يفكر فيه ويحياه « جميع » الافراد ، بوضوح متماثل . وما من دليل على ان هؤلاء يضعون انفسهم ومن تلقاء انفسهم في احدى الطبقات . ان ما يجعل الحدود الفاصلة اكثر حدة هو فضولية المراقب أو مصلحته . ففي معظم الحالات ، هناك القليل من وحدة الوعي ، القليل من الشعور بالمشاركة ، والقليل من ارادة الوحدة . والتقسيم الى ست طبقات ، في الإطار المحلي ، هو ، جزئياً ، مفروض فوق الواقع من قِبل الأسلوب الذي يتبعه المراقب نفسه . وفضلاً عن ذلك ، ان هذا التصنيف ، في الإطار المحلي ، يؤدي الى تفسير جامد للمجتمع ، ويلح على المكانة التي ينعم بها مختلف الأفراد ، والتي هي مبدأ المراتب . ان هذا المفهوم هو محافظ باساسه . فاذا اعتبر بان المجتمع ينقسم الى عدد من « مستويات المقام » ، فهذا تأكيد يوحي ، مباشرة او غير مباشرة ، بالطابع الابدي الذي لهذه التمييزات والذي لا مناص منه واستحالة وجود مجتمع لا يحوي ما يوازي هذه المراتب . اخيراً ، من العسير الانتقال من التحليل المحلي الى المستوى القومي . لِنعد الى المثال الذي ضربنا عن « لوهافر » . يوجد ، في هذه الحالة الخاصة ، ترتيب فريد في المقام ، يضع البورجوازية البروتستانتية فوق البورجوازية الكاثوليكية . فلا يوجد قط على الصعيد القومي ما يماثل هذا الوضع .

نصل الآن الى التحقيقات الجارية على صعيـــد قومي . ان التحقيق الأول ، الذي سأقول بشأنه بضع كلمات،هو تحقيق « موريس هيلبوش»،الذي نُشر له ، منذ اعوام قليلة ، كتاب ذو اهمية بارزة ، القاه هنا بالذات ، عن سيكولوجية الطبقات الاجتماعية . بحسب « موريس هالبوش » ان الطبقة الاجتماعيـــة تعي وجودها بهذه الصفة وتتمايز عن سائر الطبقات بتوعي ذاتهـــا عيناً . ومن جهة اخرى ، تنتظم الطبقات الاجتماعية بحسب ترتيب مدرج ، فهي ليست لصيقة ببعضها بعضاً على صعيد واحد، بل تعلو بعضها بعضاً. فكل طبقة تفكر بنفسها انها على مستوى معين في ترتيب اجمالي مدرج . ما الذي يحدّد هذا المكان ؟ ان الجواب هو تقريباً على النحو التالي : ان الطبقات تنتظم مكانياً ، أعلى أو أقل علواً ، في سُلم المجتمع المعقد ، بحسب درجة مساهمتها في المثل الأعلى المشترك ، وفي النشاطات التي تعتبرها الجماعة على انها سامية . والحـــال ، في المجتمعات الحديثة ، يعمل العمال في المادة ، وبحُكم عملهم هم معزولون عن بعضهم بعضاً . ان هذا النوع من الانشغال هو أبعد ما يكون عن القيم الاجتماعية . فكلما ساهم المرء في النشاطات الاجمالية للمجتمع، كان عالياً فيالسلم الاجتماعي . ان العمال ، البعيدين عن النشاط الخلاق للقيمة.. يقعون في اسفل السلم . والطبقـة الوسطى لها نشاط مهني قد يكون في الوقت نفسه نشاطاً اجتماعياً . ان عمل المستخدم ، مثلاً ، هو الى حدّ ما مماثل لعمل العامل ، لانه ، لئن كان غلا يدوي ، فهـــو مبسط جداً وآلي بحيث انه يغدو في النهاية قريباً من العمل في المـادة . والطبقة العليا هي البورجوازية التي نشاطها هو بجوهره اجتماعي ومطابق للقيم المعتبرة علوية من قِبل مجموع المجتمع . اخيراً ، وهذه هي سمة من السمات الفريدة في مفهوم « هالبوش » ، انه يعتبر بان افضل طريقـــة لادراك الفوارق بين فئات مجتمع معقد هو الرجوع ، لا الى مكانها في سياق الانتاج ، بل الى طريقـــة عيشها . ان بعضاً من دراساته القيمة تتناول ضروب الاستهـــلاك . فقد درس الحاجات المميزة لدى مختلف الفئات ، وكيف تختلف هذه الحاجات حدّة حسبما تتعلق بالطبقة العاملة أو الطبقة الوسطى . واوضح مختلف توزيعـــات النفقات

المتعلقة بالغذاء واللباس والسكنى ، وهو يعتقد بانه ادرك الطابع الفريد الذي لكل طبقة اجتماعية ، عندما حدّد بدقة كيف تضع كل واحدة منها ميزانيتها، وكيف تعيش .

ان الظاهرات التي لمسها « هولباش » هي واقعيـــة وهامة . فالعامل الذي يعمل في المادة لديـــه سيكولوجيا ، وسلوك مختلفان عن سيكولوجية وسلوك البورجوازي ، الذي هو ، بصورة اعتيادية ، على علاقات بأناس آخرين. تجدون تحليلاً لامعاً لهذا التعارض في كتب « آلان » . ان هالبوش » هو ايضاً على حق عندما يميّز انواع الاستهلاك الخصيصة لمختلف الفئات . لكن طريقته في معالجة الطبقات الاجتماعية ينتج عنها حتماً إلغاء ما يشكل الغرض الخاص بتحليلنا ، أي النزاعات الطبقية ، والتمييز بين العلاقات ذات النمط الغربي والعلاقات ذات الطابع الشرقي . فان تحليلاً من هذا النوع، بحسب عادات الاستهلاك، او بحسب القرب او البعد بالنسبة لموطن القيم الاجتماعية ، ينطبق حتماً على جميع أنواع المجتمع . ففي كل مكان ، نجد طبقة عليا ، ووسطى وسفلى . قد تختلف انماط الحياة بحسب البلدان وبحسب الانظمة الاجتماعية . لكن بهذه الطريقة لا يمكن معرفة الى أي حد تختلف علاقات الطبقات بحسب النظام الاقتصادي. فالترتيب الاجتماعي الذي لاحظه « هالبوش » هو وظائفي ، وبوسعنا ان نجد الوظائف الخصائصية للفئات التي يميّزها ، في جميع المجتمعات .

ثمة ضرب آخر من ضروب الدراسة الاختبارية التي اود الاشارة اليهـا هي الدراسة التي قامت بها «الجمعية الدولية لعلم الاجتماع» بمناسبة مؤتمر «لييج»، منذ أربع سنوات ، والتي ما زالت كلاسيكية حتى اليوم . ان هذه الطريقة المبسّطة والوجيزة هي على الوجه التالي : تبدأ الطريقة بانتقاء نماذج ، بوسائل لا ادخـل في تفاصيلها ، فيُصار الى اختيار خمسة آلاف او عشرة آلاف حالة، معتبرة على انها تمثّل مجموع المجتمع الذي يُراد دراسة درجاته. ويوزّع على هؤلاء الاشخاص استجواب يُتمّم ، قدر الامكان ، بمقابلات . ويُطلب الى الأفراد الذين جرى اختيارهم الجواب على عـــدد كبير من الأسئلة حول مهنتهم ومهنة أقربائهم ،

ودخلهم ، ومستوى تعليمهم ، وهكذا دواليك . وفي الوقت نفسه يُنظّم سُلّم لمكانة مختلف المهن . ولهذا الغرَض ، تتضمن التقنية اصولاً مختلفة ، لكن الفكرة الرئيسية هي التالية : يجري اختيار افراد معتبرين كممثلّين لمجموع المجتمع ويُعرض عليهم عدد من المهن ، لنفترض ثلاثين مهنة . ويُدعون لترتيب هذه المهن حسب نظام مرتبي . ويمكن ان يُطلب الى الاشخاص موضوع الامتحان تجنيب بعض الزمر المهنية ، ثم إدخال المهن المختارة ضمنها . ويمكن اتخاذ مهن خاصة لتثبيت « نقاط تمايز » ، ثم توزيع المهن الاخرى بين هذه النقاط . ويمكن دمج هذه الأساليب ، وفي الختام يتمّ التوصل الى سُلّم للمكانات . فعندما يكون لديكم هذا السلّم من جهة والاجوبة من جهة اخرى ، بوسعكم ، بعد دمج أجوبة الاشخاص بسلّم المكانات ، تحديد نسبة الافراد الذين ينتمون الى مختلف الطبقات . وفضلاً عن ذلك ، انكم قادرون على اكتشاف علاقات متبادلة بين المقاييس الموضوعية ، مثلاً الدخل ، مستوى التعلم ، العلاقة بالملكية . ان الهدف هو ادراك كيفية اندماج هذه المقاييس الموضوعية ، في الواقع ، وكذلك تحديد العلاقات بين المقاييس الموضوعية والمقاييس الذاتية . لقد لجأ اليابانيون ، في دراسة من هذا النوع ، الى دمج ثلاثة أنواع من التقديرات : من جهة ، طلبوا الى مختلف الاشخاص تبيُّن الطبقة التي ينتمون اليها هم أنفسهم ، ومن جهة اخرى الطبقة التي ينتمي اليها الآخرون . وبعدئذ طلبوا الى باحثين ليضعوا سلّماً للمهن والطبقات بحسب المقام ، وقاموا بمقارنة التبيُّن الذاتي بالسلّم المنظم بحسب رأي بعض علماء الاجتماع . بأساليب من هذا النوع ، تستطيعون تحديد العلاقات بين الوضع الاقتصادي او الاجتماعي والفكرة التي يحملها الفرد عن انتمائه . واذا كنتم طلبتم في الاستجواب معلومات عن أقارب وجدود الاشخاص ، توفرت لديكم بعض الموضوعات المتعلقة بالتنقل الاجتماعي : الى أي حد يتألف أعضاء طبقة عليا من اولاد لأقرباء ينتمون سابقاً الى الطبقة نفسها هذه؟ ما هي سرعة الصعود الاجتماعي؟ وما هي درجة الانتقال من طبقة الى اخرى ؟

ان مثل هذه الدراسات حول تكوين الدرجات الاجتماعية تقود الى توضيح

توزّع الافراد ، موضوعياً وذاتياً ، بين مختلف الفئات في مجتمع معقّد ، وفي الوقت نفسه توضيح الانتقال من فئة الى اخرى ، سواءً في جيل واحد او من جيل الى جيل آخر . ان حدود تحقيقات من هذا النوع هي انها تقف عند هذه النقاط وتدع جانباً ما هو غرض البحث الى حد ما ، أي معرفة المسألة الحاسمة في واقع الطبقات : الى أي حد ، يعتبر الفرد نفسه ، في مجتمع معقد ، وبصورة جوهرية ، كعضو من طبقة معارضة للطبقات الاخرى ؟ ان الاسلوب لا يدرك الأسئلة التالية إلا بصورة غير مباشرة : ما هي درجة حِدّة انتماء الافراد للطبقات؟ ما هي درجة التمايز الفعلي بين الفئات؟ عندما تسألون احد الفرنسيين: الى أي طبقة تنتمي ؟ هل تكتشفون ان هذا الفرنسي يعتقد الانتماء « بصورة جوهرية » الى طبقة او بصورة جوهرية الى طائفة قومية ؟ الى أي حد يوجد وعي طبقي لدى مختلف فئات المجتمع ؟ الى أي حدّ تعارض هذه الفئات بعضها بعضاً لأنها تعي في آن واحد وحدتها وغيريتها .

باستعراض هذه الأساليب ، نكاد ندرك الهدف الذي حدّدناه لانفسنا ، اعني استخلاص « المسائل » التي تطرحها تعاريف الطبقة الاجتماعية . لننطلق مُجدداً من أبسط الأفكار . ان المجتمعات الغربية، ولا سيما الاوروبية ، تستحوذ عليها فكرة الطبقة ، فهي في آن واحد تحت وطأتها وغير قادرة على تعريفها . ان التحاليل السابقة تتيح حل هذه الغرابة . فالحواجز في مجتمعاتنا ليست شرعية ، ويتم الانتقال من طبقة الى اخرى دونما حاجة لتخطي عقبات قانونية . ان ابن العامل يستطيع ، شرعاً ، ان يدرس في الجامعة ويصبح رئيساً للجمهورية . ومن جهة اخرى ، ان الفوارق داخل مجتمع معقد هي عديدة . فالفئات تختلف بشروط الأفراد الاقتصادية ـ الاجتماعية ، وبوضع المقام . ان الشرط الاقتصادي ـ الاجتماعي هو حصيلة مقاييس متعددة: العلاقة بالملكية ، نوع العمل ، الدخل ، مستوى التعليم . ونظام المقام ليس بالضرورة وحيد المعنى ، فبحسب الفئات التي في المجتمع الفرنسي ، يكون الضباط في مقام أرفع او أدنى . فكل ترتيب وحيد المقام يكون له طابع اصطناعي . وبالنظر الى

هذه الوقائع الأساسية ، نجد نوعين من الايديولوجيات .

بحسب الايديولوجيا الاولى ، ان حقيقة المجتمعات الغربية هي في انعدام تمييز شرعي أساسي ، بين الفئات ، خلافاً لما كان في ظل العهد القديم . ربّ قائل ـ دون شك ـ بأن ليس للأفراد المداخيل نفسها ، ولا طرائق العيش نفسها ، ولا المكانة نفسها في الترتيب الاجتماعي . ويوجد فعلاً ضروب متعددة من اللامساواة بين أعضاء مجتمع معقد . لكن ، اذا كان سلّم المداخيل واضحاً ، فسلم المقام هو ذو معنى واحد ، وبوسع المرء ان يصعدويهبط بسهولة من مستوى الى آخر .

ان الايديولوجيا الثانية ، تلح ، في اعقاب ماركس ، على التناقض القائم بين المساواة القانونية واللامساواة الاجتماعية والاقتصادية . وبدلاً من القول ان جوهر المجتمعات الغربية الحديثة هو ان الطبقات فيها ليست محددة تحديداً متقناً ، يقال بانالظاهرة الجوهرية هي ان الاختلاف ،في طرائق العيش والتفكير ، هي اليوم بمقدار مماثل او اكبر مما في مجتمعات العهد الماضي . فالعمال والبورجوازيون ، الذين يعيشون بطريقة مختلفة ، لدى كل فريق منهم الشعور بوحدته وبغيريته بالنسبة للآخر ، ولذا ينشب النزاع بينهم عفواً.

وهكذا ، نجد التعريفين ، تعريف العالِم الاجتماعي الاميركي ، وتعريف العالم الاجتماعي الفرنسي ، اللذين يقابلان الايديولوجيتين اللتين رسمت خطوطها الاولى. ان الوقائع تجيز هذا التعريف وذاك ،لأول وهلة على الاقل ، لأنه صحيح في آن واحد انه لم يعد لدينا تمييز شرعي بين المواطنين في المجتمعات الغربية ، وصحيح ايضاً انه توجد فوارق كبرى في طرائق العيش . ان كل المسألة هي في معرفة الى أي حد هذه الفوارق يشعر بها الأفراد كفوارق أساسية او ثانوية . اذا كان هذا النقيض صحيحاً ، ظهرت المسائل التي علينا ان نعالجها في الدروس التالية :

١ – مسائل تتعلق بالشرط الاقتصادي ـ الاجتماعي للأفراد ، هذا الشرط الذي تعينه مقاييس متعددة ، كنوع العمل ، ومستوى المداخيل ، وعلاقات

الملكية وطرائق العيش . من هنـا تنبثق سلسلة من الاسئلة : كيف تتوزع هذه المقاييس؟ أية مجموعات تؤلف ؟ أية مجموعات هي اكثر واقعية من الأخرى؟

٢ – هذه المجموعات ، المحددة موضوعياً بالرجوع الى مقاييس اجتماعية ـ اقتصادية ، هـل هي « واقعية نفسانياً » ؟ لا شك ان العمال يعيشون بصورة تختلف عن البورجوازيين ، لكن الى أي حد يختلفون عن هؤلاء اخلاقياً ؟ هـل لهم قيم اخرى ، ومثل أعلى آخر ؟

٣ – هذه المجموعات، هل تعي ذاتها ، اعني تعي انها« معارضة »للأخرى؟

هذه هي أنواع المسائل الثلاث الاساسية التي تطرحها فكرة الطبقة ، مسائل لا تتضمن بالضرورة الجواب نفسه لا بالنسبة لمختلف فئات المجتمع ، ولا بالنسبة لمختلف المجتمعات . ان السؤال الاول لا يتضمن وليس بوسعه ان يتضمن جواباً قاطعاً . اننا نلقى دوماً صعوبة في تحديد المجموعات . اذا كان الامر يتعلق بالطبقة العاملة نلاحظ، بصورة لا مفرّ منها، حالات مشبوهة، حالات انتهائية : اعتباراً من أي مستوى في السلّم ينقطع انتماء المعاون الى الطبقة العاملة ؟ اعتباراً من أي مستوى دخل ، يخرج العامل المتخصص مـن طبقته لينتمي الى الطبقة الوسطى ؟ ان السمة الخاصة بالمجموعات الاجتماعية هي انهـا مزدوجة المعنى ، وحدودها غير محددة بدقة . ثانياً ، ان مسألة الفوارق النفسانية ، هي أيضاً لا تتضمن جواباً قاطعاً ، وذلك بسبب طبيعة الواقع . لنأخذ مثالاً على ذلـك الطبقة العاملة : ففي بلد مثل فرنسا ، يفكر العمال في عدد من المواضيع خلافاً لبقية الفئات في المجتمع . لكنهم ايضاً فرنسيون، ويحملون ملامح تحدد بطابعهم على انهم اعضاء من المجتمع الفرنسي ، وفي الوقت نفسه ملامح تحدد بطابعهم على انهم اعضاء من طبقة . ففي كل مرة ، من المهم تعيين ما هي قوة العناصر الـتي تفرد الطبقة بالنسبة للعناصر التي تجعلها جزءاً من كلية المجتمع . اخيراً ، ان التوعي لا يمكن ان يكون كلياً . هل الطبقة العاملة تعي ذاتها ؟ في الواقع ، ان الوعي الطبقي غير متوفر في جميع العمال الفرنسيين ، هناك أقليـة تحييه ، وفيها يتجسد .

ان تعداد المسائل هذا يفسّر لكم علامَ لم يكن بوسعي، عند نقطة الانطلاق، لا إقرار تعريف العالِم الاجتماعي الاميركي، ولا تعريف العالِم الاجتماعي الفرنسي؟ فلو أقررتُ الاول وتمسكتُ بوضع المقام كظاهرة أساسية، لتوجّب عليَّ ان ألغي فوراً السؤال الحاسم الذي خلفه ماركس : الى أي حد توجد طبقات اجتماعية مختلفة بحسب طبيعة النظام الاقتصادي ؟ الى أي حد هي في نضال ضد بعضها بعضاً؟ ومن جهة اخرى، لم يكن بوسعي اقرار تعريف الطبقة الاجتماعية حسبما استعرته من العالِم الاجتماعي الفرنسي ، لأنه يفترض بشكل مُسبق ما هو موضع بحث ، أعني ان اعضاء المجتمع الصناعي يعون انهم ينتمون الى فئة فرعية من هذا المجتمع ، تقاوم تسلسُل اعضاء آخرين من المجتمع الكلي اليها ، وتملك طريقتها الخاصة في التفكير ، وثقافة معينة ، وعلاقة معينة بالسلطة . ان هذا ممكن ، لكن لم يثبت انه كذلك . وبعبارة اخرى ، « ان احد التعريفين يلغي المسألة والتعريف الآخر يحلّها سلفاً » . اذ ذاك ، عندما استبعد هذين المفهومين في آن واحد ، أعتقدُ اني توصلت الى صياغة أمينة للمسائل ، صياغة لا تُنبىء عن الأجوبة . يتحتم على الواقع ان يقول لنا الى أي حدّ ، ينتظم الأفراد في طبقات داخل المجتمعات الصناعية ، والى أي حد تعي هذه الطبقات نفسها ، والى أي حد تفكر انها في نزاع مع الطبقات الاخرى . ذلك انه يُستحسن كذلك ان نميّز بين الوعي والنضال، فمن الممكن ان يشعر المرء بانتمائه الى طبقة متمايزة عن بقية الطبقات دون ان يكون مقتنعا بأن الطبقات منذورة للاستماتة في النضال .

الدرس الخامس

الطبقات في المجتمعات الرأسمالية

لقد حاولت، في الدروس الثلاثة السابقة ، اعطاءكم العناصر الجوهرية لتحليل نظري للطبقات . وما من شك في ان هذه المحاولة بدت لكم مجرّدة ، وعرة ، وقد تكون مصطنعة او أريد لها ان تكون بارعة . وربما ُخيّل اليكم انه ما من تناسب بين الجهد المبذول والنتائج الحاصلة . انه انطباع محقّ ولا مناص منه ، بيد ان هذه التوطئات الطويلة كانت ضرورية، لأن التحليل بكامله كان يستهدف ارشادكم الى « ضرورة البحث عن اسلوب وعن واقع » .

وفي البدء ، كنت اودّ ان أجتثّ من افكاركم الكلمات المتداولة ، وانقاذكم من ان تكونوا ضحـــايا الاستحواذ الكلامي ، ومؤازرتكم لكي لا تخلطوا الاصطلاحات اللغوية بالمسائل الواقعية . كما ان الموضوعة التي اردتُ ان أمليها عليكم هي اهم من ذلك : « ان الواقع الاجتماعي نفسه هو بهذه الصفة ُملتبس، ومتعدد المعاني » . واذا كان من العسير تعريف الطبقة ، فلأنها لا تتجلى للمراقب على شاكلة طاولة او مقعد ، لأن الامر يتصل بظاهرة علاقات وجدانية . وبحكم التعريف ، بوسعكم مجابهة علاقات وجدانية من عدة وجهات نظر مختلفة . وكلما واجهنا مجموعات او كيانات اجتماعية ، وجدنا ان هناك امكانية نظرات مختلفة، وبالتالي امكانية عدة تصنيفات . فالدراسة المعمّقة لفكرة الطبقة تقتضي تحديد مكانها بين مختلف انواع المجموعات . وفي الحقيقة ، يمكن التمييز بـــين الفئات بحسب درجة انصهار الوجدانات ، وبحسب غائية النشاط المعتبر (هدف عملي ، فكري ، او علوي) وحسبما تكون الوظيفة وحيدة او متعددة ، الخ .

ومن هذه النظرية ، لم أتمسك انا نفسي إلا بعدد صغير من طباع الطبقة ، التي أذكركم بها : ان موضع اهتمامنا هو فئة تشمل عدداً كبيراً من الافراد ، غير ملتئمين ابداً ، جسدياً ، في المكان نفسه (لم يرَ احد قط بعينيه طبقة اجتماعية بكاملها ، كما لم يرَ جيشاً حديثاً بكامله) ، فالطبقة الاجتماعية ليست منظّمة ولا مشكّلة بصورة شرعية - ويمكن للمرء ان يدخل فيها ويخرج منها ، دونما علم منه . ولا يمكننا ان نحدد ، دوماً بتأكيد ، ما اذا كان فرد من الافراد منتمياً الى هذه الطبقة او تلك ، على اعتبار ان الطريقة التي بواسطتها يعتبر كل فرد وضعه الخاص ليست عنصراً واحداً من العناصر التي يتذرع بها العالِم الاجتماعي. ففي حالة الكمال ، قد يتوجد مثل هذا الكيان اذا كان عدد كبير من الافراد ، الموجودين في وضع اقتصادي واجتماعي متماثل ، يفكرون بطريقة متماثلة ، وكان لديهم الوعي بأنهم يشكلون فئة . لكن هذه الطبقة المثالية ، الكاملة ، لا شيء يثبت انها موجودة في مجتمع كالمجتمع الفرنسي او الاميركي ، ولا شيء يثبت ان مختلف الفئات الاجتماعية ، داخل مجتمع رأسمالي ، هي على قرب متماثل او بُعد متماثل ، بالنسبة لهذا الكمال . قد يكون هناك بعض طبقات قابلة للتحقق اكثر من كونها محققة فعلاً ، أعني ان التشابه في الشروط الاجتماعية والاقتصادية لا يرافقه توعٍ ولا ارادة العمل المشترك .

واذا كانت الطبقة عسيرة التعريف والتحديد بهذا المقدار ، فعلامَ تستحوذ هذه الفكرة الغامضة على علماء الاجتماع ؟ ما هو مرد سر هذا المفهوم ، الذي يحتل المركز في العلم ، والذي ما برح ، بعد انقضاء قرن ، ملتبسا مثلما كان عند نقطة الانطلاق؟ قد يكون اول جواب عن هذا السؤال كامناً في سحر الماركسية . لو لم تكن الماركسية موجودة ، مع استخدامها السياسي لفكرة الطبقة والتأثير المتصاعد الذي ما زالت تحدثه في اللاماركسيين ، ولا سيما منذ ان أعلنت احدى الدول انها ماركسية ، لما لعبت فكرة الطبقة الدور الذي تلعبه في علم الاجتماع ، النظري والعملي ، وحتى في بلد غربي ، مثل الولايات المتحدة ، حيث الماركسية كانت ، حتى تاريخ قريب ، دون تأثير ، لم يجر الكلام تقريباً ، خلال عشرات

السنين ، عن طبقة اجتماعية ، على الاقل بالمعنى الماركسي الذي للعبارة .

ان هذا التفسير غير كاف ، لأنه بدوره يستدعي تفسيراً آخر . علامَ اتخذت الماركسية نفسها مثل هذا التأثير ؟ اظن ان هذا هو الجواب : ان المجتمعات الحديثة، بقدر ما هي في آن واحد صناعية وديموقراطية، تتأثر بتناقض مزدوج: فهي قانعة بقوة انتاجيتها غير المحدودة، إلا انه يؤلمها مشهد أكوام الفقر المتناثرة في قلب المدينة على شاكلة جزر – ان هذه المجتمعات الصناعية تعلن ، في جميع الاتجاهات ، المساواة الأساسية بين الافراد وهي تذهل جرّاء اللامساواة التي ما زالت قائمة بين المواطنين .

ان التناقض الاول هو وهمي . انه يُدهش فقط تلك العقول التي تكوّن لنفسها فكرة مبالغة عن قوة انتاج الجماعات ، والتي يُخيل اليها ان الفقر يتلاشى في نظام اجتماعي آخر . انكم تجدون في باريس فريقاً من النظريين القائلين بمبدأ الوفرة ، اناساً ذوي ارادة طيبة وجهل بالغ ، يتخيلون بكل حسن نية انه مع تنظيم آخر للاقتصاد تكون الثروة من نصيب الجميع . انها غباوات غير جديرة حتى بمناقشتها جدّياً . سأعطيكم في تتمة هذا الدرس ارقامـاً عن النتاج القومي لمختلف المجتمعات وعن توزيعه . ان مداخيل بلد غني مثل بريطانيا العظمى لو وُزعت بطريقة متساوية تماماً ، لأفضت الى مستوى دخل فردي غير كاف دون شك في انظار نظريي الغزارة .

وبالمقابل ، ان التناقض بين المساواة في الحقوق واللامساواة في الواقع هو عميق . فالديموقراطيات الصناعية تعلن المساواة بين الاشخاص ، في العمل وفي الحياة السياسية . والحال ، ان الواقع هو ان اللامساواة في المداخيل وفي طرائق العيش هي عظيمة. وعلاوة على ذلك ، لو كان بالامكان القول ان هذا الفرد يعيش بطريقة ما لانه يتعاطى هذه المهنة ، وان تلك المهنة بما ان فائدتها الاجتماعية هزيلة لذا تُكافأ بمردود متواضع ، وبعبارات اخرى ، لو كانت اللامساواة فردية صرفاً لما كانت غير مقبولة . لكن اللامساواة لا تبدو ، حقاً أم باطلاً ، جماعية ، فهناك شعور سائد بانها كامنة في واقع ان الافراد ينتمون

الى مجموعات متمايزة ، تُدعى طبقات ، وهذا يبدو متناقضاً مع المبدأ الاساسي للمجتمعات الصناعيـــة . فمصير الفرد لا تحدده جداراته او عيوبه . ويسود الاعتقاد ، بحق ، باننا لسنا ، عند نقطة الانطلاق ، في وضع متماثل ، وان الفئات في مجتمع معقد تظل بعيدة عن بعضها بعضاً بسبب المقام ، او المساهمة في الحضارة المشتركة . فهذه اللامساواة لا تتفق مع العدالة . وفضلاً عن ذلك ، ان الانتقال من فئة من هذه الفئات الى فئة اخرى يبدو عسيراً . كما ان الفارق في الشروط الاجتماعية – الاقتصادية ، وغرابة الفئات عن بعضها بعضاً مع مبـدأ المساواة . وكانت النظرية الماركسية تلح على هذه المستويات الاجتماعيـــة – الاقتصادية التي كانت فسّرتها بالنسبة للملكيـــة . ولذلك برّرت الثورة على اعتبار ان الطبقات ، بُحكم وجودها ، تنفي مبدأ المساواة لدى المجتمعـات الصناعية الحديثة .

ان علم الاجتماع العملي ، الذي ازدهر بصورة واسعة منذ ذلك العصر ، عانى صعوبة في ايجاد ما يوازي الفئات الواقعية التي تسلم بها المـاركسية . فبدلاً من طبقات محدّدة بدقة ، اكتشف مقاييس متعددة من اجل تمييزها . لكن معظم علماء الاجتماع ينتهي الامر بهم ، في الاساس ، للاتفاق على عدة موضوعـات ، صالحة للمجتمعات الصناعية . فالشرط الاجتماعي – الاقتصادي يرتبط بالعمـل والدخل ، وشروط الوجود ، ونمط الاستهلاك ، على الرغم من ان مختلف هذه المقاييس لا تتفق مع بعضها بدقة. ثم ، ما من رابطة « ضرورية » بين القرابة أو التماثل بين الشرط الاجتماعي – الاقتصادي والوعي الطبقي . فهم يلحظون فئات متعـــددة من حيث المقام ، وينقسم المجتمع الى اوساط لا تريد فقدان اصالتها ، فكل وسط يفخر بوضع يُفترض ارفع من وضع الآخرين . وهـــذه التمييزات بين فئات منظمة بصورة مرتبية تتفاوت من حيث واقعيتها ، بحسب درجة التماثل بين الشروط الفردية أو التوعي . ولا يبقى بين علمـــاء الاجتماع العمليين تباين اساسي الا حول مسألة واحدة : ما بين هذه التمييزات المتعددة ، ايهم هو الأهم ؟ هل هناك مجموعات كبيرة ، يُحدد كلاً منها ، وفي آن واحد ،

التماثل في الشروط الاجتماعية - الاقتصادية الفردية ، وتوعي وحدتها وتعارضها مع المجموعات الأخرى ؟

سنحاول الآن الاجابة عن هذا السؤال ، إذ ندرس اليوم الفئات الرئيسية في المجتمع الرأسمالي ، وندرس في الدرس المقبل الفئات الرئيسية في المجتمع السوفياتي . وبعبارة اخرى ، سنحاول اجراء مقارنة العلاقات الطبقية في النمط الرأسمالي وفي النمط الشيوعي . ان هذه الصيغة ليست من الحذر السياسي في شيء ، لانها تعني اني استنسب اطلاق اسم المجتمع الرأسمالي على المجتمع الذي نعرفه في اوروبا الغربية والولايات المتحدة ، واسم المجتمع الشيوعي على المجتمع الروسي السوفياتي أو مجتمع الديموقراطيات الشعبية . فاذا كنتم تفضلون قلب النعوت ، لا اجد أي محذور في ذلك .

لنطرح السؤال العادي ، الكلاسيكي : أي هي الفئات الاجتماعية الرئيسية داخل المجتمع الرأسمالي؟ لاحظوا مجدداً احدى مهازل او غرائب علم الاجتماع: يكرّس علماء الاجتماع سنوات من اجل تعريف فكرة الطبقة الاجتماعية ، وعندما يتوصلون الى ذلك يجدون أنفسهم غير قادرين ان يبينوا عدد الطبقات التي ينقسم اليها المجتمع الرأسمالي ، الأمر الذي يجب مع ذلك ان ينتج ببداهة عن التعريف لو كان هذا التعريف واضحاً ولو كانت المجتمعات الرأسمالية تتمايز بطبقات متعارضة بوضوح . ان التعداد الكلاسيكي هو التالي : تظهر اولاً طبقة عليا أي طبقة بورجوازية يتكون عنصرها النموذجي من مالكي وسائل الانتاج ، الرأسماليين ، الذين يمارسون تأثيراً سائداً في الدولة. والطبقة الثانية هي الطبقة العاملة. والثالثة هي الطبقة الوسطى (او الطبقات الوسطى ، لأن علماء الاجتماع ليسوا متفقين حول هذه النقطة ، فبعضهم يختار الفرد ، وآخرون يختارون الجمع) . اخيراً ، هناك الطبقة الفلاّحية او الطبقات الفلاحية . ان هذا التعداد يوحي الينا بملاحظة اولى بسيطة ، ومع ذلك هي في اعتقادي أساسية : ان "تعارض بين الطبقات ، بالمعنى الماركسي للعبارة ، لا يبدو حقيقي الظاهر ولا يفرض نفسه على العقل الى حد ما إلا في حال تقسيم المجتمع تقسيماً بسيطاً بين

حائزي وسائل الانتاج والعمال . ان النظرية الماركسية نمت انطلاقاً من التعارض بين العمال والرأسماليين ، لأن ، في الواقع او في الظاهر ، يوجد صدام مباشر بين الذين يعملون في المعامل دون ان يملكوا أي شيء والذين يحوزون وسائل الانتاج. وأقول أكثر من ذلك ان أبرز طبقة ، ليس فقط لأن ماركس كان يبني عليها آماله في الثورة ، بل لأنها تشبه أكثر ما يكون الفكرة التي يكوّنها ماركس والماركسيون عن الطبقة ، هي الطبقة العاملة دون ريب . ذلك انها تتألف من مأجورين ، أي عمال المعامل ، لا يملكون أي ملك ، عدا حالات استثنائية . ويعيشون من الاجرة ، أعني من الثمن الذي يدفعه لهم مالك وسائل الانتاج مقابل قوة عملهم . ويعملون في المادة . ومداخيلهم ، على الاقل في المجتمعات الغربية لا تختلف كثيراً عن بعضها بعضاً . والفارق بين اجرة عامل متخصص واجرة عامل غير متخصص في بريطانيا العظمى او في فرنسا هو زهيد نسبياً ، واذا بلغ نسبة ١ الى ٢ اعتُبر استثنائياً . اذ ذاك في هذه الحالة الوحيدة ، حالة الطبقة العاملة ، تجدون تضافر جميع مقاييس التحديد : الوضع نفسه بالنسبة للملكية ، ونوع العمل نفسه المداخيل نفسها . ومعظم العمال مجتمعون في أمكنة عملهم ، وكانوا كذلك في القرن التاسع عشر وفي معظم الحالات مجتمعين او قريبين من بعضهم بعضاً في أمكنة سكناهم . وهكذا يتكون نوع من المجتمع ، متمايز عن المجتمع الاجمالي ، بطرائق عيشه وتفكيره ومستوى مداخيله ووضعه بالنسبة للملكية . والتشابه في الشروط الاجتماعية – الاقتصادية هو على نحو انه ، حتماً ، يتكون وعيٌ بالمشاركة ، ومع هذا الوعي ، وعي بالتعارض مع الفئات الاجتماعية الاخرى . في القرن الاخير ، كان يستحيل (وقد يستحيل اليوم ايضاً في بعض الاحيان) على العمال المجتمعين في معمل كبير ، يملكه شخص او عدة اشخاص ، ألا يشعروا بأن بين المأجورين العاملين في المعمل والحائزين على وسائل الانتاج يوجد عداء أساسي . لكن تضافر هذه المقاييس مجتمعةً ، لا نجده في أي من الحالات الاخرى . ان أياً من الطبقات الاخرى التي عددنا بصورة مؤقتة لا تنمّ عن بساطة ووحدة ومشاركة شبيهة بالتي لدى الطبقة العاملة .

لنأخذ ، مثلاً ، البورجوازية ، كما يتحدث الناس عنهـا بطيب خاطر او كما يفعل ، اكثر من ذلك ، المثقفون الذين يزعمون ، بوعي مغلوط ، انهم بورجوازيون : فالى أي حد توجد مشاركة فعلية بين الاحيـــاء من الارستوقراطية القديمة ، ورجال السياسة ، ومالكي وسائل الانتاج الرأسماليين ، والمدراء المستخدمين في الشركات المُغفَلة الذين لا يملكون شيئاً ، وهم الذين يدبرون وسائل الانتـاج ، واخــيراً الفنانين او المثقفين الناجحين ؟ انا لا أقول ان هؤلاء الناس ليس بينهم أي شيء مشترك ، فما من شك ان لديهم أرفــع المداخيل ، وبالتالي ، بعضاً من المشابهات في شروط الحياة . على الرغم من كل شيء ، ان الشبه بين طرائق عيش مالك وسائل انتاج وطرائق مؤلّف مسرحيات ليس كبيراً بمقدار الشبه الذي بين شروط العمال . وبعبارة اخرى ، ان الطبقة العليـا مؤلفة من عناصر ذات منشأ تاريخي واجتماعي مختلف ، كما ان الوظائف التي تؤديهـــا تلك الطبقة هي مختلفـــة ، ولذا لا يحق لنا القول « قَبْلياً » ان جميـع هؤلاء الناس لديهم شعور قوي بوحدتهم .

هل ينطبق هذا القول على الطبقتين الاخريين اللتين ميزناهما سابقـاً ، اعني الطبقة او الطبقات الوسطى ، والطبقة او الطبقات الفلاحية ؟ لقد دأب عـلم الاجتماع في تصنيف عدد من فئات مختلفة جداً ضمن الطبقات الوسطى . فهنالك ثلاث فئات صُنّفت ضمنهـا : صغار التجار او صغار الصناعيين ، والمهن الحرة (بعضهـا مأجور ، والبعض الآخر غير مأجور) ، واخيراً ملاكات الصناعة . فبحسب هذا التعريف ينتمي الى الطبقات الوسطى مالكو وسائل انتـــاج من جهة ، ومأجورون من جهة ثانية . ولم يثبت ان بين المهندس في مشروع كبير مثل مشروع « رينو » ، والجزار الذي في زاوية الطريق ، يوجد شعور بالمشاركة او شبه في طرائق العيش ، لمجرد ان جريدة كبيرة أعلنت وجوب جمع الطبقات الوسطى . ان الفوارق بين الذين يصَنفون ضمن هذه الفئة هي على قدر بحيث اننا لا نملك أي حق في الجزم بأن هناك مشاركة فعلية بين هؤلاء الافراد ، واقـل من ذلك الجزم بوجود وعي طبقي لديهم . بعـــد كل شيء ليس الناس ببهائم

ليصدّقوا الدعاية ، سيّان ان كانت حقّة او باطلة، التي تعزى للتجار والاساتذة والمهندسين شعوراً بالمشاركة ، وعلام لا ؟ مـــا من شيء يمنع ان يكون لهذه الفئات الثلاث مصالح مشتركة ، ويكفي لذلك ان يكون لهم مصالح متعارضة مـــع مصالح بقية الفئات . لكن أقل ما يمكن قوله هو انه من العسير تحديد الطبقات في المجتمع الرأسمالي لأن التحليل ، في حالتين ، حالة الطبقة العليـا البورجوازية وحالة الطبقـات المسماة بالوسطى ، لا يكشف بوضوح عن وجود مجموعات كبرى، كل واحدة منها مُحددة بشرط اجتماعي ـ اقتصادي خصّيص، وبوعي مشترك .

واذا انتقلنا الآن الى الطبقة الفلاحية ، نجد الاختلاف نفسه في المقاييس . فالبنية الرأسمالية التي لاحظها ماركس في الزراعة الانكليزية، او التي يعتقد انها لا بدّ ان تتحقق ، كانت ثلاثية : جهة ملاّك لا يستثمر الأرض (وينعم بريع عقاري) ، ومزارع يستثمر الأرض ، أو عامل زراعي لا علاقة له كلياً بوسائل الانتاج . وكان بالأمكان تصور ان الزراعة الاوروبية تنمو ضمن هذا الاتجـــاه الرأسمالي ، أي فئة اولى تملك الأرض ، واخرى تستثمرهـــا كمزارع ، وثالثة تكون مأجورة لدى المزارع وبصورة غير مباشرة لدى المالك . ان الأمـــور دارت على نحو آخر ، كما تعلمون . ففي فرنسا ، وفي انكلترا اكثر مما في فرنسا، لم يزل هناك مُـــلاّك لا يستثمرون الأرض ، لكن معظم الأراضي ، في فرنسا على الأخص ، يستثمرها اصحابها . وعندما يستثمرها المزارعون ، فان الشروط الشرعية التي خلقها البرلمان لم تعد في غير صالح المزارع ولصالح المالك . أمـــا العمال الزراعيون فعددهم صغير ، نسبيـاً . واذ ذاك ، اذا مـا طُرح السؤال حول وجود طبقة أو طبقات فلاحية ، كان الجواب اعتباطياً ان هو ادعى بانه شامل .

من المستحيل ، بصورة مجردة ، تحديد مقدار وجود او عدم وجود مشاركة بين المُلاّك المستثمرين والمزارعين والعمال الزراعيين ، او وجــود تعارض فيما بينهم . ان تخيّر الجواب يتوقف على شروط متعددة ، وعلى القوانين التي تعيّن

العلاقات بين المالكين والمزارعين ، وعلى الفروق في مساحات الاراضي المستثمرة . ان الماركسيين يجرون طوعاً تمييزات طبقية داخل الطبقة الفلاحية بحسب هذا المقياس الاخير أي المساحة المستثمرة. في الحقيقة وفي بعض الحالات، لهذا التمييز أهمية واقعية ، ويمكن التفريق بين كبار المُلاك والملاك المتوسطين والصغار . وعندما يكون الحزب الماركسي في الحكم ، له الحرية في تسمية الملاّك الكبار والمتوسطين بالكولاك وفي مصادرة ملكهم تبعاً لهذا التعريف . لكن ، فيما عدا ذلك، الى أي حد يكون الملاك الكبار والمتوسطون والصغار في حالة نزاع، او يكون لديهم شعور بالتضامن؟ ان الجواب يختلف بحسب ظروف متعددة . من التفاهة الجزم بأن الطبقة الفلاحية هي موحدة عندما يكون الفلاحون ملاّكاً ، لأن الفروق بين المساحات المستثمرة يمكن ان تكون على قدر بحيث ان الشعور بالنزاع يغلب على الشعور بالتضامن . لنُضف الى ذلك فكرة موجودة لدى ماركس ، في نص اوردته لكم منذ بضعة أسابيع : ان الفلاحين ، على الاقل حتى تاريخ قريب كانوا يكتشفون مشاركتهم بصعوبة ، وسبب ذلك يعود حصراً الى ان شروط حياتهم كانت تفصلهم عن بعضهم بعضاً. لقد كتب ماركس : لا يكفي ان يعيش الناس بطريقة متماثلة لكي يشكلوا طبقة ، بل يجب ان يكونوا ايضاً على صلات وثقى كفايةً في ما بينهم لكي يكتشفوا مشاركتهم ويعارضوا فئات اخرى . فالفلاحون المالكون في فرنسا ، في القرن الاخير ، كانت لديهم ردّات مشتركة(انهم هم الذين انتخبوا « لويس نابليون » رئيساً للجمهورية) ، لكنهم كانوا يعيشون منعزلين عن بعضهم بعضاً ومشمولين في مشاركات محلية ، دون ان تتحقق الوحدة الفعلية في ما بينهم على الصعيد القومي .

أن هذا الاستعراض للطبقات ، أو المزعومة هكذا ، في المجتمع الرأسمالي يقود الى استخلاص انه من المستحيل تعداد طبقات تكون نموذجية ، بصورة نهائية . ان الفئتين الوحيدتين اللتين نجدهما في كل مكان هما عمال الصناعة من جهة ، ومالكو وسائل الانتاج من جهة اخرى ، لكن بقية الزمر لا تشكل

مجموعات محدّدة بوضوح. ان التميز موجود بصورة واضحة بين الطبقة الرأسمالية والطبقة البروليتارية كما وصفها ماركس ، لكن بقية المجتمع ما زالت معقــدة ، بل اكثر تعقيداً واكثر تمايزاً مما كانت عليه في العصر الذي ُخيل لماركس اثناءه بان كل المجتمع سوف يتجمع في النهاية حول القطبين الرئيسيين .

بعد هـــذا التعداد ، لنطرح الآن السؤال التالي : هل الطبقات في المجتمع الرأسمالي ، التي تبينـــاها دون ان نحددها تماماً ، هي في حالة نضال ضد بعضها بعضاً ؟ هل يوجد نزاع أساسي بين هذه الفئات التي بيناها بصورة غامضة ؟ هل توجد مصلحة قابلة للتحديد بيسر ، لكل فئة اجتماعية ، بصورة متمايزة ؟ لنأخذ المثل الأكثر ُملاءمة لنظرية نضال الطبقات ، مثال العمال في علاقاتهم بالرأسماليين. اذا كان حقاً يوجد نضال أساسي ، ففي الصدام بـــين هاتين الفئتين يمكننا ان نجده ، على اعتبار ان النظرية نفسها صيغت بمناسبة هــذه الظاهرة . ماذا تعني فكرة التعارض الجذري في المصالح بـــين البروليتاريين والحائزين على وسائل الانتــاج ؟

لنأخذ حالة اولى : لنعتبر مصلحة الشغيلة الصناعيين في مشروع خاص . من الممكن الاعتقاد بأنه يوجد تعارض بين مصلحة الشغيلة في معامل « سيترون » ومصلحة المدراء – المالكين للمشروع . فعلاً ، يطالب العامل بالحد الاعلى من الاجرة ، ويميل رب العمل ، بمقـــدار ما يريد جني أكبر الارباح ، الى انقاص التكاليف أكثر ما يمكن . ان الانطباع الاول ، الظاهر للعيان ، هو انه كلما ازدادت مداخيل العامل ، نقص مقدار المداخيل التي يجنيها صاحب المشروع . وهكذا يكون هنـــاك تناقض بين المطالبة بالحد الاعلى من الاجرة من جانب المأجورين والرغبة في الحد الاعلى من الربـح من جانب مدير المشروع . لكن هذا التوتر ، الذي هو طبيعي وسليم ، يتضمن قيوداً بارزة بكل وضوح .

ذلك ان شطراً من الارباح القائمة التي يجنيهــا المشروع يعاد توظيفه . لأن إعادة توظيف قسم من الدخـل القومي هي شرط لا غنى للنمو الاقتصادي . اذاً ، لا يوافق مصلحة العامل نفسه – مصلحة على المدى الطويل – ان تزداد

الاجور بصورة مبالغة على حساب الارباح المُعاد توظيفها . سيّان ان كان النظام رأسمالياً، او شيوعياً ، فلا بدّ، بطريقة او اخرى ، من توفير شطر من الدخل القومي غير قابل للاستهلاك ، واستخدامه في توسيع وسائل الانتـــاج . ان المصلحة العمالية في اجور متزايدة، وهي مصلحة مشروعة وتنعكس في مطالب ، تقف عند الحد الذي يكون توسيع حصة الاجور في مشروع معيّن حاصلاً على حساب الارباح التي يجب اعادة توظيفها في المشروع .

رُبّ قائــــلٍ ان مصلحة العامل هي في الإلغاء الكلي – او يكاد – لحصة الارباح غير المحتفظ بها في المشروع والموزعة على المساهمين او مالكي وســـائل الانتاج . ففي نظام المشاريع الخاصة ، ليست مصلحة العامل مع ذلك في إلغاء الشطر من الارباح الذي يؤول الى الرأسماليين ، عندما لا يتمكن المشروع المعني من الحصول على رساميل في السوق إلا اذا دفع حداً أدنى من الارباح للمساهمين. اذاً ، في ما يتعلق بالمشروع الخاص ، يوجد توتر بين المطلب العمالي في الاجرة ، ومسعى رب العمل من اجل الربح ، لكن لا يكون النضال دون رحمة اذا كانت التجربة تثبت بأن تراكم وسائل الانتاج يؤدي الى ارتفـــاع الاجرة . على ان التجربة علـّمتنا بأن الواقـــع هو انه بمقدار ما تتراكم وسائل الانتاج ، بفضل التوظيفات ، ترتفع اجور العمال . اذاً ، يحـدث التوتر او الصراع ، في نطاق المشروع ، بين المأجورين والمُلاك ، لأن كل طرف يفكر في دخله الخاص ، إلا ان ليس في ذلك تناقض لا يُقهر .

ويمكن طبعاً الاجابة عن هذا الامر ، بان مثال المشروع الخاص ليس ذات اهمية ، لان صراع الطبقات الاساسي لا يقوم على هذا الصعيد ؛ وبالفعل لم يفكر ماركس في ذلك قط . ان تعارض المصالح يظهر بين العمال والرأسماليين جملة لا فرادى . بيد ان هذا التعارض ليس كذلك حقيقياً طالما بقينا على الصعيـــد الاقتصادي ، لان التحليل ، الوجيز جداً ، الذي عمدت اليـــه بمناسبة دراسة الوضع ضمن نطاق المشروع ما زال صالحاً بالنسبة للمجتمع بمجمله . فاذا مـــا اعتبرتم الدخل القومي وتوزيعه بين العمال من جهة ، والحائزين على وسائل الانتاج

من جهة اخرى ، وجدتم ، توتراً فعلياً بين هاتين الفئتين . لكن هذا الصراع له حدوده : فلا بدّ ان تبقى نسبة مئوية كافية من الدخل القومي للتوظيفـــات . وبعد ان تتحدد هـــذه النسبة المئوية ، لا يبقى موضوع الصراع الحقيقي سوى ُسلم المداخيل وحصة الارباح . مثلاً ، يمكن ان تتراوح الأجور ، في احـــد المشاريع الصناعية الكبرى الحديثة ، بين ٣٠ الف ومليون فرنك في الشهر . فما من شيء يثبت انهذا الترتيب هو ضروري لحُسن سير المشروع، لان من المحتمل ان يكون بوسع الشركة الصناعية ان تعمل مع مروحة للأجور أضيق . ويمكن ان تتناول المناقشة أيضاً الحصة من الدخل القومي التي تذهب الى الحائزين على الاسهم . ان هذه النزاعات الاقتصادية هي فعلية ، لذا يكون من الخبث الخالص التفكير بان هذه النزاعات ُتحل دوماً بشكل عادل ، ويكون من الخبث الخالص انكار هذه الصراعات من أجل توزيـع الدخـل القومي ، لكي لا ينجم عن ذلك ان الفئة العمالية والفئة الرأسمالية تتعارضان ، على الصعيـــد الاقتصادي البحت ، في صراع مستميت ، على اعتبـــار ان لكل فئة مصلحة متعارضة « جوهرياً » مع مصلحة الفئة الاخرى . ان المصلحة المشتركة لكل من الفئتين ، في نطاق النظام القائم ، هي ازدهـــار المشروع أو الاقتصاد ، هي النمو الذي تستجيب شروط الضرورة لمصلحة كل من المأجورين ومـدراء المشروع في آن واحد . لو كان مدراء المشاريع مـأجورين لكان بوسع الجميع ادراك ذلك ، لكن في الواقع ان المدراء هم مالكو وسائل الانتاج ويقبضون شطراً ، وان كان ضئيلاً ، من الدخل القومي ، لا يغير الفكرة الرئيسية ففي النظام الاقتصادي ، ضمن نطاق مجتمع بورجوازي ، توجد نزاعات متعددة بين المصالح ، وهـــذه النزاعات هي دائمة ولا يمكن حلها . وفي المشروع او في الفرع الاقتصادي أو في مجمل الاقتصاد ، لا ُبدّ لكل فئة من ان تحاول رفع حصتها من الدخل القومي الى الحدّ الاقصى . ان هـــذا العداء مرتبط بجوهر المجتمع الصناعي الحديث ، طالما ان هذا النضال مقبول ، اعني طالما ان النظام السياسي يسمح للأفراد بان ينتظموا في فئات ويعبروا عن مفاضلاتهم ويدافعوا عن مصالحهم . لكن ، على

الصعيد الاقتصادي البحت ، من المستحيل اكتشاف « مصلحة طبقية » محـددة نهائياً ، قد تُفرض على اعضاء طبقة ، وتعارضهم باعضاء سائر الطبقات الاخرى قد تكون للعامل المستخدم في معامل « ستروين » افضلية في تقاضي اجور أرفع من العامل في بقية المشاريع ، فالخلاف ممكن قيامه بين مداخيل أجراء التعدين ومداخيل أجراء فرع آخر . فهناك مصالح لا تحصى تتعارض مع بعضها بعضاً وهي في صراع دائم يؤلف مجرى سياق المجتمع الصناعي .

بيد ان فكرة « المصلحة الطبقية » هي خـــلافاً لما سبق . لا شك في ان ماركس ، باعتباره من انصار ريكاردو ، كان يميل لإقرار الصراع بين الطبقات في نطاق النظام الرأسمالي، بسبب نظريته حول الاجرة والاستثمار . وكان يعطي أهمية اكبر مما نعطي اليوم للخصام داخل المشروع او في العلاقات بين الرأسماليين والعمال ، او للنضال من اجل توزيع الدخل القومي (وكان يعتقد بأن معركة العمال من اجل زيادة حصتهم من الدخـــل القومي ستكون معركة حادة ، وسيكون مصيرها اقل خطورة مما هو في القرن العشرين) لكن الشيء الجوهري كامن في مجال آخر . « فالمصلحة الطبقية ، في نظر ماركس ، تُحدَّد سياسياً » . ان لكل طبقة مفهوما معيّناً عن تنظيم المجتمع ، وبهذه الصفة ، تطمح للسلطة . فمصلحة العمال تتعارض حتماً مع مصلحة البورجوازيين الى الحد الذي تريـد البروليتاريا عنده إلغاء نفسها كطبقة عن طريق استيلائهـــا على السلطة . ليس السعي من اجل رفع الدخل الى الحد الاعلى ، بل النضال من اجل السلطة هو الذي يشغل مكان القلب في المفهوم الماركسي .

هذه الفكرة هي التي أريد اخضاعها للتحليل، بايجاز . بصورة مجردة ، تعني هـــذه الفكرة بأن الطبقة العاملة تكف عن كونها بروليتاريا عندما تلغي البورجوازية ، وتلغي معها في آن واحد تناقضات الطبقات . سندرس في الدرس القادم ماذا يجري فعلاً عندما يحصل الاستيلاء على السلطة من قِبل حزب سياسي وعندما يحصل إلغاء حائزي وسائل الانتاج . لكن ، في الواقع ، أياً كان النظام الاقتصادي والاجتماعي ، سيواصل جمـــع من العمال العمل في المعامل . هل

ستكون شروط الحيـــاة ، والاجور وتقاسم الدخل القومي ، بالنسبة اليهم افضل في نظام ملكية جماعية ممـــا في نظام ملكية فردية ؟ اني لا أجيب عن هذا السؤال الذي يقتضي دراسة موضوعية ، تبعاً للتجربة . كل ما اريد قوله هو انــه ليس من البديهي ان وضع العامل في المعمل يتحسّن في نظـــام تملّك جماعي .

ان الفكرة الاصيلة هي التاليـــة : كل طبقة ، بصفتها طبقة ، تريد تحقيق مفهومها عن المجتمع ، وتميل للحكم بغية تنظيم المجتمع بموجب المثل الاعلى الذي تكوّنه عن المجتمع . لكن، في الواقع، لا توجد نظرة وحيدة ومُلزمة للمجتمع، تتسم بها البروليتاريا . ومن جهة اخرى ، لا تمارس الطبقة العاملة ، بهذه الصفة ، السلطة السياسية : ففي روسيا السوفياتية كما في الولايات المتحدة ، هي تعمل في المعامل ولا تدير الدولة . ان المسألة تقوم على تخيُّل مجتمع حيث لا تكون الطبقة العاملة في الدرك الاسفل وتصبح هي القائدة، وفي هذا التصور يختلط أمر الاستيلاء على السلطة من جانب حزب سياسي ينتمي الى طبقة بأمر السلطة المطلقة لهـذه الطبقة . ان نظرية نضال الطبقات بكاملها مرتبطة بمثل هذا التصور للاستيلاء على السلطة من جانب العمال . والواقع ، ان قيام ثورة عمالية هو ممكن ، والاستيلاء على السلطة من جانب حزب سياسي هو ممكن ، لكن بعد ان ينتصر الحزب السياسي يثابر الملايين من الناس على العمل في المعامل . وقد يكون وضع الطبقة العاملة افضل بعد الثورة مما قبل الثورة . ان ما يهمنا هنا ، هو ان فكرة « المصلحة السياسية للطبقة » هي مرتطبة بالفرضية التي تقضي بأن كل طبقة تريـــد السلطة وان في بعض الشروط بوسع البروليتاريا نفسها ان تكون طبقة حاكمة .

في جميع المجتمعات المعقّدة، تتخاصم الاقليات من اجل الاستيلاء على الدولة، لكن في أي منها لا يمارس السلطة جمهور غفير من السكان . ان الطبقة العاملة ، بمقدار ما تثق ان سلطة الحزب هي سلطتها ، تريد فعلاً تحقيق سلطة هـــذا

الحزب . انا لا اقول انها مخطئة ، بل ان العامل ، اذا لم يكن يثق بالحزب الذي يدّعي تمثيله ، لا يتعرّف الى هويته في نظام يعلن نفسه نظاماً عمالياً . فبعد الثورة كما قبلها ، ستبقى فئات اجتماعية متمايزة . ان كل المسألة كامنة في معرفة لصالح من ستعمل الاقلية الحاكمة .

الدرس السادس

المصلحة الطبقية و نضال الطبقات

في ختام الدرس الاخير ، كنت شرعت في تحليل فكرة المصلحة الطبقية ، وكنت حاولت ان ابيّن لكم انها تنطوي على معنيين، ما دام تحديدها يقوم على رفع الدخل القومي الى الحد الاعلى من جهة ، وعلى الاستيلاء على السلطة من جانب الحزب الذي ينتسب الى الطبقة المعنية ، من جهة اخرى . وقبل ان انتقل الى دراسة المجتمع السوفياتي ، اريد ان اتعمق في تحليل فكرة المصلحة ، الفردية والجماعية ، بطريقة تمكنني من تحديد مكان المصلحة الطبقية ضمن نطاق المصالح الجماعية ، وتمكنني كذلك من تحديد المعنى الذي تتخذه هذه العبارة سواء بالنسبة للسيكولوجي ، أو بالنسبة للاقتصادي ، او بالنسبة للعالم الاجتماعي .

لنبدأ بالسيكولوجي ، ولنفترض ان المعنيّ هو سلوك احد الافراد . ان القول ان الفرد يتصرف بحسب مصلحته يشكل موضوعة خالية من أي معنى لأن السيكولوجي ، ايا كان السلوك المعنيّ ، بوسعه الادعاء بان هذه الموضوعة هي صحيحة . لنفترض ان هناك من يُقبل على الاصغاء الى الدرس بغية اجتياز امتحان . ان الدافع لهذا السلوك هو المصلحة ما دام يحاول هكذا الحصول على وسيلة للنجاح في الامتحان . لنفترض انه يجيء فقط من أجل لذة الاصغاء ، أو للتمتع بالحرارة ، او للحصول على متعة المحادثة مع جارته : فما من شيء يمنع القول على السواء ان هؤلاء الاشخاص اقبلوا على الدروس بدافع المصلحة . ففي احدى الحالات ، المعنيّ هو سلوك يعتبره « الاخلاقي » « مصلحياً » ، ما دام

الممثل يحلم بالامتحان . وفي الحالة الثانية ، لا يتكلم الاخــلاقي عن مصلحة اذا كان الهدف هو الثقافة أو اللهو . لكن الجميع يعلم ، إثر تحاليل « لاروشفوكو » بان ، اياً كان سلوك الفرد ، يمكن إرجاعه الى مقارنة بين حالة لذة وحالة ألم . ذاك الذي يرتضي الاستشهاد ويرجّحه على الخيانة ، ألم يأخذ بهـذا الاختيار لأن الألم المعنوي الذي قد يعانيه من جراء الخيانة قد يكون بالنسبة اليـه اسوأ من الألم الحسي الذي سينتابه؟ طبعاً ، لا ينجم عن ذلك ان مسالك الأفراد «تعينها» حسابات اللذة والامتعاض ، ولا اننا لا نستطيع التمييز بين مسالك تقررت بغية تحقيق هدف معين ، ومسالك عضويّة أو مسالك التلهف . انما هـذا يعني فقط ان مفهوم المصلحة هو دون معنى بالنسبة للسيكولوجي مـا دامت المصلحة ، في نظره ، لا يمكن تحديدهـا الا بالنسبة للدوافع ، وهذه الدوافـع ، تتغير من فرد لآخر . ان السيكولوجي يريد معرفة هذه الدوافـع ، والمراتب المختلفة للميول بحسب الافراد ، والفئات ، والقرون ، كما انه يريد أيضاً معرفـة نماذج الدوافع او انواع العمل .

لننظر الآن في موقف الاقتصادي . بالنسبة اليه ، كذلك ما من صعوبة في اعتبار ان كل سلوك تمليه المصلحة ، بمعنيين مختلفين . قد يكون تأكيد هـذه المصلحة تأكيداً شكلياً صرفاً : اذا كان احد الناس قد اقدم على هـذا العمل فلأنه يؤثر فعله ، وهذا يترجم بعبارات علمية على الوجه التالي: اذا حضر احدهم وأصغى الى الدروس فذلك لأن انتفاء النفع أو السأم في الإصغاء اليه بدا اضعف من لذة الاصغاء أو من الامل في المنافع التي بوسعه ان يجنيها من هذا العمل . ان موضوعة كهذه هي بديهية ، انها تشكل تعريفاً للسلوك البشري ، الذي يتمسك به الاقتصادي . ويمكن الانتقال الى معنى ثان ، يتعلق بالواقع وتكون صيغته على الوجه التالي : كل شخص اقتصادي ينشد الحصول على الحـد الأعلى من المداخيل والخيرات (بالمعنى الاقتصادي للعبارة) في هذه الحال ، تتصل هـذه الموضوعة بالواقع وهي موضع تطبيقات عديدة في المجتمعات الحديثة . في الواقع ، يتردد الاقتصاديون بين هذين المعنيين اللذين للصيغة الواحـدة : المعنى الشكلي ،

والمعنى العيني . ان اي سلوك للشخص الاقتصادي هو خيار لا تتيح لنا فكرة المصلحة تحديده بصورة سابقة . وبالمقابل ، حالما تتم معرفة هذا الخيار ، يمكن اعتباره كمصلحة فردية . لنفترض ان امرأ يريد رفع مداخيله الى الحدّ الاعلى : ان عنصر الخيار يظل قائماً بمقدار ما يكون الشخص مرغماً على التخير بين عمل يدر عليه دخلاً معيناً وعمل آخر متزايد يدرّ عليه دخلاً اعلى . ففي اي سلوك يسلكه شخص اقتصادي في المجتمع الحديث ، يظهر الخيار طبيعياً بين مقـــدار من الجهد ومقدار من الثروة . ما هو القرار الذي يتخذه كل امرىء ؟ ان هذا القرار يُلحظ بعد التجربة . ان تحليلاً من هذا النوع قد يكون غير ذي جدوى لو لم يكن منطق المسالك ، في المجتمعات الحديثــة ، يتجلى بشكل السعي وراء الحدّ الاعلى من الدخل .

اما بالنسبة للعالِم الاجتماعي ، فموقفه لا يلتبس لا مع موقف السيكولوجي ولا مع موقف الاقتصادي . فهو لا يسعى الى تفسير او تصوير سلوك النـــاس بالنسبة للبواعث ، وهو لا يكتفي كذلك بتحليل منطق الاختيارات التي لدى الاشخاص الاقتصاديين . انه يريــد ، في آن واحد ، فهم مسالك الاشخاص في المجتمع ، والانظمة المفضلة لديهم ، وأنظمة القيم التي تحدّد هــذه المسالك ، وفي الوقت نفســه الشكل الخاص الذي ترتديه هذه البواعث التي يدرسها السيكولوجيون في كل مجتمع بشكل خاص .

لننتقل الآن الى فكرة المصلحة الجماعية . ان مصلحة الفرد يمكن تحديدها دوماً ، كما رأينا ، عن طريق الخيار الذي يجريه الفرد . لكننا نفتقر الى تجربة مماثلة عندما يتعلق الامر بالمجتمع ، على اعتبار ان المجتمع لا يعمل ابداً كوحدة على غرار الفرد . فمن اجل معرفة ما اذا كان مجموع معالم الإرواء في الحاجات ، داخل المجتمع ، بلغ الحدّ الاعلى ، يجب مقارنـــة التجارب الصميمية التي لدى الافراد ، وإقرار صيغة الاقتصاديين حول درجة المقارنة بين معالم الإرواء الفردية .

ما من ريب في انه ، طالما في الامكان مضاعفة الدخل الاجمالي دون انقاص الدخل الفردي : من المعقول القول ان النفع يتضاعف بالنسبة للمجتمع ، بحسب

الصيغة الشهيرة التي أتى بها « فيلفريدو باريتو » . ذلك ان هذا الاخير ، بعد ان استبعد شرعية المقارنة بين ما يجري في وجدانات الافراد، كان يسعى الى تحديد النقطة القصوى التي اعتباراً منها تصبح هذه المقارنة ضرورية . وهذه النقطة هي التي اعتباراً منها تكون المكاسب المنوحة لبعضهم متأتية عن الخسائر المفروضة على الآخرين . وقبل بلوغ هذه النقطة ، أعني طالما ان ما من احد تلحق بـه خسائر ، وان الغالبية تنعم بالمزيد ، يمكن المضيّ قدماً . انها لموضوعة معصومة من الناحية المنطقية ، ومعقولة من الناحية الاجتماعية مع التحفظ الذي أبديته : ففي بعض الحالات، يمكن لتفاقم اللامساواة ان يكون كافياً، بالنسبة لبعضهم، للتعادل مع الإرواءات التي هي وليدة مضاعفة المداخيل ، او تخطّيها [1] .

ثمة فرضية اخرى اخرى نادى بها نظريّو « الازدهار » ، وبموجبها يتضاعف إجمالاً الإرواء الذي ينعم به افراد المجتمع ، اذا قلّصنا اللامساواة ، أي عندما تنتقل المداخيل المتقطعة من الاثرياء الى الفقراء. ان الامتعاض الذي نسببه لذوي دخل ضخم بانتزاعنا ١٠٪ منه هو أضعف من الارضاء الذي نجلبه لذوي دخل ضئيل بزيادة مرتباتهم ١٠ ٪ . اذا تم إقرار هذه الفرضية ، التي قد تكون مصيبة او مخطئة ، والتي تنطلق من قلب طيب ، فان تقليص اللامساواة يؤدي الى مضاعفة مجموع الإرواءات. انا شخصياً أقرّ، بطيبة خاطر، هذه الموضوعة، على الرغم من انها تبدو لي أكثر إقناعاً اذا ما قدّمت بشكل تفضيل اجتماعي او نظام قيم اخلاقيـة اكثر من شكل فرضية لا تنطوي ، سيكولوجياً ، على معنى عظيم . هل ان امتعاض من يدفع الضرائب هو اضعف من لذّة ذاك الذي ينال تعويضاً، اولاً ، انا لست متأكداً من امكانية المقارنة بين اللذة والامتعاض، ومن جهة اخرى لو حاولنا تطبيق أساليب التحقيقات والاحصاءات، قد نحصل على نتائج مذهلة : ان مَن ينال المِنحة قد يعي اللذة التي يتحسسها مـن جرّاء ذلك ، وذاك الذي يدفع الضريبة قد يعي بكل تأكيد الامتعاض الذي يتحسس.

---

(١) نضيف الى ذلك بأن الحد الاعلى من النفع ، الموضوع كهدف معقول ، يفترض ان يكون النمو الاقتصادي خيراً، بهذه الصفة. قد يشك في ذلك «روسو» ، وربما « برغسون» ايضاً.

يمكن ايضاً تصور تعريف ثالث للمصلحة الجماعية لدى فئة معينة : المصلحة التي تتفق مع تفضيلات اكبر عدد. ان هذه الصيغة ليست تافهة لكنها اصطلاحية. فما من مبرر يلزم بالتأكيد بان مـــا تفضله الاكثرية يتفق مع العقل او مع الخير العام ، إلا اذا افترضنا ، عند نقطة الانطلاق ، بان هذا الفرد يساوي ذاك وان ارادة الأغلبية تشكل قانوناً حتى اذا كان قانوناً اعمى وتافهـاً . لكن ، في هذه الحال ، لا نكون ازاء تحليل اقتصادي ، بل ازاء مبدأ سياسي . وفي النتيجة ، عندما نصل الى تعريف المصلحة الجماعية عن طريق تفضيلات الغالبيـة نكون جد بعيدين عن فكرة اقتصادية بحتة عن الحد الأعلى من المداخيل او الإرواءات، ويجب علينا إدخال مـــا كان يسمّيه « باريتو » لا « المصلحة في الشيء » بل « مصلحة الناس » ، اعني المفهوم الذي يكونه اعضاء المجتمع عن خير هـــذا المجتمع . هناك حد أعلى من النفع بالنسبة لفرنسا، عندما تكون مداخيل جميع اعضائها عند أعلى درجـة . لكن مصلحة المجتمع الفرنسي لا تختلط مع حجم مدخول الأمـــة أو جميع الأفراد ، فقد تكون هذه المصلحة في القوة ، أو في المجد ، او في العدالة الاجتماعيـة . ان مصلحة المجتمع ، معتبرة « كوحدة » لا يُجرّدهـا الحد الأعلى من الخيرات المادية ، بـــل يتصورها كل واحد بحسب تمثله للقيم .

اننا نجد هنا ، بشكل مجرد ، الثنائية التي لحظنـا في الدرس السابق بشأن المصلحة الطبقية : ان الحد الاعلى من النفع بالنسبة للبروليتاريا هو رفع مداخيل اعضاء الطبقة البروليتارية الى الحد الأعلى ، ومصلحـة البروليتاريا ، كوحدة تاريخية تتوخى هدفـاً وتستوحي نظاماً للقيم ، يمكن ان تقتضي استلام السلطة من قِبل الحزب الذي ينتمي إليها .

في الواقع ، ان أي مجتمع حديث ، اذ يتبنى سياسة اقتصادية ، يجري دوماً اختيارات مماثلة للاختيارات التي يجريها الفرد . ان الفرد، كشخص اقتصادي ، يتخير على الأقل بين مقدار معين من الجهد ومقدار معين من الدخل . وفيما يتعلق بمجتمع اقتصادي حديث فان الاختيارات الاساسية هي التالية :

١ – اولاً ، يجب الاختيار بين الجيل الحالي والاجيال المقبلة . فبحسب الحصّة من الدخل القومي التي تُدخر وتُوظف ، يكون نمو الاقتصاد متفاوتاً في السرعة. فكلما تعاظم التوظيف (الرأسمالي) تحمل الجيل الحالي من التضحيات ، وحصلت الاجيال المقبلة على المزيد من الخيرات . والحقيقة ان وتيرة التوظيفات هي حصيلة اختيار لا يمكن ان تحدده ، بطريقة وحيدة المعنى والزامية ، فكرة المصلحة المجرّدة . ومن الناحية العملية ، ان هذا الاختيار هو إما موضع ارادة سياسية ، أو ناتج عن الارادات الفردية المتعددة أو الاجتماعية .

٢ – ان اي مجتمع اقتصادي حديث يجري اختياراً بين طرائق مختلفة لتوزيع الدخل القومي . واياً كان حجم المنتوج القومي ، فان الثروة تُوزع بطريقة غير متساوية .

لنفترض ان هناك مكتباً للتخطيط يملك جميع الصلاحيات. ففي هذه الحال، يجري الخيار بين الطريقتين المذكورتين آنفاً من قبل المخططين . مثال ذلك ان اختيار نسبة مئوية للتوظيفات هو من صلاحيات السلطات الحكومية في الاتحاد السوفياتي . وقد قيل ان نسبة ٢٥٪ للتوظيفات من مجمل الانتاج القومي تتفق مع المبدأ الماركسي اللينيني ، وهي بالتالي الزامية . وقد اصبحت هذه النسبة بمثابة عقيدة . كذلك وضمن نطاق التخطيط المثالي ، تحدد قرارات المكتب المركزي توزيع المداخيل . فالمكتب المركزي يقرّر بان هذه الفئة من الامّة تصيبها نسبة معينة من الموارد ، ويحدد سُلم الاجور . أما في مجتمع يعيش دون تخطيط ، فما من احد يقرر بصورة إجمالية . والاختيارات الاساسية ، التي لا يُفضلها أي اقتصاد حديث ، لا يحددها احد . قد تبدو هذه الموضوعة غريبة الا انها تعبر في الحقيقة عن واقع جوهري : ان هذين الاختيارين يحدّدهما ، لا بطريقة واعية وارادية ، عدد صغير من الرجال يملكون السلطات الضرورية من أجل فرضها . وهذان الاختياران ينبعان من سلوك الأفراد والفئات . والنضال أو الخصام من أجل توزيع الدخل القومي يتفق مع طبيعة المجتمع الرأسمالي ما دام هذا المجتمع يأبى تحديد الاختيارات الاساسية من قِبل بضعة أشخاص .

لقد استعملت ، حتى الآن ، متعمداً عبارة خصام أو نضال الافراد والفئات. ويمكن القول بان تقسيم الموارد بين التوظيف والاستهلاك من جهة ، والافراد والفئات من جهة اخرى، ينتج لا عن النضال بل عن ظاهرات تجري في السوق. لكن ، في المجتمعات الرأسمالية الحديثة لا تتحقق الاختيارات الاساسية ، في الواقع ، فقط عن طريق التنافس بين الأفراد في السوق ، وفقط عن مجابهة المشترين والبائعين . بل هي تتأثر ، ان لم تتعين ، بالتخاصم بين الفئات ، وبقوة النقابات ، وبقدرة المقاومة التي لدى المستخدمين ، سواءً اعتبروا افرادياً أو جماعياً . واني الحّ على هذه الفكرة : لان ما من سبب يبعث على الاعتقاد بان هذا الخصام بين الافراد والفئات هو مرضي وبان الغاءه هو امر مرغوب فيه . واذا كانت القرارات الكبرى المتعلقة بالنمو الاقتصادي لم تُتخذ بصورة واعية من قِبل مكتب للخطة ، فلا يمكن اتخاذها من قِبل أيّ كان ، لانها حصيلة « لاحقة » لاحداث تتدخل فيها مخاصمات الاحزاب ، والتنافس في السوق ، والصراع بين المنظمات المهنية ، وظاهرات متعددة ومختلفة يجب اعتبارها كظاهرات طبيعية ومقبولة بهذه الصفة .

واذا ما قلتم ان كل ذلك لا علاقة له بما يدعى بالصراع بين الطبقات ، أجبتكم بأن المسألة تتوقف على التعريف . فلنتفق على التمييز بين نوعين من المخاصمات ، ولنفترض بان هذه المخاصمة بين الافراد والفئات تصبح نضالاً طبقياً عند توفر اجتماع ثلاثة شروط اضافية . يجب ان يعتبر الفرد ، او العامل مثلاً ، بان مصيره الفردي لا يتأثر بجهوده الخاصة ، بل يتبع بصورة جوهرية مصير الطبقة التي ينتمي اليها . ويجب ان يقتنع اعضاء الفئات المحرومة بان العنف وحده يتيح لها انتزاع مكاسب او فقط الحصول على نتائج عادلة في المنافسة الدائمة القائمة بين الافراد والفئات . واخيراً ، يجب ان يشعر الافراد بأنهم مرتبطون بالطبقة أكثر مما بالطائفة القومية ، لأن مصيرهم لا يمكن ان يتحسن بعد انقضاء اجل طويل إلا بمقدار ما يتغير التنظيم الاجمالي للمجتمع .

أودّ ان اعلّق بايجاز على هذه الشروط الثلاثة . قلت انه يجب ان يعتبر

الفرد بأن مصيره يتّبع مصير الفئة أكثر من تبعيته لجهوده الفردية . ذلك ان العامل يقدّر [1] احياناً بان دخله ولا شروط حياته وعمله تتغير بصورة حسية بفعل ما يستطيع عمله بنفسه . فإلى أي حد يمكن لهذا التضامن مع الجماعة ان يتغلب على الشعور بالمسؤولية الفردية ؟ كل شيء يتوقف على ظروف متعددة وتطلّعات نحو الارتقاء سواءً بالنسبة للفرد او بالنسبة للجيل المقبل .

متى يفكر المحرومون ان وسائل القوة هي وحدها تتيح تحقيق العدالة ؟ هنا ايضاً ، لا توجد موضوعة عامة تتيح تلخيص الظروف التي فيها يغلب الى العنف او بالعكس الى المفاوضة . كل ما يمكن قوله ، بصورة مجردة ، هو ان القناعة بان العمل العنيف وحده يفتح افقاً امام العمال ، كانت أكثر انتشاراً في القرن الماضي من اليوم (في الغرب) . ان الاضراب العام كان يمثل أعلى درجة في العنف ، وكان هذا يشكل ، منذ خمسين عاماً ، الاسطورة العمالية الكبرى . إلا ان هذه الاسطورة اختفت إما بسبب تبيُّن عدم جدواها ، او لأن الحلم بانتصار كامل عن طريق الثورة تلاشى بكل بساطة .

اما الشرط الثالث ، الفائق الأهمية ، فهو ان اعضاء الطبقة ، الطبقة العاملة في هذه الحال ، يقدّرون بان لطبقتهم مصيراً وحيداً وانها لا تستطيع تحقيق قدرها إلا اذا غيّرت مجموع التنظيم الاجتماعي . وهذا يعني انه يكون هناك نضال طبقي ، بالمعنى الماركسي للعبارة ، بمقدار ما يكون لدى الطبقات مفهوم ماركسي عن نفسها . اذ ذاك ، تُطرح المسألة على الوجه التالي : بأي مقدار تميل الفئات الاجتماعية الى قبول ايديولوجية النضال الطبقي ؟ اودّ ان اقول لكم بضع كلمات بشأن هذه النقطة ، مع مقابلة سلوك الفلاحين بالايديولوجية الطبقية او بالوعي الطبقي الذي لدى العمال .

ان الفلاحين يشكلون فئة متمايزة اكثر من العمال عن بقية الفئات ، وكذلك بطريقة عيشهم ، وبموقفهم حيال المجتمع : انهم يشكلون فئة واقعية . ومن جهة

---

(١) قد يتوجب كتابه « كان يقدر » .

اخرى كانت الأرياف في الغالب ، مسرحاً للصراع بين الطبقات ، لكن هـــذا الصراع كان مداره الرئيسي لا « إلغاء » الملكية ، كما في الايديولوجيا الماركسية بالنسبة للطبقة العاملة ، بل « تقاسم » الملكية . ان الثورات الكبرى التي عرفناها في القرن العشرين كانت مرتبة باضطرابات ريفية كان منشأهـــا الثورة على « الاقطاعيين » او كبار الملاك . بهذا المعنى ، يكون النضال الطبقي في الأرياف هادفاً الى اقتناء الملكية لا إلغائهـــا . ولا يكون الصراع الجاري بين الملاك الكبار والمتوسطين والصغار ذا منشأ فلاحي صرف ، بل تضاف إليه عوامـل خارجية ايضاً . لا ريب في اننا نلحظ في الارياف قيـام صراع طبقي عندما يمسك عدد صغير من الناس بقسم كبير جداً من الارض . لكن الصراع ، على الوجه الذي حصل حوالي عامي ١٩٢٨ — ١٩٣٠ في الارياف الروسية ، رافقه عامل خارجي ، سياسي . فالحكومة كانت لديهـا الرغبة في ان ينتصب صغار الملاك في وجـه المتوسطين بغية تحقيق الجماعية في الزراعـــة . فالفلاحون ، المتروكون لأنفسهم ، هم قليلو الميل الى إلغاء ملكيات تشبه ملكياتهم ، لأنها ملكيات متوسطة ، وذلك خشية ان يُطرَح على بساط البحث مبدأ ملكيـــة الارض . وهكذا ، وفيما يتعلق بالفلاحين يتحقق الشرط الثاني ، في الغالب . وبالعكس ، نادراً ما يتحقق الشرطان الاول والثالث ، بصورة كاملة . فالفلاحون يعتقدون في الغالب ان مصيرهم تابع لجهودهم الفردية وليس فقط لمصير طبقتهم ، فهم يعون وحدة عمل طبقتهم بصورة ضعيفة جداً .

أما بالنسبة للطبقة العاملة ، فقد ساهمت وتواصل المساهمة بصورة بالغة في الخصام القائم بين الافراد والفئات من اجل توزيع الدخل القومي . ان العمال حُمِلوا على العنف وعـــلى تبني ايديولوجية الطبقة . فهم مباشرة على تماس بالمستخدمين ، وهم يعون بانهم يشكلون فئة منسجمة كفاية ، ومن حقهم ان يفكروا بان شروط حياتهم يُحددها ويجعلها بائسة واقع ان اقلية من الناس تملك وسائل عملهم . ان مفهوم الثورة على ملكية وسائل الانتاج نجده لدى الطبقة العمالية ولا يمكن ان نجده في مكان آخر . وان طريقة التملك هذه تبدو ذات

أهمية حاسمة في نظر العمال والعمال وحدهم . وبعد ، لقد عرفنـا ظاهرات من العنف العمالي ، لكنه لم تنشب حتى الآن ثورة عمالية في بلد رأسمالي كبير . ان الانقلابات التي حدثت بوحي ماركسي ، جرت دوماً في بلدان رأسمالية ضعيفة، بالاتفاق مع حركات فلاحية . ستتاح لنا المناسبة لكي نفسر كيف ان الطبقـة العاملة ، على الرغم من انها يتوفر لديها اكثر من أي طبقة اخرى توع ايديولوجي لذاتها ، لم تحقق اي ثورة مطابقة للايديولوجيا التي تبشر بها بمفردها وبمعزل عن مؤازرة طبقة الفلاحين .

والآن نصل الى خلاصة هذا التحليل . بأي معنى يصح القول بان المجتمع الرأسمالي، بجوهره، يمزقه صراع الطبقات؟ باي معنى يصح القول بانه «متناقض»؟ لقد رأينا ان المجتمع الرأسمالي « يجب » ان يعرف خصاماً دائمـاً بين الأفراد والفئات ، لانـه يعطي الأولوية للظاهرات الاقتصادية ، ولأن جميع الافراد لحرصهم على مداخيلهم، هم مضطرون للتجمع لكي يدافعوا عن انفسهم ، لقناعتهم بان التنظيم يتيح لهم الحصول على شطر من الدخـل القومي هو اعظم وضمان شروط عمل أفضل . اخيراً ، ان المجتمع الصناعي يخلق هذا الخصام لأن الموارد الجماعية يجب ان تتضاعف بصورة طبيعية سنة بعد سنة ، وكل واحـد يبذل الجهد ، عن طريق عمله او عن طريق النضال السياسي ، لانتزاع حصته من هذه الثروة المتنامية . اما بشأن نضال الطبقات ، سواء كان هذا النضال عنيفاً او كان يتوخى تغييراً اساسياً للمجتمع ، فهو يحدث في ظروف معينة وليس في سواها . ان لينين نفسه هو الذي كان أفضل من فسّر الفوارق بين هذين النوعين من النضال في كتاب يدعى « ما العمل ؟ » .

في ذلك العهد ، كانت الاشتراكية الديموقراطية اصلاحية وثورية في آن واحد ، فهي كانت تقرّ ايديولوجية نضال الطبقات ، لكنها كانت تعتبر بان على المنظمات العمالية ان تعمل في آن واحد على تحسين شروط عمل العمال في المجتمع الحالي وتوسيع حصتها من الدخل القومي . وهي لم تكن تجد تناقضاً بين النضال الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي والثورة المقبلة التي ستطيح بهذا المجتمع. لنستخدم

لغة « باريتو » : ان الاشتراكيين الديموقراطيين كانوا يقدّرون بأن الحد الأعلى من النفع الذي يخـدم هدف البروليتاريا يتفق مع النفع الذي « للبروليتاريا » حالياً . فاذا أمكن رفع مداخيل العمال الى الحد الاعلى ، في المجتمع الرأسمالي ، يكون قد تهيأ الوقت الذي يهبّ البروليتاريون المنظّمون أثناءه ويستولون على السلطة . فالنضال الاقتصادي كان يُعتبر على انه لا ينفصم عن النضال السياسيْ .

وفي عام ١٩٠٣ ، بسط لينين الأفكار التي كانت مصدر الانتقال من الاممية الثانية الى الاممية الثالثة . فهو لاحظ ، ببرارة ان العمال والنقابات منهمكون في تحسين مصيرهم القريب دون ان يحرصوا على تغيير أساسي للتنظيم الاجتماعي ، هذا التغيير الذي كان في نظره يشكل المهمة التاريخية للبروليتاريا . وكان الشغيلة يريدون بلوغ الحد الاعلى من النفع « لهم » ، ولم يكن لديهم عن « النفع لطبقتهم » المفهوم نفسه الذي لدى لينين . الامر الذي قاد لينين لأن يستخلص بأن فكرة الرسالة الثورية التي للطبقة العاملة ليست خطأ انما يتوجب على قادة الحركة العمالية ، أعني الثوريين المحترفين والمثقفين ، ان يقنعوا العمال لإخضاع مسألة رفع المداخيل الى الحد الاعلى « فوراً » لمصالح النضال الثوري . اني لا ألقي حكماً على هذا الاستخلاص السياسي . لأنـه ، اذا فكر المرء بأن نظام الاقتصاد المخطّط تحت قيادة حزب وحيد هو خير من نظام حيث توزيع المداخيل يحدّه الخصام الدائم بين الفئات ، فمن الحق ان يستخلص المرء ، على غرار لينين ، بأنـه يُستحسن حثّ العمال على ألا يضحوا بالمصلحة النهائية التي للطبقة العاملة في سبيل المصالح الحالية التي للعمال الاحياء . وهذا يتناول ، بطريقة ما ، مسألة الخيار بين الاجيال ، الخيار الذي علقنا عليه بمناسبة السياسة الاقتصادية . وكذلك يتناول الخيار بين المصالح الحالية التي للعمال ومصالح الطبقة العاملة او مصالح المجتمع طراً ، كما يتصورها النظري .

ان الخلاصة التي اود ان أستنتجها من هذا التحليل هي ان النضال « الاصلاحي » من اجل تحسين شروط الحياة لا ينفصل عن المجتمع الرأسمالي ، انما النضال السياسي الثوري من اجل تغيير المجتمع لئن كان ممكناً تبعاً لبنية المجتمع الرأسمالي ،

ليس حتمياً ويمكن تجنبه. انه ممكن لأن المجتمع ، كما يراه العامل ، يشبه الصورة التي قدمها له ماركس عن هذا المجتمع . فالتعارض بين « نحن » و « هم » ، بين الشغيلة والادارة ، الذي يشعر به المرء داخل المشروع، قد يشكل نموذجاً للمجتمع بأسره . فالادارة ، المتسلطة والمميزة ، لتصبح مسؤولة عن جميع الرزايا . ولذا يمكن ان يتم الانتقال من الخصام الطبيعي الذي بين الافراد والفئات الى النضال الطبقي، بالمعنى الماركسي، بفضل ظاهرة من ظاهرات السيكولوجيا الجماعية، هذه الظاهرة التي ليست من صلب بنية المجتمع ، لكنها تتحقق في بعض الظروف .

اكرس الدقائق القليلة المتبقية للتمهيد الى تحليل المجتمع السوفياتي . ولا بد لي من الاشارة فوراً الى صعوبة هذه الدراسة : ذلك اني لا اعرف غرض الدراسة هذه الا من خلال الكتب ، على شاكلة معرفتي للمجتمعات القديمة ، في حين ان لدي تجربة مباشرة عن المجتمعات الرأسمالية التي نحيا فيها. وعدا ذلك، قلما جرى تحليل العلاقات الطبقية في المجتمع السوفياتي . فمعظم المؤلفات التي تعالج الموضوع هي تفجرات من الاعجاب أو الحقد . ان الكتب من الفئة الثانية الحافلة بالحقد هي اكثر عدداً في الغرب من الفئة الاولى. لكن الفئة الاولى الحافلة بالاعجاب تعوض عن تخلفها العددي بحرارة الحماس .

واني سافحص اولاً النظريتين الرسميتين حسبما يعرضها علماء الاجتماع السوفياتيون . فبموجب النظرية الاولى، لا توجد طبقات في روسيا السوفياتية ، على الرغم من وجود فوارق من حيث المهنة والمداخيل والمكانة . ان المعنى الاول لهذه الموضوعة يوازي الجزم بان وضع كل واحد هو فردي بحت . لا شك ان هناك عمالاً يعملون بايديهم ، ومراقبين ، ومهندسين، ومدراء للمشروع ، لكن هذا الوضع ، وهذه المهنة ، وهذا الدخل ، وهذه المكانة ، جميع ذلك مرتبط بالشخص وليس بالفئة . ويضيف اصحاب هذه النظرية بان الفوارق في شروط العمل والحياة سوف تتضاءل شيئاً فشيئاً، وان هذه الظاهرات ليست فقط فردية بل هي انتقالية . ان اياً من هاتين النظريتين لا يمكن الدفاع عنها بجدّية . من الطبيعي ان مصير كل واحد في المجتمع السوفياتي كما في مجتمعنا تابع جزئياً

للعمل ولنجاح الفرد . صحيح كذلك ان الانتقال الاجتماعي هو كبير في الاتحاد السوفياتي . ومن جرّاء ذلك يتضاءل التلازم القائم بين المصير الفردي والطبقة . الا انه على الرغم من ذلك ، وبصورة بديهية ، ما زالت ، في روسيا السوفياتية فئات متمايزة بطريقة حياتها وبمداخيلها وبمكانتها . وهذا الواقــع يقرّه اليوم النظريون السوفياتيون الرسميون . فهم يعلنون ان في الاتحاد السوفياتي طبقتين اجتماعيتين رئيسيتين ، بالاضافة الى درجة (لا تشكل طبقة) . ان هذه النظرية ُعرضت في العام الفائت ، في « المؤتمر الدولي لعلم الاجتماع » ، على الوجه التالي : هناك العمال الذين يعملون بوسائل انتاج تعود ملكيتها للمجتمع ، وهناك الفلاحون الذي لا يملكون الارض بانفسهم ، لكنهم لا يعملون في ملك تابع للمجتمع مـا داموا منظمين في تعاونيات ، أي كولخوزات . وتتميز الطبقتان بسبب علاقتها المختلفة بالملكية . ثم هناك فئة ثالثة ، سماها زملاؤنا السوفياتيون في «امستردام» درجة ، أي « الانتيليجانسيا » اعني الفئة المثقفة ، وهي تتألف من مـــدراء المشاريع ، والتقنيين ، والمهندسين ، والخبراء ، وجميع الذين يشكلون ملاكات المجتمع الصناعي . وهي ما انفكت تتعاظم عددياً . علام لا ُتسمى طبقـــة ؟ بوسعكم تبين ذلك اذا ما رجعتم الى المقياس الماركسي : بموجب هذا المقياس لا تشكل هـــذه الفئة طبقة متمايزة ، لان وضع « الانتيليجنسيا » اي الفئة المثقفة ، بالنسبة لعلاقتها بالملكية هو نظير وضع العمال . ومع ذلك ، لما كان لدى المراقبين انطباع بان وضع الفئتين يختلف من عـــدة نقاط ، لذا فهم يستخدمون مفهوماً آخر .

الدرس السابع

العلاقات الطبقية في المجتمع السوفياتي

في الدقائق الاخيرة من الدرس السابق أشرت الى التقسيم الذي يعمد اليه علماء الاجتماع السوفياتيون أنفسهم . فهم يميّزون طبقتين رئيسيتين ، طبقة « العمال » العاملين بآلات هي موضع ملكية اجتماعية ، وطبقة « الكولخوزيين » العاملين بوسائل الانتاج ، وهي موضع ملكية تعاونية . وعدا ذلك ، يعترفون بدرجة اجتماعية ، « الانتليجنسيا » ، المؤلفة من مثقفين ، ومدراء ، وكبار الموظفين ، والملاكات التقنية والادارية في المجتمع السوفياتي .

اودّ ان اشير اولاً الى بعض الارقام [1] . ان النشرات الرسمية في الاتحاد السوفياتي تقدم لنا احصاءين مختلفين . فأحدهما ينصبّ على الفئات ، بما فيها العائلات ، ويمثل العمال فيه نسبة ٤٤،٢٪ من المجموع (وضمنهم ٤،٧٪ عمال زراعيون) ، ويمثل الفلاحون الجماعيون ٤١،٢٪ ، واخيراً تمثل «الانتليجنسيا» ١٤،١٪ . وهكذا ، تشكل الطبقة العاملة الصناعية ٣٦،٨٪ من مجموع السكان . اما احصاء اليد العاملة فهو يختلف . يمثل العمال المأجورون ٥٦٪ من المجموع ، والتعاونيون الزراعيون ٣٠،١٪ ، وعائلات المزارعين التعاونيين ٠،٧٪ ، والتعاونيات الصناعية ٠،٢٪ ، وعائلات الشغيلة في المكاتب والصناعات ٧،٣٪ . فاذا اعتمدنا هذه الارقام ، كانت نسبة اليد العاملة المستخدَمة في الزراعة —

---

(١) اذكركم بأن هذه الارقام يعود تاريخها الى عام ١٩٥٦ . ستجدون في ملحوظة في نهاية الفصل أرقاماً احدث .

الكولخوزات ، والسوفخوزات ومحطات الجرّارات – أقل من النصف بقليل . ويشغل القطاعان الثانوي والثلاثي أكثر من نصف السكان العاملين بقليل .

بماذا يعترض علماء الاجتماع الغربيون على هذا التقسيم الذي يتبناه علماء الاجتماع السوفياتيون ؟ اولاً ، ان فكرة « الانتيليجنسيا » ، كفئة اجتماعية ، تشكل بصورة ضمنية ، مخالفة لتحليل الطبقات بالرجوع الى مقياس الملكية الوحيد . فاحترام المذهب يوجب اعتبار « الانتيليجنسيا » ، التي ، على غرار العمال ، لا تملك وسائل للانتاج ، ضمن هؤلاء العمال . والحال ، وفي الواقع ، يضع علماء الاجتماع فئة خاصة ، حصراً لأن طرائق الحياة والمداخيل والموقف تختلف كثيراً لدى الانتيليجنسيا والعمال الصناعيين بحيث يتعذّر تصنيف الطرفين ضمن فئة واحدة . انا لا أنوي اليوم ان أشرح لكم توزيع المداخيل ، مع ذلك اودّ ان اعطيكم فكرة عن مقدار الفوارق الموجودة في الاتحاد السوفياتي بين القاعدة والقمة . فحتى تاريخ قريب ، كان العامل المأجور يربح احياناً اقل من ٣٠٠ روبل في الشهر ، علماً بان الاجرة الوسطية هي بمقدار ٦٠٠ روبل . وقد يبلغ راتب مدير مشروع كبير ، أو مدير وزارة عدة آلاف روبل شهرياً . ان الدخل السنوي لعدد صغير من المميزين يبلغ عشرات الآلاف من الروبلات ، دون حساب العائدات العينية ، والدارة ، والسيارة . ان ترتيب الاجور او الرواتب يرتفع من ١ الى ٣٠ او ٤٠ ، وهذا فارق مماثل للفارق الذي نلحظه في الولايات المتحدة . وقد وجدتُ ، حديثاً ، أرقاماً مُذهلة ، ان لم تكن مسلية ، تصور الفوارق في الاجور الاميركية ، في تاريخين مختلفين : ففي عام ١٩٠٠ ، كان السيد « كارنيجي » – الذي لم يكن قد اعطى اسمه بعد الى المؤسسة التي انشأها – يربح ٤٠ مليون دولار سنوياً ، لم يكن يدفع عليها ضرائب ، في الوقت الذي كانت الاجرة الوسطية المتخذة كأساس في الصناعة تبلغ مقدار ٤٠٠ الى ٥٠٠ دولار ، كان دخل السيد « كارنيجي » السنوي يمثل دخل ١٠٠ ألف عامل اميركي . وكان السيد « شارل ويلسون » – اليوم هو سكرتير في وزارة الدفاع ، وسابقاً كان مديراً لشركة « جنرال موتورز » – يتقاضى ارفع

راتب في الولايات المتحدة ، أي ٦٢٦ ألف دولار ، كانت الدولة تقتطع منها ٤٦٢ ألف دولار . وفي هذا التاريخ كان الدخل الوسطي بعامل الاميركي ٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠ دولار ، الأمر الذي يعطي النتيجة التالية : كان « شارل ويلسون » يساوي ، عـام ١٩٥٢ ، ٤٢ عاملاً ، او بالأحرى كان راتبه معادلاً للاجرة الوسطية لـ ٤٢ عاملاً اميركياً . اذن لقد ضاقت مروحـة الاجور ، بشكل غريب . وأضيف بانـه يجب حسبان المداخيل التي لا تشكل « رواتب » بل « ارباحاً » . ففي الولايات المتحدة (لكن بالكاد في الاتحاد السوفياتي) تضاف الى الاجور مداخيل الرأسمال . وفي بعض الميادين ، ان مروحـة الاجور هي اوسع في روسيا السوفياتية . ان المثـال البياني هو مثال الجيش . فبين الجندي البسيط واللواء الاميركي ، الفارق في الراتب يقع ضمن حدود ٤ و ٥ . وفي الجيش السوفياتي ، الراتب السنوي للجندي البسيط هو أدنى من ١٠٠٠ روبـل ، وراتب اللواء يتجاوز ١٠٠ ألف روبل . انا لا ألقي حكماً على هـذا التناقض ، فهناك اشياء كثيرة تدعم النظرية القائلة بان الشيء الأساسي هو ان يكون لدى الدولة ألوية أكفاء ، وان مسألة مـا اذا كان راتبهم كثيراً او قليلاً هي ثانوية . مهما يكن ، فان الفارق في الرواتب ، في بلد كالاتحاد السوفياتي ، يُرغم عـلى استخلاص انه حتى اذا لم يبق فارق فيما يتصل بالعلاقة بالملكية ، فان الفوارق في المداخيل لا تزول ، وتبعاً لذلك ، لا تزول ايضاً الفوارق في طرائق الحيـاة والمكانة .

والاعتراض الثاني الذي يبديه الغربيون هو التالي : لنفترض ان الفلاحين سينقلبون ، غداً ، من تعاونيين الى عمـال مأجورين كما هم في السوفخوزات ، فسوف يلبثون مختلفين بطرائق حياتهم عن العمال . ان التمييز بين الطبقتين لا يقوم فقط على كون الملكية هي « تعاونية » في الكولخوزات و « عامـة » في الصناعة ، بل على كون ان نوع العمل هو مختلف ، وبالتالي نمط الحياة هو مختلف أيضاً . والاعتراض الثالث الذي يثيره علمـاء الاجتماع الغربيون يتعلق بانسجا الطبقات . الا توجد، بين العمال ، مثلاً ، فروق في طرائق الحياة تحول دون

اعتبارهم كوحدة ؟ اخيراً ، هناك اعتراض رابع سنسترسل في تمحيصه بعـــد هنيهة بتناول الموضوعة التالية : هل بين الطبقات السوفياتية عـــلاقات تختلف جذرياً عن العلاقـــات التي بين الطبقـات في المجتمعات الرأسمالية ، وهل هي علاقات صداقة ، بدلاً من ان تكون متعادية ؟

اني انتقل الآن الى النظريات المتعلقة بالمجتمع السوفياتي ، التي بسّطها علمـاء الاجتماع الغربيون . ان اولى هذه النظريات وابسطها تزعم بان هـــذا المجتمع لا ينقسم على طريقة المجتمعات الرأسمالية انما ينقسم الى فئتين اساسيّتين ، من جهة الجماهير الشعبية ، ومن جهة اخرى النخبة . وقد بسط هذه الفكرة بشكل او آخر ، شيوعيون أصبحوا معارضين ، ولا سيما التروتسكيون بحسب هذا الزعم يكون المجتمع السوفياتي مجتمع طبقات،تستثمر فيه الديوانية، أي البيروقراطية، الجماهير ، كما يفعل الرأسماليون في المجتمع الغربي .

ان هذا التشبيه يدلكم على ان النظريتين [١] هما في نظري 'مرضيتان وغير مرضيتين على السواء . وتتلسمان بالقوة نفسها والضعف نفسه . فاذا كان المقصود هو انالقواد في المجتمع السوفياتي لديهم مداخيل ارفع من مداخيل الشغيلة وان بوسعهم العيش بنفقات أقل، فان القائل على حق. لكن ليس من الحق القول ان الرواتب الممنوحة للقواد السوفياتيين تشكل الحد الادنى من الدخل المتفق مع 'حسن سير الاقتصاد السوفياتي'، كما انه ليس من الحق القول ان الراتب الممنوح للسيد ويلسون هو عند مستوى الحد الادنى المتفق مـع 'حسن سير « شركة جنرال موتورز » . واذا استنتج اصحاب هذه النظرية بان فقر الجماهير السوفياتية وفقر الجمـــاهير الغربية مرده هو الشطر من الدخل القومي الذي يستهلكه البيروقراطيون من جهة والرأسماليون من جهة اخرى، كانت النظرية بمجملها خاطئة بالأحرى وغير صائبة، في الحالتين. فمستوى الحياة لدى السوفياتيين يحدده توزيع الدخل القومي بين التوظيفات في الصناعة والاستهـــلاك ومردود العمل في الاتحاد السوفياتي . ان معارضة

(١) تزعم انها ماركسية بمعنى انها تلح على واقع القيمة – الزائدة وطريقة توزيعها .

البيروقراطية بالجماهير الشعبية هي عمل سياسي وليست من علم الاجتماع . قد يكون التناقض ابرز في الاتحاد السوفياتي مما في المجتمعات الغربية ، لكن في الحالتين ان تصويراً بمثل هذه الفلاظة لا يعكس الواقع بامانة .

وهناك نظرية ثانية بسطها علماء الاجتماع الغربيون، ارادت ان تجد في المجتمع السوفياتي الطبقات الثلاث النموذجية التي في المجتمعات الغربية ، أي طبقة عليا، واخرى متوسطة ، وثالثة عمالية . وهذه النظرية أيضاً لا تصلح لا للمجتمعات الغربية ولا للسوفياتية . واذا ما أصرّ اصحابها على تسمية الحكام بالطبقة العليا، فمن العسير العثور على طبقة أو طبقات وسطى لا في الاتحاد السوفياتي ولا في الولايات المتحدة . فما من احد يعرف ما اذا كان لهؤلاء الفئات الثلاث نوع ذاتي وما اذا كانت كل واحدة منها تمثل فعلاً وحدة محببة .

لذا، انا أنبذ هاتين النظريتين وافضل تبني تقسيم آخر تقسيماً ثلاثياً اقترحه بعض علماء الاجتماع الغربيين : بموجب هذا التقسيم تكون الفئات الثلاث مؤلفة من العمال والفلاحين والمثقفين . ان علماء الاجتماع الاميركيين ، الذين يتبنون هذه النظرية ، يضيفون طبقة اضافية ، اولئك الذين يؤدون عملاً الزامياً، وانا لن أقول أي شيء بهذا الصدد . وهم يحاولون أيضا تسجيل درجات داخل هذه الاقسام الثلاثة الرئيسية . مثلاً ، فيما يتعلق بالمثقفين ، يُجهد هؤلاء العلماء الاجتماعيون الغربيون انفسهم ليميزوا الحكام والمثقفين المتفوّقين (مدراء المشاريع الكبرى) والمثقفين المتوسّطين .

وهكذا نجد في النهاية ، خلال تحليل المجتمع السوفياتي ، النوع نفسه من المسائل التي لحظنا بخصوص الطبقات في المجتمعات الغربية . هل جماعة المثقفين منسجمة ؟ الى أي حدّ تنقسم الى فئات متعدّدة ، ومتسلسلة ؟ الى أي حدّ تعي هذه الجماعة الممتازة وحدتها ؟ هل تشكل درجة كاملة ؟ هل يمكن تحديد مختلف مستويات التسلسل في المجتمع السوفياتي ؟

---

(١) ان خلفاء ستالين الغوا العمل الالزامي - واكرر مرة اخرى ان هذا الكتاب يعود لعامي ١٩٥٦ - ١٩٥٧ ، أي لتاريخ قديم .

اني اوردُ لكم مثلاً على جواب من الاجوبة عن هذا السؤال ، أعطاه احد علماء الاجتماع الاميركيين . يبدأ هذا العالِم بالقول بوجود طبقة قائدة ، يقسمها الى ثلاث درجات : رؤساء الحزب والحكومة ، والوجوه البارزة ، وجهاز الحزب . وثمة طبقة ثانية يدعوها هذا العالم الاجتماعي بالطبقة العاملة ، ويقسمها على النحو التالي : في الأعلى الوسطاء او المُمَوّنون (وهم يشكلون فئة خاصة تلعب دورها في الاتحاد السوفياتي لأنها هي التي تتولى تأمين المواد الاولية والشغيلة التي تحتاج اليها المشاريع ، وهذا الى جانب التخطيط) . ثم المثقفون المتوسطون ، وبعدئذ المستخدَمون الاشدّاء ، ثم العمال المتوسطون ، ثم الفلاحون المتوسطون والعمال ذوو الاختصاص الضعيف وأخيراً الفلاحون الفقراء . وثمة طبقة ثالثة تكون مؤلّفة من موظفي التعبئة العامة للمشاريع . ان تعداداً على هذه الشاكلة يعطيكم فكرة عن كيفية صياغة نظرية عامة لتسلسل المجتمعات السوفياتية من قِبل عالِم اجتماعي اميركي . اننا لا نجد فيها أية فائدة .

فنحن نفتقر ، اولاً ، الى دراسات عملية لتحديد الوقائع ، أعني للاجابة عن أسئلة كالتالية : هل يضع المواطن السوفياتي المستخدَمين أعلى او اسفل من العمال المتخصصين ، في الترتيب الاجتماعي؟ ما من احد منا يعرف ذلك . وليس مؤكداً ان المواطن المعنيّ يطرح على نفسه مسألة هذا الترتيب . ولو افترضنا بأنه يفعل ذلك ، فليس من علماء اجتماع ليطرحوا عليه هذا السؤال . وفضلاً عن ذلك ان واقع الطبقات في الاتحاد السوفياتي هو أكثر التباساً مما في المجتمع الغربي . ان الفئات السوفياتية يتعذّر عليها توعّي ذاتها كطبقة ، لأن ثمة شرطين ضروريين هما غير متوفّرَين : حرية اختيار التنظيم بشكل يتعارض مع مصلحة الجماعة ووجود علماء اجتماع حريصين مهنياً على توضيح المفارقات الاجتماعية . فلكي تتشكل جماعات تعي ذاتها ، يجب ان يجتمع الافراد ويتناقشون ، ولانعدام هذين الشرطين لا يُحسن الافراد معرفة ما اذا كانوا يشكلون او لا يشكلون وحدةً لأن المسألة نفسها تقع خارج هذا الواقع . لأن جوهر النظام السوفياتي يستبعد وجود وعي متعارض بين الجماعات . ولذا أخشى ان تكون المناقشات

من اجل معرفة ما اذا كان هناك طبقتان او ثلاث طبقات ، ومعرفة عدد الدرجات داخل كل طبقة غير مهمة وربما خالية من أي معنى ، بوسعنا القول ان في الاتحاد السوفياتي فروقاً كبيرة في المداخيل وطرائق الحياة والمكانة . وهذه الفروق تقسم الى شكلين، من جهة هناك درجة، خطوطها الكبرى هي ملحوظة أما تفاصيلها فملتبسة .

ومن جهة اخرى هناك مجموعات كبيرة يتألف أهمها من عمال الصناعة والشغيلة الزراعيين والمثقفين .

وبعد ، لننظر في ما هو الوضع المهمّ للمسألة ، في نظري : الى أي حدّ يتضمن المجتمع الصناعي من النمط السوفياتي علاقات طبقية مختلفة عن تلك التي في المجتمعات الغربية؟ ان توزُّع المواطنين بين مختلف المهن يتطوّر بالطريقة نفسها في كلتا الحالتين . فكلما تقدّم الاقتصاد ، تناقصت حصة الشغيلة في الزراعة ، وحصة الشغيلة الصناعيين تزداد ، وكذلك شأن حصة الشغيلة في القطاع الثلاثي. ان نسبة العمال في مختلف المهن ليست تماماً متماثلة في كل من المجتمعين السوفياتي والغربي ، لكن توزيع الشغيلة هو متشابه بصورة أساسية . ان الفارق الرئيسي، كما نعلم ، يتعلق بنظام الملكية .

ان إلغاء التملّك الخاص يختلف معناه بحسب القطاعات . ففي الزراعة ، يعني إلغاء الملكية بأن الفلاح ، في ما عدا قطعة الارض الفردية التي تترك لكل فلاح ، يصبح مأجوراً في مشروع زراعي او في محطة الجرّارات التي تزوّد الكولخوز بالعمل المُمكنن [1] . وفي الصناعة ، لم يبق أي مالك لوسائل انتاج ، انما فقط هناك مدراء ، وقد يكون هذا الفارق حاسماً او زهيداً بحسب الفكرة التي نحملها عنه ، تبعاً للايديولوجيا التي يبشّر بها كل واحد . أخيراً ، في الميدان الخاص بفئة المثقفين ، ان المهن الحرة التي هي موجودة في المجتمعات الغربية ، لم يبق لها وجود في المجتمع السوفياتي. ففي هذا المجتمع حقوقيون واطباء،

---

(١) منذ ذلك الوقت ، اكتسبت الكولخوزات ملكية الآلات الزراعية .

لكنهم مأجورون لدى منظمة من المنظمات العمومية. ان قدوم المجتمع السوفياتي يؤدّي الى تحقّق شرط بروليتاري مُعمّم ، اذا اصطُلِح على تسمية شرط المأجور بهذا الاسم : لأنه لم يبق هناك مستقلون لا في الزراعة ما دام الفلاحون المالكون اصبحوا كولخوزيين ، ولا في التجارة ما دام التوزيع أضحى من شؤون الدولة ، ولا في فئة المثقفين طالما غدت المهن الحرة مأجورة .

ان هذه الظاهرة هي مُدهشة . ذلك انه بحسب تصوّر ماركس للتطور الاقتصادي ، كان يتعين على الرأسمالية نفسها ان تعمم الشرط البروليتاري وتلغي تدريجياً الوسطاء المستقلين الذين لا يدخلون لا ضمن فئة الرأسماليين الحائزين على وسائل الانتاج ولا ضمن فئة المأجورين . لكن التطور الرأسمالي لم ينتهِ بعد الى مثل هذا التبسيط ، بينما الثورة السوفياتية استهدفت غاية او وظيفة او نتيجة ، هي تعجيل التطور وإلغاء المداخيل الخاصة وتعميم الاجرة ، هذا الذي كان يُتوقع ان تفعله الرأسمالية .

انتبهوا جيداً ! انا لا اقول انه من الخير او الشر تحويل الفلاح المالك الى كولخوزي . فكل الظروف متوفرة لتثبت لنا فعالية الادارة التعاونية المتفوقة على المشروع الفردي . ويذهب بعضهم في فرنسا ، وفي بعض المناطق ، الى ان إحلال الكولخوز محل الملكية الفردية قد يساهم في إثراء الفلاح (طبعاً شريطة ان يقبل الفلاح الوضع المشترك) . ان كل ما اقوله هو ان المجتمع من الخط السوفياتي يعمم وضع المأجور ، ما دام ينفي ، بحكم التعريف ، الملكية الفردية ليس لوسائل الانتاج الصناعية الكبرى فحسب ، بل ملكية الارض ايضاً .

ان بعضاً من نتائج هذه الثورة ، كان قد استشعرها « برودون » عند نهاية حياته . وهكذا لا يمكن ان ينتج عنها إلا زيادة تبعية المواطنين بالنسبة للمنظمة الجماعية . فالفلاح المالك يتمتع بشيء من الاستقلال بالنسبة للدولة ، بينما يفقده الشغيل التعاوني الخاضع لسلطة الكولخوز الادارية . وهذا بدوره يتبع محطة الجرارات ، وبعد زوال هذه المحطة يكون خاضعاً لتعليمات الادارة والخطة . ان طبيعة التموّل الذي يجريه النظام السوفياتي تفسّر الدور الذي تؤديه

الايديولوجيا ، بصورة لا غنى عنها . فهذه الايديولوجيا لا تدع مجالاً للتساؤل حول حسنات أو سيئات الثورة، لأن هذه ليست موضع جدل ، ونحن مرغمون على تعريف التحول الذي يتسم به المجتمع السوفياتي بانه كامن في إلغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، ونحن مرغمون ، تبعاً لذلك ، على اعلان توافق الطبقات .

لقد حاولت في الاسبوع الاخير تحليل مجرى النضال بين الفئات او الطبقات داخل المجتمع الرأسمالي . ان السؤال الذي ينطوي على أهمية حاسمة والذي اطرحه الآن هو التالي: بأي معنى يكون المجتمع السوفياتي في مأمن من التناقضات التي لحظناها في المجتمع الغربي؟ ان الجواب، بحسب رأيي، ينبثق من نظرية النمو.

لقد لاحظنا ، في السنة الفائتة ، ان مستوى حياة مجموع السكان يرتفع ، في المجتمع الرأسمالي ، في الوقت نفسه الذي ترتفع فيه الموارد القومية . واذا شئنا الكلام باللغة العامية، قلنا ان أفضل وسيلة هي زيادة الحصص، أي تكبير قرص الحلوى . وأضيف الى ذلك : زيادة الحصص ، أياً كان النظام . ففي المدى الطويل ، في مجتمع صناعي ، ان جميع الناس ينتهي الامر بهم الى الاستفادة من التقدم الاقتصادي . لكن هذه الموضوعة تدعنا على حالنا نظراً لورود عبارة « في المدى الطويل » ، وهي تذكرنا بعبارة اللورد «كينس» الحاسمة « في المدى الطويل ، نكون جميعاً في عداد الاموات » . ان نهب لنفسّر لأعضاء مختلف الطبقات الاجتماعية بأنهم ليسوا في نزاع أساسي ، لأن بعد انقضاء او حلول نصف قرن سيستفيدون جميعاً من التقدم الاقتصادي ، تلك موضوعة لا يشك فيها الرجل النظري بمقدار ما لا يقتنع بها الرجل العملي ، ونحن جميعاً رجال عمليون .

أياً كان النظام الاجتماعي ، ان توزيع الدخل القومي يشكل موضوع نزاع . ففي الشرق ، كما في الغرب ، يتعارض الافراد والفئات حول الحصة الممنوحة للفلاحين من جهة والعمال من جهة اخرى. وكذلك حول سلّم الاجور . وايضاً حول مقارنة مستويات الاسعار لمختلف المنتوجات. لننظر في العلاقات ما بين

العمال والفلاحين في الاتحاد السوفياتي: اذا قرّر مكتب الخطّة زيادة السعر الذي به يشتري المنتوجات الزراعية والحفاظ على الضريبة نفسها غير المباشرة ، فهذا يؤدي الى انخفاض مستوى حياة الشغيلة الصناعيين ، لنفترض ، فرضياً ، مناقشة تقوم بين نقابات عمالية سوفياتية من جهة وممثلين عن الفلاحين . فلا بد ان يسوقوا المناقشات نفسها التي تجري في مجتمع رأسمالي ، مع تحفّظ واحد : قد تكون معطيات المسألة أكثر بساطة في المجتمع السوفياتي .

بعد وضع هاتين الموضوعتين ، تتلخص الاولى بأنه ما من تناقض حاسم ، في المدى البعيد ، في المصالح بين الفئات ، وتتلخص الثانية بأنه توجد مواضع جدل عديدة في جميع المجتمعات الصناعية ، سنلاحظ الفروق الواقعية بين مجرى نضال الطبقات في كل من النمطين .

في المجتمع الرأسمالي، ان توعّي النزاع هو متفاقم بصورة بالغة ، حيث التوافق في المصلحة هو ، في الواقع ، أكبر من التنازع . من الناحية التاريخية ، ان أعنف النزاعات نشبت بين العمال والمستخدِمين. وبصورة ظاهرة ، ينصبّ الخصام على حصة الاجور من جهة وحصة الارباح من جهة اخرى ، فلا يمكن للعامل ألا ينشأ لديه الانطباع بأن كل ما يُعطى للربح يقتطع من الاجرة ، او العكس بالعكس. وما من شك في ان الامثلة على التضامن في المشروع هي نادرة . مع ذلك ، ان دراسة توزيع الدخل القومي توحي بان الحظوة تصيب العمال واصحاب المشاريع خلال الحقبات نفسها . ومن المُستبعد ان تتطلب زيادة الاجور تخفيضاً في الارباح ، فعلى العموم ترتفع وتنخفض الاجور والارباح في الوقت نفسه. وهكذا تتجلى اول ظاهرة ، هامة جداً : ان مظهر التنازع في المصلحة يخون الواقع . ففي الواقع ، تعود الصراعات بين المستخدِمين والمستخدَمين من جهة الى عامل يتصل بالبنية ، ومن جهة اخرى الى نوعين من الاسباب الظرفية . ذلك ان العمال ، في العديد من البلدان ، يعتبرون بان مبدأ الربح نفسه هو غير عادل . وهذا الشعور لا يمكن تبديده عن طريق البرهان على ان جميع الشغيلة سوف يجنون كسباً ، في المدى البعيد ، من التقدم الاقتصادي (ان سبب النزاع هذا

غير موجود في النظام السوفياتي) . وأبعد من هذه الواقعة الدائمة ، ثمة ظرفان تكون النزاعات بين المستخدِمين والمستخدَمين عنيفة جداً . اولاً في مراحل تضخّم النقد او تقلّصه ، أعني تبعاً لتقلبات حركة الاسعار السريعة . فالعامل الذي يرى تناقض القيمة الفعلية لاجرته يطالب بزيادة الاجرة ويصطدم برفض المستخدِم. وكذلك في حالة تقلّص الاجرة الاسمية يكون مهدداً بالبطالة . اما السبب الظرفي الثاني للصدام بين العامل وربّ العمل فهو إعادة التنظيم التقني للمشروع . من الناحية التاريخية، ان إعادة التنظيم التقني هذه هي مصدر أعنف الصراعات . ذلك ان هذه الظاهرة تفترض زوال عدد من المهن . انها تعني ، وكانت تعني في القرن المنصرم ، تسريح العمال الذين لم يكن او لم يبق لدى المستخدِم وسيلة لاستخدامهم لأنه لم تعد ثمة فائدة منهم في التنظيم الجديد . فمن الطبيعي ومن المشروع ، ان يلجأ العامل الذي يفقد مصدر عيشه الى الاحتجاج على الآلات الجديدة التي حلّت محله . لقد سمعتم جميعاً ما يُروى في كتب التاريخ عن الثورات العمالية ضد الآلات الاولى، ضد ما يُسمى الآن باعادة التنظيم التقني للمشاريع او ما يسميه رجال السياسة بـ « التحويل » . ان التحويل يرتدي مظهراً حسناً في مضمار التقدم الاقتصادي ، لكنه يخلق توترات .

وفيما يتعلق ببقية الفئات في المجتمع الرأسمالي ، فان نزاعات المصالح هي في آن واحد أقلّ عنفاً واكثر غموضاً . ان المحاسبة على الصعيد القومي ، في مجتمع رأسمالي ، يتعذّر فكّ رموزها على الرجل العادي . وحتى الاقتصادي المحترف ليس دوماً قادراً على التكهن عن النتيجة النهائية لتدبير من التدابير ، بالنسبة للجميع وبالنسبة لكل واحد . مثلاً ، عندما تحصل النقابات على زيادة عامة للأجور، فما من احد يستطيع ان يحدّد بدقة وثقة مَن سيدفع هذه الزيادات ومن أية مداخيل سوف تُقتطع . لم يثبت بان زيادات الاجور الاسمية تؤدي دوماً ، على مدى حقبة سنة ، الى رفع القدرة الشرائية . والنزاعات حول توزيع الدخل القومي هي في الواقع مختلفة عما في الظاهر . ففي المجتمع الرأسمالي ، ان ضحايا التغييرات الاجتماعية لا تدرك مَن هو المذنب في البؤس الذي يلحق بها . ان

التجار الذين ينضمون الى حركة « بوجاد » والذين ينددون بمفتشي الدوائر المالية والضرائب يلقون على عاتق الادارة الصعوبات التي يعود سببها في الغالب الى التطور الاقتصادي نفسه . اذ ذاك ، لمعرفة كيف تنشأ النزاعات وتنتظم سيكولوجياً ينبغي اللجوء الى تحليل خاص ، في كل حالة على حدة ، بصورة عامة ، ان المستقلين ، المهددين بلقاء مصير البروليتاريين ، لديهم الميل لاتهام الكبار او اتهام دائرة الضرائب . والمستخدمون الذين تهبط مداخيلهم الى أدنى من مداخيل العمال لا يلتحقون بالمنظمات البروليتارية بل على العكس ينددون بها . اما الفلاحون ، فانهم كذلك أقل قدرة على تحديد سبب انخفاض مستوى حياتهم نسبياً، هذا الانخفاض الذي يحدث حتى في الولايات المتحدة حيث الدخل الوسطي للمزارع هو أدنى بكثير من الدخل الوسطي للعامل [1] .

والخلاصة ، ان النزاعات ، في المجتمع الرأسمالي ، هي معقدة لأن المحاسبة على الصعيد القومي لا يمكن فك رموزها ، ولان الفئات الاجتماعية لا تعرف باية وسائل تدرك اهدافها ، ولأن التحولات لم ينشدها أي احد بصورة واعية ، ولأن البؤساء لا بد لهم من البحث عن المسؤولين .

والآن ، ما هي الحال في النظام السوفياتي، ان الدولة تتحمل بوعي مسؤولية أهم القرارات ، انها هي التي تقرر حصة الدخل القومي التي ستوظف في التجهيزات العامة . والتي ستُستهلك ، وهي تحدد بصورة تقريبية كيف ستوزع الموارد الجماعية بين الفئات . فالنظام الذي تتخذ فيه الدولة القرارات التي توجه حياة الجميع وحياة كل فرد، لا يمكن ان يكون فيه مجال لكي يقوم أفراد بمناقشة ارادة المجموع . من المتفق عليه ان اختيارات المجموع هي بمثابة خط مستقيم . وفيما يتعلق بتوزيع المداخيل بين الفلاحين والعمال ، لم تقم حتى الآن مناقشة عامة وعلنية ، بل يتناول النقاش الخطوط الكبرى في

(١) ان رقم الدخل الوسطي لا كبير معنى له في الزراعة الاميركية . فهو ناتج عن معدل وسطي ما بين المزارعين الاثرياء ، بسبب الاستثمارات الواسعة من جهة ومساندة الاسعار من قبل الدولة من جهة اخرى ، والمزارعين الذين لا شأن لهم لأن مساندة الاسعار من قبل الدولة لا يمكن ان تنقذهم .

التخطيط : ماذا يتناول النقاش ؟ انه يتناول مسائل معينة ، خصوصية .

ان المواطنين في المجتمع السوفياتي ، يتمتعون تماماً بحق مهاجمة رئيس الكولخوز او مدير مشروع من المشاريع . فالنقد الذاتي والنقد هما مباحان ، وهما وجه جوهري من وجوه النظام . لانه ما من بلد من بلدان العالم يكون فيه جميع الناس مسرورين من كل شيء . لذا لديهم صمام للأمان ، ولدى المواطنين السوفياتيين امكانية مناقشة ، لا المؤسسات بل التطبيقات العملية في المجتمع . افتحوا الصحف السوفياتية : تجدوا ان مدير أحد المشاريع متّهم بانه لم ينفذ الخطة ، وينتقد العامل أمين سر النقابة أو المحاسب بانه لم يُحسن اداء وظيفته . فالمناقشة دائمة . لكن ، يوجد اختلاف أساسي مع المجتمع الرأسمالي .

ففي المجتمع الرأسمالي يتناول النقاش ليس فقط ادارة «رينو» أو «سيتروين»، بل مبدأ الملكية الخاصة . وفي المجتمع السوفياتي ، لا يمكن قبول مناقشة المبادىء الاساسية ما دامت هذه تشكل جزءاً لا يتجزأ من الايديولوجيا الرسمية التي تعرف المجتمع بانه اشتراكي . ففي ظل جميع الانظمة ، ان المحافظين هم اصلاحات خصوصية ، بينما الثوريون هم ميالون الى احكام مبدئية . ان المحافظ الصحيح ، في مجتمع رأسمالي ، هو ذاك الذي يقول : ان الملكية الخاصة هي ممتازة، لكن السيد فلان هو رب عمل سيء. وتجدون في جميع الصحف الفرنسية المعتدلة انتقادات خصيصة موجهة الى الشخص الفلاني أو التدبير الفلاني ، وهي انتقادات تشكل التعبير الطبيعي عن الروح المحافظة الذكية وتشكل أفضل سند لها . وفي المجتمع السوفياتي يتصرف المحافظ الذكي بالاسلوب نفسه ، لكن هذا المحافظ يمثل الثوري القديم ، الذي اضحى الآن من انصار المجتمع القائم . وعلى غرار الصحفي اليميني في فرنسا ، لا يهاجم الملكية الجماعية بل السيد « ايفانوف »مثلاً ، مدير المشروع الفلاني . انها لنقطة ثابتة في طبيعة المجتمع : اننا نجد عدداً من الظاهرات في هذا المجتمع وذاك ، لكن بصورة مختلفة .

بما اني بلغت نهاية الدرس ، لذا اود ان اختمه بخبر قرأته منذ يومين في صحيفة مسائية . كان الموضوع يتعلق ببولونيا في عهد السيد « كومولكا » ان

مراسل هذه الصحيفة أجرى للمشهد السياسي في بولونيا ، وبحسب العادة التي دأب فيها الناس في البلدان الرأسمالية ، انتقل من اليمين الى اليسار . فقد وضع في اقصى اليمين فئة « ناتولين » ، اعني فئة الستالينيين الخلص. وهكـذا ، من اليمين الى اليسار ، اضحى المعارضون للستالينية القديمة أكثر فأكثر شدة . ان تفصيل هذا الحدث ترك فيّ انطباعاً كبيراً لانه لأول مرة ، بحسب معرفتي ، نجد في صحيفة تحمل تفكيراً سديداً ، اعني صحيفة يسارية ، قلب المعنى الظاهري للعبارات : لاول مرة جرى تعريف اليسار لا بالقرب بل بالبعد من الستالينية . وقد رأيت ، في هذا الانقلاب ، مستهل عهد جديد ، وعلى الاقل ان الديالكتيك لا توفر احداً ولا ترحم : ومن السهل للديالكتيك ان تغير الأوضاع ، وحتى اوضاع الديالكتيكيين [1] .

(١) بموجب دراسة سوفياتية ، « المجلة الفلسفية ١٩٦٣ » ، ان عدد العمال والشغيلة في عام ١٩٦٢ ، يكون ٧٣،٦ ٪ من السكان العاملين ، وعدد الكولخوزيين والشغيلة التعاونيين ٢٦،٠٣ ٪ . أما أصحاب المهن الفكرية فعددهم عشرون مليوناً واربعماية وخمسة وتسعون الفاً ، ٢٠،٤٩٥،٠٠٠ أي ٢٠،٧ ٪ من مجموع السكان العاملين .

الدرس الثامن

من الطبقات الاجتماعية الى السلطة السياسية

كنت محّصت ، في الدرس الاخير ، العلاقات الطبقية ، داخل مجتمع من نمط سوفياتي . وبعد ان استعرضتُ بسرعة النظريات الرئيسية ، استخلصت بعض الافكار التي يودّي تلخيصها الآن . ان إلغاء الملكية الخاصة لكل وسيلة انتاج تجعل من جميع السكان ، عموماً ، اناساً ذوي أجرة. وإحلال السوفخوزات محل الكولخوزات ، وتحويل التعاونيين الى مأجورين في المشاريع الزراعية ، يجعل حالة مجموع الشغيلة متماثلة ، بالنسبة لوسائل الانتاج والملكية . لكن الفوارق الاجتماعية لا تزول من جرّاء ذلك ، لأنها غير ناتجة عن تلك العلاقة . وبخصوص التناقضات بين الطبقات ، أشرتُ الى ان النمو والازدهار ، في أي مجتمع صناعي ، وفي المدى البعيد ، ينتهي ليكون في صالح مجموع السكان . لكن ذلك لا يحول دون وجود خلافات ، حالية أو محتملة ، بخصوص توزيع الموارد. واخيراً استرعيتُ الانتباه الى ملاحظة ان اتجاه المحافظين في كل مكان ، اعني انصار الحِفاظ على النظام القائم ، هو في حصر الشكاوى والمطالب أو الانتقادات في الصعيد المحلي او في الاشخاص . بيد اننا نلحظ ، بهذا الصدد ، بين النمطين الاجتماعيين فارقاً رئيسياً . ان المحافظ الرأسمالي يفضّل عدم التعرض لمبدأ الملكية الخاصة ، لكنه لا يمنع الثوري من مناقشته . وبالمقابل ، في النظام السوفياتي ، ان الايديولوجيا الرسمية ليست موضع نقاش . فهي تؤكد بان الافراد يجدون انفسهم في اولئك الذين يقودونهم ما دام القوّاد ليسوا سوى ممثليهم ، وبما ان البروليتاريا هي في دست الحكم فليس بوسع البروليتاريين ان يُضربوا او يحتجوا لانهم يكونون قد

أضربوا ضد انفسهم أو احتجوا على سلطتهم بانفسهم. فالايديولوجيا تلعب دوراً مختلفاً في مجتمع سوفياتي وفي مجتمع رأسمالي ، لأن عـــدم التعرض للمبادىء في ذاك المجتمع يشكل جزءا لا يتجزأ من النظام نفسه .

وفي المجتمع السوفياتي ، ان النضال بين الفئات من اجل رفع الدخــل الى الحد الاعلى ينتفي وجوده رسمياً . فلا الكولخوزيون ولا عمال الصناعة تحق لهم المطالبة بهذه الزيادة . وبالأحرى ، ان تضارب الاختلاف بشأن رفع الدخــل والنضال من اجل تغيير النظام الاجتماعي لا يمكن حدوثه في الاتحاد السوفياتي. وفي الواقع، ان الماركسيين يقولون بانهذا التضارب ناجم عن نضال الطبقات. اذن ، بحسب الايديولوجيا ، لا يمكن تصور نضال طبقي في النظام السوفياتي. لكن السؤال يُطرح لمعرفة الى اي حدّ يتفق واقع النظـام مع الايديولوجيا ؟ اني اقسم هذا السؤال الى ثلاثة اقسام :

١ – الى أي حدّ تجد الجماهير نفسها في الذين يحكمونها ؟

٢ – الى أي حد توافق الفئات طوعاً على قرارات مكتب الخطة التي تسود توزيع الموارد الجماعية ؟

٣ – الى اي حد يوجد اختلاط بين المطلب الاقتصادي والتعرض الى النظام، هذا الاختلاط الذي يشكل جوهر نضال الطبقات في المجتمع الرأسمالي ؟

من المستحيل ابداً اعطاء اجوبة قاطعة على أسئلة من هذا النوع . فللتأكد مما يفكر به الذين يعيشون في النظام السوفياتي ، نحتـــاج الى ايديولوجيا غير الايديولوجيا السائدة فيه . وبموجب ما سبق قوله ، وبحكم تعريف ايديولوجيــة هذا النظام ، ليس من مجال لاجراء تحقيقات بهذا الشأن . فطرح السؤال بحدّ ذاته هومروق. فما من احد يستطيـع معرفة مشاعر المواطنين السوفياتيين. وقد يكون لدى المرء انطباعات جزئية، لكن الاحكام القاطعة تكون حتماً متحيزة .

لكنني سأستخدم اسلوباً آخر ، اكثر حذراً ولا يزعم البت بمسائل تتعلق بوقائع . فسوف انظر في حالتين حيث قامت فعـــلا احتجاجات ضد السلطة الاشتراكية ، وسنرى كيف تجلّت ، وستكون لدينا الامكانية لنلمس كيف

تنتظم عندما ينكشف هذا الصراع ويبدو ملياً . سأميّز حالتين ، حالة تتعلق بعمال المدن الصناعيين وحالة تتعلق بالفلاحين . فماذا حدث في برلين ، وفي مدينة بولونية او مجرية ، عندما احتج العمال ؟ ان نقطة الانطلاق كانت كثيرة الشبه بالنضال الطبقي في المجتمعات الرأسمالية : فالمتظاهرون لم يتعرضوا مطلقاً لمبدأ الملكية الجماعية لوسائل الانتاج لكن الى هذه الكيفية او تلك في شروط حياتهم او في تنظيم العمل . ففي برلين وبوزنان كانت مناسبة الاضطرابات زيادة مقدار الانتاج . ان الاجور الاشتراكية تُحدّد على العموم تبعاً لمردود عمل يعتبر طبيعياً . اذن ، ان رفع هذا المردود يعني انقاص الاجرة . فزيادة مقدار الانتاج تؤدي إما الى خفض ربح العامل او اضطراره لبذل جهد أكبر من اجل تأمين الربح نفسه . وفي البداية نلحظ مطالب هي مألوفة لدينـــا : شكاوى عينية ، دقيقة ، تتعلق بشروط الحياة وبتنظيم العمل والتعويض عن العمل . واعتباراً من ذلك يتضخم النزاع ويرتدي طابعاً خاصاً .

اما في المجتمع الرأسمالي ، فعندما يتعدى الاتهام ربّ العمل او عدم كفاية الاجور ، يبلغ حدّ التعرّض للملكية الفردية لوسائل الانتاج او للطبقة الرأسمالية كطبقة . اما في مجتمع اشتراكي ، فكلما لاحظنا تحوّل الشكاوى الاقتصادية الى مطالب سياسية وجدنا ان العمال لا يتعرّضون قط لمبدأ الملكية الجماعية (ولماذا يتعرضون له ؟) . لكنهم يندّدون بالحكام : ففي برلين ، عندما أراد عامـــل قديم ، اضحى وزيراً ، ان يلقي خطاباً ، وقال « انا واحد منكم » ، أجابـــه المتظاهرون : « هذا غير صحيح ، انتَ لم تعد عاملاً » . ففي هذه الحالة الخاصة لم يجد العمال انفسهم في شخص رئيسهم (وانا لا أستنتج من هـــذا بان العمال لا يجدون انفسهم ابداً في اشخاص الذين يقودونهم) .

وعندما يجري الانتقال من التذمّر الاقتصادي الى المطالبة السياسية تكون التهمة الموجهة للقواد هي عدم التزام المساواة والمحاباة . ومن جهة اخرى ، تقوم المطالبة بهذه الحريات التي كان ماركس يسميها شكلية والتي زالت في النظـــام السوفياتي لأنها لم تعد ضرورية بمقتضى النظرية والايديولوجيا الماركسية ، لأنهـا

حرّيات بورجوازية لا تؤمّـن للعمال عدالة اجتماعية واقتصادية ، فالعمال الالمان والبولونيون والمجريون طالبوا بالتنظيم الحرّ للنقابات ، وفي حالة بولونيا طالبوا حتى بانتخابات حرة . فالحريات المزعومة شكلية ، والتي تبدو موضع ازدراء في نظر اولئك الذين ينعمون بها والذين يتحملون على مضض وبفارغ الصبر سيطرة الرأسماليين ، تستعيد كل قيمتها في نظام الملكية الجماعية حيث تختفي . يا لها من ديالكتيك أبدية : ينشد الانسان دوماً ما يفتقر اليه .

اما فيما يتعلق بالفلاحين ، فالمطالبة ، عندما ترتفع ، فهي تختلف عن الحالة السابقة ، وهي أكثر بساطة وأيسر ادراكاً . فسواءً في بولونيا أم في المجر ، استهدفت إما تنظيم العمل تنظيماً جماعياً او تعميم الملكية الجماعية . وفي هذه الحالة ، ما من سر ، لكثرة ما يعترف به الكتاب السوفياتيون انفسهم : فالفلاحون يحتجّون بصورة عضوية على تطبيق النظام الجماعي في الزراعة. وليس مدعاة دهشة ان يكون مبدأ الملكية الجماعية مقبولاً لدى العمال لأنه يتفق مع ميولهم ، وألا يكون مقبولاً لدى الفلاحين في الريف لان الأمر لا يتعلق بالملكية نفسها . ففي الصناعة ، تتعلق الملكية بوسائل الانتاج ويشعر العامل انها بمثابة ملكية مشتركة، بينما في الزراعة يتعلق الأمر بانتزاع ملكية الارض من الفلاحين، الارض التي ، منذ قرون بل آلاف السنين ، أرادوها بشغف .

فاذا كان هذا التحليل صائباً ، ألفينا ان المطالب تتجسّد ، في كل من المجتمعين ، ويصبح الاختلاط ما بين المطلب الاقتصادي والمطلب السياسي ممكناً، مع فارق اساسي : بما ان النظامين يختلفان بجوهرهما ، لذا يكون موضع التهمة في كل منهما مغايراً للآخر . ففي المجتمع الرأسمالي تنعكس ردّة العامل المشروعة في اتهام الرأسماليين والملكية الفردية ، بينما في المجتمع السوفياتي يكون الميل متجهاً الى اتهام المدراء البارزين ، لا مبدأ الملكية الجماعية . وفي الميدان الزراعي توجه التهمة الى الحكومة والى التطبيق الجماعي[1]. فالنظام السياسي السوفياتي،

(١) اما المزارعون الغربيون فهم لا يعرفون لمن يوجهون اللوم باعتبارهم متمسكين بالارض. لذا نراهم يهاجمون المجتمع ، والمدن والدولة ، والجميع ، ولا احداً .

لا النظام الاقتصادي ، هو الذي يحول دون اختلاط المطلب الاقتصادي بالمطالب السياسي .

حتى الآن، كان الاجماع هو الوجه الظاهر في المجتمعات من النمط السوفياتي. لكن اعتباراً من عام ١٩٥٦ ، في اعقاب احداث المجر بدا هذا الاجماع واهياً . فقبل عام ونصف العام كان الاجماع يُذهل المتفرج من الخارج . لكن ، ما ان حدثت بعض التطورات في التنظيم الحكومي ، ولجأت الحكومة الى تطبيق الايديولوجيا على نحو مخالف لِما كان يجري في الماضي ، حتى انهار هذا الاجماع وسقطت الحكومة ، ثم انتقل الحكام السابقون الى صف المعارضة . وما انقضت بضعة ايام حتى اجمعت الامة على التنديد بالحكام السابقين الذين كانوا يتمتعون بالتأييد الشعبي .

ان النظام الرأسمالي يقبل انتفاء الاجماع ، والخصومات الاقتصادية بين الفئات ، والتعبير عن شكاوى مختلف الفئات ، والتعرض لأسس وجوده . في حين ان جوهر النظام السوفياتي كما نعرفه منذ عشرات السنين يقوم على الاجماع وهو يتنافى مع السمات الأساسية التي تتسم بها الأنظمة البشرية والاجتماعية في جميع العصور ، اعني النزاعات بين الافراد والفئات الاجتماعية . هل يتحمل هذا النظام مناقشة العنصرين الجوهريين ، اي المقررات التي يتخذها مكتب الخطة ، والتي تنظم توزيع الموارد الجماعية من جهة ، والايديولوجيا الرسمية ، من جهة اخرى ؟ ان النقطة الاولى لا تشكل عقبة لا يمكن التغلب عليها : فقد جرت دوماً في روسيا السوفياتية ، وعلى الأقل ضمن حلقات ضيقة ، مناقشة المقررات الأساسية التي يصدرها مكتب الخطة بشأن توزيع الموارد . اما المناقشة العلنية العامة ، فهي تؤدي الى نتائج لا مناص منها ، من حيث ان المواطنين ، شأنهم شأن الغربيين ، يفضلون توزيع الدخل القومي على اساس رفع الحصة المخصصة للاستهلاك وخفض الحصة المخصصة للتوظيفات في التجهيزات. وهذا ما حدث في عهد « مالنكوف » عندما كان رئيساً لمجلس الوزراء : فحالما طُرح السؤال ، لوحظ بروز الميل لزيادة حصة الاستهلاك . واذا كان

الأمر يتعلق بالتوظيفات ، كان الميل لانقاصها ، واذا تعلق بالاستهلاك كان الميل لزيادتها .

والآن ننتقل الى النقطة الثانية : هل يُسمح بمناقشة ايديولوجية النظام ؟ ان هذه المسألة اكثر صعوبة من المسألة الاولى . ولذا ينبغي ان نميز عنصرين ضمن المذهب : ان العنصر الاول يتعلق بالتطبيق العملي السوفياتي ، انه التعبير النظري عما يجري فعلاً . ان الامور المتصلة بهذا العنصر ، تسمح الدولة بمناقشتها ، ومن الصيغ الدارجة الصيغة التالية : « ان الملاكات هي التي تقرر كل شيء » . وهذه الصيغة تعود لستالين نفسه الذي كان يحرص على تبيان الدور الحاسم الذي يلعبه المدراء والتقنيون ، لا الحكومة ، في بناء الصناعة وفي تنظيم الملكية الجماعية . ان التأكيد بانه يجب ان يكون للملاكات المكانة المتناسبة مع الوظيفة التي يؤدونها يجد تبرره في الواقع العملي . فما من شيء يمنع الدفاع عن هذه النظرية واثباتها ودحض الاعتراضات عليها . كذلك ما من شيء يمنع مناقشة القول ان العدالة هي مفهوم من مفاهيم البورجوازية الصغيرة : فكل شيء يجري حسب المستوى الاقتصادي العام ، ذلك انه خلال السنوات الاولى من النظام السوفياتي ، لم يكن لاعضاء الحزب الشيوعي الحق في تقاضي اجور أعلى من العمال المتخصصين ، وعندما بدأت مرحلة ١٩٢٩ – ١٩٣٠ ، أي اعتباراً من الخطط الخمسية جرى وضع ترتيب للأجور وأضحى سُلّم الاجور قاعدة رسمية . لقد ذهب احد الصحفيين الانكليز الى ان المساواة في الاجور هو مفهوم اشتراكي بالٍ . اما المذهبيون السوفياتيون فيقولون ان المساواة في الاجور هي مفهوم من مفاهيم البورجوازية الصغيرة ، أي مفهوم بالٍ ، من الممكن قيام المناقشة بحرّية ، في روسيا السوفياتية ، حول هذه المسألة ، فالتطبيق العملي هو معقول والنظرية تعكس هذا التطبيق . كذلك ، ان الايديولوجيا الاجتماعية والاخلاقية لحياة العائلة و « الكومسومول » (صورة سوفياتية عن الحركة الكشفية ، ذات تربية سياسية) يمكن وضعها ، وتبريرها ، ومناقشتها ، في روسيا السوفياتية ، دون أي محذور بالنسبة للنظام .

ويختلف الامر بشأن سلسلة من التأكيدات، التي يزعم بعضهم انها ماركسية، بينما هي في الحقيقة ستالينية ، ويمكن مناقشتها . مثلاً ، تعود الى الايديولوجيا الرسمية الموضوعة القائلة ان في الانظمة الرأسمالية تتفاقم باستمرار شروط حياة الجماهير . ان مثل هذه الموضوعة هي خاطئة بدليل ان بعض الاقتصاديين الماركسيين البولونيين الذين تأتّى لهم مناقشة هذا الموضوع منذ سنة. صرّحوا، إثر زيارة قاموا بها للغرب ، بان هذه الموضوعة يجب اعادة النظر فيها ، لأن بالشكل الذي هي عليه لا يمكن الدفاع عنها . ويتبادر الى ذهني موضوعات اخرى كالتالية: ان الانظمة الغربيةهي مشلولة او سوف تُشلّ بعض تناقضاتها. في الدروس التي ألقيتها في العام المنصرم ، حلّلت عدداً كبيراً من التناقضات في الاقتصاديات الغربية . لو عمدتُ الى قليل من التصوّر ، لكنتُ وجدت ايضاً تناقضات اخرى كثيرة. لكن القول ان الاقتصاديات الغربية لا يمكن ان تواصل سيرها ينقضه واقع انها تواصل سيرها . والقول انها ستتوقف عن متابعة سيرها يوماً ما ، هو تنبؤ لا يقوم على أي دليل . وثمة تأكيد آخر للايديولوجيا الرسمية، ألا وهو ان مستوى حياة السكان مرتبط بنظام الملكية . هذه الموضوعة ايضاً هي موضع نقاش . كذلك ايضاً ، ان الفكرة القائلة باندماج الدولة والعمال هي غير مقبولة، وهذا هو جوهر المذهب، لأنه ليس هناك تمييز بين الدولة والجماهير، في حين انه من المستحيل ان يكون مجموع العمال هم الذين يمارسون الحكم ، ولا بدّ من أقلية تمثلهم في الحكم .

أريد ان تفهموني جيداً : اننا لا نفتقر الى اسباب من شأنها ان تجعلنا نعتبر ان النظام السوفياتي هو مساوٍ او متفوّق على النظام الرأسماليمنبعض النواحي. وها اني اعدّد بعض الاسباب التي من اجلها يمكن لرجل سليم التفكير ان يكون مناصراً للنظام السوفياتي بصرف النظر عن الايديولوجيا الرسمية .

اولاً يمكن التمسك بميزة إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج في الصناعة . طالما يبقى رأسماليونفرديون، لا يمكن للعامل إلا ان يشعر بأنه ضحية الاستثمار. ان اقلّ ميزة يجب الاعتراف بها لأفضلية الملكية الجماعية هو انها تلغي عاملاً

سيكولوجياً من عوامل النزاعات . وفضلاً عن ذلك ، ان الملكية الجماعية تسهل التخطيط . عندما تكون الدولة السيدة المطلقة لوسائل الانتاج ، تكون قادرة على تنظيم الأولويات بحسب القطاعات الاقتصادية . امـا في المجتمع الرأسمالي ، فقد حاولت ان أبيّن لكم بان اهمّ القرارات التي تمسّ المجتمع ، ما من احـد يتخذها ، انها الى حد كبير حصيلة غير ارادية لمبادرات فردية لا تعنى بحاجات المجموعة . بينما المجتمع الجماعي يتيح للقوّاد وضع خطة إجمالية ، وتحديد وتيرة التطور ، وتطوير القطاعات المعتـبرة ضرورية لقوة المجتمع أكثر من سواها .

ويمكن أيضا ان نتصور نظرياً بان النظام الجماعي هو أصلح من جهـة اعطاء الأولوية مباشرة للفروع المفيدة لرفـاه الجميع لكن هذه الفرضية تثير طائفة من المسائل .

كما ان النظام السوفياتي يتسم بميزة اخرى جوهرية ، اعني وضوح المحاسبة الاجتماعية . هكذا ، بالمستطاع تفسير ان توزيع المداخيل هو أقلّ لأن هناك قراراً بزيادة التوظيف في التجهيزات . فكل واحد ، يفهم سير النظام وأسباب التوزيع . وبالعكس ، في المجتمع الرأسمالي ، ينتقل شطر كبير من الرساميل الضرورية لاعادة التوظيف الى المداخيل الفردية . ودفعة واحدة، تتركز شكاوى الجماهير على الارباح التي يجب ان تكون وظيفتها اعـادة توظيفها في المشاريع [1] .

مع وجود هذه المبررات المعقولة لتفوق النظام السوفياتي (ويمكننا العثور على ميزات اخرى) ، علام لا يكتفي النظام السوفياتي بها ؟ عـلام لا يقبل المناقشة على أساس معقول حول حسنات وسيئات كل من النظامين ؟ علام هذا النوع من النقاش الذي يعتبر النظامين كنمطين لمجتمع صناعي ، والذي تجـدد المقارنة بحس سليم وارادة طيبة بين مكاسب كل من النظامين ، علام مثل هـذا التحليل والتبرير هو غير مقبول لدى المذهبيين السوفياتيين ؟ لان ذلك يطرح

---

(١) بحسب اسلوب ماركس ، ان لم يكن بحسب اسلوب الماركسية ـ اللينينية ، يمكن القول ان توزيع القيمة ـ الزائدة من قبل الدولة هو أفضل من التوزيع بواسطة المداخيل الفردية .

سؤالاً قاطعاً ، لا يقبل به النظام السوفياتي لانه يتعارض مع طبيعته . فهو ينشد رسالة شاملة ، ويريد ان يكون النظام النهائي للبشرية ، أو على الأقل ، المرحلة التي لا بدّ منها باتجاه النظام النهائي . لا شك ان التحليل الموضوعي لا يؤدي الا الى ملاحظة نمطين صناعيين مختلفين. لذلك ان وضع النظام السوفياتي والنظام الغربي على صعيد واحد يعني رفض الايديولوجيا الستالينية التي تقول ان النظام السوفياتي هو السبيل الوحيد نحو النظام النهائي ، وان الاشتراكية السوفياتية هي حقيقة المستقبل .

ان اسلوب التحليل هذا يطرح ايضاً على بساط البحث ما يشكل حجر الزاوية ، أي مسألة الاندماج بين الحزب والبروليتاريا . فمن العسير تبرير السلطة المطلقة التي يتمتع بها القوّاد . ولكي يتم تبرير السلطة المطلقة التي يتمتعون بها اليوم ، لا بد ان يصبح ما يشيدونه ، في الأفق التاريخي ، نظاماً صالحاً بصورة مطلقة . يمكن ان يتعدل النظام السوفياتي بطرائق متعددة ، وها هو يتعدّل كل يوم ، لكن التغيير الذي يريده الغربيون هو التخلي عن الدعوى العالمية .

في الأساس ، ليس بين الغرب والشرق سوى نزاع واحد جدي ، انه ابداً نزاع في الأفكار . فنحن مستعدون دوماً للاقرار بان للملكية الجماعية في الصناعة ميزات . ونحن اكثر تحفظاً بشأن الزراعة ، لكن هذه شؤون تقنية تتعلق بالتنظيم ، يمكن المناقشة حولها . لكن النقطة الجوهرية في التعارض بين الغرب والشرق هي ان الشرق يعتبر بان لنظامه قيمة شاملة ، عالمية ، وهو يمثل حقيقة المستقبل ، بينما الغرب لا يرى فيه سوى نظام من جملة انظمة قائمة . من هنا ، كان الحوار عسيراً ، وقد يمتد الحوار خلال عدة سنوات ، ولن يهدأ للغرب بال إلا بشرط ان يوافق الشرق على ان يكون على صعيد واحد مع الغرب . ويتخلى عن ادعائه انه يمثل حقيقة المستقبل . لكن الشرقيين لا يمكن ان يتخلوا عن هذا الطموح ويتنازلوا عنه لأن ذلك رهن بنظامهم .

واذا كان هذا التحليل صائباً ، فان مسألة اختلاف الطبقات التي حللناها في المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات السوفياتية تعود الى مسألة أساسية ، ألا وهي مسألة السلطة

السياسية . ذلك ان التأكيد الذي هو اكثر ما يكون ضرورة والذي يمس الايديولوجيا السوفياتية هو هذا الاندماج بين البروليتاريا والحزب ، بين الجماهير والدولة، ويؤيد ذلك بعض النصوص التي استشهد بها ، من وضع ماركس . ها هو اولاً نص مقتبس من كتاب «انقلاب – لويس نابليون – في ١٨ شباط» ، حيث يصف ماركس السلطة التنفيذية على النحو التالي : هذا التنظيم البيروقراطي والعسكري الضخم ، هذا الجهاز الدولي المعقد والمُصطنع ، هذا الجيش من الموظفين المؤلف من نصف مليون رجل ، وجيشه الآخر المؤلف من خمسمائة ألف جندي ، كل ذلك يشكل جسماً ُطفيلياً رهيباً يغطي ويكسو جسم المجتمع الفرنسي على غرار غشاء ، ويسدّ جميع مسامّه » . هذا هو الوحش الذي كان ماركس يريد قتله . اني أورد لكم نصاً آخر : « ان جميع الثورات السياسية لم تعمل إلا على تحسين هذا الجهاز بدلاً من تحطيمه . فالأحزاب التي ناضلت تلو بعضها بعضاً ، في سبيل السلطة، تعتبر الاستيلاء على بناء الدولة الضخم كفريسة رئيسية للظافر » ان المرمى الماركسي لم يكن يتوخى الاستيلاء على الدولة ، بل تسلمها بغية الغائها بعدئذ ، هذا الالغاء الذي هو ممكن ، لأن الدولة ليست شيئاً آخر اكثر من المنظمة التي بواسطتها تحافظ طبقة من الطبقات على سيطرتها واستثمارها . واذ ذاك ، واعتباراً من اليوم الذي لا يبقى فيه طبقة تستثمر بقية الطبقات ، لا يبقى أية حاجة للدولة . فبعد الثورة ، ستضعف الدولة ما دامت هذه لا توجد الا لتمكين الاستثمار . ومن هنا السؤال الاول الذي ُيطرح على كل ماركسي في الاتحاد السوفياتي : لماذا لم تضعف الدولة ؟

يمكن الاجابة عن هذا السؤال بأشكال مختلفة ، بالاستناد الى واقع ان الثورة ليست الآن على نطاق عالمي وانها محُاطة بدول رأسمالية ، وبالقول انه ما زالت هناك طبقات مختلفة ، او انه أياً كانت العلاقات الاجتماعية يجب تنفيذ المهمات ذات المصلحة الجماعية ، وان ذلك يستدعي وجود موظفين ، او ما ُيسمى بيروقراطية الدولة أي مجموعة الرجال المكلّفين بهذه المهمات . مهما يكن ، ان الماركسية تقدّم لنا الطريقة الاولى لمعالجة مسألة السلطة السياسية . واذا افترضنا

ان «ماركس على حق» ، واذا لم تكن هـذه السلطة سوى التعبير عن نزاعات الطبقات، فينتج عن ذلك احد امرين: إما ان الدولة يجب ان تزول بعد الثورة، او انها اذا بقيت فذلك يعني انه توجد طبقات مختلفة . وفي جميع الاحوال يتعيّن علينا حلّ هذه المسألة: ما هي السلطة السياسية في مجتمع على نمط سوفياتي حيث لم يعد يبقى طبقات محدّدة بالنسبة للملكية وسائل الانتاج ؟

والطريقة الثانية هي طريقة علم الاجتماع العملي . سبقَ ان ألمعتُ ، بتعبير غامض ، عن الطبقة العليا . ففي البلدان الرأسمالية تُسمى بالبورجوازية ، وفي المجتمع السوفياتي يسميها بعضهم، طوعاً، بالبيروقراطية . ويندّد التروتسكيون بالشدة نفسها بالبورجوازيين والبيروقراطيين . وأياً كانت العبـارة المستعملة ، فهناك مسألة واقع . ففي كل من النمطَين ، توجد أقليـة من الرجال في قمّة السُلّم الاجتماعي ، ويحدّد مكانتها إما المقام الذي تنعم به ، او المداخيل التي تتقاضاها ، او السلطة التي تمارسها . فعندما يُقـال بورجوازية وبيروقراطية ، توحي هذه المفاهيم بالتعارض الاساسي القائم بينهما: فمن جهة ليس أعضاء الاقلية المميّزة مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالدولة ، فهم يمتلكون ثروة فردية ، ومن جهـة اخرى ، في المجتمع السوفياتي تبدو هـذه الاقلية القوية كأنها تعبير عن الدولة نفسها ، مهما يكن، يتوجب على علم الاجتماع العملي ان يحلّل هذه الطبقة العليا.

والطريقة الثالثـة لحلّ مسألة السلطة هي النظرية التي سمّيت بالنظرية الماكيافيلية . يوجد فعلاً ، في تاريخ الفكر السياسي ، مدرسة اعتبرت ان من الأمور الاساسية ، في المجتمعات البشرية ، التمييز بين الجماهير الشعبية والعـدد الصغير من الرجـال الأقوياء . ان التعارض الاجتماعي الرئيسي يكون قائماً بين الشعب من جهة والطبقة الحاكمة من جهة اخرى . ان هـذه النظرية لا تتمتع بشعبية في الجامعات، واودّ ان اقول لكم، ببضع كلمات ، علامَ تصطدم بمقاومة تبدو انها تركن الى العلم . ان سبب هذه المقاومة هو ان « ماكيافيل » وخلفاءه كانوا يعتقدون بأن الناس قلّما يتغيرون وان اولئك الذين بيدهم السلطة يتعسفون باستعمالها ، وان المستفيدين من السلطة يتغيرون اكثر من تغيُّر السلطة نفسها .

ان هذا التشاؤم يرفضه بشدة المفكرون الذين يعتقدون بأن التشديد على هذه النقاط الثابتة يعرّض الى تثبيط معنويات الناس ودفعهم للقنوط وحثّهم على الوقاحة . وفضلاً عن ذلك ، ان هذه النظرية تميل لتفسير المجتمعات عن طريق الطباع ، وهي ، بكل طواعية ، تذهب الى ان كل مجتمع تحدده طباع الاقلية الحاكمة . وتضيف ايضاً بأن النخبة التي تفتقر الى القوة والقدرة على العُنف محكوم عليها بالموت. ما من شك ان مثل هذه النظرة للتاريخ تبعث على القنوط وهي مقيتة . ولنضف الى ذلك ان النظريين الماكيافيليين هم سياسيون ، وليسوا اقتصاديين ، لذا لا يهمهم امر الملكية انما السلطة . وفي عصرنا ، حيث تهيمن طريقة التفكير الماركسية في كل الميادين ، وحتى لدى اعداء الماركسية ، يُعتبر الماكيافيليون كارقين ، كشاذّين ، ويُعتبرون بأنهم يجهلون الشيء الجوهري . مها يكن ، ان هذه الطريق الثالثة لمعالجة المسألة تقودنا الى النقطة نفسها ، كالطريقتين السابقتين . ان تحليل الفئات ونزاعاتها لامَسَ ، مراراً ، مسألة السلطة . أليس العمال في السلطة التي يخضعون اليها داخل المشروع ؟ أليست الطبقات ، بحسب بعض علماء الاجتماع ، متعادية لأنها تطمح الى امتلاك السلطة؟ في كل من النمَطَين الاجتماعيين ، ثمة عدد صغير من الرجال يمارسون الوظائف الحاكمة : فمَن هم ؟ كيف يجري انتقاؤهم ؟ هل نجد في كل من النمطين الفئات نفسها ؟

الدرس التاسع

نخبة منقسمة ونخبة موحّدة

في ختام الدرس الأخير ، كنت عددتُ لكم الطرائق الثلاث التي تقود من نظرية الطبقات الى نظرية السلطة ساعيدها على ذاكرتكم لانها تدلنا في الوقت نفسه على المسائل الرئيسية .

ان الطريقة الاولى هي طريقة أصحاب النظريات الطبقية (وليس فقط نظرية الماركسيين) الذين يعتبرون بان هذه الطبقات هي في حالة صراع من أجل السلطة . من منشأ مسألة اولى : هل صحيح ان كل نظام يحمل طابع الطبقة التي تمارس السلطة فيه ؟ والطريقة الثانية هي طريقة علم الاجتماع العملي . وهذه نلاحظ بان في كل مجتمع توجد أقلية تشغل المواقع العليا ، وتؤدّي اعلى الوظائف ، وتحصل على ارفع المداخيل . ومن هنا منشأ مسألة ثانية : بمَ تتسم الطبقات العليا في مختلف المجتمعات الصناعية ؟ اخيراً . هناك الطريقة الثالثة ، طريقة نظرية الطبقة الحاكمة . فثمة علماء اجتماع ، ابتداءً من « ماكيافيل » الى « باريتو » ، يعتقدون بان التمييز الرئيسي ، في جميع المجتمعات ، ليس التمييز بين الطبقات الأجتماعية ، بل التمييز بين الجمهور المحكوم والاقلية الحاكمة . ومن هنا منشأ مسألة ثالثة : ما هي ، نظرياً وواقعياً ، العلاقة بين فكرة الطبقة الاجتماعية وفكرة الطبقة الحاكمة ؟

ولكي أمضي بترتيب ، سأشرع بتحليل « الفئات الحاكمة » ، أو الفئات المختلفة التي تمارس وظائف القيادة . وستكون نقطة انطلاقنا التمييز الذي بسطه

منذ زمن بعيد مؤسّس علـم الاجتماع ، « اوغوست كونت » ، بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية . ان هذا التمييز هــو اساسي ، في نظره ، لانه من حيث النتيجة لكي يستطيع المرء ان يأمر يجب ان يُكره أو يُقنع . لكن هذا التفريق ، كما صفته ، ليس كاملاً أبداً . وبالفعل ، ما من احد يأمر مع استعمال القوة ، ما لم يكن لديه في الوقت نفسه مبرّر لأمره ، وبعبارات اخرى مــا لم يكن قادراً الى حدّ ما على إقناع أقرانه . ومن جهــة اخرى ، تثبت التجربة بان الحائزين على السلطة الروحية نادراً ما تخلوا كلياً عن استنساب الاستعاضة عن الإقناع باستعمال الاكراه ، عند الحاجة . ويمكن تحليل مختلف المجتمعات بحسب العلاقة التي تقوم فيها بين الاقلية التي تقول ما هو حق او مــا هو خير ، وتحدد درجة القيمة ، وتعلم الدين ، والاقلية الاخرى التي تأمر لانها تملك القدرة أو الحق في استخدام وسائل القوة .

والى هذين النوعين من السلطة ، يمكننا ان نضيف نوعــاً ثالثاً ، باستخدام أفكار أحد مؤرخي الأديان ، السيد « دومزيميل » . ان هذا المؤرخ يبرهن بان المجتمعات الهندو ـ اوروبية تتسم بتقسيم ثلاثي : كهنة ، ومحاربون وشغيلة . فالمجتمع يشمل بصورة اساسية اولئك الذين يقولون الحقيقة السامية ويفسرون المذهب والدين ، اولئك الذين يحملون السلاح ويحاربون ، واخيراً اولئك الذين يمكّنون المجتمع من العيش بفضل عملهم. ان هذا التقسيم ينطبق على مجمــل المجتمع وليس فقط على الاقلية الحاكمة . وفي مجتمعاتنا الصناعية ، حيث يعتبر، العمل بمثابة نشاط اساسي ، تكون ثلاثة انواع من المواقع القيادية : المواقع التي يشغلها الحائزون على السلطة الروحية ، ومواقع السلطــة العسكرية والسياسية، واخيراً مواقع مدراء العمــل الجماعي . وانطلاقاً من هنا ، أسارع فوراً الى صياغة الموضوعة التي تحدد ، في رأيي ، سِمة المجتمعات الصناعية ذات النمط الديموقراطي : ان السلطات الروحية والسياسية والاقتصادية هي منفصلة عن بعضها ، وان الفئات التي تمارس هذه القيادات الثلاث هي في حالة نزاع دائم .

لننظر في السلطة الروحية ، اولاً : تعلمون ان « اوغوست كونت » كان

يعتبر بان المجتمعات اللاحقة للثورات كانت مريضة لانها فقدت الوحدة الروحية. ولم يبق بعدهـا مذهب ديني قادر على تحقيق وحدة الارواح . ان المهمة الاولى للاصلاح الفكري والسياسي معاً تقوم على جمع الافراد حول مذهب مقبول بصورة عالمية . لكن هذا الاصلاح ، الذي كان يشكل الهدف والمثل الاعلى لاوغوست كونت لم يحصل . فالمجتمعات الصناعية في الغرب هي ، من الناحية الروحية ، منقسمة اليوم مثلما كانت في مطلع القرن التاسع عشر او ربما اكثر . في تلـــك الحقبة كان منشأ الانفصال النزاع او الافتراق بين الاديان التقليدية التي كانت تزعم قول الحقيقة السامية ، اعني المتصاعدة علياً من جهة ، ورجال المعرفـــة والثقافة الذين كانوا ينتسبون للعـلم من جهة اخرى . وكان ، في نظر اوغوست كونت ، نوعان من الحقائق ، الحقائق الدينية والحقائق العلمية . وبما انها لم تكن على وفاق ، وحيث ان طريقي التفكير اللتين كانتا تتجسدان في الكهنة مـــن جهة ، والعلماء من جهة اخرى كانتا تبدوان غير منسجمتين ، لذا كان يحلم باعادة الوحدة بتأسيس مذهب ديني على الحقائق العلمية . وها قد انقضى قرن ، ومـا زالت الطريقتان تواصلان الحياة ، وهما ليستا بالضرورة في حالة نزاع (في هذه النقطة ، كان اوغوست كونت مخطئاً) كما انهما ليستا على وفاق عضوي ، او طبيعي .

ويوجد اليوم تجسيد ثالث للسلطة الروحية ، اعني « قوّاد الجماهير » . وأقصد بهذه العبارة رؤساء الاحزاب او النقابات ، الذين يستمدون قوّتهم مـــن مذهب من المذاهب ، فيزعمون تعليم اتباعهم حقيقة على الاقل مساوية للحقيقة الدينيـــة او الحقيقة العلمية ، ان لم تكن أرفع منهما . تلك كانت ، ما بين الحربين ، حال المهوّشين الفاشيست او المهوّشين الالمان من الحزب القومي – الاشتراكي . ان السلطة الروحية تتجسّد اليوم في القوّاد العماليين وبوجه خاصّ في رؤساء بعض الاحزاب اليسارية . لكن قوّاد الجماهير العمالية ليس لديهم جميعاً مذهب يتصف بزاعم شبه دينية . اما الماركسية ، مثلاً ، فيفسّرها بعضهم بمثابة معادلة لحقيقة علمية او دينية . قد يكون فيها شيء من هذه وتلك ، معاً . وفي الواقع ، ان

الذين يعتقدون بالمادية الديالكتيكية لا يضمون أي شيء فوق هذا المذهب . وهم يعتبرون ان الدين خرافة ، والإلحاد حقيقة وان المادية التاريخية لا بدّ ان يحلّ افقها ، محل العقائد الدينية التقليدية . وفي آن واحد ، يشبّه اصحاب هـــذا المعتقد الحقيقيون مذهبهم بحقيقة علمية تحدّد ، بصورة دقيقة ، المراحل التي تمرّ بها الانسانية . بموجب الماركسية ، انه لفي التاريخ تُحقّق الانسانية نجاتها . وانه لعلى صعيد النضالات التاريخية ، عبر النزاعات الطبقية ، يحقّق الانسان رسالته ويتمكن من ادراك غاياته . ان مثل هذا المذهب – دِين دنيوي – هو في نزاع مباشر مع الاديان التقليدية. ما دام انه لا يقرّ أي تصاعد علوي ويؤكد بأن في صلب الطبيعة ، وعبر الصراعات الاجتماعية يتقرّر مصير الانسانية .

ان السلطة السياسية هي أيضاً مجزأة في المجتمعات الصناعية التي على النمط الغربي . ذلك ان الذين يمسكون بها هم رجال سياسة ، ومدنيون ، ورجـــال نشيطون في المنافسات الحزبية ، الذين يحصلون على اصوات مواطنيهم . فهم لا يستطيعون القيادة الا بشرط الحصول على تضافر فئتين أُخريين ، رؤساء الجيش أو الشرطة (السلطة العسكرية الكلاسيكية) والموظفين . والرجل السياسي يحتاج الى شرعية . يجب ان يتمكن من التذرع بـ « صيغة » ،[1] ويجب ان يبرر سلطته بالتوفيق بين طريقة تعيينه ومبدأ التعيين الشرعي . ان هذا المبدأ هو الانتخاب في المجتمعات الديموقراطية . ونتيجـــة لذلك ، ان الرؤساء السياسيين هم فيها رؤساء احزاب. ويمارس الحكم رجال لا يمثلون مجموع المواطنين بل ، في أفضل الحالات ، الاكثرية .

امـــا الموظفون ، فهم يختلفون جوهرياً عن الحكام لانهم يحكمون بحسب العقلانية ، ويدّعون تمثيل مجموع كامل المجتمع . ان التمييز بين هاتين الفئتين هو اذن كامن في الجذور العميقة التي في طبيعة المجتمعات الديموقراطية الحديثة. ان «صيغة» الديموقراطية الحديثة هي الانتخاب والانتخاب يفترض الخصومة بين الافراد والجماعات. والمنتخب يمثل اولئك الذين اختاروه ، أي شطراً من المجموع . انه

(١) تعبير « موسكا » .

اذن « مُتحيز » حتماً . ومن هنا منشأ التوتر المحتمل بين الموظفين ورجـــال السياسة . ففي نظر الموظفين ، الذين لا يريدون الاعتراف الابمصلحــة المجتمع طراً ، يبدو رجال السياسة كفضوليين يعبثون بافراح الناس ، ويعبرون عن رغبات شطر من المجتمع . من هنا ، منشأ الحلم بسلطة قادرة ان تكون عقلانية بكاملها ، وغير خاضعة لمصالح خصوصية أو مشاغل انتخابية . لكن هــــذه الفكرة هي وهمية . لان الموظف لا شرعية له ، فهو ليس الا لإطاعة الاوامر ، ويجب ان يتلقى هذه الاوامر من رجال سياسة يحتاجون هم بدورهم الى صيغـة تفويض من المواطنين الى الحكام . وحالما يتدخل التفويض في الموضوع ، تبرز معه في آن واحد امكانية ظهور مصالحة جزئية تُفرض على حساب الخير العام .

ولكي يتمكن المدنيون من ممارسة السلطة في المجتمعات الصناعية الديموقراطية ، يجب ان يطيعهم رؤساء الجيش . يبدو لنا من الطبيعي ، في اوروبا الغربية ، ان زمن الانقلابات العسكرية قد انقضى: وهذا شرط لا غنى عنه لسير الديموقراطية البرلمانية . مع ذلك ، ان التدخل السياسي للسلطة العسكرية ليس بعيداً عـــن التصوّر ، حتى في المجتمعات الصناعية في اوروبا والولايات المتحدة ، واننـــا نعرف على الاقل قارّة واحدة حيث فيها أنظمة رئاسية او برلمانيـــة يتخلّلها اللجوء ، كثيراً او قليـــلاً ، الى الانقلاب العسكري . وهكذا تشهد ما يشبه إضفاء الصفة الشرعية على هذه الطريقة او ما يشبه تحويلها الى عادة مألوفة ، لا تبقى حدَثاً فاجعاً بل تصبح ، ان تجرّأتُ على القول ، مغامرة مـن مغامرات الخصومة بين الاحزاب تتكرر بصورة رتيبة

ولننظر الآن في السلطة الاقتصادية . ان المواطنين هم في آن واحـــد فاعلو السلطة السياسية واغراضها . انهم فاعلوها لانهم هم الذين ينتخبون ، مباشرة أو غير مباشرة ، الرؤساء المدنيين في النظام الديموقراطي . وهم اغراضهـــا لانهم يطيعون اوامر الدولة . ان المواطنين في المجتمعات الصناعية ، بصفتهم شغيلة ، هم خاضعون بصورة اقرب لسلطة اولئك الذين ندعوهم «مدراء العمل الاجتماعي» ، الذين نلحظ منهم فئتين : فبعضهم هم مـالكو وسائل الانتاج الذين يدعون

بالرأسماليين ، والآخرون هم مدراء دون ان يكونوا مالكين . ليس لكم الا" ان تذهبوا الى معامل « رينو » لتجدوا عمالاً خاضعين لسلطة رئيس المشروع . انه ممثل المجتمع على نحو ما ، فالدولة نفسها هي التي تعينه . وعدا هذه الادارة للعمل الاجتماعي ، ينضوي الشغيلة في منظمة ثانية ، هي تقريباً وحيدة عبر التاريخ ، وهدفها الدائم هو المطالبة . فعامل الصناعة هو منضوٍ في الترتيب التقني ـ البيروقراطي للمشروع من جهة ، ومن جهة اخرى هو من عداد اعضاء النقابات أو الأحزاب السياسية التي احدى وظائفها هي المطالبة بغية تحسين شروط العمل والحياة .

وتبعاً لهذا التحليل ، هذه هي الفئات الرئيسية التي تبرز ، حسبما يبدو لي ، في المجتمعات الصناعية :

١ – ثمة فئتان تطمحان الى السلطة الروحية، ادعوهما إثر اوغوست كونت، « الكهنة » (أو ممثلي الاديان التقليدية) و « المثقفين » او رجال العلم ممثلي الفكر العلماني .

٢ – « الحكام السياسيون » ، وهم على علاقات بفئتين أخريين، « الموظفين » (او الاداريين) و « رؤساء الجيش والشرطة » (الذين يصبحون أحياناً محض موظفين) .

٣ – و « مدراء العمل المشترك » ، يمكن ان يكونوا إما مالكي وسائل الانتاج أو ما يسمى اليوم حسب عبارة «بورنهام» بالمدبرين ، وهم يتصفون أساساً بقدرتهم التنظيمية والادارية .

٤ – أخيراً ، هناك « قواد الجماهير » ، وهم من جهة يعبرون عن مطالب العمال ضمن المجتمع القائم ويوجهون هذه المطالب ، ومن جهة اخرى وفي الوقت نفسه يطمحون الى السلطة السياسية ، بل الروحية. ان رؤساء الحزب الشيوعي، الى الحد" الذي يعتقدون بان مذهبهم هو حق إطلاقاً ، يطمحون الى السلطة السياسية ، خلافاً لأمناء سر" نقابات « القوة العاملة » . واذا اردتم مثلاً آخر ، فهناك القواد العماليون في بريطانيا العظمى الذين ليس لديهم مطمح من هذا

النوع . ان مؤتمراتهم تُفتتح طوعاً بالصلاة ، وهذا قرار رمزي بالدين التقليدي من قِبل الحركة الجماهيرية الحديثة . ومن العسير تصور ممارسة مثل هذا الطقس من قِبل مجلس الحزب الاشتراكي – الديموقراطي في المانيا. ويصعب أكثر فأكثر تصوره اثناء إنعقاد مؤتمر للحزب الاشتراكي أو الشيوعي في فرنسا .

وبعد ، ما هي السمات الاصيلة لانفصال السلطات في المجتمعات الصناعية الديموقراطية ؟

١ – « تعدّد السلطات الروحية » : أنا لا أقول ، كما كان يعتقد اوغوست كونت ، بانه يشكل ظاهرة مرضية . قد تكون سمة من سمات المجتمعات الحديثة . مع ذلك ، وعبر التاريخ ، من النادر ان لا يكون لاعضاء مجتمع واحد بصورة مشتركة ، وان كانوا منقسمين حول الحقيقة القصيّة ، نظام للقيم وان لا يكونوا متفقين حول ما هو المعنى العميق للوجود . وبالفعل ، يعتقد الماركسي ان الخطة الاساسية للحياة الانسانية تتألف من التنظم السياسي ونضال الطبقات ، في حين ان المسيحي يعتقد بانه بين النفس الفردية والإله تتحقق نجاة الشخص أو بالاحرى نجاة الانسانية . حتى ان هناك اناساً في فرنسا، نعرفهم على انهم مسيحيون تقدّميون ، يترددون بين هاتين الصورتين ، لانهم لا يعرفون بالتأكيد ما اذا كان الذي يرتسم في الافق هو تحرير البروليتاريا ، أم انه سير الانسانية منذ سقوطها الاصلي حتى انقضاء الدهور مروراً بقدوم المسيح .

٢ – « سلطة مدينة بجذورها ، يقرّ الممسكون بزمامها بان ممارستها هي وقتية » . فاولئك الذين يمارسون السلطة في الديموقراطية يعلمون بانهم مدينون بوضعهم للانتخاب . وهم يقبلون سلفاً ، وببهجة ، التخلي عن وظائفهم اذا كان مصير الاقتراع في غير صالحهم في المرة التالية . انهم يعتبرون انفسهم مدنيّين يمثلون المواطنين . ويعتمدون على طاعة الذين بايديهم وسائل القوة .

٣ – « تنظيم دائم للمحرومين بغية المطالبة » . فالنقابات العمالية ، المستقلة عن مالكي وسائل الانتاج والدولة ، هي الظاهرة الاجتماعية التي تحمل طابع

عصرنا أكثر من أي شيء. ومن الامور الغريبة ان أية ثورة طاغية تبدأ في إلغائها لأنها تشكّل خطراً دائماً على النظام. حتى انتهى الامر بنا ان اعتدنا على هذه الظاهرة ونسينا مقدار ما كانت أصيلة. لا العبيد القدامى، ولا الاقنان في المجتمعات الاقطاعية، أنشأوا منظّمة دائمة بغية المطالبة. ان وجود هذه المنظمات للمحرومين قد يكون التعريف الأقلّ رداءة من بين التعاريف التي تُعطى للمجتمعات الديموقراطية في العصر الصناعي.

وانطلاقاً من هذه التحاليل، بوسعنا ان نفهم، دون صعوبة كبيرة، ما هي حال الامور في المجتمعات السوفياتية. ذلك انه، من اجل فهم السياق الثوري، يكفي الانطلاق من مجتمع ديموقراطي ومن فئة قوّاد الجماهير. ان هؤلاء القوّاد حالما يبلغون السلطة يصبحون، في آن واحد، تراجمة الحقيقة العليا، وحكاماً سياسيين، ومدراء العمل الجماعي، وهم لا يملكون إلا ان يؤدوا هذه الوظائف الثلاث معاً، ما داموا يعتقدون بأن مذهبهم هو أسمى من الاديان التقليدية ويعبّر عن الحقيقة العلمية، وما داموا يعتبرون بان البروليتاريا نفسها هي التي تحكم بواسطتهم، طالما انمالكي وسائل الانتاج، بصفتهم مستثمرين، يجب ان يُلغوا.

وبعد، كيف تجري الامور؟ ان قوّاد الجماهير استلموا السلطة، وأصبحوا رؤساء سياسيين، وأضحوا يجسّدون الدولة في اشخاصهم. لكن دورهم يختلف عن دور الرؤساء السياسيين الديموقراطيين. ان هؤلاء الأخيرين يقرّون بأنهم «متحيزون»، وبانهم لا يمثّلون مباشرة إلا جزءاً من سكان البلد. ويعترفون بان رجالاً آخرين يمثلون اجزاء اخرى من البلد يمكن ان يحلوا محلهم في الانتخابات التالية. ان هذا التعدُّد، في نظر الثوريين الحقيقيين، هو غير مُعترف بـه، لأنه يستند الى فرضية تعدّد الطبقات الاجتماعية او تناقض الطبقات الاجتماعية، التي يريدون إلغاءها. فمن أجل تحقيق هذه الوحدة، حالما يصلون الى السلطة، يشرعون في إلغاء تعدُّد الاحزاب. ان التمييز بين الرئيس المنتخَب والموظّف كان مبنياً على خصوصية الاول المتعارضة مع عمومية الثاني. فاعتباراً من الوقت الذي يصبح فيه الرئيس السياسي ممثلاً للمجتمع بأسره، لا يبقى لهذا التمييز أي

معنى . وفي الغرب ، يتميز المشروع الخاص عن المجتمع . لكن ، بعد الثورة السوفياتية ، يفقد المصنع استقلاله ، ويكون مديره ممثلاً للدولة . ويصبح مجموع العمل المنظّم ، في الوقت نفسه ، ُمدوّلاً ، أي خاصاً بالدولة ، طالما انه سوف يُدار من قِبل موظفين تعيّنهم الدولة. ولن يبقى اذن تفريق بين المجتمع والدولة. ان جميع الثورات في القرن العشرين ، التي اتسمت بطابع التحكم ، تظهر ، في ضوء هذا التحليل ، كمحاولات لاعادة الوحدة : وحدة الحقيقة السامية ، وحدة الطبقات الاجتماعية في حزب وحيد ، وحدة المجتمع والدولة .

واذا كان هذا التحليل صائباً ، كان التعارض الاساسي بين النمطين من المجتمعات الصناعية كامناً في انقسام الفئات الحاكمة في احدهما ، وفي محاولة التوحيد في الثاني. ان المجتمع الديموقراطي هو ممزّق ظاهراً، والمجتمع الصناعي على النمط السوفياتي هو موحّد ظاهراً ، مع رؤساء هم في آن واحد سياسيون يحكون عن طريق الأفكار ، وقوّاد للجماهير ومدراء مشاريع . ان هذا التعارض يشكل نقيضاً بين نماذج مثلى لم تتحقق قط بصورة كاملة .

وفي ختام هذا الدرس ، سأبيّن لكم ان الانقسام في السلطات ليس كاملاً من جهة ، كما ليس التوحيد كذلك كاملاً من جهة اخرى ، وان احد النمطين يميل نحو الانقسام والآخر يميل نحو الوحدة .

لننظر اولاً في المجتمعات الغربية . في البدء ، ان الانفصال بين مدراء العمل والموظفين لا يشكل مانعاً ، في الوقت الحاضر ، من ان المهمتين تتجهان ، في عدد متزايد من الحالات ، الى الاندماج ، كلما تعدّدت تأميمات وسائل الانتاج . سواءً فيما يخصّ شركة الكهرباء او شركة غاز فرنسا او معامل « رينو » ، لم يعد المدراء ممثلي المصالح، بل هم شبيهون بالموظفين المعيّنين من اجل مهمة خصوصية، تماماً مثلما في مؤسسة على النمط السوفياتي. وفي الولايات المتحدة غالباً ما يُعيّن مدراء الشركات في مراكز عليا في الادارة العمومية . وأنتم لا تجهلون ان العديد من كبار الموظفين في فرنسا ، مثلاً في وزارة المالية ، يواصلون مهنتهم ، بعد ان يكونوا قد بلغوا القمة، على رأس مشاريع خاصة. فيما يخص العلاقات بين رؤساء

الادارات ورجال السياسة ، يظل التمييز قائماً نظرياً . وفي الواقع ، ان هـــذا التمييز يتضاءل لسببين : من جهـــة ، ان الموظف مضطر لان يأخذ بالحسبان المصالح الانتخابية التي لرئيسه ، ومن جهة اخرى ، وفي اتجاه معاكس ، ان المنتخَب الموجود في الحكم يختلف دوماً عن رجـــل السياسة الموجود في موقع المعارضة . فهو يصبح ، شاءَ أم أبى ، الممثل لمصلحة المجموع ، ولا يستطيـــع البقاء معارضاً . ان هذا التغيير غالباً ما يُعتبر من قِبل الاخلاقيين كشكل من أشكال الخيانة ، ومن قِبل بعض الفلاسفة كشكل من أشكال التحوّل : فالمعارض هو الذي ينكر مقتضيات العقل وعمومية المصالح ، بينما رجل الحكم هو الذي يصبح جدّياً كلما اعترف بالواقع .

وفيما يخص الخصومة القائمة بين رجال السياسة ، يجب ان ندرك بأن نظاماً يتضمن احزاباً متعددة لا يمكن ان يسير سيراً حسناً إلا بمقدار ما يكون الصراع ، مهما كان واقعياً ، يُخفي اتفاقاً ويموّه هذا الاتفاق . ان مثل هذا النظام يتضمن نزاعات علنية لا يمكن تصورها في نظام الحزب الوحيد . مع ذلك ، يكون من قبيل السطحية اذا خُيّل الينـا انه قادر على البقاء لو لم يكن الرؤساء الحزبيون متفقين على شيء ، وعلى الاقل على اصول اللعبة . لنتأمل في البـلد الذي نعتبره نحن الفرنسيين كمثـــال للديموقراطية ، أي بريطانيا العظمى . فاذا ما حدث ، عرَضاً او لسوء الطالع ، اختلاف بين المحافظين والعماليين حول مسألة حيوية ، يصبح سير النظـــام عسيراً . ان حُسن انفصال السلطات ، ونظام الاحزاب المتعددة الذي يظهر في حالة العافية والسلامة يتضمن مزيجاً من الاتفاق في العمق ومن النزاعات المحدودة والشديدة في السطح .

وأخيراً فيما يتعلق بالفئة الاخيرة ، ان النظـــام الديموقراطي يسير على نحو افضل كلما كانت اهداف قواد الجماهير اقلّ طموحاً . ومن جديد ، لنأخـذ ، نحن الفرنسيين ، مثلاً ، الانظمة الانكلو ـ ساكسونية (ولا اريد ان تروا في ذلك دليلاً على ان كل فرد يجد تفضيلاته لدى جاره ، لأن ما مـــن شك في ان الانكلو ـ ساكسون لا ينشدون نموذجاً للديموقراطية في فرنسا) . فسواءً في

الولايات المتحدة ، او في بريطانيا العظمى ، يقرّ القواد النقابيون او السياسيون مبادىء النظام . وهذا يعني ، في لغتي ، بأن أمناء سر النقابات الانكليزية او الاميركية وقوّاد الاحزاب العمالية لا يريدون ان يكونوا حملة حقيقة سامية ، فهم يرضخون لأصول اللعبة ، ويقرّون النظام الذي يحيون فيه . ان سير مجتمع ديموقراطي هو مفهوم طالما ان التعدّد الايديولوجي يتحوّل الى استماتة في النضال. وفي الديموقراطيات الهادئة، ان تنظيم المحرومين ليس ثورياً ، ولا تتعدى المطالب نطاق النظام ، والانفصال في السلطات الروحية لا يتجلى في عداء دون رحمة . والسلطة المدنية مقبولة بشرعيتها الخاصة ، أي بالشرعية الانتخابية . واعتباراً من ذلك، يظهر نوع من الاجماع بشكل ايديولوجي قوامه إقرار الجميع بالقواعد التي بموجبها تُكتسب السلطة او تؤول الى جهة معينة . فالمجتمع هو ديموقراطي طالما يلبث النقاش ممكناً في جميع المواضيع ، والسلطة هي مستقرة بفضل الإقرار الإجماعي او شبه الاجماعي بالمبادىء التي عليها يقوم تنظيم الدولة نفسها .

بعد ان أشرتُ الى شطر من الوحدة الموجودة في السلطات المفرّقة، يدفعني الحرص على التجانس الى قول بضع كلمات عن الافتراق الذي يمكن ملاحظته في المجتمعات الموحّدة . ان النظام السوفياتي الذي أرنو اليه ، والذي هو الأكمل في نوعيته ، يتضمن وحدة أكبر مما كانت تتضمنه مثلاً ايطاليا الفاشستية ، لكن هذه الوحدة السوفياتية ليست مطلقة . ولئن كان الحزب يعتبر نفسه سلطة روحية ، أعلى من الكنيسة ، إلا ان الكنيسة موجودة في الاتحاد السوفياتي و بعد انقضاء أربعين عاماً على الثورة . وقد مرّت العلاقات بين الحزب والكنيسة الارثوذكسية بمراحل متتالية تخلّلها حملة او اضطهاد ، وانفراج او مصالحة . وقد تكون السلطة الروحية التقليدية مدفوعة الى الخلق ، لكنها ما زالت موجودة .

اما بالنسبة للمثقفين ، فهم أيضاً عرفوا مراحل متعاقبة من الانضباط القويّ والحرية النسبية . وما من شك في ان الحزب يحمل ، من الناحية النظرية ، ايديولوجيا تعلو جميع الآراء الخصوصية . وفي الواقع ، هناك مؤمنون وهناك

مثقفون يستخدمون كل مداركهم لادراك الحقيقـــة . لذا ، لا بدّ لحقيقة الايديولوجيامن انتلفتح ويتسع مداها لكي تمضي قدماً وتتكيف بحسب العصور. فهناك مذهب وحيد مفروض على جميع المواطنين : لكنه لا يتدخل في موضوع علم اللغة ، او الموسيقى أو الفن . وهناك ايديولوجيا رسميـــة لا تمنع من تأليف موسيقى شكلانية ، ومن كتابة روايات غير واقعية ، ورسم لوحات مستوحاة من الفن المتفسخ في الغرب . فالتوحيد يتفاوت في الدرجة بحسب العصور دون ان يُلغي التبايُن كلياً . ما من شيء يوحي بان الحقيقة السياسية بوسعها الحلول محل الحقيقة الدينية او ان تكون محـــددة وإلزامية في جميع ميادين النشاط الفكري .

ان توحيد الفئات التي تمارس السلطات السياسية والاقتصادية لا مناص منه . انهم الرجال انفسهم الذين هم اعضاء في الحزب الشيوعي ومدراء لوسائل الانتاج أو موظفون في الوزارات . ولا يوجـــد مهنة تختلف جوهرياً بالنسبة للبعض أو البعض الآخر . لكن الاعتبارات التي تُحدد التباينات في الغرب لدى الرجال أنفسهم أو لدى رجال مختلفين ، تظهر هنا أيضاً بشكل آخر . فمن جهة نجـد رجال الحزب ، ومن جهة اخرى التقنيّين . ان هؤلاء يريدون ان يكونوا عقلانيين على طريقة مفتش المالية الفرنسي ، واولئك هم حريصون على الايديولوجيا وعلى رأي الجماهير ، مثلما للبرلماني الفرنسي مشاغله الانتخابية . ولا ريب في ان ثمة اختلافاً بارزاً بين مشاغل الرجل السياسي الذي يرغب في اعـادة انتخابه ، واعتبارات قائد أمين للعقيدة . لكن في الحالتين ، نجد التمييز بين الممسكين بزمام السلطة ، بفضل الشرعية (الديموقراطية هنا ، والثورية هناك) ومـدراء المشاريع (أو الوزارات) الذين يريدون ان يكونوا مُجدين وان ينظموا العمل بحسب قانون المردود وعقلانية التقنية . في النظام السوفيـــاتي ينتمي رؤساء النقابات الى المهنة نفسها ، مثل مدراء وسائل الانتاج . وينتقل المرء من مركز الى آخر دون تغيير المهنة . ولا يُلاحظ فارق جذري بين قائد الجماهير ومدير العمل ، وهو طابع يتصف به الغرب . لكن الى اي حـــدّ طريقة التفكير لا

توحي بها الوظيفة ؟ وفي أية حال ، لا يمكن عـدم التمييز ، في اي مجتمع ، بين حرص الشغيلة على مطالبهم من جهة ، والمقتضيات التقنية من جهة اخرى .

كلمة اخيرة : لا تتخيلوا ان الفوارق الدقيقة التي بينتها ضمن فكرة التباين في السلطات وفكرة وحدة السلطات تفترض ان التناقص غير وارد . فالنماذج هي بسيطة في ذهننا ، لكن الوقائع هي اكثر تعقيداً من تصوراتنا .

الدرس العاشر

مقارنة الطبقات الحاكمة

في الدرس الاخير ، كنت رسمت الخطوط الاولى من نظرية الفئات الحاكمة في المجتمعات الصناعية من النمطين ، السوفياتي والغربي . ويمكن تلخيصها بثلاث موضوعات رئيسية :

١ – ان الفئات الرئيسية موجودة في كل مكان ، اياً كان التنظيم السياسي او الاقتصادي ، لا بد من وجود مدراء لوسائل الانتاج ، واداريين ، وحكام سياسيين وقوّاد جماهير ، لأن اي مجتمع صناعي لا يمكن ان يستغني عن هؤلاء أو اولئك .

٢ – يمكن استخلاص نموذجين مثاليين ، حسبما تميل الفئات الحاكمة لأن تكون موحدة في فئة واحدة او مفرقة عن بعضها ، وفي حالة خصام مكشوف الى حدّ ما .

٣ – وثمة موضوعة ثالثة كانت مفترضة ضمن التحاليل ، وها انا اضع صيغتها اليوم بوضوح . ان بعضاً من انواع الانفصال بين الفئات الحاكمة هي حميدة . وبعضاً منها مقيت . ان انفصال الفئات الحاكمة ، الذي يندد بـه اليساريون بشدة ، هو ذاك القائم بين مدراء وسائل الانتاج عندما يكونون هم مالكيها ، والموظفين الممثلين لمجموع المجتمع . ان هذا الانفصال يشكل مظهراً من مظاهر الرسمالية ، وهو مكروه بهذه الصفة . فالمجتمع الرأسمالي الصرف هو ذاك الذي يكون فيه مالكو وسائل الانتاج هم مدراؤه في آن واحد (وهذا الشكل لم يعد

له وجود في اي مكان) . اما في مجتمع على النمط السوفياتي ، فمدراء وسائل الانتاج هم ، نظرياً ، ممثلو المجتمع باسره ولا ينفصلون عن موظفي الدولة .

وبالمقابل ، ان الفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية هو محمود ، وكذلك الفصل بين المثقفين وقواد الجماهير وبين الحكام السياسيين في المجتمعات الغربية . ان هذا الفصل هو الشرط لما يُسمى عامياً بالحرية . فاذا كان للحكام السياسيين الحق في صياغة ايديولوجيا للدولة وفرضها ، فان الميادين التي تغطيها هذه الايديولوجيا هي غير خاضعة للمناقشة ، فهناك من ينـدد بالفصل بين الرأسماليين والموظفين ، ويمتدح الفصل بين السياسيين والمثقفين . لكن هل ان الفصل المسمى رأسمالياً ، والقائم على التفريق بين الحكام ، مالكي وسائل الانتاج ، والموظفين الذين يرعون الشؤون العامة ، ليس ضرورياً لحفظ التوازن والحرية لمصلحة المجتمع ؟

سأعود الى هذه المسألة . اما اليوم فسأعالج المسائل الثلاث التي وضعناها ، عند نقطة الانطلاق في هذا القسم من الدروس ، أي :

١ – هل يمكن تحديد طابع كل مجتمع بواسطة طبقته الحاكمة ؟

٢ – أية نتائج تنجم عن المقارنة العملية بين الطبقات العليا لمختلف المجتمعات الصناعية ؟

٣ – الى أي حد فكرة الطبقة الحاكمة هي صحيحة ؟

كيف جرت صياغة التعارض بين الطبقتين الحاكمتين عن طريق النقيض بين البروليتاريا ـ البورجوازية ؟ ان التفسير التاريخي يبدو لي على الوجه التالي : وُلدت النظرية ، في تفكير ماركس ، من تأمل في الثورة الفرنسية . فقد لاحظ بان علاقات انتاج جديدة ، بورجوازية ورأسمالية ، تتألف في صلب المجتمع الاقطاعي . وفي وقت معيّن ، اضحت البورجوازية ، التي تألفت داخل النظام القديم ، الطبقة المسيطرة اقتصادياً ، فلم يكن من بدّ الا ان تطرد الارستوقراطية القديمة لكي تشغل الوظائف القائدة ، سياسياً أيضاً . بحسب هذه النظرية ، ان الثورة السياسية هي غير ممكنة الا عندما تكون علاقات الانتاج ، التي تحمل

طابع المجتمع الجديد ، قد نضجت داخل الاطارات القديمة . وعندما يبلغ النمو الاقتصادي حدّه النهائي ، لا يبقى سوى تنفيذ الفعل الاخير ، أي إزالة طبقة تعيق بعدئذ تطوّر القوى المنتجة لانها تعكس حالة اقتصادية اضحت باليـــة وتمّ تخطيها .

ففي هذه النظرة ، بنى ماركس تصوره على ان البروليتاريا سوف تكون بالنسبة للبورجوازية كما كانت هذه بالنسبة للارستوقراطية. لكنه لم يكن بوسعه الا ان يلاحظ فارقاً أساسياً : ان البورجوازيين ، على غرار النبلاء ، كانوا يمثلون اقلية مُميزة. وبالمقابل ، ان البروليتاريا هي جمهور غير مميز . لذا لم يكن بالامكان تشبيه التعارض بين البروليتاريا والرأسمالية بالتعارض بين البورجوازية والنظام القديم . وإذ لاحظ ماركس هذا الفارق ولاحظ ان البروليتاريا لا تشكل اقلية مميزة بل جمهوراً واسعاً من المجتمع، اخذ ينادي بعدم وضع السلطة، بعد الثورة ، بين ايدي أقليّة اخرى ، بل بالغاء أية اقلية حاكمة . لكن في الواقع مـا زالت هناك اقلية تحكم المجتمع السوفياتي وليست البروليتاريا بمجموعها هي التي تحكم . وطالما لا بدّ من فئة حاكمة ، فلا يمكن ان تختلط هذه الفئة ضمن جماهير غفيرة يستحيل ان تحكم بنفسها .

والتعارض بين البروليتاريا والبورجوازية ليس فقط لا يتطابق مع التعارض الذي بين البورجوازية والارستوقراطية ، بل التباين في الفلسفة بين البورجوازية والبروليتاريا يختلف كذلـــك عن التباين بين البورجوازية والارستوقراطية . لنمحّص هذه الموضوعة ، وندع جانباً حدّة المناقشات التي ملأت القرن العشرين بين الماركسيين واللاماركسيين بشأن المفاهيم المتعلقة بالحياة ، لكي ترجع تاريخياً الى الارستوقراطية القديمة : فهذه الطبقة كانت في الاصل طبقة محاربين ، وبعد ان أدخلتها الكلية في خدمتها، اضحت طبقة عسكرية . وكانت تعتبر ان العمل غير لائق برجل نبيل . لذا كانت تُشيد بقيم البطولة وتتفرّغ للهو. والآن لنقابل فلسفة عمل البورجوازية بفلسفة الماركسيين الذين في الحكم : ان ما يُدهش ليس التعارض، على الرغم من المناقشات، بل التلاقي الذي في بعض الاهداف والمطامع.

فهذا الجانب وذاك يريد ان يستخدم ، على افضل وجه، الموارد الطبيعية ، وينتج أكثر ما يمكن . وهؤلاء واولئك يعتقدون بان الذين لا يعملون ليسوا جديرين بالحياة . وكل من الفريقين يطبّق مبادئه بحسب أساليب مختلفة . والحاصل ، ان الفلسفتين تمتدحان العمل والوفرة والتقدم .

وفي الوقت نفسه تتعارضان سويةً مع النظام القديم، الذي يكوّن عن المجتمع صورةً مستقرة : فسُلّم المراتب يبدو كأنه مفروض من جانب القدر ، وهو مقدّر له ان يدوم . بينما البورجوازيون والماركسيون يؤكدون بان النظام الاجتماعي ينبغي ان يتجدد ابداً ، ويريدون ان يمارس الوظائف العليا أجدر الناس . ان تعريف مَن هو جدير يختلف بحسب المجتمعين ، والانتقاء يختلف أقل من ذلك . وبذا يتضح ان فلسفة البورجوازية هي على تناقض كامل مع الفلسفة الارستوقراطية .

وفيما يتعلق بالتناقض بين الفلسفة السوفياتية والفلسفة الرأسمالية ، علامَ تنصبّ المنازعات بينهما ؟ والجواب عن ذلك هو انه ، اذا ما تركنا جانباً المهاترات الدعائية ، وجدنا ان مدار المناقشات الرئيسية هو عدد من القضايا، ها نحن نبسطها فيما يلي : اولاً ، ما هو انجح اسلوب للتطور الصناعي ؟ ان الطرفين المتنازعين يقرّان بان أجدى اسلوب هو تنمية الانتاج ، ويذهب الحكام السوفياتيين الى ان نموّ الانتاج لديهم هو أسرع مما في المجتمع الرأسمالي . ثانياً : أي نظام هو اصلح لرفاه الافراد؟ ان النقاش يفسح المجال لبرهنة عقلانية لا بدّ من إمعان النظر فيها ، لأن كلا من الطرفين يقرّ ضمناً سلّم القيم نفسه ويرمي الى الهدف نفسه : رفع مستوى الحياة أكثر ما يمكن بالنسبة لمجموع السكان . وأخيراً ، أي من النظامين هو أكثر عدالة ، واكثر صلاحاً للقيم الثقافية ؟

لكنني أغفلتُ نقطة هي المدار الرسمي للنزاع بين الطرفين ، وأقصد نظام الملكية . ذلك ان هذه النقطة هي التي تشكل المدار الايديولوجي الكلاسيكي . مع ذلك ، لم يعُد لها اليوم الاهمية الحاسمة ، في الواقع . ففيما يتعلق بالتمركز الصناعي الهائل، لقد تغيّر معنى الملكية نفسه ، ولم يعد من الامور الهامة إجراء

المفاضلة بين المجموعات الاقتصادية الماثلة سواءً كانت أميركية او سوفياتية . ان ما هو أهمّ من ذلك هو معرفة بأي اسلوب يتزايد الانتاج بطريقة أسرع ، وفي أي نظام يكون التوزيع أعدل، وأي مجتمع هو أصلح لرفاه الفرد والحريات الفكرية .

لننتقل الى المسألة الثانية ، أي الى المقارنة العملية بين الفئات الحاكمة في المجتمعين . باي معنى تستحق الفئة الحاكمة في الغرب تسميتها بالبورجوازية ، وباي معنى لا تستحق الفئة الحاكمة في الاتحاد السوفياتي هذه التسمية ؟

ان عبارة البورجوازية لها عدة معانٍ . ان هذه العبارة كانت في البدء لعبارة الارستوقراطية ، ثم اضحت اليوم معاكسة لعبارة الشعب ، مع العلم بان هذه العبارة الاخيرة تشمل الفلاحين والعمال في آن واحد . ان المعنى الاول ما زال قائماً حتى اليوم . ففي بعض الاقاليم في فرنسا ، مثلاً في الغرب منها ، نعثر على بقايا من النظام الارستوقراطي القديم . وبوسعنا القول ان احدى سمات أي مجتمع غربي هي العلاقة التي كانت بين الذين خلقوا وادارو الاقتصاد الحديث والارستوقراطية القديمة .

وقد اتسمت بريطانيا العظمى بمزيج فريد من النبلاء وممثلين عن الاوساط الموجهة للاقتصاد . وهذا الواقع ُشدّ ما اذهل « مونتسكيو » ففي بعض الصفحات التي سطرها وبحسب مزاجه ، كان ، تارة ، يقول ان ما من شيء يهدم الارستوقراطية كتعاطيها التجارة، وطوراً يقول انها ستتوطد بفضل الدور الذي تلعبه في تطور الزراعة والصناعة . اما الارستوقراطية الفرنسية ، فعلى العكس ، وعلى الرغم من بعض المحاولات ، غالباً ما كانت تعتبر ان النشاط الاقتصادي غير لائق برجل نبيل . هكذا تأتى لانكلترا ان تكون فيها طبقة حاكمة مختلطة كان من ليسوا بانكليز يسمّونها طوعاً ارستوقراطية بينما الانكليز انفسهم يسمونها « طبقة وسطى » . ولما كانت هذه الطبقة مؤلفة من رجال يؤدون وظائف بورجوازية ، لذا حافظت ، جزئياً ، على نمط حياة منبثق عن النبالة القديمة .

وعلى العكس، لا يوجد أي اثر للارستوقراطية في الولايات المتحدة. وعملياً، لم توجد هذه الطبقة قط : ففي الجنوب كان المزارعون قد شرعـــوا في تكوين مجتمع الى حدّ ما شبيه بالارستوقراطية، لم يلبث ان انهدم بفعل حرب الانفصال. وفي المانيا ، كانت النبالة البروسية متصلة أصلاً بالوظائف العامـــة : واستمرت حتى أيامنا هذه في القيام بدور حاسم في الدولة ، طالما انها ، اثناء حرب عـام ١٩١٤ ، ما انفكت تزود الجيش بالشطر الاكبر من الملاكات العليا .

ان التحليل المقارن لبلدان أوروبا بحسب المكانة التي شغلها النبلاء ، تاريخياً ، ليس دون فائدة . فثمة بلدان ألفتهما الارستوقراطية في اوروبا الوسطى ، وهما بولونيا والمجر . وكان أول بلد فقد ارستوقراطيته هو تشيكوسلوفاكيـا . ان العديد من الفوارق في نمط الحياة ناجم عن ذلك .

اما في المجتمع السوفياتي ، فلم يبق أي اثر للارستوقراطية ، بعد ان أزيلت بالعنف. لكن هذه الظاهرة الهامة ليست حاسمة في ميدان المقارنة بين المجتمعين. فبقايا الارستوقراطية القديمـة فقدت شيئاً فشيئاً قوتها ونفوذها ، لأن السكان أخذوا يتمركزون في المدن : بينما الارستوقراطية لا تحتفظ فعلاً بوضع اجتماعي سائد إلا بمقدار مـــا تملك املاكاً واسعة . ان آخر ارستوقراطيتين ، المجرية والبروسية ، اللتين كان لهما نفوذ سياسي بفضل ملكيـــة الأرض ، اجتُثت جذورهما وهُدمتا في أعقاب الحرب العالمية الاخيرة . وان بقايا آخر النبـلاء يزينون اليوم مآدب الطعام في عواصم اوروبا الغربية . فهم لا يحملون اي طابع من نماذج المجتمعات الصناعية .

لننظر الآن في التعارض بين البورجوازية (بمثابة تكوين وحياة) والفلاحين او العمال . بحسب تعريف « آلان »، ان البورجوازي هو المرء الذي لا يعمـــل بيديه ، الذي ليس على تماسّ مباشر بالمادة ، والذي هو فقـط على علاقات مع اناس آخرين . بهذا المعنى ، نكون نحن جميعـــاً ، هنا في مدرج جامعـة « السوربون » ، بورجوازيين عدا بعض الاستثناءات . واضيف الى هـذا اننا لو كنا في مدرج جامعة موسكو لكنا عرضةً للوصف نفسه مع احتمال استثناءات

اكثر عدداً فيما يتعلق بمنشأ الطلبة ، هذه الاستثناءات التي تميل لان تتضاءل كلما شاخ المجتمع السوفياتي . فـــاذا كان البورجوازي هو فقط ذاك الذي يمارس وظائف فكرية أو شبه فكرية ، كان في المجتمعات الصناعية ، ايـاً كانت ، بورجوازيون، ويديرها بورجوازيون ويحكمهابورجوازيون . ان الكاتبالسوفياتي العظيم ينعم بامتيازات تفوق امتيازات زميـــله الغربي . لقد سمعت أحـد الاشتراكيين الذين تعرفون اسمه دون شك ، وهو « هنري دي مان » ، يقـول ان في المجتمع الفاضل الذي نحلم به سيمضي جميع الناس بضع ساعات في النهار ، بضعة ايام في السنة أو بضعة اعوام من العمر للعمـــل في المعمل . عندئذ يصبح المجتمع منسجماً ويزول التعارض بين العمال ومدراء العمـل ، والبروليتاريين والبورجوازيين، والعمل اليدوي والعمل الفكري . وحتى يجيء ذاك اليوم ، ويتحول هـذا الحلم الى واقع عندئذ لن يبقى بورجوازيون ، بالمعنى الذي لدى « آلان » ، في جميع المجتمعات .

ان الفئة الواسعة جداً من الشغيلة غير اليدويين تنقسم الى زمر متعددةتختلف عن بعضها بعضاً من حيث المداخيل وطبيعة المهنـة . فبين مدير مصنع كبير ومدرّس كبير هو الفارق في الراتب ، وكذلك في طريقة الحياة. فالبورجوازية ليست موحّدة ، والذين يعقّبون على العمل لا يجدون دوماً معرفة القائمين باداء هذا العمل . قد يجهل الاستاذ في العلوم السياسية الوزراء ولا يعرف في الواقـع كيف ُتتخذ القرارات ، واني اذكر جدلاً قام بين أحد اشهر فلاسفتنا وكاتب كان قد انتقده ، فأجابه الفيلسوف بانـه لم يلتقِ طيلة حياته عدداً من الوزراء بمقدار مـا يلتقيهم الكاتب ، الذي انتقده ، خلال شهر أو يوم واحد . ان فيلسوفاً وجد في هذا الواقع دليلاً على النقاوة ولا شك فيه ، لكنه لم يكن يرى محذوراً في معالجة السياسة دون دراية بها .

أما اللامساواة في المداخيـــل فهي ليست سوى مقياس للتميز ، من بين مقاييس متعددة . فهناك تميزات اخرى حسبما يكون البورجوازيون مأجورين او مستقلين . وللاستقلال اهمية بالغة . ان الصحف حافلة بجدل نموذجي حول

نظام مهنة الطب ، حسبا تكون مستقلة او مأجورة . وتُستخدم في هذه المعركة براهين مدهشة : فهذا الطبيب يعلن بان الطب هو كصنف الكهنوت، ويطالب في الوقت نفسه ، لكي يحصر الحوار مباشرة مع المريض بشأن الاجرة ، بان تكون لديه الحرية بتحديد ثمن الاستشارة حسبا يشاء . ولا يشعر العقلاء باي تناقض في هذه البراهين . فالمهنة التي نريد ان تظل متجردة تبرر نظامها ، في آن واحد ، بواسطة براهين اخلاقية وبراهين اقتصادية . ومن البديهي ان هذه الملاحظات لا تزعم حسم المسألة نفسها . فثمة تمييزات اخرى تنبع من مكانة المهنة. فالتصنيف ضمن الاطار المحلي ، في « بوردو » و « فافر » « وستراسبورغ » يتضمن طبقات من البورجوازية تقع على مستوى متفاوت في العلو والدنوّ بحسب النشاط اللامع او بحسب عراقة العائلات .

اني لا الحظ الا طريقة واحدة لتعارض جذري ما بين البورجوازية على النمط السوفياتي ، وهي استخدام التعريف الذي اعطاه السيد « اندريه سيغفريد » . بموجب هذا التعريف يكون البورجوازي ذاك الذي لديه احتياطيات ، والذي لا تخضع معيشته اليومية للدخل الذي يدره عمله . لكن هذا الفارق لا يضيف شيئاً الى ما نعرف : فهو يعود بنا الى الفكرة التي انطلقنا منها ، الا وهي ان الطبقة العليا التي هي مُدولة ، أي في خدمة الدولة ، كما في الاتحاد السوفياتي ، لا يمكن ان يكون وضعها شبيهاً بالطبقة العليا الغربية : ففي الغرب تضاف مداخيل الرأسمال الى الراتب الذي يتقاضاه البورجوازي ، بينما في الاتحاد السوفياتي من المستحيل تجميع ثروة .

في نظام على النمط السوفياتي ، توجد فوارق داخل فئة اولئك الذين لا يتعاطون عملاً يدوياً ، كما نجد هذه الفوارق في الغرب . في الوقت الحاضر ، وبصورة وقتية ، ان الفارق بين مداخيل الجماهير ومداخيل الأفراد المميزين هو اكبر مما في الغرب . كما ان طريقة حياة عامل غير مختص وطريقة حياة مدير مشروع متباعدتان اكثر مما في الولايات المتحدة. لكن هذا الاختلاف ليس مرتبطاً بالنظام وقد يكون مرد ذلك عدم التعادل في ثروة كل من البلدين .

فقبل قرن ، كانت الفروق في المداخيل ، وكذلك في طرائق الحياة ، اكبر مما هي اليوم . سواءٌ في الولايات المتحــدة ، أو انكلترا ، أو فرنسا . وتسلسل المكانات في الاتحاد السوفياتي هو واضح كل الوضوح ، إذ تجد عدداً متزايداً من الملاكات أو القواد يرتدي اليوم بزة تحمل علامات خارجية تشير الى المراتب . وفي المناجم ، ان تسلسل الشغيلة والعمال والمراقبين والمهندسين عدة مراتبْ في الفئة) هو محدّد بدقة ، ومكانة كل واحد هي معروفة ومحددة .

اخيراً ، ان التميز ، في الاتحاد السوفياتي هو مقبول لانه مرتبط بالوظيفة وليس بالثروة . فاذا كان العديد من أصحاب العقول السديدة يندون بتسلسل المراتب في الغرب بينما يقرونه في الاتحاد السوفياتي فسبب ذلك في نظرهم هو ان الثروة هي التي تؤمن المكانة العليا في الغرب . بينما في الاتحاد السوفيــاتي ان المكانة هي التي تؤمن الحظوة . ان مدير مشروع من مشاريع الدولة يتقاضى ، في الاتحاد السوفياتي ، راتباً عالياً ، لكنه يتحمل مسؤوليات كبرى ، ويمارس عملاً لا غنى عنه ، ويؤدي خدمة حاسمة بالنسبة للمجتمع . لذا يقبل الرأي العام ان يتمتع بامتيازات ، مقابل المساهمة التي يسديها للخير العــام . وعلى العكس ، عندما يتعلق الموضوع بالمجتمع الغربي وبمالك لوسائل الانتاج ، فالرأي العام لديه الانطباع ، في الغالب ، بان ليست المواصفة هي التي تؤمن للفرد مكانته ، انمــا الثروة التي يمتلكها أو تلك التي كان يمتلكها ذووه . يا لها من صورة : من هذا الجانب ، يكون المرء مميزاً لانه يسدي للمجتمع خدمات ، ومن ذاك الجــانب يحصل المرء على مكانة عليا لانه ثريّ . طبيعي ان الواقع هو أكثر تعقيداً من هذه الصورة .

وما من شك في ان في المجتمع الغربي عدداً كبيراً من المميزين هم مدينون بمكانتهم الى جداراتهم ولو لم تتوافر هذه الجدارات لكان النظام قد انهار منذ زمن بعيد . لكن يجدر بنا ان نتساءل ما هي محاسن ومساوىء نظــام اصطفاء الجدارات الخاصة بكل مجتمع . اني اعتبر نفسي غير قادر على البتّ فيما اذا كان انتقاء رؤساء المشاريع هو الافضل في الاتحــاد السوفياتي ام في نظام رأسمالي

آخر . إلا انه يتضح ان في الغرب يتذرعون بالمنافسة وبالنجاح في السوق . لكن هذا النوع من الانتقاء لا يجري إلا في المشاريع الصغيرة . ففي شركة « جنرال موتورز » تجري الترقية داخل منظمة ادارية او بيروقراطية حيث ينبغي على كل واحد ان يثبت صفاته . وفي الاتحاد السوفياتي يجري الانتقـــاء ، نظرياً ، بالطريقة نفسها ، فالذي يثبت كفاءتـــه يصعد . تبقى مسألة معرفة كيف يتم الاثبات ، ولدى من ، وما اذا كان الحكم حيادياً ، واذا كانت درجة الاستقامة الفكرية او المروق تدخل ضمن اعتبارات الانتقاء . مهما يكن ، من الثابت ان احدى المزايا التي يتفوّق بها الاتحاد السوفياتي هو ان البحث عن افضل الموظفين يمتد الى اوسع الاوساط في الاتحاد السوفياتي ، بينما الانتقاء يجري في المجتمعات الغربية على نطاق ضيّق . ومن المحتمل ان الانتقال الاجتماعي في الاتحـــاد السوفياتي هو أكبر مما في الغرب ، على الاقل حتى اليوم .

ولنختتم دراسة هذا الوجه من المسألة ، نشير ، ببضع كلمات ، الى المقارنات المتعددة الممكنة والضرورية بين طرائق الحياة واحوال رجال الحكم في كل من المجتمعين. مثلاً ، ما هو الوضع النسبي للعلماء؟ لا ريب في ان رجال العلم يتمتعون بوضع ماديّ ومعنوي أعلى في المجتمع السوفياتي مما في الغرب . ويقع مكان رجال المجامع العلمية ، والخبراء ، والفيزيقيين تماماً في قمة ُسلـّم الاجور . ومن الناحية المالية ، ليسوا في وضع أدنى من مدراء وسائل الانتـــاج في الغرب ، والمقام الذي ينعمون به كبير . وبالمقابل ، ان وضع الكاتب الناجح يتضمن ، الى جانب الميزات التي ينعم بها ، صعوبة خصوصية . فمداخيله تبلغ احياناً عـــدة مئات الروبلات سنوياً ، لكنه يجب عليه ان يتحمل قيوداً وان ينسجم مـــع الخطة ، وهذا امر غير محتوم في المجتمع الغربي .

وفيما يتعلق بمدراء وسائل الانتاج ، ان الامر الفريد في الاتحاد السوفياتي هو ان هناك سلـّماً وحيداً ، ابتــداءً من مدير مشروع صغير حتى مدير وزارة ، ويتناول هذا السلـّم الصلاحية والمداخيل والمكانة. اما في غالبية البلدان الغربية، فالنسبة تختلف ، على الاقل فيما يتعلق بالمداخيل : فمدير الوزارة ، الذي يراقب

الشركات المؤممة ، يمكن ان يربح اقل من مدراء هذه الشركات ، بدلاً من سلم وحيد للمدراء والاداريين ، يوجد في المجتمع الغربي "سلمان" ، سلم الموظفين حيث أعلى المداخيل هي متواضعة نسبياً ، وسلم المشاريع الخصوصية او العمومية حيث مروحة الاجور هي اوسع .

ومن المحتمل ان يكون الفارق الرئيسي بين الفئتين الحاكمتين في كل من الشرق والغرب هو المتعلق بالرؤساء السياسيين . فالفارق الهام هو في نوعية الرجال ، وطرائق الحياة ، والاحوال الشخصية ، وطريقة التفكير ، وأسباب النجاح . لكن هذه المقارنة تنطوي على الكثير من الاهواء والتحيز والمهاترات وشتى البدع ، بحسب الميول الشخصية والانتماءات السياسية ، وهذه امور لا يمكن الركون اليها من قِبل علماء الاجتماع .

وفيما يتعلق بالمجتمع السوفياتي ، ما من شك في ان الحياة الخاصة كانت محاطة بسرية كاملة ، الى ما قبل عدة سنوات . اما اليوم ، ومنذ عدة سنوات ، فقد أضحى المجتمع السوفياتي منفتحاً. وبوسع أي سائح او زائر ان يطلع على كل شيء . وعلى الرغم من ذلك ، ما زال بعض الصحفيين الغربيين يخترعون روايات ملفقة حول العلاقات العائلية ، وهذه اختراعات تتم عن جهل حقيقي .

قد يكون التعارض الحاسم بين النمطين هو نموذج الرجل الذي يظفر بأسباب النجاح هنا وهناك . ففي النظام الفرنسي ، ان الصفة التي تضمن النجاح ، أكثر من سواها ، هي القدرة على فهم الآخرين ومداراتهم ، وهذه صفة لا يُستهان بها على الرغم من انها ليست دليل تفوق فكري او ارادة قوية وتصميم . ان رجال الدولة ، البرلمانيين ، لديهم دراية واسعة ، ومنهم من ينعم بمهارة فائقة في استشفاف سلوك الآخرين ، وبوسعهم ان يحسبوا عدد الاصوات التي قد يحصل عليها احد المرشحين الى البرلمان بدقة وبحيث لا تفوق نسبة الخطأ في التقدير أكثر من ثلاثة اصوات. وهذا ايضاً دليل على مؤهلات لا يُستهان بها من حيث

الحدس والبراعة وفن المساومة . وقد لا تكون هـــذه الصفات هي التي تضمن النجاح في مجتمع لا يوجد فيه إلا حزب واحد . فاختلاف النظام ، لا بُـدّ ان يتطلب صفات مختلفة : مثلاً لا بـد من كفاءات ادارية عالية ، وارادة قوية ، وصلابة ، وحسّ دقيق بشأن اتخاذ القرارات . وعلى كل حال ، مـن المستحيل تحديد اسباب النجـاح ببضع صفات ، وان أي تعميم لا بد ان يكون مخطئاً . وقد تنقلب المقاييس . فالسياسة تتضمن احتياطياً كبيراً من المفاجآت في جميع الانظمة ، لا يمكن التكهّـن عنها بالاستناد الى العقيدة .

بقي لزاماً عليّ ان اقول لكم بضع كلمات حول المسألة الثالثة ، أي النظرية الماكيافيلية عن الطبقة الحاكمة . ان هذه النظرية تذهب الى ان السلطة السياسية تمارسها دوماً وابداً أقلية من الرجال. وهذا ما ينسبه كل من المجتمعين ، الغربي والشرقي ، للآخر . فبحسب الماركسية واتباعهـا ليست السلطة السياسية ، في المجتمع الغربي ، إلا في أيدي اقليـة من الرأسماليين ، مالكي وسائل الانتاج . وهذه الاقليـــة المتمثلة في « الوول ستريت » او في « السيتي » هي التي تحرّك البرلمانيين والحكام . وهي التي تُملي نفوذها على المجتمع وتسيّره وفقاً لمصالحها . لا شك ان هناك فريقاً من الرجال يملكون وسائـــل الانتاج ويمارسون نفوذاً كبيراً على المجتمع، لكن بدلاً من الجزم بان هذا الفريق هو الذي يشكل الطبقة الحاكمة ، من الأنسب البحث ، بتحليل موضوعي ، عن الدور الذي يؤديه هذا الفريق في المجتمعات الغربية ، والى أي حد يسيطر فعلاً او يحـــكم على مجموع المجتمع . ففي معظم المجتمعات الرأسمالية لا يشغل مالكو وسائل الانتـــاج الوظائف العامة ، بل يشغلها إمـــا ارستوقراطيون او رجال منتخبون . لذا ، القول ان الطبقة الرأسمالية تسيطر عـلى كامل المجتمع فيه مجـــال للنقاش .

والحقيقة ، ان النظرية الماكيافيليـــة هي هشة ، وفظة . ولكونهـــا تقول ان السلطة السياسية تمارسها دومـــاً وابداً اقلية من الناس ، لذا يقتبها الماركسيون وينددّون بها. مع ذلك ومثلما يعزو الماركسيون للرأسماليين تطبيق

هذه النظرية في المجتمع الغربي على اعتبار ان الاقلية هي التي تتحكم بكامل المجتمع الغربي ، كذلك يعزو الغربيون للسوفيات بان هذه النظرية تنطبق عليهم على احسن وجه على اعتبار ان ثمة اقلية هي التي تتحكم بكامل المجتمع السوفياتي وان لم تكن هذه الاقلية مالكة لوسائل الانتاج ولا ممثلة لجماهير السكان ولا معبرة عن طبقة مهيمنة ، لكنها استولت على الحكم بواسطة حزب منظم لا يمثل مجموع السكان .

لكن في هذه الحالة أيضاً ، يبدو ان النظرية الماكيافيلية تشوبها عيوب كثيرة . حقاً ، ان في جميع المجتمعات اقلية تمسك بزمام السلطة وتمارس الوظائف العليا أو تشغل المناصب التي توفر دخلاً كبيراً ومقاماً عالياً . على ان الطابع الذي تتسم به المجتمعات الصناعية هو ان وحدة الفئة الحاكمة ليست ظاهرة طبيعية ، لانه لم يبق في عصرنا ما كان يُسمى بالاصناف والمراتب ، واحوال متمايزة حقوقياً . ان الجمع بين الوظيفة العسكرية وملكية الارض، وهو نموذج للمجتمعات الارستوقراطية ، قد انقضى . وعندما تعيش غالبية الجماهير في المدن ، فما من شك في انه تنشأ فئات قائدة . فهناك من ينظم العمل، وهناك من يُحرك الرأي العام ، وهناك المدراء الاداريون أو التقنيون ، وهناك رؤساء الاحزاب . فما من طبقة عسكرية تستأثر بوسائل القوة ، وقادرة على احتكار السلطة السياسية .

ولما كان تعدد الفئات القائدة من معطيات جميع المجتمعات الصناعية ، لذا تخفي فكرة الطبقة القائدة المسألة اكثر من ان توضحها . لذلك ينبغي ان ندرس، في كل مجتمع ، كيف تنتظم الفئات القائدة ، والى أي حدّ هي منفصلة او موحدة ، وما هو أسلوب التنافس فيما بينها . وعندما كان « ارسطو » يدرس بنية كل حاضرة من الحاضرات اليونانية ، لم يكن يُفضل لا الفوارق بين الفئات ولا تنوع الانظمة . وهكذا نصل الى علم اجتماعي مماثل للنهج الذي يتضمنه كتاب « السياسة » . وننطلق من الملامح المشتركة بين جميع المجتمعات الصناعية ، ونستخلص مختلف انواع التركيب الاجتماعي والفئات القائدة ،

واخيراً نعمل على لمس طبيعة وسير الانظمـة السياسية . ونستعيض عن فكرة حتمية السـير نحو نظام نهائي بفكرة تناقضات دائمـــة أو نوعيّات متعددة في التنظيم الاقتصادي والسياسي انسجاماً مع طبيعة المجتمعات الصناعيـــة . فثمة نموذج من الانظمة يتلاءم مع مرحلة معينة من النمو الاقتصادي، لكن «الملاءمة» لا تعني « الحتمية » . فالسـياسة لا يحتمها البناء الاقتصادي ، بل هناك عوامـل متعددة هي التي تحدد الوضع الاجتماعي .

الدرس الحادي عشر

اتجاهات التطور الاجتماعي

في ختام الدرس الاخير ، كنت رسمتُ الخطوط الاولى من الصورة التفسيرية التي تشدّ تحاليل هـذه الدروس الى بعضها بعضاً . وكنت ذكّرتكم باسلوب « ارسطو » في كتاب « السياسة » . وقد انطلقتُ من نوع اجتماعي، أي المجتمع الصناعي ، وقابلتُ بين شكلين له . كذلك كان قد فعل ارسطو اذ أخذ يقارن بصورة منتظمة بين مختلف أشكال الحاضرات اليونانية : ويجد ان الاقتصاد ، حيثما كان ، هو مبنيّ على الرق ، ويقسم المواطنون بحسب المهن والثروات الى فئات متعددة ، تؤدي الخصومات بينها الى اضرام الفتنة باستمرار في حياتها السياسية . وتتسم كل حاضرة بنظام ، ونمط حكومي ، مرتبط بعلاقة معينة بين فئات المواطنين . وكل نظام معرض او منذور لتطور معين ، الامر الذي أتاح لارسطو ان يرسم خطوط دراسة مقارنة للثورات .

وعلى هذا النحو ، بوسعنا المقارنة بين اشكال المجتمعات الصناعية . وقد درستُ في السنة الفائتة انماط التنظيم الاقتصادي ، وأوضحت ، قبل بضعة دروس الفارق الاساسي بين نموذجين من الانظمة الاجتماعية ، وأشرتُ الى التعارض بين المجتمعات حيث الفئات الحاكمة هي موحدة وحيث هي منقسمة على ذاتها . مع ذلك ، يُلاحظ فارق ذو أهمية بالغة بين اسلوب التحليل الذي اعتمده « ارسطو » والاسلوب الذي نتّبعه هنا اليوم . وهذا الفارق كامن في الطابع التقدمي الذي يتسم به الاقتصاد في المجتمعات الصناعية ، خلافاً لجميع

الاقتصاديات العريقة المنصرمة ، التي كان يرافقها توسّع في بعض الظروف ، دون ان تكون توسّعية بجوهرها. ففي المقارنة بين الحاضرات اليونانية ، يُفترض من المعطيات نوع من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي. بينما حين نقارن بين المجتمعات الحديثة علينا ان نرجعها الى مراحل النموّ .

ولهذا الفرض ، لدينا نظريتان ، كلتاهما وجيزة النظرية الاولى هي النظرية الماركسية العامية التي بموجبها كلما تقدم التطور الاقتصادي ازداد احتمال قدوم الاشتراكية ، مع العلم بان الحد النهائي هو الثورة . ان هذه الموضوعة ، تتناقض مع تجربة القرنين التاسع عشر والعشرين ، في رأيي . ولذا ، تم بنـــاء نظرية اخرى تختلف عن الاولى: ان المجتمع على النمط السوفياتي يشكل طابع المرحلة الابتدائية للتصنيع المتسارع . وان ملامح التحكم سوف تزول كلما ازداد تطور القوى المنتجــة . انا لا أقرّ هاتين النظريتين ، عند نقطة الانطلاق ، لكنني بالاستناد اليهما اضع قسماً جديداً من هذه الدروس سيتوخى بحث اتجاهات التطور الاجتماعي مع تدرج النمو الاقتصادي .

سأذكّركم اولاً ببعض الوقائع المعروفــة جيــداً ، لكن لا يجوز ، في بعض الظروف ، التردد في ترديد الأشياء العامية ، عندما تكون ذات نتائج كبيرة .

ما هي الاتجاهات الرئيسية للتطور الاجتماعي في المجتمعات الصناعيــة على النمط الغربي ؟ ان الاتجاه الاول يمكن تسميته على السواء ودون تمييز « تحضيراً او تصنيعاً » ، على الرغم من ان العبارتين ليستا مترادفتين . إجمــالاً ، ان نسبة اليد العاملة المشغولة في الزراعة تتناقص، ونسبة الشغيلة في الصناعة والخدمات تزداد . في الواقع ، وحتى الآن ، وفي معظم الحالات ، بما ان المعامل متمركزة في المدن ، لذا تحصل العمليتان ، أي « التحضير والتصنيــع » ، في آن واحد . ولكي لا اتوقف عند هذه البلادة ، سأجذب انتباهكم الى الطريقتين اللتين يحصل بهما هذا التحول . فانتقال اليد العاملة قد يحدث دون ان يحصــل نقص في عدد السكان المزارعين من حيث الرقم المطلق . وقد يؤدي بالعكس الى مـــا يسمى فراغ الأرياف او شغورها . منذ عشرين عاماً ، كانت الهجرة الريفية الى المدن

تُعتبر في فرنسا علـى شاكلة كارثة ، وكان الميل للنظر إليها على انها ظاهرة مرَضية او بذور تفسخ .

لنأخذ أرقاماً مذهلة ، أرقاماً تتعلق بالولايات المتحدة . ففي عام ١٨٧٠ ، كان ٦ ٨٥٠ ٠٠٠ شخص مشغولين في الزراعة ، وهذا كان يمثل نسبة ٥٣ ./. من اليد العاملة الاجمالية . ان هذه النسبة في عام ١٩٢٠ ، أي بعـد انقضاء خمسين عاماً ، هبطت الى ٢٧ ./. لكن خلال ذلك الوقت . انتقل عدد السكان الزراعيين من ٦ ٨٠٠ ٠٠٠ الى ١١ ٤٥٠ ٠٠٠ . فالنقص النسبي بمقدار ٥٠ ./. كان يقابل تضاعف الرقم المطلق مرتين . ولم يكن الا" اعتباراً من عام ١٩٢٠ نقص عدد السكان المشغولين في الزراعة بالارقام المطلقة وهبط في عام ١٩٥٠ الى اقل من ٧ ملايين اعني ما يعادل عدد السكان الزراعيين في عـام ١٨٧٠ . لكن عدد الاشخاص الذين كانوا يمثلون ٥٣ ./. من مجموع اليـد العاملة لم يعودوا يشكلون سوى ١١،٥ ./. بعد ثمانين عاماً . أما في روسيا ، فهبوط النسبة كان أقوى بكثير من النقص بالارقام المطلقة . في عام ١٩٢٨ كان الفلاحون يمثلون ٨٠ ./. من اليد العاملة الاجمالية في الاتحاد السوفياتي (من مجموع سكان عددهم ١٥٢ مليوناً) وفي١٩٥٥ تقع النسبة المئوية بين ٤٥ و ٥٠ ./. ، لكن عدد السكان الاجمالي اضحى ٢٠٠ مليون. فالسكان الذين يعيشون من العمل الزراعي لم ينقص عددهم الا بصورة معتدلة ما دامت حوالي ٩٠ مليوناً مقـابل ١٢٠ مليوناً في مطلع الخطط الخمسيّة . وها انا انتقل الى الاحصاءات التي تهمنا نحن الفرنسيين أكثر من سوانا ، اعني الاحصاءات الفرنسية . ان بلدنا يشكل مثالاً على انتقال السكان ، بشكل بطيء مـن حيث النسبة المئوية وبشكل سريع من حيث الارقام المطلقة ، وهذا يفسر الانتقادات التي كانت توجه الينا قبل عشرين عاماً. ان الارقام هي التالية : اذا اعتبرنا فقط اليد العاملة المذكرة ، يرتفـع الرقم في عام ١٩٢١ الى ٤ ٩٩٠ ٠٠٠ ، وهو يمثل نسبة ٣٨ ./. من مجموع السكان العملين الذكور . وفي عام ١٩٥٤ ، كان هذا الرقم بمقدار ٣ ٣٥٠ ٠٠٠ ، وهو يمثل تناقصاً من حيث الارقام المطلقة بمقدار ١ ٦٠٠ ٠٠٠ ، لكن النسبة المئوية

تظل ٢٦،٧ ./. . ان هذه الظاهرة هي معاكسة تماماً لما حدث في الولايات المتحدة. فبسبب عدم تزايد عدد السكان الفرنسيين ، كان هناك تناقص سريع جداً من حيث الارقام المطلقة واقلّ سرعة من حيث النسبة المئوية .

ان الاتجاه الثاني للتطور هو ما ادعوه بـ « المأجورية » وقد استعملت هذه الكلمة كبديل للعبارة الماركسية « تحول السكان الى بروليتاريين » . ان هذه الكلمة العاقلة والقاسية تعني بكل بساطة ان نسبة المأجورين من اليد العاملة الاجمالية تزداد وان النسبة المئوية للسكان المستقلين تتناقص . ان النسبة تبلغ اليوم في الولايات المتحدة ٨٠ ./. تقريباً ، وما زالت في ازدياد . وهي بمقدار ٧٠ ./. في بلجيكا . لكنها اضعف في فرنسا حيث تتراوح بين ٥٠ و ٥٥ ./. [1]. من البلدان الغربية ، نحن البلد الذي يُعتبر التطور الاقتصادي فيه ، على انه تمّ ببطء ، وحيث المستقلون قاوموا زمناً طويلاً . ومرد هذه الظاهرة يعود الى عدد الفلاحين المالكين أو المزارعين ، وكذلك الى عدد المشاريع الصغيرة أو الحرفيين في الصناعة والتجارة . ان كبح التطور الرأسمالي هو احدى السمات الفرنسية التي قد تدل على ظاهرة غريبة ، موسومة بمنطق معقد . فالبلد الذي هو الاقل انسجاماً مع القاعدة الماركسية هو الذي يحوي اكثر المثقفين الماركسيين في الغرب . ان وزن المستقلين يؤخر النمو الاقتصادي ، ومن هنا منشأ عدم الرضى والامتعاض الذي يبديه رجال الاعمال ازاء تكاثر عدد المثقفين الماركسيين ويتجلى هذا الامتعاض بتعلقهم بمذهب مناوىء للمذهب الماركسي .

لكن ، علامَ نقول « مأجورية » بدلاً من ان نقول « بتحول » المستقلين الى بروليتاريين ؟ ذلك ان المأجورين لا يتجهون جميعاً الى المعامل . وفي الواقع ، ان العادة جرت على ان تطلق عبارة البروليتاريين على شغيلة الصناعة . فثمة فئة

---

(١) من عام ١٩٥٤ الى ١٩٦٢ ، تسارعت الحركات النموذجية للاقتصاد الحديث في فرنسا . فخلال ثمانية اعوام ، ترك الزراعة مليون وثلاثماية الف شخص ، وهكذا هبطت لنسبة المئوية لليد العاملة الزراعية من ٢٧،٣ الى ٢٠،٣ ٪ وفي الوقت نفسه ، ارتفع عدد المأجورين غير الزراعيين بمقدار مليون وستماية الف ، بينما لم يرتفع عدد اليد العاملة الاجمالي .

اجتماعية تتضخم في جميع البلدان الصناعية وترافق نموّها ، إلا وهي فئة المستخدَمين ، الذين يصبحون سمة من سمات المجتمع الصناعي على غرار العمال . ما هي نسبتها الصحيحة ؟ قد تتعذّر الاجابة من جراء ان العبارات ليست محددة بوضوح ولأن الاحصاءات المتعلقة باستخدام اليد العاملة تختلف من بلد الى بلد ، بحسب احصاءات الولايات المتحدة ، كانت نسبة المستخدمين في عام ١٩٤٠ بمقدار ١٧ ./. من السكان العاملين . وفي البلدان الأقل تقدماً ، يبدو ان النسبة المئوية هي مماثلة . في المانيا، ما بين الحربين، كانت تقع ضمن حدود ١٥و٢٠ ./. . وفي عام ١٩٥٤ ، تختلف الارقام قليلاً . ان الاحصاءات الاميركية تسجل ١٢،٦ ./. من مستخدمي المكاتب ، لكنها تضيف ٦،٢ ./. من الباعة ، و ١٣ ./. من وكلاء رقابة الورشات الذين يشتملون على مأجورين كانوا يُصنّفون سابقاً كمستخدمين . مهما يكن ، اننا نجد ظاهرة معروفة جيداً يُعبّر عنها بصيغ مثل « العهد الاداري » و « حضارة المستخدمين » . ان تطوّر المجتمع الصناعي لا يؤدي الى زيادة غير محدودة في عدد الشغيلة اليدويين ، بل الى تضخّم ، في آن واحد ، في عدد الشغيلة اليدويين . واعتباراً من حدٍّ معيّن ، لا تزداد النسبة المئوية للعمال . فهذه النسبة هي ثابتة في الولايات المتحدة منذ عدة عشرات من السنين . وثمة سبب آخر لترجيح العبارة الحيادية ، أي « المأجورية » ، هو ان عبارة « تحويل الشغيلة الى بروليتاريا » توحي بتماثل شروط العمل وبؤس الشغيلة . في حين اننا نلحظ سمتين اخريين : « التباين » و « التبرجز » .

ان الاتجاه الرئيسي الثالث للتطور الاجتماعي هو التباين ، وهذا التباين هو مشترك بين النوعين من المجتمعات الصناعية . فالاحصاءات السوفياتية توضح الارتفاع المستمر في النسبة المئوية لفئة المثقفين ، وهو اسم يُطلق على الملاكات ، والمهنيين ، والخبراء ، والمشرفين على وسائل الانتاج . ان السوفياتيين أنفسهم غالباً ما يلحّون على انه كلما حصل تقدّم اقتصادي ، اقتضى هذا التقدم عدداً متزايداً من شغيلة يكونون قد تلقّوا تكويناً علمياً عالياً . ان جميع المجتمعات الحديثة تشعر بالحاجة الى رفع المستوى الفكري والتقني لمجموع

السكان . ويبدو لي ان هذه هي احدى حسنات الحضارة الصناعية التي توجب تعلم القراءة والكتابة لجميع الناس ، وتوجب التعلم الثانوي لشطر من الشبيبة ، متزايد ، وتوجب اخيراً حشد المزيد من الطلاب ، في منتصف القرن العشرين .

لكن هذه ليست إلا نوعية واحدة من نوعيات التباين . فهناك نوعية اخرى في الغرب ، أي التباين بين المالكين ، والمستقلين او المأجورين . ان الأهمية العددية للمستقلين تمضي في طريق التناقص، لكن هذا التطور لم يؤدِ ، حتى الآن، وفي أي مجتمع ديموقراطي ، الى زوال هذه الفئة زوالاً كلياً . يستعمل بعضهم ، طوعاً ، عبارات « طبقة قديمة وسطى ، وطبقة جديدة وسطى » للاشارة ، من جهة ، الى المستقلين ، ومن جهة اخرى الى المستخدمين او الملاكات في المجتمع الصناعي، والمأجورين الذين يبلغون نمط معيشة بورجوازية او بورجوازية صغيرة. ان الفئتين معاً تمثلان ، في المجتمعات الاوروبية الغربية ، على الاقل ٤٠./. وأحياناً ما بين ٤٠ و ٥٠./. من السكان .

بوسعنا التساؤل عما اذا كانت « المأجورية » ستمضي حتى النهاية . اننا نعلم بزوال اصحاب المشاريع نهائياً في الاتحاد السوفياتي ، كما ان مالكي وسائل الانتاج زالوا من القطاعات الزراعية والتجارية والصناعية ، وهذه سمة من سمات المجتمع السوفياتي. اما في المجتمعات الغربية ، فطالما تظلّ ديموقراطية، سيلقى هذا الاتجاه عقبات متفاوتة الارتفاع بحسب البلدان . ان سمة من السمات المميزة للغرب تتمثل في هذه الدرجة من مقاومة المأجورية ، لكن هذا يؤدي حتماً الى البطالة .

وهناك نوع آخر من التباين الاجتماعي كامن في تنوُّع القطاعات الاقتصادية وتنوّع المهن . بديهي انه توجد فروق كبيرة بين المأجور في معمل التعدين ، والمأجور في فندق فخم ، وسائق القاطرة ، او سائق الشاحنات. اخيراً ، توجد فروق كبيرة ضمن الصناعة ، وبين المهن . وبشأن هذه النقطة الاخيرة ، اريد ان أبحث ، من خلال الاحصاءات ، عن كيفية تعديلات النسبة المئوية الشغيلة اليدويين المتخصصّين ، وانصاف المتخصصين ، وغير المتخصصين . سأعطيكم

رقماً او رقمين ، لكني احذركم من انــــه لا يمكن اعطاء المعنى نفسه لفكرة الاختصاص او نصف الاختصاص ، بموجب الاحصاءات .

ويظهر ان الطبقة العاملة في المجتمعات الصناعية في القرن العشرين لا تتجـه نحو التماثل ، ويبدو ان الاتجاه هو على العكس . فبين الفاعل والمراقب ، القريب من التقني ، المسافة هي اليوم أبعد مما في الامس . ومن جهة اخرى ، ان المهنيين هم أنـــدر ، كما ان العمال المتخصصين يمكن استبدالهم ببعضهم بعضاً . بحسب الاحصاءات الاميركية لعام ١٩١٠ ، كان المتخصصون او المراقبون يمثلون ١٨،٨ ./. من مجموع الشغيلة اليدويين . وفي عام ١٩٥٤ ارتفعت هـــذه النسبة المئوية الى ٢٤ ./. . وانصاف المتخصصين انتقلت نسبتهم مـن ٢٣،٦ الى ٣٧ ./. . واولئك الذين يدعوهم الاميركيون بشغيلة الخدمات انتقلت نسبتهم من ١٠،٩ الى ١٩،٩ ./. (ضمن هذه الفئـــة سائقو الشاحنات) . فاذا وافقنا على مثل هذه الارقام ، كان الاتجاه نحو التخصص هو الغالب . لكن يُستحسن ابداء التحفّظ . ان العديد من اولئـك الذين يُدعون بانصاف المتخصصين في الاحصاءات الاميركية هم في الواقع قليلو الاختصاص . وكذلك يجب حسبان درجة تقسيم العمل . واذا مضى هـــذا التقسيم حتى النهاية التي يدعوها السيد « فريدمان » بـ « العمل المُفتّت » ، فمهما اشارت اللوحات الاحصائية الى ان العامل القائم بهذا العمل هو متخصّص، يبقى لدى العامل الشعور بأنه أسير مهمة لا معنى لها ، لأنها مُفرطة في التجزئة .

واعالج الآن الاتجاه الرابع للتطور الاجتماعي ، الاتجـــاه الذي دعوته بـ « التبرُجز » ، اي ارتفاع مستوى الحياة لشطر هام من السكان . وللتدليل على ذلك و استمد الامثلة من الولايات المتحدة، لان هناك تظهر معالمها البارزة. ففي عام ١٩٥٥ ، [1] كان الدخل الذي يصيب قرابة ٥٠ ./. من العائلات أو

---

(١) في عام ١٩٦٢ ، كان لدى نصف العائلات (الافراد وحدهم من العائلة) دخل يتراوح بين ٦٠٠٠ و ١٥٠٠٠ دولار (بالقيمة المحددة عام ١٩٦٢) ، واربعة ملايين عائلة دخلها يزيد عن خمسة عشر الف دولار. وبين ١٩٤٧و١٩٦٢ ، ان نسبة المداخيل التي بين ٦٠٠٠=

الافراد الذين يدفعون الضرائب اكثر من اربعـــة الآف دولار تعادل مليوناً وأربعماية الف فرنك بقيمة تبادل النقد. بوسعنا ان نعتبر انه اذا كان الدخل أعلى من هذا المبلغ كان مستوى الحياة يعادل على الأقل حياة البورجوازية الصغرى. والحال انه اليوم بمتناول ما يقارب نصف العائلات. وقد تم بلوغ هذه النتيجة بسبب زيادة الموارد الاجمالية. في عام ١٩٢٩، كانت الثروات التي يتصرف بها الأفراد، مُعبرة بدولارات عام ١٩٥٣، تمثل ١١٨،٤ ملياراً، وقد ارتفع هذا الرقم في عام ١٩٥٣ الى ٢٢١ دولاراً. وهكذا كانت الزيادة بنسبة ٨٧ ٪ بين التاريخين. في عام ١٩٢٩، كانت العائلات او الافراد الذين يدفعون الضرائب تتقاضى أقل من ٢٠٠٠ دولار. وفي عام ١٩٥٣. ان هذه النسبة المئوية، المتعلقة بالفقراء، هبطت الى ٢٢،٩ ٪. وفيما يتعلق بالمداخيل التي بين ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ دولار، انتقلت من ٣٦،٢ ٪ الى ٣٢،٢ ٪. وعلى العكس، انتقلت المداخيل التي تتراوح بين ٤٠٠٠ و ٧٥٠٠ دولار من ١٥،١ ٪ الى ٣٤،٩ ٪.

اطلب البكم المعذرة، بشأن تراكم هذه الأرقام، التي توخيت من ورائهـــا تبيان ظاهرة لا جدال فيها. ان الموارد الجماعيـــة للمجتمع الاميركي تضاعفت بصورة بالغة، وبصرف النظر عن كيفية توزيعها، اتاحت لشطر متزايد مـــن السكان ان يرتفع الى مستوى حياة البورجوازية الصغيرة. ففي الوقت الحاضر، هناك ما يقارب ٣٥ ٪ من العائلات لديها مداخيل تتراوح بين ٤٠٠٠ و ٧٥٠٠ دولار وتشكل بصورة بينة طبقة وسطى، على الاقل فيما يتعلق بطريقة معيشتها. ونضيف ان ٥٨ ٪ من ضمن هذه الفئة مُعيلهـا هو شغيل يدوي. اذن ليس المستخدمون وحدهم هم الذين يرتقون الى مستوى البورجوازية. وعدا ذلك، ان

= و ١٥٠٠٠ ارتفعت بصورة بالغة ولا سيا تلك التي كانت سابقاً ضمن الفئة الدنيا (اي ٤٠٠٠ - ٦٠٠٠) اما الشطر المغبون، اي القسم من المداخيل الفردية والعائلية الأقـــل من ٤٠٠٠ دولار فلم ينخفض الا قليلاً: وقد كان ١٩٠٨ ٪ في عام ١٩٤٧، فاصبح ١٨ في عام ١٩٦٢، لكن من مجموع ٤٤٠٧ مليوناً في عام ١٩٤٧، و ٥٨٠٦ في عام ١٩٦٢. وبالنسبة للعائلات وحدها (عدا الافراد) كان ٦٢ ٪ منها يبلغ دخلها ما بين ٣٠٠٠ و ١٠٠٠٠ دولار.

اكثر من الثلث يتصرف باجرة ثانية تضاف الى اجرة رب العائلة . ومن حيث النتيجة ، ان اكثر من ٥٠ ./. من عائلات العمال لديهـــا مداخيل تزيد على ٤٠٠٠ دولار .

تلك هي الأرقام المتعلقة باغنى بلد في العالم ، أي الولايات المتحدة . وها هي الأرقام المتعلقة ببريطانيا العظمى . في عام ١٩٥٣ – ١٩٥٤ ، ٠٠٠ ٦٠٠ ١٢من أصل ٢٠ مليوناً ممن كانوا يدفعون ضرائب كان دخلهم أقـــل من ٥٠٠ ليرة (استرلينية) ، اعني تزيد قليلاً عن ٠٠٠ ٥٠٠ فرنك [١] . ينتج عن ذلك ان ٦٠./٠ من المداخيل تقع دون البورجوازية الصغيرة. وهناك ٠٠٠ ٥٢٥ ٦ مكلف يتراوح دخلهم ما بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ ليرة . ان انكلترا هي بلد غني نسبيـاً ، ومع ذلك نجد ان ١٩ من أصل ٢٠ عائلة لديهم دخـــل دون الـ ١٠٠٠ ليرة . وفوق هذا المعدل، لا يوجد سوى٠٠٠ ٧٥٠ وحدة خاضعة للضريبةاي ٣،٥./٠ من المكلفين يتقاضونجميعـاً ١٨٣٠ مليون ليرة أي ١٨./٠ من مجموع المداخيل. لنتأمل جيداً في هذا الرقم . ان ٣،٥./٠ من العائلات تتقاضى تقريباً ١٨./٠ من المداخيل قبل دفع الضريبة . لكنها تدفع ضريبة بمقدار ٦٥٨ مليون ليرة ، فيتبقى لها ١١٧١ مليوناً من مجموع ٩٤٦٠ مليونا خاضعـة للضريبة المباشرة ، اعني تقريباً ١٢./٠ . ان هذه الأرقام تدلكم ، في آن واحـد ، على مقدار ثروة بلد مثل بريطانيا العظمى ، وكذلك على مقدار انعدام المساواة . ونضيف انه ، بالنسبة للشطر الذي يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ ليرة تقطـــع دائرة الضرائب تقريباً نصف مجموع المداخيل .

ان هذه الارقام تتضمن أخطاء جوهرية . فهي تصغّر اللامساواة الفعليـة لأنهـا لا تأخذ بالحسبان أرباح الرأسمال (مثلاً ، الأرباح في البورصة ، المرتفعة أحياناً) ولا نفقات التمثيل . ان المداخيل الزائدة عن ١٠٠٠ ليرة ، بعــد اقتطاع الضريبة ، تمثـل مجموع ١١٧١ مليوناً من الليرات لـ ٠٠٠ ٧٥٠ عائلة

---

(١) جميع هذه الارقام تعود الى تسعيرة الفرنك في عام ١٩٥٧ الذي الدي خفضت قيمته بنسبة ٣٠./٠ اعتباراً من عام ١٩٥٧ .

مكلفة . لنفترض بان دائرة المالية تقتطع كل مـا يتجاوز ١٠٠٠ ليرة للعائلة الواحدة . يتوجب ، في هذه الحال ، اعادة توزيـع ٤٢١ مليون ليرة من مجموع ٨٣٨٩ المتبقية بعد الضريبة ، أي ٥./. من المجموع ، على ١٩ مليون مستفيد . ان اللامساواة تبقى عظيمة ، وهذه العملية لا تغير بصورة حسّية حالة الجماهير . ونضيف الى ذلك ان اساس المجتمع الصناعي ، هو ان زيادة ٥./. في المداخيل يمكن الحصول عليها بصورة اسهل عن طريق سنتين مـــن النمو الاقتصادي ، عن طريق اعادة توزيـع المداخيل العالية . ان فكرة اعادة التوزيـع لها كل شأنها عندما تكون الثروة الجماعية ثابتة نهائياً . وعلى العكس ، عندما تكون نسبة المعدل السنوي لنمو الانتاج القومي بمقدار ٣./. ، فـــان اعادة توزيـع المداخيل العالية تدرّ أقل مما تدره سنوات قليلة من النمو الاقتصادي العادي .

لنحاول الآن ، التعليق على بعض من هذه الأرقام . ما هو مردّ « تبرجُز » شطر من سكان الولايات المتحدة ؟ ان هذا السؤال لا غنى عنه ان كنـــا نريد تعميم العبرة من التجربة الاميركية . ان ارتفاع مستوى الحياة مرده الىمضاعفة الانتاج القومي ، من بعدُ يعود الى إنقاص اللامساواة . ليس هناك على الدوام ميل للمساواة ، فهذه لا تظهر إلا شريطة تبني بعض الأساليب والتمسك ببعض الاحصاءات . ومن المحتمل ان حصة الاجور من الدخل القومي لم ترتفع بصورة محسوسة في معظم بلاد الغرب . ولإظهار تخفيف اللامساواة ، تجري مقارنـة مداخيل ١./. من أغنى المكلفين بـِ ٩٩./. من بقية السكان . ها هي الأرقام التي وضعها الاحصائي الاميركي « كوزنيلش » . في عام ١٩١٣ ان الـ ١./. من أغنى المكلفين كان يتلقى ١٦./. من مجموع المداخيل . في عام ١٩٢٩ ، كانت هذه النسبة في ارتفاع قليـل ، اذ اصبحت ١٧٬٢./. . وفي ١٩٣٩ هبطت الى ١٣٫٣./. ، وفي ١٩٤٩ الى ٩./. . لنضيف رقماً آخر . في ١٩١٣ ، بالنسبة للفئة الأغنى والتي نسبتها ١./. من السكان، كان دخلها الوسطي بمقدار ٥٦٧٩ دولاراً مقابل ٢٩٦ دولاراً، وسطياً بالنسبة لِـ ٩٩./. الباقيـــة من السكان . واليوم النسبة هي ١٢٥٣١ دولاراً مقابل ١٢٧٢ دولاراً . وبعبارة أخرى ، تم الانتقال

من ١ الى ٢٠ ومن ١ الى ١٠ . بوسعي تبرير التعميم اذا اعتبرت احصاءات تتعلق ببقية بلدان اوروبا ، لكننـــا سنغير الاسلوب ونستخدم طريقة اخرى في التفكير .

من اجل اثبات ان التطور سيكون في اوروبا مثلما كان في الولايات المتحدة، لا بد لنا من نظرية تفيدنا عن التغييرات في التوزيـع . ويجب تفسير لماذا جرت الامور في الولايات المتحدة على ذلك النحو . والحقيقة ، ليس تحت تصرفنا ، لا الاقتصاديين ولا علماء الاجتماع ، نظرية عامة عـن التوزيـع يقرّها الجميـع . في الواقع ، نحن نتأرجح بين فكرتين ، غير كافيتين وغير مُرضيتين : الواحـدة هي متفائلة ، انتهائية — الاخرى هي متشائمة ، ماركسية . وقبل ان انتقل الى تحليل الظاهرة الاميريكية ، سأعمـد الى تذكيركم بالعناصر الاساسية لهاتين الصورتين .

ان النظرية « الانتهائية » تذهب الى ان اجرة العمال تتحدّد عنـد مستوى الانتاجية الانتهائية ، أعني عند مستوى مردود آخر شغّيل استُخدِم . اذ ذاك ، من السهل التفكير على النحو التالي : اذا ازدادت انتاجية الشغيل ، يجب ان تزداد الاجرة بصورة متوازية . في الواقع ، يرسم اصحاب هـذه الطريقة الحدّ الأعلى بدلاً من الحد الادنى . فاذا كان صاحب المشروع حراً في اتخـاذ القرار الذي يشاء ، فهو لن يستخدم شغيلاً اضافياً ويُضطر لاعطائه اجرة تفوق قيمتها قيمة العمل الناتج . ان هذه بديهية . لكن صاحب المشروع ليس دوماً مرغماً على دفع اجرة للعمال على مستوى الشغيل الانتهائي . وفضلاً عن ذلك، يمكن الدخول في المناقشة النظرية المتعلقة بالفارق ما بين الانتاجية الوسطية والانتاجية الانتهائية. وأخيراً ، يجب حسبان عامل يلعب دوراً هاماً في النظرية التشاؤمية، أي عامل قوّة المستخدِمين من جهة ، وقوة المستخدَمين من جهة اخرى . ان النظرية الانتهائية توحي بانه كلما ارتفعت الانتاجية، ارتفعت الاجرة على العموم . لكن هل ترتفع الاجرة بمثل سرعة ارتفاع الانتاجية ؟ وكيف ستتوزّع الاجور بين أسفل السُلّم وقمته ؟ ان النظرية الانتهائية عاجزة عن الرد على هذه الأسئلة .

تُعزَى الى ماركس فكرة الإملاق المطلق ، وبالامكان ، فعلاً ، الاستشهاد بجمل من « البيان الشيوعي » و « الرأسمال » ، مؤداها انه كلما تراكمت الثروة في طرف ، تراكم البؤس في الطرف الآخر . لكنكم اذا قرأتم بانتباه كتاب « الرأسمال » لاحظتم بأن سياق الإملاق ليس اقتصادياً صرفاً بل اجتماعياً . فأجرة العمال تحددها كلفة البضائع الضرورية لعيش العامل وعائلته. فاذا ارتفعت انتاجية العمل ، استطاع العامل ان ينتج البضائع التي يحتاج اليها خلال عدد من الساعات متناقص . وفي الصورة الماركسية ، ما من شيء يمنع ارتفاع اجور العمال الفعلية ، طالما ان وقت العمل الضروري ، أي الوقت الذي يتطلبه العامل لانتاج البضائع التي لا يمكنه الاستغناء عنها ، يتناقص . وما لم ترتفع نسبة معدل استثمار رب العمل العامل ، ترتفع اجرة العامل الفعلية دون ان نخرج عن حدود الصورة التي يرسمها ماركس . فاذا افترضنا بقاء الامور على هذا النحو ، ما الذي يُسبّب الإملاق ؟ انه جيش الاحتياط الصناعي [1] ان ما يسميه ماركس بهذا الاسم هم العمال الذين يُلقى بهم خارج سياق الانتاج ، المسرَّحون ، بسبب تبدُّل تقنيات الانتاج ، والذين يشكلون ، من جراء هذا التبدُّل ، وطأة وعبئاً على سوق العمل ، ويُضيفون قدرة العمال على مناقشة ارباب العمل بشأن اجورهم ، ويُقوون قدرة اصحاب المشاريع . فجيش الاحتياط العاطل عن العمل يسبب هبوط الاجور ، على الرغم من تطور القوى المنتِجة ، بسبب اختلال العلاقة التي بين عرض العمل وطلب العمل ، كما ان البطالة الدائمة تمنع العمال من الاستفادة من تقدم الانتاجية . فاذا كان هذا التحليل صائباً ، ادركنا السبب الذي من اجله يمكننا الاحتفاظ بالصورة التي رسمها « الرأسمال » ، أي الخلوص الى الاملاق النسبي لا الاملاق المطلق . ذلك انه بالامكان افتراض ان القوى المتعادلة اذا عملت بشدة كافية ، أدى الأمر الى تعادل تأثيرها مع فعالية

---

(١) ان قانون الميل الطبيعي لانخفاض معدل نسبة الربح يشكل عاملاً من عوامل التناقضات والازمات وربما الكارثة ، لا الاملاق المطلق ، وقد يشكل الاملاق النسبي (تناقص حصة العمل بالنسبة لحصة الرأسمال) .

جيش الاحتياط للصناعي ، أي العاطلين عن العمل ، مع العلم ان هــــذه القوى المتعادية تتكون من تضاعف الانتاجية التي تنقص دوام العمل من جهة ومــــن التنظيم النقابي من جهة اخرى .

ان فرضية الإملاق التي قال بها ماركس ليست سطحية : ذلك ان اجــــور العمال يمكن ان تهبط على الرغم من مضاعفة الانتاجيــــة . وقد حصلت هذه الظاهرة في ظروف معينة ، لان فيض اليــــد العاملة المتعطلة عن العمل يمكن صاحب المشروع من دفع أجور لعماله هي ادنى بكثير من مستوى الانتاجيــة الانتهائية . لكن هذه الظاهرة ، على الرغم من امكانية حصولهــــا في ظروف معينة ، تعم في المجتمعات الصناعية الرأسمالية في الغرب لأسباب ثلاثــــة : اولاً لأن المولادات نقصت ، وثانياً لأن جيش الاحتياط العــــاطل عن العمل تناقص ، وثالثاً لان قوة المنظمات العمالية انتزعت من أصحاب المشاريع القدرة التي كان يعزوها اليهم ماركس .

ان مسألة الإملاق تزاد أسباب توفرها كلما كانالبلد في بدء مرحلة التصنيع. ففي هذه الحال تكون الاولوية للحاجات التي يتطلبها التوظيف الصناعي . لقد درسنا مطوّلاً في العام المنصرم حالة الفقر التي كان يعانيها العمال خلال المراحل الأولى من الخطط الخمسية . والسبب يعود الى ان الانتقال الى المرحلة الصناعية يقتضي تخصيص نسبة مئوية عالية من أجل التوظيفات الصناعيــة ، الامر الذي يستبعد رفع أجور العمال المستخدمين . وعليكم ألا تنسوا ان، في المرحلة الأولى، يوجد فيض من اليد العاملة ، لذا يكون الهدف المباشر للمخططين توفير العمــل لأكبر عدد ممكن من الشغيلة الشاغرين . وللتوفيق بين الهدفين يجب عنــــد الاقتضاء اقتطــــاع حصة من كل واحد منهم بُغية توفير أعلى حدّ ممكن من الرساميل لفرض التوظيفات الصناعيـــــة . ان ما حصل في التصنيع في النظام السوفياتي حصل ايضاً ، بشكل أو آخر ، في التصنيع في النظام الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر ، لكن الرساميل ، في النظام الرأسمالي ، كانت تنتقل بواسطة المداخيل الفردية وكانت تسبب في الوقت نفسه الظاهرات التي لحظها مــاركس

وشجبها بعنف ، أي تكدّس الأرباح لدى الفئة المميزة . ففي المرحلة الأولى من التصنيع ، بما ان التوظيف ينال حصة الأسد ، فهل يرتفع مستوى الأجـور أم ينخفض ؟ تلك مسألة احصائية تستدعي دراسات دقيقة . الحاصل ، ان الإملاق المطلق تحت ضغط جيش الاحتياط الصناعي العـــاطل عن العمل ، كما وصفه ماركس ، « يمكن » ان يحدث نظرياً في اي نظام. لكن واقع موقف المخططين السوفيات بين أعوام ١٩٢٨ و ١٩٣٨ ، يشير الى انهم هم أيضاً كانوا ازاء فائض من اليد العاملة إلا ان هذا الفائض من اليد العاملة لم يكن يشكل عاطلين عـن العمل، انما شغيلة لم تكن الزراعة بحاجة اليهم (ما دام السوفياتيون كان بوسعهم الحصول على الانتاج الزراعي نفسه دونما حاجة اليهم) . لذا قدّر القواد بان الشيء الاساسي هو استخدام هذا الجمع الشاغر في الصناعة ، ولتحقيق هـــذا الغرض كان لا بـد من ابقاء الأجور منخفضة . وفي نظام رأسمالي ، يبدو هذا النهج جارحاً ، لأن أصحاب المشاريع هم المميزون ، وهم يستخدمون القوة التي يحصلون عليها من جراء الفيض في اليد العاملة في سبيل إنقاص تكاليف الانتاج، اعني في سبيل تخفيض الأجور [١] .

في الاساس ، ان السياق هو نفسه .

(١) بالاضافة الى تشغيل النساء والاولاد، الذي يسترسل ماركس في وصفه طويلاً في «الرأسمال».

الدرس الثاني عشر

من النضال الطبقي الى التشاجُر الرَضِي

كنت درستُ في الاسبوع الفائت اتجاهـــات التطور الاجتماعي في المجتمع الصناعي الذي على النمط الغربي ، وكنتُ استخلصتُ أربعة اتجاهات رئيسية : انتقال اليد العاملة من الزراعة الى الصناعة والادارة ، والمأجورية ، والتبـــاين المتعدد في المهن والمداخيـــل والاوضاع ، واخيراً « تبرجُز » شطر متزايد من السكان العاملين . وأشرتُ الى تقلّص الفارق بـين قاعدة هرم الاجور وقمته . فانطلاقاً منها ، نتساءل اليوم عن السياقات التي تحيطنا علماً بالتبدلات الحاصلة في توزيع الدخل القومي في الولايات المتحدة ، لمعرفة ما اذا كانت هذه الظاهرات نفسها يجب ان تحدث في بقية البلدان .

ان الواقعة الحاسمة هي ارتفاع الدخل الاجمالي . وحتى لو لم يكن هنـاك تبدلات في التوزيـع ، لحصل التبرجز. فيكفي ان يرتفع مُجمل الهرم ، لكي ترتفع الطبقة العليا من العمال الى شروط حياة البورجوازية الصغيرة . اني أذكـّركم بأن الفئة التي كانت تنال اقل من ٢٠٠٠ دولار في السنة كانت تمثل ، في عام ١٩٢٩ ، ٤٢،٧./٠ من مجموع مداخيل الولايات المتحدة . وفي عام ١٩٥٣ ، لم تعد تمثل إلا نسبة ٢٢،٩./٠ . وبالمقابل ، ان الفئة التي كانت تنـــال أكثر من ٤٠٠٠ دولار انتقلت ، في الوقت نفسه ، من ٢١ الى ٤٤،٩./٠ . وفي عام ١٩٥٧ يجب ان تتجاوز هذه النسبة النصف . فالإقرار بان في هـذا المستوى يكون نمط العيش بورجوازياً صغيراً ، يعني ان السكان الاميريكيين انفسهم يبلغون هذا المستوى .

فلماذا لم تزدد اللامساواة ، كما يميل المرء منطقياً للاعتقاد بذلك ، على اعتبار ان الجميع يعلم بانه من الأيسر على الثري ان يثري مما على الفقير ان يكفّ عن كونه فقيراً ؟ ان واقع التجربة الفردية يفيد بان الذين يتصرّفون برساميل لديهم سهولات أكبر بكثير لزيادة مداخيل من الذين لا يملكون شيئاً سوى قوة العمل التي لديهم. هناك اذن ظاهرة مذهلة حقاً . ان الملاحظة الشخصية تقودنا لأن نميل الى القول ان جوهر نظام كالذي نلحظه في فرنسا هو ان الاثرياء يصبحون فيه أكثر فأكثر ثراءً ، دون ان يخرج الفقراء من حالة فقرهم . بيد انه ، اذا نظرنا الى هذه الظاهرة من خلال المقارنة بين الاجيال المتعاقبة وجدنا ظاهرة معاكسة ، أي وجدنا ليس إلغاء اسباب اللامساواة التي ما زالت كثيرة ، انما اتجاهاً نحو التسوية . ففي الواقع ، ان الميل لتمركز المداخيل بشكل متزايد وُجد بمقدار جدّ واسع خلال القرن التاسع عشر ، لكنه ليس سائداً في القرن العشرين ، لأن ثمة اتجاهات معاكسة تكبح جماحه .

ان الملاحظة الاولى التي اود ان أبديها على هامش النظريات الماركسية هي التالية : يوجد ، فعلاً ، في الاقتصاديات الصناعية الغربية تمركز في المشاريع ، لكن ثمة امراً عجيباً في الظاهر ، منطقياً في الواقع ، وهو ان هذه الظاهرة على العكس ، لا تؤدي الى تمركز في المداخيل. ففي الولايات المتحدة، في الوقت الحاضر ، ان كبريات الاحتكارات المئة (عدا البنوك وشركات التأمين) تحقق رقم اعمال يضاهي ١٣٠ ملياراً من الدولارات ، وهذا يشكل زهاء ثلث الانتاج القومي القائم ، في الولايات المتحدة ، وهي تشغل ٦ ملايين ونصف المليون من الشغيلة ، اي ١ على ١٢ من الشغيلة الاميركيين . لكن رأسمالها في الوقت نفسه يعود لملايين من المساهمين وهي تدفع ١٢ ملياراً من الدولارات كضرائب . ان توزيع الارباح هو ضئيل نسبياً ، لأن التمويل الذاتي والرسوم تقتضي اقتطاع مبالغ كبيرة منها .

على ان هذه الارقام لا يمكن ان تحجب عنا واقع ان هؤلاء الملايين من مالكي الأسهم هم مجردون كلياً من أي تأثير في سير المشروع، وبهذه الصفة، هم في

حالة عجز كامــل حيال طغمة المدراء القيمين على المشروع . كذلـك ان الاحتكارات الكبرى لا تفترض تمركزاً في المداخيل لأنهــا تتضمن تبايناً في المهمات يؤدي الى تباين في المرتبات ، وبعبارة اخرى ليس هناك عدد صغير من المداخيل الضخمة مقابل عدد كبير من الاجور الزهيدة ، انما سلسلة من المرتبات المتوسطة ما بين قاعدة السلّم وقمته . ومن جهــة اخرى ، تمارس النقابات العمالية ضغطاً مستمراً عـلى ادارة الاحتكارات ، كما ان الدولة هي ايضاً تمارس ضغطاً ضرائبياً ينتج عنــه تقليص حصة الارباح وزيادة التمويل الذاتي في الارباح القائمة .

ففي مثل هذه الحال ، نلاحظ ما أعلنته لـكم خلال الاسبوع المنصرم ، أي تشابكاً بين العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية . فالعامل الاجتماعي هو قبــل كل شيء « السياسة الضرائبية » : في جميع البلدان ذات الحضارة الصناعية على النمط الغربي ، تستميد الضريبة المباشرة التصاعدية ، قسطاً متزايداً من المداخيل كلما ارتفعت . ففي بريطانيا العظمى ، تقتطع الضريبة المباشرة ٢٥ ٪ من قسم المداخيل التي تتراوح ما بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ ليرة في السنة ، و ٥٠ ٪ من التي تتراوح بين ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ ليرة في السنة ، واكثر من ٧٥ ٪ من تلك التي تزيد على ٤٠٠٠ ليرة في السنة والقسم الأكبر من القسم الذي يتجاوز ٦٠٠٠ ليرة في السنة (اي ١٦,٢ مليوناً من اصل ١٧,٧) [1] .

لكن فعالية هذا النهج ليست متساوية ، وتختلف بحسب البلدان وبحسب الغش الشرعي وغير الشرعي . اني افيدكم ان نسبة الغش في فرنسا هي أرفع مما في بريطانيا العظمى ، على الرغم من ان لدى جوارنا اساليب بارعــة لانقاص الضريبة المدفوعة دون مخالفة شكل القانون . على اننا ، حتى اذا اخذنا بالحسبان القسط الذي يتناوله الغش ، يبقى من الحاصل ان الضريبة المبــاشرة هي وسيلة مجدية لانقاص اللامساواة في المرتبات . وهناك عامل اجتماعي ثان ، هو أعـادة

(١) ان هذه الارقام يجب تصحيحها نظراً لارباح الرأسمال التي لا تطالهــا الضريبة ونظراً للاساليب المتعددة في الغش المشروع .

توزيع المداخيل بواسطة الضمان الاجتماعي . لكن هذا الضمان ليس مؤكداً بان يؤدي دوماً الى انقاص اللامساواة . ففي بلد مثل فرنسا ، من المحتمل بان القسم الاعظم من المدفوعات ، ان لم تكن كلها ، يموّلها العمال انفسهم ، وهكذا يؤدي الضمان الاجتماعي الى اعادة توزيع الاجور داخل فئة العمال انفسهم الذي يمولون الضمان الاجتماعي من اجورهم . وهذه المسألة هي موضع جدال بين الاقتصاديين وتتضمن تعقيداً تقنياً كبيراً ، لا ادخل في تفاصيله .

ولننتقل الى العامل الاقتصادي في إنقاص اللامساواة . اولاً ، ان الحصة من المداخيل والناتجة عن كل قطاع من قطاعات الاقتصاد تتغير . تنشأ باستمرار مشاريع جديدة ، وبذا تنقص حصة الصناعات القديمة . كما ان نسبة المداخيل الزراعية تمضي في سبيل التناقص . ان استقرار الثروات العقارية أمر يعود الى الماضي . ان ما يمنع استفحال اللامساواة ، بين جيل وآخر ، هو ان الاقتصاد الحديث لم تتبلور بنيته نهائياً . والنسب ما بين القطاعات الاقتصادية تتبدل باستمرار ، وهذا يوفر الامكانية لأفراد جدد لكي يجنوا مداخيل هامة ، وهذا يجعل الاحتمال ايضاً لكي يفتقر نسبياً بعض مالكي ثروات كبيرة .

ان ظاهرة « المأجورية » التي قمت بتحليلها لها تأثيرها كذلك وبطريقة ضرورية في الاتجاه نفسه . فبمقدار ما يتألف الشطر الاعظم من السكان من مأجورين ، تؤدي اللامساواة في الأجور الى مبدأ اللامساواة الاجتماعية ، اجمالاً . والحال ، من الممكن إنقاص هذه اللامساواة عن طريق تقليص الفارق بين قاعدة السلّم وقمته . وكلما تضاءلت مكانة المداخيل الرأسمالية البحتة ، أي الارباح ضمن الدخل القومي الاجمالي ، اضحى من الأيسر اقامة تساوٍ تدريجي . وهكذا نبلغ الظاهرة الحاسمة .

فخلال القرن العشرين ، ان الحصة التي تدعى بدخل الرأسمال تميل باستمرار الى التناقص بالنسبة لمجموع المداخيل . وهذه الظاهرة لم تكن جديرة بالاشارة اليها ، لو لم يكن هناك مَن ينكر وجودها . وهذا السياق يُعزى الى أسباب متعددة ، منها التضخم النقدي ، ونقص ارباح سهام المساهمين في الشركات .

والضريبة على التركات ، وانخفاض الريع العقاري . كما ان الضرائب الهائلة التي تصيب المداخيل المرتفعة تحدث تأثيراً مماثلاً . لنأخذ بعض الارقام : في عام ١٩٢٩ ، في الولايات المتحدة ، كانت تمثل المداخيل الشخصية مجموع ٨٥ مليار دولار كانت الاجور والرواتب تمثل منها ٥١ ملياراً ومداخيل الرأسمال قرابة ٣٣ ملياراً ، أي زهاء ٤٠٪ من المجموع (الارقام هي بالدولارات الرائجة ، ولم آخذ بالحسبان التناقص المستمر في القدرة الشرائية) . وفي عام ١٩٥٥ ، كانت مداخيل العمل تمثل ٢١٦ ملياراً من مجموع ٣٠٦ مليارات ، ويتبقى ٧٦ ملياراً للريوع وارباح أسهم الشركات والفوائد ، أي ان النسبة المئوية هبطت الى ٢٤٪ . هوذا رقم آخر : في عام ١٩٢٩ ، من مجموع ٩٥٠٠ مليون دولار من ارباح الشركات ، كانت هذه توزّع ٥٨٠٠ مليون كأرباح للمساهمين ، أي أكثر من النصف . وفي عام ١٩٥٥ لم يبلغ التوزيع سوى ١١ ملياراً من اصل ٤١ ، أعني تقريباً الربع . وفي بريطانيا ، تبلغ النسبة مقداراً مماثلاً . ففي عام ١٩٥٥ ، كان مجموع المداخيل الخاصة قبل استيفاء الضرائب يبلغ ١٥٦٨٨ مليون ليرة ، كانت الاجور والرواتب تمثل أكثر من ١٠ ٠٠٠ منها . وكانت المداخيل المختلطة ، أعني مداخيل اصحاب المشاريع الفردية تمثل ١٧٠٠ . والريوع والارباح الموزّعة على المساهمين والفوائد كانت تمثل ١٨٠٠ . والتوزيع هو على الوجه التالي : المستقلون ١١٪ ، الرأسمال ١٢ الى ١٣٪ ، التحويلات ٧ الى ٨٪ . وتعدّ الاجور والرواتب الى ٣/٢ . والنسبة المئوية لمداخيل الرأسمال البالغة من ١٢ الى ١٣٪ تشكل زهاء ٥٠٪ بالنسبة لما قبل حرب ١٩٣٩ .

ان هذه الظاهرات الاقتصادية والاجتماعية تحدث في جميع البلدان الغربية الرأسمالية (وحتى في البلدان التي اشتهرت بانها تتطور على نمو آخر) . وها اني أشير الى خصائص التطور الفرنسي . ان الغرابة الاولى هي تلك التي أشرت إليها في الاسبوع الفائت ، أعني « مقاومة المأجورية » ، وهذا ينعكس في الاحصاءات بالشكل التالي : ان المداخيل المختلطة التي تمثل ١٢٪ في بريطانيا العظمى ، وأقل من ذلك في الولايات المتحدة ، ترتفع في فرنسا الى اكثر من

٣٠٪ من المجموع . ان عبـــارة « الفئة المستقلة تشمل جميع الذين ليسوا حصراً ضمن نظام الاستثمار الرأسمالي ، اعني اولئك الذين لا يمكن التفريق بين ارباحهم واجورهم ، لأنهم ، في آن واحـــد ، مستخدمون لأنفسهم ومستخدَمون لدى انفسهم .

ان النقطة الفريدة الثانية في التطور الفرنسي هي انحصة مداخيل الرأسمال تناقصت في فرنسا اكثر مما في البلدان الأخرى . وقد تظهر هذه الفكرة مُذهلة في نظر الملقين الأجانب الذين يفسرون ، طواعية ، الصعوبات الاجتماعيـة التي تعانيها فرنسا عن طريق الروح المحافظة التي تتسم بها الرأسماليـة . قد يكون هذا التفسـير صحيحاً ، لكن من الصواب ايضاً ان التضخم النقدي كان أقوى في فرنسا مما في البلدان الاخرى . وقد أبقت الدولة ، بصورة مصطنعة ، بدلات الايجار في مستوى منخفض جداً . وانهار اصحاب المرتّبات الذين يتقاضون ريوع سنداتهم من الدولة . لذا يجب ان لا ندهش لكون ان حصة مداخيـــل الرأسمال الصرف تمثّل في فرنسا ٥٪ من المجموع ، في حين ان هـذه النسبة هي أكثر من الضعفين في بريطانيا العظمى وفي الولايات المتحدة .

والغرابة الثالثة لمجتمعنا والتي تجدر الاشارة اليها هيان النسبة المئوية لمداخيل التحويلات هي ارفع فيه مما في أي بـلد غربي آخر . ان المعني هو التعويضات العائلية او المنح ، أي بصورة اجمالية ، المداخيل التي ربحها بولس مثلاً والـــتي تنتقل الى بطرس ، أي المداخيل التي تذهب لا الى الذين ربحوها بل الى فرد آخر بعد ان تمرّ عبر الدولة او عبر الضمان الاجتماعي . وهي تمثـــل في فرنسا زهاء ١٥٪ من مجموع المداخيل ، وهذا يوازي تقريباً ضعفي النسبة الانكليزية وبصورة ملحوظة أكثر من ضعفي النسبة الاميركية . واذا توقفنا فقط عنـــد الامر الأساسي ، نلاحظ بصورة عجيبة اقتصاداً يتسم بطابـعرأسمالي اضعف من جميع الاقتصاديات الرأسمالية في البلدانالغربية الكبرى ، وفي الوقت نفسه يتضمناعادة توزيع المداخيل على المواطنين أكثر من تلك البلدان. ذلك ان الصعوبة في تحويل المداخيل هي أكبر كلما كان الاقتصاد اقل « مأجورية » ، أي كلما كانت اليد

العاملة المأجورة اقل في البلدان الاخرى . وبالفعل ، ان الفئات الاجتماعية التي يصعب طرح الرسوم عليها اكثر من سواها من الفئات هي تلك التي لديها مداخيل مختلطة . ويذهب بي الظن الى انه لم تُفلح الحكومات ، بصورة مجدية ، في طرح الضريبة على الفلاح المالك ، ولا على التاجر المالك . فالمجتمع الذي تكون فيه المأجورية اقل تقدماً وحيث التحويلات هي أكثر نمواً يتضمن تناقضات ذات نمط اقتصادي تتجلى بعدئذ بشكل احتجاجات او ازمات اجتماعية [1] .

فاذا كانت هذه التحليلات صائبة ، استطعنا الخلوص الى ان تبرُجز شطر من الشغيلة وتقليص أسباب اللامساواة يتحققان في جميع البلدان الصناعية الديموقراطية ، شريطة ان يستمر الازدهار الاقتصادي وان ما حدث في الولايات المتحدة ليس أمراً استثنائياً أو غير طبيعي . ففي اوروبا توجد أيضاً نقابات قوية ، وضرائب مباشرة وتناقص في توزيع ارباح سهام الشركات ، وتباين في المهمات وبالتالي تباين في المرتبات . هل يمكن ان نستخلص من هذه الظاهرات بان المنازعات حول اللامساواة اضحت من الأمور المتصلة بالماضي ، وزالت ؟ ان هذا الاستنتاج سخيف . فمسألة اللامساواة لم يتم حلها ، حتى اذا افترضنا ان الناس القائلين بهذا الرأي هم عقلاء (ومن الطبيعي ان هذه هي فرضية غير واقعية) . لماذا ؟ ان لعدم المساواة أسباباً عديدة سأحاول تفسيرها لكم بغية الحدّ من الانطباع المتفائل الذي قد أكون أحدثته فيكم ، دون تعمد ، خلال العرض السابق . ان انواع اللامساواة في الرأسمال او الثروة ما زالت هائلة ، كما انه بكل تأكيد ليس توزيع الرأسمال اكثر عدالة اليوم مما كان قبل جيل أو جيلين . ان مسألة مستوى الحياة لدى مجموع السكان ليست ذات أهمية . كما ان الظاهرة الجديدة المتجلية في الميل لتسوية المداخيل ، على الرغم من اللامساواة في توزيع الرأسمال ، ليست ذات شأن ، لأن الذين يعتقدون بان الفارق العظيم الذي ما زال بين الثروات هو ، بهذه الصفة ، غير عادل لهم كل الحق في مواصلة التنديد

(١) ان التطور الذي حدث في فرنسا منذ تاريخ إلقاء هذا الدرس يضطرني لأن أعدل هذا التأكيد على النحو التالي : لقد تسارع النمو وتسارعت المأجورة

بالمجتمعات الحالية . فبالفعل ، ما زالت الثروات توزع بطريقة من اللامساواة العظيمة ، وطالما انه لم يُلغ الإرث تبقى في كل جيل أقلية مميزة .

وهناك اكثر من ذلك . ان التطور الذي وصفته بخطوطه الكبرى ، حتى اذا افترضنا بان الارقام صحيحة ، لا يمنع من ان اللامساواة في المداخيل ما برحت جسيمة . ففي الولايات المتحدة ، ادّى التطور الى ان عدة مئات الوف من السكان يبلغ دخلهم أقل من ٢٠٠٠ أو ١٠٠٠ دولار سنوياً . واذا كانت أضعف المداخيل كافية لتأمين ما يعتبره الرأي العام كحياة لائقة ، كان بوسعنا القول ان ُسلم المداخيل يشكل جزءاً من البنية الاجتماعية . وفي الواقع ، ان في الولايات المتحدة، التي هي إجمالاً اغنى بلد (لا البلد الذي فيه التوزيع الأعدل) ، من ١٦ الى ٢٠ ٪ من السكان يربحون أقلّ مما يعتبره الضمير العام كالحدّ الادنى المحمول [1] . ومن هنا ، وبصورة لا مناص منها ، ردّة فعل العديد من الناس ذوي الارادة الحسنة الذين يعلنون : من العار ان في البلد الذي موارده تتيح اعطاء الجميع ما يمكنه من العيش عيشة لائقة ، ما زال مثل هذه النسبة من الفقراء .

عند هذه النقطة من المناقشة يتدخل الاقتصادي الذي على غرار «شومبيتمير» ليقول : مدّدوا مدة نصف قرن هذا التطور الحاصل منذ خمسين عاماً ، ويزول بدوره هذا الفارق في الفقر الجارح . قد يكون الامر كذلك، لكن ليس جميع

---

(١) في تموز عام ١٩٦٣ ، كتبت مجلة « الايكونوميست » معلقة على احصاءات « مكتب احصاءات العمل » الاميركي ما يلي : « تقريباً ، ان ثلث العائلات الاميركية هي فقيرة ، بحسب المقياس الاميركي . فبموجب اقتراح الاحصائيين برسم الخط الذي يحدد الفقر على أساس ٤٠٠٠ دولار للعائلة المؤلفة من ٤ أشخاص و ٢٠٠٠ دولار للشخص الذي يحيا وحيداً ، يكون في الولايات المتحدة ٥٠ مليون شخص تحت هذا الخط . ان « الفقراء » يتألفون من ١١ مليون ولد او شاب ما بين ١٠ و ٢٠ عاماً و ٨ ملايين شخص فوق الـ ٦٥ عاماً (اي نصف « الشيوخ ») و ١٢ مليوناً من السود (طبعاً ، ان هذه الفئات تتشابك) ، والباقي يتألف من السكان المنحدرين من اصل « بورتوريكي » ومن أقليات عنصرية اخرى ومن بيض ساكين قاطنين في المناطق المتخلفة او حيث الصناعات هي في مرحلة انهيار .

الناس اقتصاديين وحتى رجال العلم قد تكون لديهم ردّات فعل – قد تكون أقل عقلانية لكن اكثر انسانية – ضد مجتمعات قد يكون بُعدها عن الكمال أقل لكنها معرضة كذلك للنقد . ان مجتمعاً كالمجتمع الاميركي بامكانه، نظرياً ، ان يلغي هذه الاشكال القصوى في الفقر . لكن هذه الامكانية لم تتحقق . انا لستُ واثقا من ان ما من نظام اجتماعي قادر على الغاء هذه الرواسب كلّياً ، وقد يتضمن أي مجتمع نسبة من عدم الكمال يتعذر الغاؤها ، ويتحتم عليه ان يتحمل وجود ١٠ الى ١٥٪ من الافراد المُبعدين ، وهم ضحايا الفشل إما لأنهم قليلو المواهب ، أو قليلو الحظ ، أو لأنهم يتمتعون بنفسية ثورية . انا لا أجزم ولا انفي امكانية الغاء الحالات الأليمة بواسطة تنظيم خاص [1] انما اقول ان التطور الاقتصادي – الاجتماعي لا يحرم المعترضين من براهين قيمة ولا يضطرهم على اعلان تحمسهم للنتائج الحاصلة حتى الآن في تسوية المداخيل .

أخيراً ، ان الاحصائيات الضرائبية هي عرضة للشك . ففي المثال الخاص ببريطانيا العظمى ، لا يمكن إلا ان يذهل المرء لهذا العديد الصغير من العائلات التي تفوق مداخيلها ٥٠٠٠ ليرة سنوياً، بصورة رسمية ، واذا قابلنا هذه البيانات الاحصائية الصادرة عن دائرة الضرائب بعدد سيارات « الرول – رويس » التي تجري في الطرقات ، لا نفتقر الى القناعة بان ثمة اخطاء مبدئية وقعت في مكان ما من هـــذه الاحصاءات . فأرباح الرأسمال لا تطالها الضرائب ولا تظهر في الاحصائيات الضرائبية . والاقسام التي تظهر في البيانات الاحصائيـــة تتعلق بالمداخيل الصافية ، بعد حسم النفقات ، اعني انها تتعلق بفئة مطّـاطة ، مَرنة ، حيث دهاء المحاسب بوسعه ان يعمل عمله . فكلما ارتفعنا في سُلّـم المداخيـل القائمة ، غير الصافية ، تزداد النسبة المحسومة بصورة مشروعة . وبما ان لدى أكثر الناس ثراءً أكثر النفقات ، لذا تكون الضريبة غير عادلة ، مع العلم بأن

(١) ان التنافر العنصري، في الولايات المتحدة يعمل في اتجاه استفحال الظاهرات الانتهائية. فالبيض والسود والبورتوريكيون لا يتلقون التربيــة نفسها ، ويفتقرون الى العدالة ابتداء من نقطة الانطلاق .

هـــذه الموضوعة لا يمكن مناقشتها من الناحية الضرائبية . وحصيلة الامر ان اللامساواة الفعلية هي أكثر تفاقماً مما تُظهرها الاحصائيات الضرائبية .

وما زال النقاش المبدئي قائماً حول عدالة نظام اقتصادي – اجتماعي كالنظام السائد في الغرب ، وحول المبرّر الخاص بكل نوع من أنواع المرتبات . فالعديد من الناس يعتقدون بان المداخيل التي يجنيها الرأسمال هي جديرة بالتنديد والشجب ، وبان اللامساواة في الرواتب هي مشروعة لأنهـا تقابل اختلافاً في الوظائف ، بينما الربح هو غير مشروع لأنه ليس وليد العمل . وما من شك في ان النقّاد لا يجهلون بان اعادة توزيع الارباح لا تُحسّن مصير الجماهير بصورة ملموسة . لكنهم ، عدا انهم لا يطالبون باعادة التوزيع هـذا ، يصرّون على نبذه بصورة مبدئية . ان مدى هذا النبذ يتضاءل طالما ان حجم الارباح لا يمارس تأثيراً كبيراً في مستوى حياة السكان . من الناحيـــة السياسية ، تتجه حدّة الاندفاعات الى الهدوء ، لكن هذا لا يحول دون استمرار النقاش النظري .

أخيراً ، ثمة واقعة اخرى تغذّي النقاش الحامي حول اللامساواة : يوجـد بين الفئات وداخل كل فئة انواع من اللامساواة هي جارحة . مثـــلاً ، في بلد مثل فرنسا ، يدفع الفلاحون ضرائب مباشرة ضئيلة جداً ، وغالبيتهم لا تستطيع دفع الضرائب لأن مداخيلها هي ضئيلة جداً ، بينما الذين يستثمرون المشاريـع الزراعية المزدهرة تُطرح عليهم ضرائب ضئيلة ، الأمر الذي يؤدي الى احتجاج المزارعين بالاجرة . ان القيم – الزائدة التي تحققها الاراضي المُعدّة للبناء تسبب ثروات ضخمة دون ان يكون لأصحابها أي فضل في ذلـــك . وهكذا تنشأ وتتزايد أسباب للامساواة لا تترك انطباعاً لدى المراقب بأنها تتفق مع العدالة . قد يكون في ذلك شيء أساسي : ان جوهر المجتمعات الرأسمالية يتضمن اسباب التنازع من اجل توزيع المداخيل ، وقد يحدث هذا ايضاً في المجتمعات السوفياتية ، حتى تصل المجتمعات الصناعية الى مرحلة الفيض المطلق حيث سيتمكن كل واحد من اخذ ما يشاء من الكومة . فقبل بلوغ هذه المرحلة ، لا يمكن ألا يكون هناك تنازع من اجل المداخيل طالما ان مجتمعاتنا هي مادية ولا تعير أية قيمة للتقشف ،

وطالما ان اعطاء الأهمية هو لرفع القدرة الشرائية الى الحدّ الأعلى ، من الطبيعي ان يتساءل الناس في كل لحظة عما اذا كان التوزيع عادلاً ام لا . اذن لا بدّ للناس من مواصلة المناقشة في هـذا الموضوع ، على الاقل طالما لم تبلغ المجتمعات مرحلة الفيض المطلق حيث يُسمح لكل واحد ان يأخذ ما يشاء من الكومة. بيد انه ، الى ان تبلغ المجتمعات الصناعية تلك المرحلة ، ومع تطوّر هـذه المجتمعات نحو المزيد من الموارد والتقليل من اللامساواة ، من الطبيعي ان تنخفض حـدة العداء وعنفه .

واليوم ان آخر مسألة نبلغها هيَ التاليـة : ما هي الاتجاهات الملحوظة في المجتمعات الصناعية فيما يتصل بالشكل وبالطابع الذي يتخذه النضال من اجل توزيع الدخل القومي بين مختلف الفئات ? يبدو لي ان هـذه الاتجاهات هي التالية : تناقص السلبية ، احتداد المطالب ، وانخفاض الحركات الثورية والميل لاستخدام العنف . وها اني احاول التعليق على هذه الظاهرات الثلاث :

١ — تناقص السلبية : قديماً ، كان الشطر الاعظم من السكان يعيشون بحسب التقاليد وكانوا يعتبرون بان ثمة مستوى معيناً ونمطاً معيناً من الحياة يتفق مع ما يستحقون ، دون أي أمل في التحسن . ان ما ادعوه بالسلبية الاجتماعيـة هو بكل بساطة انعدام المطالبة وعدم انتظار مصير أفضل . والحقيقة التي لا شك فيها ، وعلى الرغم من خيبة نمط معين من المحافظين ، هو ان من خصائص المجتمعات الصناعية انها تضاعف الموارد الجماعية ومطالب الجميع في آن واحد . من السخافة التنديد بهذه الظاهرة التي هي منطقية ، وطبيعية ، ومطابقة لجوهر المجتمع الذي نحيا فيه . وقد لاحظ بعض من مـدراء الشركات لدينا بأسف بان شغيلة بعض البلدان المتخلفة ، حالما يتوفر لهم دخل معين يعتبرونه كافيـاً لسد حاجتهم ، يحجمون عن مضاعفة الجهد ولا يبالون بالزيادة الممكنة لدخلهم . ان هذا الموقف لا يتفق مع الحالة الراهنة للمجتمعات الصناعية التي تريد القضـاء عليه . فلا يمكن تعليم الفرنسيين الرغبة في المزيد من الاشياء دون حثهم ، في الوقت نفسه، على المطالبة . ان تقلص الشطر من السكان المتمسك بالحياة التقليدية

العريقة، ان هذا التقلص يتفق مع التطور المنطقي والضروري للحضارة الصناعية التي تدفع الى المزيد من المطالبة .

ومع تقلص السلبية وعدم الاكتفاء بنمط الحياة التقليدي نجد ان هناك المزيد من المطالبات ، والمزيد من المناسبات للمطالبة ، والمزيد من الافراد والفئات المنظمة التي لتوعيها النسبة التي بين دخلها الحالي ودخل المجاورين ، تحتج أما على تخفيض الموارد أو على عدم كفاية زيادتها ، على الأقـــل بالمقارنة مع الزيادة التي استفاد منها الفرد الآخر أو الفئة الاخرى. فالمطالبة لا تنفصل عن المقارنة . ان جوهر الديموقراطية والحضارة الصناعية يؤدي الى حالة التحرك المستمر . واذا ما اريد إلغاء هذه المطالب والاحتجاجات ، اقتضى استخـدام وسائل لا تنتج الا أوخم العواقب ، لذا لا بدّ من الاعتراف بحق فئة من الفئات في ان تقول بحرية مطلقة ، ما هو عادل وما ليس بعادل . ان ارادة الغاء هـــذه المطالب والاحتجاجات تقتضي اذن اللجوء الى استخـــدام وسائل لا تنتج الا عواقب وخيمة . لذا ، لا بدّ من قيام نفر صغير من النـــاس بخنق أصوات الآخرين ، باسم الله أو التاريخ أو العنصر ، واللجوء الى توزيع المداخيل بحسب مصلحة المجتمع . ان لجوء هذا النفر الى السلطة المطلقة يشكل امكانية دائمة أو ميـــلا مستمراً لدى المجتمعات الصناعية ، لان حالتها الطبيعية ليست في قبول قيام النزاعات ولا في تهدئتها انما في منعها من ان اصبح قتالية .

٣ – ومن هنا تبدأ الموضوعة الثالثة : بطريقة عامة ، ان الميـل الى العنف والحركة الثورية بدأ يضعف . وعليه ، في أية ظروف تتجه المطالبة لاتخاذ طابع القسوة المتناهية ؟ اولاً ، في حالة هبوط الاجور ، والبطالة ، والأزمـــة الاقتصادية . وفي يومنــــا هذا ، اذا افترضنا تضافر هذه العناصر في الولايات المتحدة ، فيخشى من قيام ردود فعل عنيفة . لكن بعض المراقبين يعتقدون بان هذا الاحتمال لن يحدث ، لأن الحكومة الاميركية ستعمل كل مـا بوسعها ، بمــا فيه اللجوء الى التخطيط الشامل ، للحيلولة دون نشوب ازمة كبيرة مع حصول بطالة جماعية. (من الطبيعي ان التخطيط سوف يُصار الى اللجوء إليه

تحت شعار حرية المشروع !) . في الوقت الحاضر ، قـــد لا تكون المجتمعات الصناعية قادرة على تحمـــل أزمة مماثلة لتلك التي حدثت عام ١٩٣٠ ، كما ان الاتجاه الذي أشرت إليه يفترض استمرار النمو الذي لحظناه منذ عشر سنوات، والذي ، مع ذلك ، لا نستطيع اعتباره كضمانة . ومن جهة اخرى ، في مرحلة الازدهار ، ليس بوسع المنظمات العمالية وبصورة عامـــة ممثلي مختلف الفئات الاجتماعية الا ان توافق على التسوية لأن التسوية تؤدي الى نتائج افضل من القتال في مرحلة الازدهـــار الاقتصادي ، طالما ليس لدى هذه المنظمات والفئات من هدف سوى اعادة توزيع المداخيل . وفـــيما يتعلق بصورة خاصة بالنقابات الاميركية، فهي لا تعنى لا بمذهب ولا بإيديولوجيا، وهي لا تتذوق طعم الملكية العامة لوسائل الانتاج ، بل تؤثر المناقشة مع ارباب العمـــل على المناقشة مع الدولة ، وهي تحصل بانتظام على زيادة الاجرة الساعيّة . فلماذا تميل الى العنف؟ ان هذا الميل يتضاءل كلما كان سلوك الجماعة خاضعاً لقواد النقابات الى حدّ ما. والحقيقة ان أمناء سر النقابات الكبرى الاميركية يتمتعون باوضاع ماليـــة مُرضية ، كما يتمتعون بمكانة وسلطة عالية . لهذا السبب ، ان الصيغة الثورية ، صيغة الاستيلاء على الحكم ، من شأنها ان تضعهم مباشرة تحت اوامر الرؤساء السياسيين ، وبذا يفقدون امتيازاتهم. ولذلك يشعر أمناء سر النقابات الاميركية بالمزيد من الحرية ولا سيما بالمزيد من الأمان الشخصي ، طالما تعترف السلطات العامة باستقلال النقابات عن الدولة ولا تطمح الى تعيين قوّاد هذه النقابات باسم البروليتاريا ، وهذا يتفق كل الاتفاق مع مصلحة أمنـــاء سر النقابات ومع مصلحة أصحاب المشاريع ، ومع مصلحة السلطات العامة .

ففي مجتمع متقدم ، من الطبيعي ان تكون مختلف الفئات الاجتماعية في نزاع سلمي ، او اذا أجيز لي التعبير ، في تشاجر مستمر . لا ريب ان ثمة حالات عديدة من العنف : وما الإضراب إلا حالة واحدة من هذه الحالات . فما الذي يلزم للخروج من المنافسة الهادئـة التي يبقى مدارها توزيع الدخل القومي ، والدخول في المرحلة البطولية ، سواءً كانت فنائية او رهيبـــة ، أعني مرحلة

الثورة ؟ في الحقيقة ، يجب توفّر شعورَين يبدو انهما متناقضان ومتضامنان : شعور الأمل وشعور اليأس. يجب ان يكون الناس في وضع يعتبرون انه لا يطاق أساساً ، وانهم يأملون ، في الوقت نفسه ، بواقع آخر . وفي الواقع ، وسواءً أسفنا ام اغتبطنا ، فثمة مجتمعات صناعية ، هي ديموقراطية ومسالمة معاً ، مثل السويد والنروج ، ليست يائسة ولا غنية بالآمال ، فهي نصف راضية ونصف محتجة . انها ترضى بالجملة وتحتج على التفصيل . ان هذا النوع من التشاجر الرضي هو أبعد ما يكون من المناخ الثوري .

يحق لنا ان نأسف بان يكون الأمل واليأس قد هجرا معاً المجتمعات الصناعية في منتصف القرن العشرين ، وقد يكون من المحتم زوال هذين الشعورين القصيّين معاً ونهائياً . وفي النتيجة ، قد تكون فرنسا (التي ليست مطابقة كلياً لحكمة المسالمة التي سبق ان وصفتُها) البلد الذي عدد اولئك الذين ما زال الأمل لديهم يضاهي عدد الذين يئسوا ؟ وقد يكون المناخ الثوري المصطنع لدينا حصيلة الافتقار الى التشكك الايديولوجي والأمل . ومن حين لآخر ، انا الذي أنتقدُ طوعاً الروح المسيحية ، أميلُ للحنين الى العهود التي كان اليأس يغذّي اكبر الآمال ، على الرغم من ان التشاجر الرضي يبدو لي ، بعد كل تقدير ، انه الحالة الاجتماعية المقبولة اكثر من أي شيء في يومنا هذا. اقول انها الحالة المقبولة أكثر من أي شيء ، ولا اقول انها أكثر ما تكون مدعاة للحمد والمناصرة [1] .

---

(١) في عام ١٩٦٣ ، اتبعت فرنسا ، بدورها ، حكمة المسالمة . فالثوريون يتألفون من شيع . ولم يكن الشيوعيون قط محافظين بهذا المقدار ، ومتمسكين بالروح السلمية كما هم اليوم . ان التطور الاجتماعي في تسارع . فبين ١٩٥٤ و ١٩٦٢ انخفض عدد المستثمرين الزراعيين بمقدار ٤،٢٤./٠ ، وعدد العمال الزراعيين بمقدار ٢٨./٠ . وفي عام ١٩٥٢ ، لم يعد يمثل الاولون سوى ٧،١٥./٠ من اليد العاملة مقابل ٨،٢٠./٠ . والثانون ٣،٤./٠ مقابل ٦./٠ . كذلك تسارعت «المأجورية» : ان عدد ارباب العمل في الصناعة والتجارة نقص بمقدار ١،١٣./٠ بين هذين التاريخين ، في حين ان عدد الملاكات العليا والمهن الحرة ارتفع بمقدار ٤،٣٨./٠ (بالنسبة المئوية من المجموع ، ٤./٠ مقابل ٢،٨./٠) ، والملاكات الوسطى بمقدار ٨،٣٠./٠ ، والمستخدمون بمقدار ٣،١٦./٠ ، والعمال بمقدار ٨،٨./٠ .

الدرس الثالث عشر

فوارق موضوعية ، وفاصل اجتماعي ، وغيٌ طبقي

في المرة الاخيرة ، كنت درستُ وجهتين من وجـوه التطور الاقتصادي – الاجتماعي للمجتمعات الغربية، والسياقات التي تعين التغييرات في توزيع المداخيل الجماعية ، وآثار هذه التبدلات على الطابع الذي يتخـذه النضال بين الفئات في سبيل توزيع الدخل القومي . وكنت تخطيتُ ، ارادياً ، الأمور المتوسطة بين الواقع الاقتصادي – التبرُجز والواقع الاجتماعي – روح المسالمة النسبية . واود اليوم اعادة النظر فيها .

وفي تحليل وجيز ، أميز أربعة أمور منها :

١ – الفوارق الموضوعية في طرائق حياة الأفراد والفئات الاجتماعية .

٢ – الفاصل الاجتماعي بين هذه الفئات .

٣ – توعي كل فئة لنفسها ، ودرجة توعي كل فئة لوحدتها الخاصة .

٤ – درجة قبول أو رفض كل من هذه الفئات حالتهـا والفاصل الاجتماعي الذي يميّزها عن بعضها .

واني سأعمد الى تعريف هذه الحدود الاربعة المرتبطة ببعضها بعضـاً ، والتي مع ذلك لا تفترض بعضها بعضاً بدقة .

بشأن الظاهرة الأولى ، يميل المرء لأول وهلة الى القول انها تابعة للاختلافات التي بين المداخيل . وبالفعل ، توجد علاقة بين انواع اللامساواة في الموارد وبين انماط الحياة . لكن ، ليس من الصحة القول انه ، عند توفر وسائل متساوية ،

يجري استخدام هذه الوسائل بالضرورة بصورة متماثلة . انكم تعرفون جميعاً الابحاث التي قام بها السيد « موريس هالبوش » حول كيفيّة توزيع النفقات بحسب الفئات الاجتماعية ، فمع مداخيل متساوية ، على العموم ، ينفق العامل من أجل الغذاء أكثر وينفق من أجل السكنى أقل مما ينفق البورجوازي الصغير . ان توزيع النفقات ونمط الحياة ليسا أقلّ أهمية في نظر العالم الاجتماعي من مستوى الحياة . فالاتجاه نحو مستوى حياة بورجوازية صغيرة لا يُلغي لذلك الفوارق ما بين طرائق الحياة .

ان تعريف الظاهرة الثانية هو أعسر . ولافتقارنا الى عبارة أفضل ، سميتها بـ « المسافة الاجتماعية » . ولكي ابدأ ، سأشرع بالاستعانة باقرب معنى يمكن ان تكونوه عنها . فعندما تلتقون بامرىء ينتمي الى الأمة نفسها التي تنتمون اليها ، لكن يتعاطى المهنة التي يتعاطى والدخل الذي لديه هما بعيدان جداً عن مهنتكم ودخلكم ، تشعرون ، بصورة عفوية تقريباً ، بمسافة تفصل ما بينه وبينكم . ان ما يُذهل المسافر الغربي عندما يطوف بلداً مثل الهند هو ان الفارق ، في الغالب بين السائح الذي ينتقل من فندق فخم الى فندق فخم آخر وبين البؤساء المنتشرين في الطرقات ، هو على قدر بحيث لا يبقى بينه وبينهم ادنى حدّ من المشاركة التي تتيح أية علاقة أو تعامل بينه وبينهم . ان المسافة هي كبيرة جداً بحيث انه لا يبقى ، لا من هذا الجانب ولا من ذاك ، أي وعي يُوحي بوحدة انسانية . اني أذكُرُ الجامع الوردي اللون في « نيودلهي » وذاك المُسلِم الذي كان يخدمني كدليل . لقد كان يتصرف على نحو أنه لم يكن يعتبر نفسه من الجنس نفسه الذي انتمي اليه ، وكان يُوحي اليّ كأني كائن هبط من كوكب آخر . ففي مثل هذه الحال ، لا يمكن تجاوز الهوة الفاصلة ، وهذا الأمر قد لا يمر بخاطر أي فرد في فرنسا . لأن المسافة القصوى بين البورجوازي والعامل ما من شيء يجمع بينهما وبين الهوة التي تفصل التعيس الذي ينام في شوارع « كالكوتا » عن البورجوازي الكبير او حتى عن القائد الاشتراكي لجمهورية الهند . ان اقصى الفواصل ، في فرنسا ، لا تقضي أبداً على الشعور بالمشاركة .

ففي جميع المجتمعات الحديثة ، بين الأفراد وفي آن واحـــد ، شعور مزدوج : شعور بالمشاركة ، أي بانتمائنا جميعاً الى الجنس البشري نفسه، أو الى الأمة نفسها، أو الى الدين نفسه ـ وشعور بالمفارقة : أي ان العامل مثلاً يشعر بانه لا ينتمي الى العالم البورجوازي .

ونبلغ الآن النقطة المتوسطة الثالثة ، « وعي الفئة » . في غالب الاحيـان، هذا الوعي غير متوفر لدى الافراد الشديدي الحرمان . ولنعد الى مثل الهند : ان اتعاس الافراد قد لا يكون لديهم الشعور بانهم ينتمون الى جماعة خاصة (ما عدا الطائفة التي ينتمون اليها) ، فالبؤس ينتزع منهم الوعي ويعزلهم عن بعضهم بعضاً : وما من رابطة ضرورية تجمع بين مستوى المداخيل والطرائق الموضوعية للعيش وتوعي الأفراد لوحدتهم ، في مثل هذه الحالات .

أخيراً ، اطلبُ اليكم ان تميّزوا بدقــة بين درجة توعّي الفئة (او الطبقة) وقبول او رفض الفارق . فمن الممكن ان يشعر العامل بانتمائه الى البروليتاريا وفي الوقت نفسه يؤكد بان العمل الذي يقدّمه او الوظيفة التي يشغلها ليست قيمتها بأقل من قيمة عمل او وظيفة الآخرين . ان لديه القناعة الصميمية بأنه جزء من مجموعة عمالية ، ويقدّر هذا التمايُز ضمن اطار المجتمع الاجمالي . ان المثال الذي يخطر ببالي ليس خيالياً : فبحسب الدراسات الــتي جرت ، يتبين بان العامل الانكليزي يتوعّى طبقته دون ان ينتصب في وجه الترتيب الاجتماعي ، من جراء ذلك . وقد يكون الظرف الفرنسي متجهاً في اتجاه معاكس .

والآن ، بعد ان أجَدْنا في تمييز هذه الظاهرات الثلاث، يحسن بنا ان نمحّص اتجاهات التطور من ناحية كل ظاهرة على حدة .

اولاً ، ما هو تأثير اتجاهات التطور الاقتصادي في الفوارق الموضوعية في شروط الحياة ؟ قد يميـــل المرء فوراً للاجابة بانه اذا كانت الاختلافات بين المداخيــل تتجه الى التقلص ، فبصورة متوازية يجب ان تتضاءل الفوارق بين طرائق العيش . اجمالاً . وفي المدى البعيد ، هذا صحيح . لكن هذه الموضوعة هي على قدر من البداهة لكي لا تكون ذات اهمية ، ويجب المضي الى ما أبعد.

ففي البدء ، اني اتساءل : الى أي حد يمكن ان يتجه تقليص اللامساواة الاقتصادية الى إلغاء الاشكال القصوى للبؤس ؟ يبدو لي ان الاجابة عن هذا السؤال هي على النحو التالي : ما من مثل حتى اليوم على ان المجتمعات الفقيرة استطاعت القضاء على شروط الحياة البائسة ، كما ان هذه المجتمعات تتضمن الكثير من اللامساواة (باستثناء الصين الشيوعية التي تعمل دائبة خلافاً لذلك). ان هذه الموضوعة هي مقيتة في نظر الاخلاقي وجارحة بالنسبة للضمير . ومن المأمول فيه ان تزداد العدالة كلما كان الفقر العام اكثر بروزاً . الواقع ، ان المسألة في عالمنا هي مغايرة كلياً لهذه الامنية . ان المجتمعات المدعوة بالمتخلفة او النامية تفتقر الى الثروة ، بمعنى ان الدخل الفردي فيها هو ضئيل ، وهي توزع الموارد بطريقة بعيدة جداً عن المساواة . ففي الهند مثلاً ، قد يكون من المستحيل إلغاء الاشكال القصوى للبؤس . لذلك ، وبدافع الروح الانسانية نفسها ، يجب حمل الجهود على خلق الثروة ، وعلى تحسين الزراعة ، وعلى التصنيع ، لا الاعتماد على مساعدة الملايين من البؤساء الذين لا يمكن انقاذهم . انا اعرف بان هذه الموضوعة هي شاقة . لكن الواقع هو انه لا يمكن تصوّر سياسة مساواة في بلد حيث زيادة السكان بالنسبة للموارد تتجاوز نقطة معينة .

واذا تركنا جانبا البلدان المدعوة بالمتخلفة أو النامية التي لا نعالج موضوعها الآن ، مبدئياً ، وتطلعنا الى البلدان الغربية ، وجدنا موضوعة ثانية تجدر الاشارة إليها : ما من تناسب معقول بين النمو الاقتصادي الإجمالي و « انقضاء الإملاك » او المسكنة . ان القضاء على الفقر المطلق كان اكثر فعالية في البلدان السكاندينافية او في بريطانيا العظمى مما في الولايات المتحدة ، على الرغم من ان الثروة الاميركية هي اكبر . وبعبارة اخرى ، اذا كان الشرط الضروري لإلغاء البؤس هو توفر حد ادنى من نمو مُجمل المجتمع ، فان الشرط ليس كافياً .

اذن كيف تفسّر هذه العجيبة البيّنة ، التي أشرتُ اليها؟ اولاً ، ان الولايات المتحدة تمثّل حالة فريدة بالنسبة للبلدان الاوروبية ، بسبب التنوّع القصيّ ،

القومي والعنصري ، بين السكان ، هذا السبب الذي شجّع حتى الآن استمرار بقاء طبقة « بروليتارية – سفلى » ، ان جاز لي التعبير ، أي طبقة دون مستوى البروليتاريا التي تحدث عنها ماركس ، طبقة أسفل من طبقة عمال الصناعة. ففي هذا عامل من العوامل التي تشلّ تكوين وعي طبقي قوي. واليوم ايضاً ، توجد في الجنوب او في الولايات المتاخمة للمكسيك طبقة « بروليتارية – سفلى » ، مصدرها هو إما اللون او منشأها العائد الى البلدان المجاورة ، هذه الطبقة التي لا تستفيد قط من مستوى الحياة المرتفع لدى مُجمل السكان الامريكيين. وثمة سبب آخر ، مغاير كلياً ، هو ان الولايات المتحدة ليس فيها حتى الآن تعويضات عائلية . فهي توافق وتعتبر على ان من الطبيعي وجود فارق قصيّ في مستوى الحياة بحسب حجم العائلات . فبعض البيوت العائلية التي تشتمل على شغيلين وتتقاضى بالتالي اجرتين لديها مداخيل تتراوح بين ٦٠٠٠ و ٧٠٠٠ دولار ، أي تتراوح بين مليونين ومليونين ونصف الفرنك[١]،وهذا يمثل مستوى حياة مرتفع. وبالعكس ، ان العائلة ، التي تضم عدداً كبيراً من الاولاد وليس فيها سوى شغيل واحد ، وبالتالي تتقاضى اجرة واحدة ، هي فقيرة ، واحياناً قريبة من البؤس. ان الايديولوجيا القومية التي للولايات المتحدة حتى الآن (ويُلاحظ تغيير تدريجي) توافق على المعركة ، والاصطفاء بحسب نتائج الصراع . وحتى لا تتضمن بان توزيع المداخيل يجب ان يهيمن عليه ، بصورة اساسية ، تلبية الحاجات الضرورية للمواطنين . فمسألة تلبية الحاجات هي ثانوية ، وهي حصيلة التنافس بين الافراد ، هذا التنافس الذي يُعتبر ، في آن واحد ، عادلاً ومطابقاً لمصلحة المجتمع . ان هذه الظاهرات تتجه نحو التغيير بصورة بطيئة ، لكنكم ، عندما تزورون الولايات المتحدة ، ينشأ لديكم شعور باشكال وضروب من اللامساواة أبرز مما في البلدان السكاندينافية . وبهذا الخصوص ، ان البلد الذي طرأ عليه أكبر تحوّل قد يكون بريطانيا العظمى .

لخمسين سنة خلت ، كان هذا البلد يعتقد ، كما كان في الواقع ، انه ، من ناحية

---

(١) ٣٠٠٠٠٠ الى ٣٥٠٠٠٠ فرنك لعام ١٩٦٣ .

القوة ، في الصف الاول في العالم . فكانت لديه امبراطورية ، تمتد الى جميع القارات ، لكن ، في الوقت نفسه، كان ثلث السكان البريطانيين يعاني نقصاً في التغذية. وبعد انقضاء خمسين عاماً ، أضحت بريطانيا قوة من درجة ثانية . فهذه الجزيرة التي لا تهيمن على مداخيل مرافئها غدت تابعة للقوة التي صارت سيدة البحار . غدت بريطانيا اذن تابعة للولايات المتحدة . لكن ، خلال مرحلة الانحدار ، تم القضاء على النقص في التغذية ، واضحى الانكليز ، على الرغم من الإضرابات العارضة ، يعيشون اكثر هدوءاً ورغماً مما لم يعيشوا قط [1] . ان هذا التناقص الذي صورته اعتقدُ بانه يمكن ان يكون موضع تأمل مفيد من جانب المفكرين القوميين الذين لم يدركوا بعدُ بان الظاهرات الاقتصادية والاجتماعية في القرن العشرين لا تحددها نسبة القوة السياسية كما كانت الحال في الماضي . فما من نسبة قطعاً بين المقام الذي يتمتع به الدبلوماسيون فيالمؤتمرات الدولية والشروط التي تعيش فيها الشعوب .

ان مثال فرنسا هو متوسط ما بين بريطانيا والولايات المتحدة . لا شك ان البؤس هنا هو اكثر مما في بريطانيا العظمى لسببين رئيسيين: فما زالت قائمة أزمة السكن ، التي دُبرت بصورة علمية خلال اربعين عاماً من الحكم ذلك ان التشريع الخاص بالايجارات كان يؤدي منذ عام ١٩١٤ ، بصورة لا رحمة فيها ومتوقعة ، الى العجز الحالي . وبالاضافة الى هذا التعمد ، فان الاحداث والحروب طبعاً ضخمت هذا النقص . ان الجهود التي تُبذل حالياً تتجه نحو إصلاح الحال ، لكن ستنقضي أيضاً عدة سنوات قبل ان تزول اللامساواة القصية التي تفرق بين عائلات ذات دخل واحد، حسبما تتكون تنصرف بسكنى أم تعيش في الفنادق. والسبب الثاني هو ان فرنسا ما زالت حتى اليوم بلداً يتسع فيه التنافر وعدم الانسجام بشكل كبير. فهي تتضمن قطاعات اقتصادية ومناطق لم تجار العصر، ولم يتم فيها استحداث الآلات والمعامل . ففي بعض الأرياف ، يعيش

(١) بيد ان التمييزات الاجتماعية ما برحت عميقة الجذور في المجتمع الانكليزي . فما بين الشعب ورجال المؤسسات مازال الفارق كبيراً .

الفلاحون شروط فقر مدقع ، ويتمسكون بقطعة الأرض الصغيرة ، ويريدون الحفاظ على نمط العمل والحياة المألوفين . ان هذه الظاهرات لا يمكن القضاء عليها الا باللجوء الى الاستحداث العام. وبالمقابل،وخلافاً للولايات المتحدة واكثر من بريطانيا العظمى، ان لدى فرنسا نظاماً للتعويضات العائلية ، وقد دفعت بعيداً جداً الى الأمام الاتجاه نحو توزيع المداخيل تبعاً للحاجات المفترضة. لدى العائلات . وهذه التدابير تعمل في اتجاه الغاء الأشكال القديمة للبؤس .

ولنطرح الآن السؤال التالي : ان تقليص اللامساواة الاقتصادية ، الى أي حدّ يمكن ان تنتج عنه تسوية تدريجية لشروط حياة مختلف الفئات الاجتماعية ؟ انا اعتقد ان الفكرة الرئيسية المتعلقة بهذه النقطة هي فكرة « انعدام التواصل» وفكرة « الحدود » . قد تذكرون انني عندما محصتُ توزيع المداخيل في الولايات المتحدة ، اشرتُ الى نسبة العائلات الاميركية التي مدخولها يفوق ٤٠٠٠ دلار . ان هذا الاختيار كان يتضمن عنصراً من الاعتباطية ، لكنه كان ينطوي على معنى: فهناك نقاط تحول او انقطاع. ان كل زيادة تطرأ على أضعف المداخيل لا تميل فوراً الى التقريب بين شروط الحياة . يجب ان تكون الموارد على نحو انها تتيح الامكانية لتوفير الغذاء والكساء تقريباً مثل الطبقات المدعوة بالبورجوازية، من جهة،والتصرف بالفائض بالنسبة للسلع التي هي موضع استهلاك دائم ، من جهة اخرى . فاذا ازدادت الثروة الإجمالية ، واذا كان مجمل المداخيل في ارتفاع ، يمكن ان ينتج عن ذلك تسوية في شروط العيش دون ان يكون ، من الناحية الاحصائية ، ثمة تقليص جوهري في أنواع اللامساواة . وعندما يؤكد العالِم الاقتصادي او العالِم الاجتماعي ، بموجب الاحصاءات ، اتجاهاً نحو المساواة، لا يكون دوماً قد اكتشف واقعة اجتماعية يتحسّسها اصحاب العلاقة، فعندما تتمكن العائلات العمالية من تأمين السكنى والغذاء تقريباً بشكل يضاهي البورجوازية الصغيرة ، تكون السيكولوجيا قد عزّزت الاحصائية فعلاً . وهذا يعني بان الاتجاه نحو تسوية شروط العيش هو تابع لنمو الثروة الإجمالية بمقدار ما هو تابع ايضاً لتقليص اللامساواة . ان العاملين يتدخلان في هذا الموضوع ،

لكني أعتقـد بان العامل الاول هو الاهم . ففي الولايات المتحدة ، ان ما يخلق ظاهر التسوية ، هو انه ، على الرغم من درجة اللامساواة ، هناك عدد متزايد من العائلات العمالية يتصرف بمداخيل كافية تمكنه من امتلاك سكنى خاصة بـــه ومن التغذية على شاكلة الطبقات البورجوازية ، وحتى تأمين الكساء مثلها .

فاذا كان الامر كذلك ، كانت المجتمعات الصناعية ماضية في اتجـاه التلاقي بين أنماط المعيشة (اكرّرُ مرة اخرى ، مع جميع التحفظات الضرورية) . ففي السويد، ان هذه التسويةهي مُذهلة. لكننا اذا تركنا جانباً البلدان السكاندينافية من جهة ، والولايات المتحدة من جهة اخرى (حيث لا تصيب هذه التسوية سوى ١٥٠ و ٦٠٪ من السكان) ، فما من بلد من البلدان الغربيـــة المتوسطة ، أي لا بريطانيا العظمى ولا فرنسا ، بلغ هذه المرحلة حيث نموّ الثروة الاجماليــة يؤدي الى انماط معيشة متشابهة موضوعياً . فهذا لم يتحقق بعد ، كما انه ، حتى اليوم ، ما زالت اللامساواة بين المداخيل تؤدي الى انماط معيشة مختلفة جداً ولا يمكن إلغاؤها. ولا يُحتمل ان يتمكن أي إصلاح اجتماعي من التقريب بين المداخيل في المدى القصير . ولو جرى تطبيق الحد الاعلى في اعادة توزيـع الدخل القومي ، لما استطاع احداث التسوية في شروط المعيشة لدى السكان ، هذه التسوية المأمولة او التي قد تكون موضع امل .

ان إعادة توزيع المداخيل تقيّدها ، في النظام الديموقراطي ، وسائل الدفاع التي بحوزة الطبقـة المميزة ، التي تدافع عن مصالحها ، وفي أنظمة الحكم الفردي يقيدها السلطان الذي بـــين يدي الحاكم . فالأقوياء لديهم القدرة ، نظرياً ، على توزيع المداخيل لصالح الفئات غير المحظوظة ، لكن ، من الناحيـــة العملية ، ينبغي افتراض التجرّد وخلو المصلحة. لذا بوسعنا ان نخلص الى القول ان الملاحظ في أغنى المجتمعات ان هناك شطراً واسعاً من السكان يتشابهون أكثر فأكثر في طريقة العيش الظاهرية ، الخارجية . وقد يتسع هـــذا التشابه ، وقد يتسع جمهور فئة البورجوازية الصغيرة اذا افترضنا نظرياً استمرار النموّ الاقتصـــادي ، بحسب الوتيرة الملحوظة منذ قرابة خمسة عشر عاماً . لكننا ، في الوقت الحاضر ، وفي

معظم البلدان الغربية ، ما زلنا بعيدين جداً عن ذلك .

لننظر الآن في الوجه الثاني من القضية ، أي النسبة ما بين الفوارق المادية والمسافة الاجتماعية . اننا نلحظ بانه ما من تناسب بين تناقص تلك وتقلّص هذه. سأتخذ مثالاً على ذلك بريطانيا العظمى. ان الفوارق بين المداخيل انقصت بصورة حسّية ، اولاً داخل الطبقة العاملة ، ثم بين الاجور والرواتب ،٬ اعني إجمالاً بين العمال والمهن غير اليدوية . وعلى الرغم من هذا التقارب الاقتصادي وحتى الاجتماعي ، فان أنماط الحياة وسيكولوجيات الفئات ونفسياتها ما زالت، حسبما يبدو لي ، تقريباً مختلفة اليوم كاختلافها في الماضي . فالمسافة الاجتماعية بين الفئات المميّزة وجمهور السكان ما برحت كبيرة جداً. ان هذه المسافة الفاصلة بين الاوساط الحاكمة الانكليزية والطبقات الشعبية، هي، حسبما يبدو لي ، أعظم في بريطانيا مما في فرنسا (لكنها في انكلترا مصحوبة بقبول من الجانبين) .

ان هذه الغرابة البريطانية يبدو لي انها حصيلة التاريخ وبقاء التقاليد شبه الارستوقراطية . ان المؤسسة التي تحافظ على هذه المسافة الاجتماعية اكثر من اية مؤسسة اخرى هي نظام التعليم ، الذي بقي بصورة جذرية بعيداً عن المساواة . لِنذكر قبل كل شيء بـ « المدارس العمومية » التي قد يقول الفرنسي عنها ، طواعية ، انها تُدعى هكذا لانها مدارس خاصة ، تضم ، كداخليين ، اولاد الاوساط المميزة . ان الطموح الاقصى لدى العائلات التي ترتقع في السُلّم الاجتماعي هو تمكين اولادها من النشوء في هذه المدارس الشهيرة. لا شك في ان بعضاً من اولاد العائلات المتواضعة ينال المنح لدخول « المدارس العمومية » ، لكن هذه الطريقة تزيد الانتقال الاجتماعي دون ان تعدل التربية ، لأن ابن البورجوازي الصغير يتوجب عليه ان يتكيف بحسب النمط شبه الارستوقراطي الذي لدى رفاقه .

ان تنظيم التعليم الثانوي يعمل في الاتجاه نفسه ، اعني التمييز بين « مدارس اللغة » وبقية المؤسسات الثانوية . في النظام الانكليزي ، تكون نخبة التلامذة في شبه مؤسسة يتخرج منها جميع الطلاب . وثمة كليات اخرى حديثة او تقنية

تضم بقية الفئـــات . والمدارس الوحيدة التي تحوي جميع الاختيارات تدعى بـ « المدارس الشاملة » وهي موضع مناقشات ومشادّات حادة جداً في انكلترا .
ان نظام التعليم ، الموروث من الماضي ، والذي يفرق بين فئات التلاميـذ ، يُوسع الشقة بين الأوساط الاجتماعية منذ سن مبكرة . منذ عام أو عـــامين تم تكريس مقالة ، اجتماعية تهكمية ، للخصائص التي تتسم بها اللغـــة التي تتكلمها مختلف الفئات ، وللمفردات وللفظ اللذين يحددان طابع الطبقة العليا . واشار المؤلف ، بالامثلة ، الى الكلمة التي يستخدمها المميزون والكلمة التي لهـــا المعنى نفسه والتي تستخدمها عامـة اوساط البورجوازية الصغيرة أو الاوساط الشعبية ان ظاهرات من هذا النوع تميـــل لأن تخلق لا نضالاً بين الفئات الاجتماعيـة بل شعوراً قوياً بالفرقة أدعوه ، لافتقارنا الى عبارة أفضل ، بالمسافة الاجتماعية. وفضلاً عن ذلك ، لقد حافظت الطبقةالعليا على بعض العادات الارستوقراطية أو شبه الارستوقراطية . لا شك انهـــا ناجمة عن خليط من النبالة القديمة والطبقة الوسطى . وحتى اذا افترضنا انها طبقة ارستوقراطية ، فهذه الارستوقراطيـة تعمل وليست طبقة بذخ وترف. وعلى الرغم من كل شيء ، ان نمط حياتها يختلف عن نمط حياة البورجوازية الاوروبية .

مع ذلك ، اياً كانت الفوارق الاجتماعية ، فان الفرنسي يبقى لديه انطباع خاص بشأن لا المساواة انما الصلة التي بين هذه الفئات . هل حالة الأمور هـذه ستدوم ؟ هذا سؤال آخر : فكلما كان الانتقـــال الاجتماعي كبيراً ، كانت الرغبة في الارتقـــاء اكثر حدةً ، تعذر في آن واحد انقاذ مبادىء مجتمع متساوٍ من جهة وواقع المسافة الاجتماعية الموجودة بين مختلف الفئـــات ، من جهة اخرى . بيد ان بريطانيا العظمى حققت ، في الوقت الحاضر ، طرفـــة سريعة العطب : فهي انقصت كسائر البلدان الغربيـــة اللامساواة الاقتصادية ، وفي الوقت نفسه حافظت ، بتصميم وكتمان ، على التباين الاجتماعي. وقد يكون هذا المزيج ، الدائم او الوقتي ، مثالاً نموذجياً من بعض الوجوه .
والمسافات الاجتماعية في الولايات المتحدة ، عندما لا تتدخل الاختـلافات

العنصرية والقومية ، هي أقل مما في انكلترا الى حدّ ما ، وذلك تابع لنفسية الشعب الاميركي . ففي حين ان في انكلترا، حتى تاريخ قريب ، كان التمييز بين المهن والشروط الخاصة يُعتبر مطابقاً للنظام الطبيعي وكأنه ابديّ ، كانت اللامساواة الاقتصادية في الولايات المتحدة كبيرة جداً بينما الايديولوجيا الرسمية تقول بالمساواة بين الجميع . والتوفيق بين اللامساواة الاقتصادية والمساواة ايديولوجياً تجري محاولته بطريقة تشبه الاعتقاد العام الشائع في فرنسا بان « جميع الجنود لديهم ، في حقائبهم عصا المشير » . ان هذه الايديولوجيا لم تتجاوب قط بامانة مع الواقع الاجتماعي ، لكنها ساعدت الى حدّ كبير على سدّ الثغرة أو التغلب على التناقض بين اللامساواة في الواقع والمساواة في الحق . وعدا ذلك ، لم تنشأ في الولايات المتحدة أية ارستوقراطية حقاً . أخيراً ، ان طريقة التفكير السائدة هي طريقة الطبقة الوسطى . وغالبية الاميركيين يصنفون أنفسهم ضمن هذه الطبقة. وكلما ارتفع عدد العمال الذين ينالون مداخيل كافية ، ارتفع عدد الذين يصنفون انفسهم ضمن الطبقة التي تحمل طابع المجتمع الاجمالي . والمسافة الاجتماعية هي كبيرة تبعاً للون الجلد أو للمنشأ القومي ، لكن فيما يتعلق بالظاهرات المتصلة ببنية المجتمع الصناعي ، انها في الولايات المتحدة أقل مما في بريطانيا العظمى .

ان المسألة الثالثة تتعلق بدرجة حدّة الوعي الطبقي . وهي موضوعة على الشكل التالي : ان العديد من الافراد يعيشون بطريقة متماثلة ، لكنه لم ينتج بعد عن هذا التماثل في العيش وعيٌ شديد بالانتماء الى فئة تدعى طبقة . في معظم البلدان الغربية ، يتكلم المثقفون ، طوعاً ، عن الوعي الطبقي ، وينسبونه للعمال . لكنهم هم انفسهم ، على العموم ، لا يشعرون بذلك. اما الذين يكثرون من هذا الكلام فهم المثقفون الماركسيون ، وهم يصنفون انفسهم ، فكرياً ، الى جانب الطبقة العاملة التي ليسوا من عداد اعضائها . وفيما يتعلق بالبورجوازيين الصغار ، فاذا ما سُئلوا عن انتمائهم الطبقي ، أجاب بعضهم بانه ينتمي الى الطبقة الوسطى وأجاب البعض الآخر انه ينتمي الى الطبقة العاملة . ففي

هاتين الحالتين الخاصتين بالطبقة البورجوازية الصغيرة ، لا يبدو الشعور الطبقي قوياً وواضح المعالم . لذا ، يُطرح السؤال التالي : في اي اتجـــاه ينشأ الوعي الطبقي مع التطور الاقتصادي ؟

أنا لا اعتقد ان بالامكان تمييز اتجاه وحيد ، لأن الظاهرات هي متعددة ومتناقضة . ففي المجتمعات الغربية تتجه الفئات الى تنظيم نفسها . وفي منتصف القرن العشرين أضحت هـــذه الفئات أشدّ وعياً واكثر قدرةً على الدفاع عن مصالحها اكثر مما في الماضي. ان مُنتجي الشمندر، واصحاب المشاريع التعدينية وصغار التجار هم مرتبطون بمصالح ولكل فئة منهم المزيد من الشعور بانتمائهـا الى مجموعة اقتصادية – اجتماعية معينة . لكن هذه الفئات ليس لديها شعور بانها تشكل مجموعة منفصلة بصورة جذرية وفريدة عن بقية المجموعات ، خلافاً لمـا يحدث لدى العمال .

ذلك ان المسألة الأهم هي مسألة تطور الوعي الطبقي لدى عمـال الصناعة . وقد قام نقاش كثير حول المسألة . وانا لا أدّعي باني اعطيكم جواباً قاطعاً . فمن الصعوبة دراسة موضوع من الخارج، كعلماء اجتماع، وذلك لا لأن علماء الاجتماع لم يعمدوا الى اجراء هذه الدراسة بل لأنهم انقسموا على أنفسهم ، فبعضهم يجـد لدى الطبقة العاملة هذا الوعي الطبقي، والبعض الآخر رفض هذا الوعي بصورة مسبقة . لذا ، سأكتفي ببعض الاشارات التي تبدو محتملة في نظري .

واني سأعتمد المثـــال الانكليزي ، الذي درسه علماء الاجتماع الانكليز أنفسهم ، وهم يتميزون عن علمـــاء القارة اليابسة المتأثرين بالماركسية ، بينما هم لم يبالوا بآراء زملائهم ، وانصبّ اهتمامهم على دراسة الاوضاع في بلدهم بصورة موضوعية .

اولاً ، لقد تبدّل الترتيب داخل الطبقة العاملة، واضحى الفارق في الاجور بين العمال المتخصصين وسواهم ، في الوقت الحاضر ، أقل مما كان قبل قرن . وارستوقراطية المهنيين تضاءلت ، عدداً وأهميـــة . وأصبح العمال المتخصصون

يشكلون الغالبيــــة [1] . وكانت الحركات النقابية الانكليزية في القرن الماضي منظمة ، في الغالب ، من قِبل النخبة العماليـــة ، وكانت هــذه هي التي تقود النقابات . وكانت النقابات تجمع اعضاءها بحسب اختصاصها أكثر ممـا بحسب القطاعات الصناعية . اما اليوم فان الطبقة العاملة الانكليزية أصبحت اكثر انسجاماً . وفي الوقت نفسه ، ان السمة البروليتارية التي كانت تطبع المنظمات العمالية الانكليزية تميل للزوال . فالمنظمات العفوية التي كانت تتوخى الدفـاع عن مصالحها ، والمطالبة بتحسين اوضاعها وبالثقافـــة ، امتصتها واستوعبتها النقابات الحالية التي هي من جهة أقوى ، ومن جهة اخرى اقل استقلالاً وأقل تمثيلاً للطابع العمالي مما كانت عليها النقابات في القرن الماضي . كما ان الضمان الاجتماعي اضحى دائرة خاضعة للدولة، ومؤسسات التعاون المتبادل ذات المنشأ العمالي في الاصل لم يعد لها وجود . وحلّت محلها بيروقراطية الدولة .

واخيراً ، تجلت ظاهرة ، بوسعكم ان تلعنوها او تمتدحوها ، وهي القضاء على ما كان يشكل حقاً ثقافة عمالية صحيحة . وقد كبحتها وقضت عليهـا ما بوسعكم ان تدعوها نصف ثقافة أو ثقافة زائفة او ثقافـة الجماهير ، أي الثقافة المنتشرة عن طريق الراديو والتلفزيون والتي تُعرض على مجموع السكان وتعمـل على توحيد طرائق التفكير والعيش بفعالية مجدية . في الوقت الحاضر ، وحسبما يرويه لنا المراقبون ، بدأ الراديو ولا سيما التلفزيون (وهذا الاخير هو في انكلترا تسلية شعبية) بنشر محتوى لا يحمل سمة أية طبقة معينة بـل ينتج عن شبه تعميم او تبسيط لثقافة الطبقات العليا . وفي النتيجة ، اخذت هذه الوسائل في القضاء على النشاط المستقل الذي كانت تتمتع به الطبقات الشعبية سابقاً ، وفي الوقت نفسه ، أبقت على الشقة الواسعة التي تفصل بين الاقليات المزعومة مثقفة (والتي تدعي حول ما تنشره وسائل الاقتصاد الجماهيرية، التي تخلقها الحكومة طبعاً) والجماهير نفسها .

---

(١) ان هذه الموضوعات ليست صحيحة بالنسبة لجميع الصناعات . فاذا كان « مهني » القرن المنصرم لم يعد له وجود ، فان عدد مراقبي الآلات وانصاف المهندسين يتزايد .

وفي هذا الوضع ، هل ينبغي القول ان الطبقة العاملة ، المنسجمة لكن المحرومة من أية مبادرة ، تتوعى ذاتها ؟ ما من شك في ان العمال الانكليز يفكرون هذا التفكير . لكن هذا الوعي الطبقي ، في الوقت الحاضر ، فقَدَ الطابع الكفاحي الاصيل ولم يعُد يتجلى بآثار ثقافية اصيلة ، خاصة بالعمال كما كان الامر في الماضي. قد تكون ثقافة التلفزيون اصلح (او اقل صلاحاً) : على كل حال ، ليست من خَلق الطبقات الشعبية ، ان هذه الطبقات تتلقاها ، وان جاز لي القول، تتحملها، وتُفرَض عليها من قِبل الدولة التي تستأثر باحتكارها، لكي تُعلن ان هذا التنوع دليل على صلاح النظام الديموقراطي . ففي هذه الحال، لم تعُد وسائل الاتصال بالجماهير التي تضعها الدولة وسيلة للتوجيه السياسي ، بل توجيهاً لتحريم السياسة ، كما قد يقول المتشائم . ان التلفزيون « الحيادي » هو، كما يبدو ، طريقة مدهشة لتحويل الشعب عن السياسة .

علينا ان نطرح سؤالاً اخيراً : الى أي حدّ ، عندما يكون حزب العمال الانكليزي في الحكم ، يشعر العمال انهم هم فيه ؟ وهكذا نعود الى المسألة الشهيرة ، مسألة العلاقات بين البروليتاريا والحزب . عندما يجلس المستر اتلي او المستر جيتسكل في المقرّ رقم ١٠ في «دونينغ ستريت» ، هل يشعر العامل الانكليزي انه في الحكم ؟ في الواقع ، يواصل القول « نحن ، وهم » ، و « هم » سواءٌ كانوا محافظين او من حزب العمال . من المحتمل ان يكون لدى العمال المزيد من الشعور بأنهم يساهمون في ادارة الشؤون العامة عندما يكون في الحكم أمناء سرّ نقابات سابقون او نواب من حزب « العمل » . لكن من الصعوبة تقدير ذلك لأن علينا ان نتغلغل في ضميرهم لمعرفة ذلك . لِنقُل بصيغة حكيمة : أياً كان الحزب الحاكم سواءٌ كان المحافظون او العماليون ، ان الدولة هي دوماً بعيدة وقوية . وفي ختام الامر ، لا يملك الافراد سوى ادارة الشؤون القريبة منهم . لا ينتج عن ذلك بان ارتقاء حزب عمالي الى الحكم ليس له معنى . من المحتمل ان يكون هذا المعنى الوحيد الذي يمكن اعطاءه لفكرة ارتقاء الطبقة العاملة الى الحكم ، لكن يجب معرفة ان هذا الارتقاء يتم بالواسطة

أي بصورة رمزية .

وبعد، يتبقى علي ان اعالج مسألة اخيرة. يمكن ان يرافق المسافة الاجتماعية قبولٌ ، وهذا هو شأن بريطانيا العظمى ، أو رفضٌ مثلما في فرنسا – وهـــذا يزودنا بمسألة سأول معالجتها في الدرس المقبل : ما هي التحولات التي تهيمن على المواقف ازاء الفاصل بين الفئات ، والى أي حدّ يعمل الانتقال الطبقي داخـل المجتمع لصالح هذا الموقف أو ذاك ؟

الدرس الرابع عشر

الطبقات والانتقال الاجتماعي

اذكركم في البدء بالنقطة التي كنا وصلنا اليها في نهاية الدرس الاخير . فقد كنت ميزت أربعة وجوه للفرقة التي بين الفئات الاجتماعية ، فوارق في المداخيل ، فوارق في طرائق العيش ، شعور بالمشاركة وبالانفراد بالنسبة لبقية الفئات ، واخيراً قبول أو رفض هذه الفوارق .

وكنت حدثتكم عن الوجه الثالث ، اعني عن الشعور بالمشاركة وكنتُ امتنعت عن موضوعات عامة بشأن اتجاه التطور لان الدراسات التي تحت تصرّفنا لا تمكننا من إلقاء حكم قاطع . فالملاحظات تختلف بحسب القطاعات الاجتماعية . يلاحظ ، ضمن الفئات المدعوة عامة بالطبقات الوسطى ، تنظيم لمصالح زمر كالتجار والاطباء ، والمدرسين في بعض الحالات . وهذه الزمر التي اصبح تنظيمها أقوى فأقوى ، اضحت لديها الوسيلة للتظاهر والمطالبة والاحتجاج . لكننا لا نلحظ شعوراً بالمشاركة لدى فئة واسعة كفاية لكي تستحق ان يطلق عليها عبارة طبقة . وقد يحدث ان تنتصب فئات مختلفة في وجه إما البروليتاريا أو الطبقة العليا اثناء مرحلة أزمة ، لكن تنظيمات المصالح ، الطبيعية هي أكثر وضوحاً من وعي « الطبقة الوسطى » . كذلك ، انا لا اعتقد بان الوعي « البورجوازي » ، خلال مرحلة هادئة ، هو بارز . وبالمقابل ، خلال مرحلة نزاع حادّ ، قد يحدث تجمع ضد التهديد الثوري ، لكن المسألة في هذه تكون على الارجح معركة سياسية .

وبخصوص الطبقة العاملة ، كنتُ شددت ، مع التخفظات ، على الانسجام المتزايد من جهة ، ومن جهة ثانية على الاتجاه نحو التبرُجز ، وفقدان المبادرة والاصالة البروليتارية في النشاطات النقابية أو الثقافية لدى العمال في أيامنا هذه ومن بين هاتين الظاهرتين ، ان الظاهرة الثانية هي الاعمّ . فحيثما تنتشر وسائل الاتصالات الجماهيرية ، كالاذاعة والتلفزيون ، تتشرب البروليتاريا ليس معاً تخلقه هي ، كما في الماضي ، بل ما يفرض عليها من خارج طبقتها . ويبدو ان علائم الابداع الأصيلة التي كانت من خلق النخبة العمالية ، والتي كان يتسم بها القرن الاخير ، قد اختفت . وبالمقابل ان الانسجام الملحوظ في بعض الأحيان ليس عاماً . ففي الولايات المتحدة ، ما زالت الفوارق هامة بحسب المستوى في السلم الاجتماعي وبحسب المنشأ القومي . واذا كان قابلين للاستبدال في جميع البلدان ، فان الصناعات الجديدة تتضمن مهمات تتطلب اختصاصاً عالياً .

أما بشأن الوعي البروليتاري ، فهذا تعبير يتضمن معنيين يتفقان مع تجربتين . إما ان يكون المعني تجربة الشغيل في المعمل ، وعلاقاته مع الآلات ومع مدراء المشروع . أو انه المعني هو تجربة العامل السياسية والمعنى الذي يعطيه لعلاقته مع مجموع اشباهه ، مع المجتمع بكامله . فالتجربة الاولى تتعلق بعوامل متبدلة وعديدة (تنظيم الورشة ، نوعية الإتقان والادارة ، الخ) . اما التجربة السياسية ، فهي تتعلق على الأخص بالمؤسسات ، اعني بالنقابات والاحزاب ، وفي النهاية بالايديولوجيا التي تُلهم سلوك المدراء والنقابات والاحزاب .

وعلى التو ، نصل الى المسألة الأخيرة ، أعني مسألة قبول أو عدم قبول التمييزات بين الفئات الاجتماعية من قِبل المحرومين . هنا تشكل المسألة ظاهرة نفسية لا تحدّدها، بصورة منفردة، عدالة المجتمع المعنيّ . فثمة مظاهر للامساواة الطبقية تظهر لنا ظالمة الى اقصى حدّ ، وهي مقبولة من قِبل آخرين على انها عادية أو بديهية ، في حين ان ثمة مظاهر اخرى للامساواة الطبقية تبدو لنا ان لا مفرّ منها وهي محدودة ، على الرغم من كونها غير عادلة ، لكنها مرفوضة من

قبل آخرين .

اننا نلحظ شكلين لقبول اللامساواة ، شكلين مختلفين من الأساس: الشكل الاول ، هـــو تقليدي ، غير واع ـ والشكل الثاني هو واعٍ . فاذا فكرتم في المجتمعات القديمة ، او اذا زرتم اليوم البلدان المسماة بالبلدان الناميـــة ، وجدتم احياناً ان اعضاء الفئات الدنيا تعتبر نظامها بديهياً. ويكادون لا يعون نظامهم. واللامساواة القصوى التي بين نظامهم ونظــام الآخرين يظهر كأنه مرسوم من جانب القـــدر . إن من نتائج التطور الاقتصادي زعزعة هذا الموقف . وهو يقضي على الاعتقاد بنظام « تلقائي » . لذا مــا من شيء مدهش في الظاهرة التي تذهل الرأسماليين المؤمنين بالماركسية دونما علم منهم ، ظاهرة الحركة المتصاعدة لدى العمال كلما حدث تقدم اقتصادي . واذا لم يحل محل الاستسلام القديم للقدر قبولٌ من نوع آخر ، مهما تحسنت الشروط الاقتصادية والاجتماعية ، فان الميــل للثورة ينمو في الوقت نفسه . وقد يحل القبول الواعي ، تدريجياً ، محـــل الانصياع للتباين الناجم عن المهن والفئات : فالمجتمع يوافق على التباين المهني ، لكن لا الفارق بين الفئات . وقد ترتضي بعض الفئات في بعض الأحيان تمايزها عن الفئات الأخرى ، وهي ، وان كانت لا تعتبر سُلم المداخيــــل والمقامات الاجتماعية عادلة ، ترضخ لها وتعتبرها متفقة مع الوضع البشري .

كيف يمكن تفسير التطور الملحوظ ؟ بشأن هذه المسألة . انا لا املك سوى تعداد الحالات المتنوعة ، لأنه ليس من الامور النظرية البسيطة تفسير واقع ان غالبية الطبقة العاملة الانكليزية ، حتى الآن ، تقبل ، بينما الطبقة العاملةالفرنسية لا تقبل بفوارق طبقية ليست بارزة في هذا البلد اكثر مما في ذاك . ففي البدء ، هناك مسألة رضى الشغيل من عمــله الذي بدوره هو تابع للتنظيم . وأصحاب هذا الرأي يذهبون الى ان الثورة التي تتجـلى بشكل ايديولوجي أحياناً هي وليدة اخطــاء تقنية في تنظيم العمل او أسلوب السلطة السائدة في المعمل . امــا انا فلا اعتقد بانه يكفي تنظيم العمــل باتقان لكي يوافق المحرومون على وضع المجتمع الفرنسي . وهناك نظرية اخرى ، واسعة الانتشار في الولايات المتحــدة

تذهب الى انـــه اذا كان الناس يثورون فمصدر الذنب يقع على الاختلال السيكولوجي على نقص في التكيف مع المجتمع ، وسبب هـــذا الاختلال او النقص في التكيف يعود الى ان الثوري يعاني « اغتصابات في حقوقه » وان الأسباب التي تفسر كيفية وقوعـــه ضحية لهذه الاغتصابات تعود الى تاريخه الفردي أو الى البيئة التي يعيش فيها . ان مثل هذا المفهوم يفترض بان الانسان الطبيعي هو الانسان المنصهر كليـــاً في المجتمع . اما نحن الاوروبيين ، ولا سيما الفرنسيين ، فنحن نعارض هذا المفهوم ، ولدينا الميل للاتجاه الى الطرف القصي الآخر ، لأننا نعتقد بان الانسان الذي هو حقاً انسان يتحدد بالثورة. من المحتمل ان يكون مكان الحقيقة مـــا بين هذين المثالين ، بمقدار ما تكون هنـاك حقيقة واحدة .

وثمة مفارقة ثانية ، مرتبطة بالاولى ، هي الحكم الذي يلقيه الشغيلة على رؤسائهم . من العسير إلقاء أحكام قاطعة بهذا الخصوص . فقد جرى مؤخراً ، في فرنسا ، تحقيق ، باسلوب السَبر ، حول الطبقة العاملة ، شد مـــا تذكّرنا نتائجه بـ « المكتبة الوردية » التي احترزُ منهـا ولا اثق بها . فبحسب هذه الدراسة ، تكون أغلبية من العمال تلقي حكماً صالحاً على مدراء المشاريع . ربما هذا ممكن ، واني امتنع عن التعميم . لكن ، لا بد من أساليب اكثر دقـة للتأكد من صحة النتائج . فكما ان معظم مالكي السيارات ميالون للقـول ان افضل نوع هو نوع سيارتهم ، كذلك بوسع العديد من العمـال (او الجنود) ان يفخروا بالاعتراف بمزايا رؤسائهم . ان مثل هذه الظاهرات ليس مـن العسير ادراكها ، لكنها على قدر من التعقيد بحيث ان ادراكهـا بأساليب « السبر » العادية متعذر .

من المحتمل ان الشيء الأساسي ، هو الموقف الذي يقفه فرد أو فئـــة إزاء المجتمع باسره ، او الحكم الذي يلقيه حول عدالة توزيع المداخيل ، وانسانية العلاقات القائمة بين الأشخاص . وعندما نبلغ هذه النقطة لا بد لنـا من ان نأخذ بالحسبان مسألة الايديولوجيا . فالرأي السياسي هو جزء لا يتجزأ مـن

الشعور الذي يشعر به كل فرد عن وضعه الاجتماعي . واعتباراً من الوقت الذي تقتنع فئة من الفئات الاجتماعية بحقيقة مذهب من المذاهب ، يصبح هذا المذهب سبباً لعدم الرضى وللمعارضة . وبذا ، نفهم كيف ان الأقليات النشيطة تؤثر ، بصورة عميقة ، وبعملها وبدعايتها ، على الطريقة التي بها نعيش تجربتنا. وهكذا نخرج من نطاق علم الاجتماع المجرّد لنكتشف الابعاد التاريخية . ان قدرة الطبقة العاملة في ان تحيا حياتها في ثورتها ، يمكن عزوها ليس الى مسألة توزيع المداخيل او الى طريقة تنظيم المجتمع فحسب ، بل الى الايديولوجيا التي أضحت تمثل حقيقة هذه الفئة الاجتماعية . ان مسألة كون هذه الايديولوجيا او تلك، صائبة او خاطئة ، مسألة ثانوية . ان ما يهم ، من اجل معرفة كيف يحيا الأفراد حياتهم ، هو الفكرة التي يكونونها عن المجتمع . فالايديولوجيا هي مجدية وذات اثر ، سواء على الصعيد الاجتماعي او على الصعيد التاريخي .

بعد ان عددنا جميع هذه المفارقات ، لا اعتقد مع ذلك ان بوسعنا إغفال الموضوعات التي وضعنا صيغتها في الدرس ما قبل الأخير. ففي اقتصاد صناعي ، هو في حالة استخدام كامل ، مع نموّ مضطرد ، وتحسن تدريجي في مستويات الحياة ، ونقابات قوية ، ان احتمال توفر « المسالمة » بين الطبقات هو أرجح من تفاقم النزاعات . وهذا ليس اكيداً ، لان بعض العوامل التاريخية والنفسية والقومية يمكنها ان تدفع الجماهير الى الثورة، حتى ضمن وسط اقتصادي مزدهر، لكن المجتمعات الصناعية التي على النمط الغربي تشجع المسالمة في النزاعات ، لااستخدام الوسائل العنيفة أو التطلعات الى الاضطرابات .

ان الظروف التاريخية ، في الوقت الحاضر ، هي « ذات حدين » ، ان جاز لي التعبير . فبعض الطبقات العمالية ، مثلما في فرنسا ، هي تقريباً مؤمنة بالايديولوجيا الشيوعية ، وهذا الأيمان مرده، جزئياً ، الى قوة الاتحاد السوفياتي. والشكل العنيف ، في ظاهره ، والذي ترتديه النزاعات لدينا، يعزون بعضهم الى سبب خارجي ، لكن هذا التحليل الذي يطيب للعديد من المراقبين اللجوء اليه هو خاطىء ، على الأقل بنسبة ٥٠٪ فالمحافظون يجب ان يباركوا وجود اتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الذي يحدّ ، في فرنسا ، من تأثير الاصوات الثورية بربطها بمصير الحزب الشيوعي الذي لا يريد احد من اعضائه ، باستثناء قلة من الشيوعيين المذهبيين ، وصوله الى السلطة . ذلك ان الرابطة بين الفكرة الثورية من أجل استلام الحكم والايديولوجيا الشيوعيـــة تُضعف الأولى بصورة حاسمة . وفي المانيا (في الجانب الآخر من الخط) ، ان ما يخفف حدة الفكرة الثورية هو الواقع السوفياتي أكثر من التقدم الاقتصادي . فالواقع التـــاريخي يفعل فعله في اتجاهين . في بعض الحالات ، انه يدفع المستائين نحو ايديولوجيا تتضمن في ظاهرها تطلعات نحو مستقبل ثوري . وفي الكثير من الحالات ، انه يثني الطبقات العمالية عن اية تجربة ثورية. فهذه التجربة كانت دوماً عبر التاريخ، أملاً بالمجهول ، ولأول مرة تجسّدت الفكرة الثورية في مجتمع هـــو الآن قائم . لكن الفكرة الثورية تأبى ، وليس بوسعها الا ان تأبى التجسد ، فكأنما هـــذا التجسد يوقفها عن الخلق ، لان الثوري الحقيقي هو ذاك الذي يأبى الواقع لكي يخلق مستقبلاً جديداً . والمستقبل المنويّ خلقه هو معروف كفايةً لكي يثير الحماس .

قد تدهشون لكوني ، في هذا التحليل للعلاقات القائمة بين الفئات ، تركتُ جانباً عنصراً هاماً من عناصر تمايزها عنبعضها من جهة وعلاقتها ببعضها من جهة اخرى ، أعني الطريقة التي بها تنتقل فئةمن الفئات من مكانها الى مكان آخر . ان دراسة الانتقال ترتبط بالمسألة السابقة، على الاقل بطريقتين: كلما كانت الحظوظ في الارتقاء أكبر ، كلما بدا ان الافراد يرتضون حالهم . ومن جهة اخرى ان الفكرة ، التي قد تكون صائبة او خاطئة ، والقائلة ان من السهولة الانتقال من فئة الى اخرى ، يتذرّع بها المحافظون كمبرّر ضد الثوريين على النحو التالي : لماذا الاضطرابات ، طالما ان الحدود بين الفئات في مجتمعاتنا الحالية هي غير قاطعة وان بالامكان بسهولة تسلّق درجات سُلّم النظام الاجتماعي ، ان لم يكن خلال جيل ، فعلى الاقلّ من جيل لآخر .

قبل ان اشير الى النتائج التي تبدو واقعية والمتعلقة بالدراسات حول الانتقال

من فئة الى فئة ، ينبغي ان أعمد الى مهمة عسيرة : تعريف العبـارات . ذلك اننا نميز بين « الانتقال الافقي » و « الانتقال العمودي » . ان العبـارة الاولى تشمل تغيير المهنة او المنطقة دون ارتقاء او هبوط في المستوى ، والعبارة الثانية تشمل الصعود والنزول على السلم الاجتماعي . ان الظاهرتين منفصلتان ، سواء من حيث التصور ، او من حيث الواقع .

ان الانتقال الافقي هو كبير ، في الولايات المتحدة . فغالباً مـاينتقل بضع مئات الالوف او حتى الملايين من الشغيلة من جهة الى جهة ، نتيجة للحرب أو لإزدهار صناعي مفاجيء ، يكون في الغالب مصطنعاً . بكل أسف لا يوجـد الا القليل من الدراسات المعقولة بالنسبة للبلدان الأوروبيـة . فبموجب بعض القياسات ، يكون الانتقال الافقي فيها أعظم مما يخيل لبعضهم . لقد لوحظ في فرنسا ، في مدينة من الاقاليم ، بان نسبة الأفراد الذين لم يولدوا في المدينة التي يقطنون فيها ، كانت مرتفعة .

والتمييز الثاني الواجب اجراؤه هو التمييز بين « الانتقـــال العمودي من جيل الى آخر والانتقال العمودي خلال جيل واحد » . ان الانتقال من جيل الى آخر هو الذي يؤدي بالمرء نفسه ، خلال عمله ، الى الارتقـاع من مهنة هي هي على مستوى أعلى . أما الانتقال من خلال الجيل الواحـــد فهو ينجم عن المقارنة بين أوضاع الاب واوضاع الأبن . فدراسة هذا النوع هي عسيرة من جراء انه ينبغي معرفة مهنة الأب والابن في العمر نفسه .

ثالثاً ، يجب تمييز الانتقال « الاجمالي عن الانتقال الصافي ، على الرغم من ان هذه العبارات ليست شائعة . لنفترض مجتمعاً يشتمل على عدد سكان في حالة ركود ويتضمن توزيعاً ثابتاً لليد العاملة بين المهن . فكلمـا ارتقى فرد على السلم أعلى من والده ، لا بد ان يهبـــط فرد آخر على السلم . فلكي تتوازن الحركات في الاتجاهين ، يجب ان نتصور ، ذهنياً ، معدلاً للولادات متناسقـاً ، في المجتمع المهني . لانه ، يكفي ان يكون الخصب اضعف في الاوساط العليا من المجتمع لكي تتفتح امكانيات الارتقاء دون انحدار مقابل . في الواقع ، وفي معظم

المجتمعات الحديثة ، هذه هي الحال ، وهذا يني الارتقاء العمودي المتصاعد .

واذا عدنا الى مجتمعنا الفرضي ، كان الانتقال فيه « صافياً » . وبالمقابل ، يكفي ان نفترض بان نسبة الاعمال ذات المرتبات الحسنة ترتفع لكي يظهر انتقال عمودي متصاعد ينجم بكل بساطة ، عن التغيير الحاصل ، بين جيلين ، في توزيع اليد العاملة . وعندما تقابلون مباشرة بين مهن الابناء ومهن الآباء ، تدرسون الانتقال العمودي « الاجمالي » . فالانتقال العمودي « الصافي » يحصل من طرح الرقم الاجمالي الحصة العائدة للتغييرات في توزيع السكان العاملين . واذا توصلنا لعزل التغييرات التي ليس مردها لتبدلات البنية الاجتماعية تبين لنا ما ادعوه بالانتقال العمودي الصافي . ان معظم الدراسات تنصب على المعدلات الاجمالية . لذا، فان أمثال الانتقال تعبر ، الى حد واسع ، عن التبدلات في البنيات . واذا كانت نسبة ابناء الفلاحين ، الذين هم انفسهم يتماطون الزراعة ايضاً ، أضعف في الولايات المتحدة مما في فرنسا أو المانيا ، فالفارق يعكس ، جزئياً ، التناقص الاسرع في نسبة اليد العاملة الزراعية التي في الولايات المتحدة مما في فرنسا او في المانيا .

ومن ثم اريد عرض فكرة « تنقل النخبات » . ان المقصود بهذه العبارة هو التجديد الذي يحدث في الفئات الحاكمة في مرحلة غير ثورية . فالمراكز العليا في المجتمع لا تمسك بها الى ما لا نهاية العائلات نفسها . ومن المفيد محاولة قياس « معدّلات الدوران » . وثمة ظاهرة اخرى ، قريبة من الظاهرة السابقة ، تهم المؤرخين اكثر مما تهمّ علماء الاجتماع (ربما خطأ) : أي استبدال الاقلية الحكومية بمناسبة الازمات السياسية . ان احدى الوسائل الأنجع من اجل لاسراع في تنقل النخبات هي طرد النخبة القائمة . فبعد قيام الثورة في روسيا، طُردت الاقلية الحاكمة القديمة وحلّت محلها أقلية اخرى منتخبة من داخل الحزب السياسي (الحزب الشيوعي) الذي قلب الحكم القديم (وكان الاستبدال كاملاً بالنسبة للأقلية الحاكمة سياسياً ، أي بالنسبة للحكومة ، وجزئياً بالنسبة لبقية الفئات الحاكمة) . وفضلاً عن ذلك ، كان لدى ستالين فكرة مدهشة فيما

يتعلق بالمحافظة دوماً على شكل سريع ومستمر لتنقّل النخبة ، وذلك عن طريق ممارسة التطهيرات ، وكان أعظمها التطهير الذي حدث عام ١٩٣٦ . بوسعي ان أتكلم عن هذا دون ان أكون موضع شبهة ما دام الامين العام الحالي للحزب الشيوعي ، كما تعلمون ، ألحّ طويلاً ، في تقريره الشهير ، على المبالغات في التطهير . وقد فسّر بانه كان قد وقعت اخطاء في استخدام الإرهاب ازاء قوّاد للحزب والدولة . وفي نظر العالِم الاجتماعي ، يكون للتطهير المتّخذ صفة اسلوب في الحكم والادارة وظيفة حميدة وينتج عنه اسراع في تنقل النخبات .

اخيراً ، سوف اعالج في الدروس المقبلة للتغيير في الفئات الحاكمة من حيث أهميته النسبية . فكل مجتمع يأتي الى قمة السلّم الاجتماعي بنمط من الرجال ، فالذين يشغلون بعض المناصب يحتلون المرتبة الاولى. ربما انتم تعرفون اسم الكتاب الذي احدث دوياً كبيراً ، منذ بضع سنوات ، والذي عنوانه هو « عهد المنظّمين » ، لمؤلّفه « جيمس بورنهام » . ان الفكرة التي ينطوي عليها هذا الكتاب هو ثمة نوع جديد من الرجال هو قيد الارتقاء الى المراكز العليا في المجتمع ، اولئك الذين يدعوهم بـ « المدراء » او « المنظّمين » . فما من شك في ان احدى سمات التطور التاريخي هي للتغيير الحاصل في اوجه الرجال الذين يشغلون المرتبة الاولى . فالمجتمعات الحديثة يحكمها رجال سياسيون محترفون ، وأمناء سر النقابات ، وقوّاد الاحزاب ، وهم لا يشبهون في أي شيء ، لا من انتخابهم ولا من حيث تكوينهم ، ولا من حيث موقفهم ، بالارستوقراطيين الذين حكموا فرنسا قبل الثورة الفرنسية .

ان معظم الدراسات الاجتماعية ، الجارية في الولايات المتحدة وفي اوروبا ، حول الانتقال الاجتماعي ، تنصبّ على نوعين من المسائل : فقد تمت محاولة تحليل كيفية انتقاء الحائزين على الوظائف العليا ، ومن جهة اخرى لقد جرت محاولة اثبات كثرة الانتقال من فئة اجتماعية الى فئة اجتماعية اخرى . ومن العسير تلخيص نتائج هذه البحوث لأسباب عدة . اولاً ، لأنها وعرة من الناحية التقنية . فينبغي اختيار نموذج قياس صالح . في حين انه لا يمكن قطّ اعتبار ن

الاختيار يمكن ان يكون كيفما اتفق ، أعني ان الى ١٠٠٠ او ٢٠٠٠ او ٣٠٠٠ تمثل المجموع . وفضلاً عن ذلك ، ولأسباب لا أستطيع الدخول في تفاصيلها ، فان النماذج المختارة في مختلف البلدان ليست قابلة للمقارنة بدقة . وكلما اردنا دراسة الانتقال العمودي ، الصاعد او النازل ، اقتضى وضع سلّم . بيد ان المجتمع بأسره هو متعدّد الجوانب وليس وحيد الجانب . هل يجب تصنيف العمل غير اليدوي الأسفل فوق العمل اليدوي الاعلى ؟ ما هو الانتقال الذي يقتضي وصفه بالكبير او الصغير ؟ هل المجتمع المثالي يتضمن الحدّ الاعلى والحد الاقصى من الحركات ؟ ان الامل في رؤية عالم – حيث يُتاح لابن العامل الحظوظ في ان يصبح استاذاً في الجامعة او رئيساً لمجلس الوزراء مثلما يتاح لابن البورجوازي الكبير – لم يتحقق حتى الآن وهو بعيد عن التصور في الولايات المتحدة واوروبا. وقد نوّهت في مطلع هذه الفقرة بان هذه الدراسات تتناول الولايات المتحدة واوروبا كما ستوضح ذلك الارقام التي سأقدمها والبيانات التي سأعرضها لكم الآن . لأن المجتمعات الصناعية التي تبلورت بالنسبة لنموذج انتقال كامل هي متنقلة بالنسبة لمجتمع مؤلف من شِيع وفئات مختلفة .

وقبل ان اعطيكم الارقام التي تثبت ذلك فيما يتعلق بالولايات المتحدة وفرنسا والمانيا و « اروس » و « انديانابولوس »، ألخّص لكم الموضوعات التي تُستخلص من الدراسات الجارية سابقاً ، حسبما يبدو لي :

١ – من الناحية العملية يتعذّر عزل الانتقال الصافي . فالنتائج الحاصلة تتعلق ، في معظم الاحيان ، بالانتقال الإجمالي ، وتصوّر تغيّرات البنية الاجتماعية. ان العامل الحاسم لهذه الظاهرة، في المجتمعات الصناعية، قد يتوجب البحث عنه ضمن هذه التغيرات . ان اكثر ما يسهم في توفير حظوظ الارتقاء لجميع اعضاء المجتمع هو ارتفاع النسبة المئوية للمهن غير اليدوية ، ذات المرتبات العالية . وان وتيرة النموّ الاقتصادي وتغيير المجتمع كان حتى اليوم أهم من الانتقال الصافي .

٢ – في جميع المجتمعات التي عهدناها (ما عدا حالات المراحل الثورية) قلما يحمل الجندي في حقيبته عصا المشير . ان العديد من الاميركيين يعتقدون ان بامكان كل شغيل ان يصبح مديراً عاماً . لكن علينا ان نتحاشى هذه الاساطير الاجتماعية ، التي قد تكون ضرورية وقد نجد كدليل عليها عدداً صغيراً من الأمثلة ، لكن هذا العدد الصغير من الامثلة ضئيلة هي نسبته المئوية بالنسبة للمجموع . ففي معظم المجتمعات ، في الولايات المتحدة واوروبا ، يجري الارتقاء على مراحل . وقلما يصبح ابن الفلاح مديراً لشركة . وبالمقابل غالباً ما ينتقل الى ممارسة مهنة غير يدوية ويصبح بورجوازياً صغيراً ، ثم يرتقي ابنه بدوره [١] . ان الدراسات الجارية حول الانتقال الاجتماعي قد تكون أكثر فائدة لو كانت تتناول ثلاثة أجيال متعاقبة لا جيلاً واحداً فقط . فالدراسات المنشورة في مختلف البلدان لا تتمّ دوماً عن فارق بارز بين اوربا القديمة والعالم الجديد . قد تختلف الولايات المتحدة عن اوربا بايديولوجيتها أكثر مما تختلف عنها بواقعها . وربما ليس هذا الاختلاف دون أهمية : وقد يكون هنا ، أي في اوروبا ، شيء من الكبرياء الناجمة عن القدم ، وقد يكون هناك ، اي في الولايات المتحدة ، شيء من الاعتزاز بالبناء الذاتي ، وهذا يفتح أمامنا الافاق المتعلقة بالقوالب القومية وبالفوارق في مسألة المقام الاجتماعي .

٣ – اذا كان الانتقال الاجتماعي يتحدّد عن طريق الانتقال من فئة (مثلاً فئة العمال) الى فئة اخرى (مثلاً ، فئة أصحاب « الاعناق البيضاء ») فان كثرة هذه الانتقالات من العمل اليدوي الى العمل غير اليدوي لا تبدو كثيرة الاختلاف بين بلد وآخر ، في اوروبا ، ولا حتى بين بلدان أوروبا والولايات المتحدة . ان هذه الموضوعة تتعارض مباشرة مع التصور الشائع الذي يتمثل المجتمع الاميركي كأنه فائق الانتقال حيال قارة قديمة تجمدت نهائياً . وثمة احصاءات اخرى، توحي مع ذلك بان الانتقال في اميركا ، الذي تحدده الحظوظ في الارتقاء الى الوظائف العليا ، هو اكبر مما في معظم بلدان اوروبا .

---

(١) انظر الملحوظة في نهاية الفصل .

٤ – لقد تساءلوا ، في الولايات المتحدة ، عما اذا لم يكن هناك اتجاه نحو تشنّج الفئات الاجتماعية ، وتناقص الحظوظ في الارتقاء ، واذا لم يكن المجتمع الاميركي في منتصف القرن العشرين أقل انتقالاً مما كان منذ قرن أو نصف قرن . ان الدراسات الجارية على مستويات شتى لم تتكشف عن اي تطور واضح . وهكذا نجد تصوراً اسطورياً ثانياً يقول بان الولايات المتحدة التي كانت في الماضي وطن الرواد هي ماضية في التطور نحو بنية متجمدة شبيهة ببنية البلدان الاوروبية . كذلك ، ان الأفكار التي يميل الاميركيون الى حملها عن ماضيهم وحاضرهم هي أيضاً خاطئة ، ليس حقاً ان المهاجر القادم من بولونيا أو ايطاليا كان لديه حظٌ غير محدود عندما وصل الى الولايات المتحدة . وكذلك ، ليس صحيحا ان الحظوظ في الارتقاء قد زالت اليوم. ان ما هو حسّي هو ان الأساليب والصفات التي توفر الحظ لم تعد هي نفسها. فقبل خمسين عاماً كانت امكانيات الارتقاء دون تكوين جامعي أكثر مما هي اليوم . وبالمقابل ان الحظوظ في تحصيل تعليم عال هي أكثر اليوم مما كانت عليه قبل نصف قرن . في الماضي ، كان بالمستطاع بلوغ مناصب هامة في الاقتصاد دون تحصيل ثقافة فكرية أو تقنية في الأساس ، الأمر الذي أضحى أصعب فاصعب في المجتمعات الحالية . وفي الوقت نفسه لقد ازدهر نظام للتعليم مفتوح في وجه أبناء جميع الطبقات الاجتماعية .

٥ – وفي بريطانيا العظمى ، اعتقد بعضهم ، حالما انتهت الحرب ، بان توسيع التسهيلات الدراسية سيعجل كثيراً في الانتقال الاجتماعي ، باحداث تدفق من قِبل ابناء العمال نحو التعليم الثانوي او العالي . والحقيقة ، انه ، حتى الآن ، وخلال العشر سنوات التي انقضت ، ما زالت هناك لامساواة بالغة في نسبة ابناء العمال وابناء البورجوازيين الذين يجرون دراسات ثانوية ممتدة . ان هذا الواقع يعود الى عوامل متعددة . اذا كان بعض الفتيان ينجحون أقل من سواهم خلال الدراسات الثانوية ، فتفسير هذه الظاهرة لا يعود بالضرورة الى الوراثة . صحيح انه لا يمكن بصورة جذرية ، استبعاد فرضية اللامساواة في المواهب

بحسب الطبقات الاجتماعية ، لكن من الصحيح ايضا انه لا يمكن اثباتها ، لفرط مـــا تتأثر الاختلافات في النجاحات بحسب الاوساط الاجتماعية بالفارق في شروط الحياة . وهذا يذكّرنا بموضوعة بسيطة : ان الاولاد تساعدهم او تعارضهم ، بمقدار كبير ، شروط البيئة التي يحيون فيها . وثمة عامل آخر يلعب دوره كذلك : حجم العائلة . ان الابن الوحيد في اسرة عمالية لديـــه حظوظ اكبر في انجـــاز دروس ثانوية اكثر من اولاد الأسر التي أفرادها هم كثر . وما برحت هناك لامساواة عظيمة ازاء التعلم ، ومرتبطة باللامساواة الاجتماعيــة نفسها . وهذا يقودنا مباشرة الى هذه الفكرة الأساسية : طالمـــا ان الفئات الاجتماعية تختلف كثيراً من حيث المداخيل وطرائق الحيـاة ، فأياً كان نظام التعلم ، تبقى اللامساواة ابتداءً من نقطة الانطلاق، وتكون المساواةمستحيلة. ان المجتمع المتضمن قابلية للانتقال بصورة كلية ، يجب ان يكون ، في النهاية ، مجتمعاً متساوياً كلياً . توجد رابطة او كما بوسعنا ان نقول ، تفاعل مـــا بين درجة المساواة ودرجة الانتقال . فبمقدار ما نكون بعيدين جداً عن الواحدة نكون كذلك بعيدين عن الاخرى .

وقبل ان اختتم هذا الدرس ، اودّ ان أشير الى بعض الارقام ، كما تبرز من خلال تحقيقات خاصة . ففـيما يتعلق بمقارنات الانتقال ، في الولايات المتحدة ، بين حقبتين ، سأورد دراسة السيدة « ناتالي روغوف » [1] ، المبنية على تحليل لإجازات الزواج في احدى المقاطعات (مقاطعة « كونتري ») خلال ١٩٠٥ ـ ١٩١٢ وخلال ١٩٣٨ ـ ١٩٤١ . انها تميز ما سميناه بالانتقال الاجمالي والانتقال الصافي ، وبعبارات أخرى ، لكي توضح الانتقـــال اخذت بالحسبان التغيير الحاصل بين التاريخين المعنيين في توزُّع اليد العاملة بين شتى النشاطات .

---

(١) الاتجاه الحديث في الانتقال المهني ، « الصحافة الحرة » ١٩٥٣ .

وكانت الخلاصة ان الانتقال الصافي لم يتغير كثيراً بين ١٩١٠ و ١٩٤٠. وان التغييرات على الارجح هي في اتجاه الانتقال المتزايد : فيما يتعلق باولئك الذين يسميهم الاميريكيون بأصحاب المهن الحرة ، يكون الانتقال قد ازداد بمقدار الربع (وبتعبير آخر ، ومع الاخذ بنظر اعتبار العدد المتزايد للمهن المماثلة ، ان عدد الذين يمارسون هذه المهن دون ان يكون آباؤهم قد مارسوها ، ازداد بمقدار الربع) . وخلال هاتين الحقبتين ، كان الانتقال داخل مجمل المهن اليدوية كما داخل المهن غير اليدوية كان اعظم من الانتقال من مجموعة هذه المهن الى مجموعة المهن الاخرى . وبعبارات اخرى ، ان العقبة الرئيسية تقوم بين العامل ، حتى لو كان متخصصاً ، والمستخدم ، حتى لو كان من المرتبة الدنيا . وثمة دراسة اخرى قام بها « سيمور ليبسيت » و «رينهارد بنديكس» و «ف. تيودور»[1] هي جديرة بالاشارة إليها. كانت الدراسة تتناول نموذجاً من ٩٥٥ عائلة في مدينة « اوكلاند » ، في جون « سان فرانسيسكو » ، نموذجاً كان يستبعد ، متعمداً ، العائلات التي في أقصى الطرفين ، أي الغنية جداً والفقيرة جداً .

من بين اولاد لآباء كانوا عملوا طيلة عمرهم بأيديهم ، كان ٤٧٪ يمارسون مهناً غير يدوية ، بينما هذه النسبة كانت ترتفع الى ٦٨٪ بالنسبة لأولئك الذين كان يمارس آباؤهم مهناً غير يدوية . ان الفارق البالغ ٢١٪ في هذه الحالة ، يبدو ضئيلاً .

ان الفكرة العامة التي يدافع عنها « ليبسيت » و «ناتالي روغوف» في كتابهما ، هو ان الانتقال الصافي (أعني بعد حسم التغيير الاجتماعي ، والتوزّع المختلف لليد العاملة) لم يكن قط أشدّ اختلافاً في الولايات المتحدة مما كان في المانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى .

ها هي البيانات المقارنة بالنسبة للولايات المتحدة وفرنسا والمانيا .

---

(١) نشرت في « الصحيفة الاميريكية لعلم الاجتماع » ، كانون الثاني وآذار ١٩٥٢ .

الولايات المتحدة

مهنة الأب	مهنة الابن		
	شغيل غير يدوي	شغّيل يدوي	مزارع
غير يدوية	٧١	٢٥	٤
يدويـــة	٣٥	٦١	٤
مزارع	٢٣	٣٩	٣٨

فرنسا

	شغّيل غير يدوي	شغيل يدوي	مزارع
غير يدوية	٧٣	١٨	٩
يدوية	٣٥	٥٥	١٠
مزارع	١٦	١٣	٧١

المانيـــا

مهنة الأب	مهنة الابن		
	شغيل غير يدوي	شغيل يدوي	مزارع
غير يدوية	٨٠	٢٠	—
يدويـــة	٣٠	٦٠	١٠
مزارع	١٣	١٩	٦٩

ان هذه الارقام ، حتى اذا وافقنا على انها تمثّل واقعاً ، لا توحي بفارق رئيسي إلا فيما يتعلق بأبناء المزارعين الذين ما زالوا مزارعين في فرنسا (٧١.٠/٠) والمانيا (٦٩.٠/٠) مقابل ٣٨.٠/٠ في الولايات المتحدة . لكن هذا الفارق يمكن ان يُعزى ، فعلاً ، الى تبدّل البنية الاجتماعية ، والى التغيّر الاسرع في الولايات المتحدة لتوزُّع اليد العاملة . وبهذا المعنى ، يبدو ان الانتقال الاجمالي هو مختلف جداً ، لا الانتقال الصافي . فاذا ما اعتبرنا أبناء الشغيلة اليدويين في المدن ، ففي الولايات المتحدة وفي فرنسا ٣٥ بالمائة يمارسون مهناً غير يدوية و ٣٠ بالمائة في المانيا ، و ٦١ بالمائة من ابناء الشغيلة اليدويين في الولايات المتحدة و ٥٥ بالمائة في فرنسا و ٦٠ بالمائة في المانيا يعملون كذلك بأيديهم . لكن تظل قائمة مسألة معرفة ما اذا كانت التجربة الحيية اجتماعياً ليست تجربة الانتقال الاجمالي أكثر مما هي تجربة الانتقال الصافي . ومن جهة اخرى ، ان المقارنة بين مجموعة العمل اليدوي ومجموعة العمل غير اليدوي لا تعطي إلا فكرة غامضة عن ظاهرات الارتقاء والانحدار . ومن الممكن العثور على بعض المفارقات داخل كل من هذه المجموعات .

وقد استخدم « ليبسيت » كذلك مقارنة بين مدينة دانماركية ، « اروس » (بالاستناد الى تحقيق قام به جيغي) ومدينة اميركية « اينديانابولوس » (مدينة اينديانا) .

ففي هذه المقارنة أيضاً ، لا تختلف الارقام كثيراً . ان ابناء الشغيلة اليدويين ، في مدينة « اروس » يتوزعون بين اربع فئات بحسب النسب التالية ١٤ ، ١٢ ، ٧٣ ، ١ . وفي « اينديانا بولس » ، التوزيع هو بحسب النسب التالية : ١٠ ، ١٧ ، ٧٢ ، و ١ — فالواقعة التي تُذهل اكثر ما يكون هي كثرة الانتقال المنحدر : من ١٠٠ ابن لآباء ينتمون الى الفئة الاولى انحدر ٤١ من « اروس » و ٣٨ « من اينديانابولوس » الى الفئة الثالثة . وابرز فارق هو ذاك

المتعلق بابناء الفلاحين : ففي « اروس » ٥٢ بالمئة فقط هم في الفئة الثالثة (شغيلة يدويين وفي ايندياناپولوس ٧٠ [١] .

---

(١) فيما يتعلق باللامساواة في حقل التعليم ، توجد ارقام متعددة بالنسبة لجميع البلدان . مثلا ، ها هي احصائية ، تعود الى ١٩٤٠ ، تتعلق بمدرسة ثانوية في نيويورك . ان النسب تخص تلامذة مدرسة ثانوية يدخلون الكلية (أي التعليم الثانوي). وهكذا، في العائلات ذات المداخيل الادنى من ٥٠٠٠ دولار ، أي ٤١ ٪ فقط من الاولاد الذين ، بموجب نتائج تحصيلهم ، ينتمون الى الربع الاول يتابعون دراساتهم . ان هذه النسبة ترتفع الى ٧٦ ٪ ، أي الى الضعف تقريباً ، بالنسبة لأولاد العائلات الاغنى . وبعبارات اخرى ، ان أبناء العائلات الغنية يجرون دراسات عالية أكثر من أبناء العائلات المتواضعة ، مع المردود الدراسي نفسه .

وفي فرنسا ، لدينا احصاءات فيما يتعلق بنسبة أبناء المزارعين والعمال الذين في عداد تلامذة التعليم الثانوي والعالي .

في فرنسا ، بعد ان تضاعفت اربع مرات، ما بين ١٩٣٦ - ١٩٣٧ و ١٩٤٣ - ١٩٤٤، نسبة أبناء العمال الذين بلغوا التعليم الثانوي (بالنسبة للعدد الاجمالي الأولاد الذي يؤمون الصفوف الثانوية سنوياً) ، انخفضت نسبياً ، واستقرت حوالي نسبة ١٢ ٪ منذ ١٩٤٦ ، أعني في مرحلة تضاعف ارتياد المدارس بصورة بالغة » . (« جان فلود » ، « دور الطبقة الاجتماعية في اتمام الدراسات » ، في كتاب « المؤهلات الفكرية والتربية » ، باريس OCDE ١٩٦٢ ص ١٠٠) . وهذا يتعلق بالتقرير الموضوع حول المؤتمر الذي نظمه مكتب الجهاز العلمي والتقني ، بمساهمة الوزارة السويدية للتربية القومية ، في « كونكالف » ، السويد، من ١١ الى ١٦ حزيران ١٩٦١ . ان مجلة « السكان » (عدد ١٧ ، ١٩٥٢ ص ٩ - ٢٨) نشرت نتيجة التحقيق حول مجموع الصفوف السادسة والذي يثبت الحكم السابق . فمن تلامذة الصفوف السادسة في الكليات القديمة والحديثة ، يمثل ابناء الفلاحين ١٠،٧ ٪ في العام الدراسي ١٩٣٦ - ١٩٣٧ وترتفع هذه النسبة الى ٨،٢ ٪ في العام ١٩٤٣ - ١٩٤٤ ، لكنها تهبط الى ٦،٨ ٪ في العام ١٩٥٦ - ١٩٥٧ . كذلك ، ان النسبة المئوية لأبناء العمال ترتفع من ٢،٧ ٪ في عام ١٩٣٦ - ١٩٣٧ الى ١٤،٥ ٪ في عام ١٩٤٣-١٩٤٤، لكنها تهبط الى ١٢،٣ ٪ في عام ١٩٥٦-١٩٥٧.

ومؤخراً ، وفي العدد ٣ من عام ١٩٦٣ لمجلة « السكان » ، نشر السيد « جيرار » دراسة هامة حول التصنيف الاجتماعي وتعميم الديموقراطية في التعليم. فهذه الدراسة تتضمن نسبة الاولاد الذين يدخلون الصف السادس ، تبعاً للنجاح المدرسي ، ومهنة الاهل ومواردهم ، ورغبات هؤلاء الاخيرين ، وحجم العائلات . « إجمالاً » ، يجري توجيه الاولاد ، في آن واحد ، تبعاً لنجاحهم المدرسي. وتبعاً لمنشأ الوسط العائلي، على اعتبار ان الكفاءة الدراسية والوسط الاجتماعي يختلطان بمقدار واسع جداً . تلك واقعة لا ننشد تفسيرها ، هنا ، كما اننا لا ننشد تأييدها او نقدها ، =

اروس

مهنة الابناء	مهنة الآباء			
	١	٢	٣	٤
١ـ مهن حرة ، مُلاّك ، ملاكات عالية ...	٣٨	٢٣	١٤	٠٣٢
٢ ـ مستخدمون وتجار ...	٢٠	٢٨	١٢	١٢
٣ ـ شغيلة يدويون ...	٤١	٤٨	٧٣	٥٢
٤ ـ مزارعون ...	١	١	١	١

= لكنها تشكل بديهية يستحيل انكارها ».

وقد واصل السيد « آلان جيرار » كذلك دراسة هامة حول الاصول الاجتماعية لما يقارب ٢٠٠٠ شخصية ، في جميع مجالات النشاط (وظائف عامة ، فنون وآداب، سياسة ، صناعة واوساط الاشغال) . وثبتت النتائج في كتاب نشر عام ١٩٦١ ، « النجاح الاجتماعي في فرنسا» (المنشورات الفرنسية الجامعية) . من هذه الشخصيات ٢٠٨٪ آباؤهم هم عمال ، ٥٠٤٪ آباؤهم فلاحون ، ١٠٠٦٪ آباؤهم تجار او حرفيون ، ٣٠٧٪ آباؤهم مستخدمون . ونضيف الى ذلك ان العمال ، آباء الشخصيات، كانوا متخصصين او موهوبين، وان الفلاحين لم يكونوا عمالاً مزارعين. وعليه ، ان الفئات الثلاث المؤلفة من العمال والفلاحين ، والتجار او الحرفيين ، يجمعون سوية ١٩٪ من الشخصيات ، والمستخدمون والموظفون والملاكات المتوسطة والادنى يقدمون ١٩٪ ، ورؤساء المشاريع وأصحاب المهن الحرة وكبار الموظفين يقدمون ٦٢٪ . فاذا قارنا هذه الارقام بالتوزع الاجتماعي المهني للسكان في عام ١٩٥٤ ، استطعنا القول ان ٦٨٪ من الشخصيات المعاصرة تتشكل ضمن ٥٪ من السكان ، او ان ٨١٪ تتشكل ضمن ١٥٪ . ونسبة العمال والفلاحين من السكان تساوي ٧٦٪ وهي لا تشك من الشخصيات سوى ٨٪ .

ان التناقض بين توزع السكان وتوزع النجاح هو مذهل . لكنه لا يتخذ معناه الحقيقي إلا اذا قارناه مع بقية الحقبات وبقية المجتمعات الحديثة .

ففيما يتعلق بتشكيل الملاكات العليا للصناعة ، توجد في الولايات المتحدة دراسات متعددة ، سنكتفي بايراد بعض منها : « تنفيذ العمل الكبير » و « العوامل التي جعلت منه شخصية » ، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠ ، للاستاذ « تيوكامر »(منشورات جامعة كولومبيا)تتناول ٨٦٣ شخصاً =

اينديانابولس

١	٣٣	٢١	١٠	١١
٢	٢٩	٤٢	١٧	١٥
٣	٣٨	٣٧	٧٢	٧٠
٤	...	...	١	٤

ان الارقام الفرنسية مقتبسة عن الـ *I. N. E. D.* (السكان ٥،ج) والارقام الاميريكية والالمانية مستمدة من تحقيقات السبر .

= في ٤٢٨ شركة احتكارية . ودراسة« لويد وورنر »و « جانوش ابيكلن »تتناول نموذجاً أهم من ذلك بكثير (٨٣٠٠ ، من عداد المؤسسات الكبرى، مع دخل اجمالي لا يقل عن ٥ ملايين دولار) : « الانتقال المهني في الاعمال والصناعةالاميريكية » (١٩٢٨ - ١٩٥٢) منشورات جامعة مينيسوتا ص ٣١٥ و « زعماء الاعمال الكبار في اميركا » (هاربر) . وهناك تعقيب هام على هذه الدراسات الثلاث قام به « مونرو بيرجر » في مقالة نشرت في مجلة « كومنتري » .

ان الخلاصة الاولى التي تنجم عن هذه الدراسات ، والتي ليست فريدة ولا قابلة للجدل ، هو وجود نسبة هامة ، بين مدراء الصناعة ، مؤلفة من اشخاص ينتمي أقرباؤهم الى الطبقات المميزة ، والمدعوة باللغة الانكليزية بما ترجمته « ملاك ، ملاكات عليا ، ومهن حرة » . من الـ ٨٣٠٠ شخص الذين يشملهم الإحصاء الذي قام به «وورنر وابيكلن» ، كان الثلثان ينتميان، منذ الولادة ، الى هذه الفئات المميزة (ان ثمن السكان يقدم ثلثي مدراء الصناعة) . ان أبناء الشغيلة لا يمثلون سوى ١٥٪ من هؤلاء ٨٣٠٠ شخص . واذا اعتبرنا الـ ٨٦٠ مديراً الموجودين في ارفع المراكز ارتفعت نسبة الـ ٢/٣ الى ٣/٤ ، ونسبة الـ ١٥٪ من أبناء العمال تهبط الى ٢٪ . من النادر ان يتم الصعود الى القمة خلال جيل واحد .

وفيما يتعلق بالتطور الحاصل بين ١٩٢٨ و ١٩٥٢ ، فان النتائج ليست جميعاً متوافقة . ان « وورنر وابيكلن » يجدان ان نسبة أبناء العمال ارتفعت من ١١٪ في فئة عام ١٩٢٨ الى ١٥٪ في فئة عام ١٩٥٢ ، ونسبة ابناء الملاك او الملاكات العليا تكون قد هبطت من٥٨٪ في عام ١٩٢٨ الى ٥٢٪ في عام ١٩٥٢ . اما ارقام « نيوكومر » فهي مختلفة : ان نسبة أبناء الملاك او الملاكات العليا تكون قد انتقلت من٥٦٪ في عام ١٩٢٥ الى٦٣٪ في عام١٩٥٠ -

مستوى الدراسات	مدخول العائلات			
	أقل من ٢٥٠٠ دولار	٢٥٠٠ الى ٤٩٩٩	٥٠٠٠ الى ٨٩٩٩	٩٠٠٠ وما فوق
الربع الأول ...	٤١ بالمائة	٤١ بالمائة	٦٠ بالمائة	٧٦ بالمائة
الربع الثاني ...	١٩ «	٢٦ «	٢٧ «	٥٦ «
النصف الأدنى ...	١١ «	١٣ «	٢٧ «	٤٤ «

=ونسبة أبناء العمال من ٦ الى ٨٪. والفارق هو أبرز بالنسبة لأبناء المهن الحرة. فبموجب التحقيق الاول ، تكون نسبة أبنائهم قد انتقلت من ١٣ الى ١٤٪ ، في حين ان « نيوكومر » يلاحظ هبوطاً من ٢٣ الى ١٨٪ . ودون ان نواصل التحليل ونعتبر امثال الانتقال (العلاقة بين نسبة أبناء فئة اجتماعية تمارس عملا معيناً لو كان التوزيع عرضياً صرفاً وبين النسبة الفعلية) نلاحظ ان النتائج التي بلغها « وورنر وابيكلن » ، والمنصبة على ٧٣٠٠ حالة ، تشمل ملاكات من درجة ثانية ، في حين ان ٩٠٠ شخص في تحقيق « نيوكومر » هم جميعاً في درجة عالية جداً في أهم الاحتكارات . وبعبارات اخرى ، حسبما نعتبر فئة اوسع او نخبة محدودة جداً ، يزداد الانتقال او لا يزداد ، وربما يتناقص . ان جميع الدراسات تعزز أهمية الدراسات التي تتناول الارتقاء الى الصف الاول . فمن النماذج المنتقاة عام ١٩٢٨ ، ٣٢٪ منها تخرجت من الجامعة ، ومن نماذج عام ١٩٥٢ ، ٥٧٪. اخيراً ، ان عدد ونسبة مدراء الصناعة الذين ابتدأوا كأجورين ازداد كثيراً . فبموجب « نيوكومر » ، تكون النسبة قد انتقلت من ١/٥ في عام ١٩٠٠ (من نموذج مؤلف من ٣١٣ من الملاكات العليا) الى ٢/٥ في عام ١٩٥٠ (من نموذج مؤلف من ٨٥١ شخصاً) . ذاك هو ، على كل حال ، تغيير معروف جيداً . ان المدير الكبير للصناعة هو أقل فأقل صاحب المشروع او مدير المشروع بحسب النمط التقليدي .

الدرس الخامس عشر

من الانتقال الاجتماعي الى تنقُّل النُخبات

في الاسبوع الأخير ، كنت درست بعضاً من مسائل الانتقال الاجتماعي ، واودّ اليوم ان استعيد والخص الأفكار الاساسية التي تنبثق عن هذه التحاليل :

١ – لقد عاشت المجتمعات تجربة الانتقال الإجمالي وليس تجربة الانتقال الصافي . ان زيادة عدد السكان تؤدي الى زيادة العدد المطلق للمهن ذات الاختصاص ، كما ان النمو الاقتصادي يؤدي الى زيادة نسبتها المئوية بالنسبة لمجموع المهن . ان النمو البشري والاقتصادي يسهم في زيادة حظوظ الارتقاء عبر الاجيال . وكذلك ، ان المعدّل المنخفض للولادات لدى الطبقات المميزة هو موآت للانتقال الصاعد .

٢ – ان جميع المجتمعات الحديثة ذات الاقتصاد التقدمي والحقوق المتساوية تتضمن انتقالاً هاماً نسبياً ، وقد يكون أكثر مما في المجتمعات القديمة ، على الرغم من ان عدم كفاية الاحصاءات المتعلقة بالماضي يحول دون اطلاق حكم قاطع . وقد لوحظ في المجتمعات الحديثة ، ان زهاء ثلث ابناء العمال لا يعملون بايديهم ، لكنهم لا يشغلون جميعاً بالضرورة مواقع أعلى من مواقع الشغيلة اليدويين ، في السلم الاجتماعي . والتبادل بين المهن اليدوية والمهن غير اليدوية يجري في الاتجاهين . واخيراً ، ان خروج الافراد عن نطاق الطبقة العاملة الى طبقات اخرى يسهّله التحول التدريجي للبنية الاجتماعية .

٣ – ان هذه الحركات ، حيثما أمكن قياسها ، ما برحت بعيدة جداً عن

المثل الأعلى أو الحكم بالانتقال الكامل الذي يوفر لابن العامل الحظ نفسه في ان يصبح رئيساً للمشروع مثلما يتسنى ذلك لابن مدير المشروع . ان مجتمعاتنا لم تبلغ بعد هذه الحالة . ان الشرط الاجتماعي هو دائم بالنسبة لمعظم الافراد ، فعـــدد الذين يبدأون في أسفل السلم وينتهون في أعـــلاه هو ضعيف في جميع البلدان الرأسماليـــة ، ما عدا في حالة ثورة . على الرغم من اننا نفتقر الى احصاءات كاملة ، فان هذه النسبة قد تكون أعلى في المجتمعات السوفياتية حيث الانتقال الصاعد هو أكبر وحيث يتم تنظيم إرتقـــاء العمال الأكفـاء . وفي المجتمعات الغربية، حتى الارتقاء عن طريق التعليم ليس وافراً لان النتائج المدرسية تختلف تبعاً للوسط العائلي .

٤ – في الوقت الحاضر ، ان نسبة الارتقاء الاجتماعي مرتبطة بالشهادات ، وكلمـا نقضت اللامساواة في فرص تحصيل تعليم ثانوي أو عال ، ازداد احتمال الانتقال الصاعد . مع ذلك ، ما زالت الفوارق كبيرة بين الطبقات الاجتماعية .

ها هي الأرقام المتعلقة بانكلترا . ولا تجد تفسيراً لهـــا الا في بنية التعليم الانكليزي : فالمدارس الابتدائية أما هي مستقلة (تلك التي يرتادها ، اجمالاً ، ابناء البورجوازية) أو عمومية (تلك التي يرتاها ابناء الطبقة الشعبية) . فخلال جيل واحد ، كان ١٤،٧ ./. من طلاب المدارس الابتدائية ينتقلون الى التعليم الثانوي . وكانت هذه النسبة ترتفع الى ٨٩ بالمئة بالنسبة للمدارس الابتدائيـــة المستقلة ، وهذا يدل بصورة ساطعة على الطابع الطبقي للتشكيل . وها هو رقم آخر يتعلق بانكلترا في الوقت الحاضر : ان الطبقات المدعوة بالعليا تمثل تقريباً ١٥ بالمئة من السكان (نسبة مئوية تعادل تقريباً نسبة الملاكات العلمية القائدة في الاتحاد السوفياتي والبالغة ١٤ بالمئة) : من هذه النسبة ، أي من الـ ١٥ بالمئة من السكان ، ٢٥ بالمئة منها تجيء من طلاب المدارس اللغوية و ٤٤ بالمئة من طلاب الصفوف النهائية (الخامس والسادس) . في الواقـع ، من ٦٥٠،٠٠٠ طالب ، خلال جيل واحد ، لا يوجد سوى ١٠٠،٠٠٠ من الطـــلاب البالغين ١٦ سنة و ٦٠،٠٠٠ من من البالغين ١٧ سنة ، و ٣٠،٠٠٠ من البالغين ١٨ سنة . ان

عدد الذين لا يتابعون دراساتهم حتى النهاية هو كبير جداً ضمن ابناء الطبقات غير البورجوازية . ان ٦٠ بالمئة من تلامذة الصف النهـــائي من المرحلة الثانوية ينتمي ذووهم الى الطبقـــات البورجوازية . ان ١٧٬٠٠٠ طالب يتخرجون سنوياً من الجامعة حاملين شهادة ، ويزداد عدد مجموع حملة الشهادات ٣٪ فقط ، وهذه نسبة ضئيلة جداً [١] .

ففي حالة انكلترا، نميز مسألة جديدة، الا وهي ضرورة الحثّ على الإرتقاء. فالانتقال الصاعد ليس دوماً المثل الاعلى لديهم . فعندما يكون الشبان والشابات في وضع استخدام كامل ، ويجدون بسهولة عملاً يدرّ عليهم فوراً مرتباً مناسباً، يفقدون الرغبة في مواصلة دراسات طويلة . في الوقت الحاضر، ان عدد الطلاب في التعلم العالي ، في بريطانيا ، هو أدنى من الحد الاجتماعي المناسب .

الى أية خلاصة يؤدي هذا التحليل للانتقال في المجتمعات الصناعية الحديثة ؟ من أجـــل تبيان الآفاق البعيدة ، سأعطيكم الخيار بين تمثل شكلين ممكنين للمستقبـل .

ان الشكل الأول هو شكل مجتمع تسوده عدالة اقتصادية وبالتـــالي يوفر انتقالاً كبيراً عبر الاجيال ، وتكون اللامساواة في ميدان التعلم مخففة بصورة حسية . وسيان ان عمل ابن البورجوازي عمـلاً يدوياً أو غير يدوي ، ويزول تدريجياً سلم المراتب كلما زالت أسباب اللامساواة الاقتصادية .

من الممكن تصور انواع من هذا النمط ، حيث يتوفر الانسجام الاقتصادي وتزول اللامساواة الاجتماعية نسبياً . في الولايات المتحدة ، نلحظ انه كلمـــا تقاربت المداخيل ازدادت الرغبة لدى كل فئة لان تتفرد وتؤكـد مقامها . فكلما تناقصت الفروق بين الفئات موضوعياً ، ازدادت لديها الرغبة في الفردية والسعي لايجاد سبب خاص للشعور بقيمتها وتفوقها . انها تسعى وراء الحصول على « وضع » وهذا مزيج من الرغبة في المساواة الاقتصادية ومجاراة المألوف .

---

(١) ان هذه الاحصاءات ترجع الى ما قبل عشر سنوات ، وقد اقتبستها من مقالة كتبها « مارك ابرامز » « جيل الشباب ، والنضال » أيار ١٩٥٦

والشكل الثاني المثالي لمجتمع صناعي يختلف عن الشكل الاول كلياً. فيمكن ان ُيلاحظ فيه كذلك ميل للمساواة المادية التي لا مفرّ منها بسبب تزايد القدرة الانتاجية للصناعات الحديثة ، لكن لا يرافق هذا الميل تغيير في الانتقال ، ويظل هذا ضعيفاً ، مثلاً قد تعمد الطبقات العليا بدهاء الى حمل الطبقات الدنيا الى شيء من الرضى عن مداخيلها وتخفيض اللامساواة بين مداخيلها ، لكنها في الوقت نفسه تظل هي ، أي الطبقات العليا ، تحيا في عالم فكري غريب عن عالم الطبقات الدنيا ، تماماً كما يحيا اليوم المواطن الانكليزي قارىء صحيفة « التايمز » او المتفرّج على التلفزيون ، بعيداً عن بقية الطبقات الدنيا . فالأقلية الحاكمة تنتقي عدداً من الطلاب ضروريا لتأمين تجديد النخبة الاجتماعية . ومن الناحية العملية ، بما انها وحدها تملك المعارف والقوة ، فهي تحكم مجتمعاً مدرَّجاً ، بتحكم وقتي ، على اعتبار ان الانتاجية الاقتصادية ُتتيح تخفيف حدّة اللامساواة في المداخيل . ان هذه الصورة ليست اعتباطية بتمامها ، لأننا نجد بعضاً من وجوهها في المجتمعات الغربية وكذلك في المجتمع السوفياتي .

ان المجتمع السوفياتي هو توجيهي من حيث ان الاقلية الحاكمة تؤمن الانتقال الصاعد كفايةً ، على الرغم من وجود فارق في المداخيل ما بين العدد الكبير من الشغيلة من جهة ، والعدد الصغير من العلماء ورجال الحزب الذين يوجهون الاقتصاد والجماهير .

ان هذه التصوُّرات ، على غرار جميع التصورات المثالية ، ليست سوى تمثُّلٍ لظاهرات نلحظها حالياً . وانا ليس بوسعي ان اختار ما بينها ، وفي أية حال ، لستُ أدري ما سيكون مستقبل المجتمعات الصناعية . ومن قبيل الإحتمال ، يمكن القول ان هذه المجتمعات قد تنتقي عناصر من هذه الصور المختلفة . على كل حال ، ان هذه الصور تقودنا الى المسألة التي دعوتها بمسألة تنقل النُخبات .

الى أي حدّ تتبدل الفئات الحاكمة ، مع تقدّم النمو الاقتصادي ؟ ان المسألة المطروحة الآن ، لم تتخذ شكلاً كلاسيكياً ، ولم ُتعالَج على هذا النحو من قِبل

علماء الاجتماع ، لأنها مرتبطة بالمفاهيم التي استخدمها فيما يتعلق بمسألة الاختلاط بين الطبقات الاجتماعية والفئات الحاكمة .

بيد ان هناك ثلاثة مؤلفين قد لحظوا بعضاً من الوجوه الجزئية للمسألة التي أجابها في هذا المضمار ، وهم « باريتو » و « بورنهام » و « شومبيتر ». ان الاول يطرح المسألة ، في الكتاب الذي ألفه في علم الاجتماع ، بالعبارات التالية : من يحكم المجتمعات الحديثة ؟ من هي الفئة التي تمسك بزمام السلطة ؟ وكيف تتبدل هذه الاقلية ؟ ان « باريتو » ينطلق من فكرة ان لكل مجتمع طبقته الحاكمة ، وتتحدد هذه الطبقة بطابعها (بالمعنى السيكولوجي للكلمة) وبالوسائل التي تستخدمها (ومن هنا التعارض بين الدهاء والعنف . وكان يندد ويثور بسبب ما كان يبدو له من جبن البورجوازيات الحديثة (في حين ان معظم المؤلفين يندّدون بعدم عدالة البورجوازية وبعنفها). وكان يندّد بميلها دوماً الى المفاوضة بدلاً من القتال ، وتركها الظفر لممثلي الطبقات الشعبية . من هذه الناحية ، يمكن اعتبار « باريتو » على انه سلف الفاشستية ، على الرغم من انه لم يكن لديه إلا القليل من العطف على موسوليني عندما وصل الى الحكم . ففي نظره ، ليس البورجوازيون جديرين بالحكم ، ويجب ان يحلّ محلّهم محرّضو الجماهير ورؤساء النقابات الثوريون، ان هذه النظرية ، بالاضافة الى انها تمهّد للفاشيستية ، تفترق خطأً بتصورها ان المجتمعات الحديثة تحكمها طبقة في حين ان الحكم هو في أيدي فئات متزاحمة على الحكم (ووحدة الحكام هي استثناء بينما المزاحمة هي القاعدة).

والنظرية الثانية هي نظرية « جيمس بورنهام »، وقد بسطها في كتابه « عهد المنظّمين»«ثورة المدراء». انها مزيج من المفهوم الماركسي ومفهوم «باريتو». ان كل طبقة حاكمة، دون ان تكون منسجمة فهي بالضرورة، هي موسومة برجحان فئة او نمط معين من الناس . ففي القرن المنصرم كانت الطبقة الحاكمة تتألف من البورجوازيين الرأسماليين. وفي هذا العصر، حدث تبدّل حاسم تتلخص صيغته على الوجه التالي : « حلول المدراء او المنظّمين محل المالكين » . كيف جرى هذا السياق ؟ من اجل ادراك ذلك ، بوسعنا ان نواجه نوعين من المؤسسات :

ان المؤسسة النموذجية في القرن الماضي كانت . شخصية ، وكان يخلقها ويمتلكها ويديرها رجل . يكفي ان نتذكر معامل النسيج التي تحدّث عنها ماركس والتي لدينا ما يوازيها، في القرن العشرين ، ويعكسها في مشاريع انتاج السيارات في بداية عهدها ، مثل مشاريع « رينو » و « سيتروين » مثلاً . فالمشروع كان من صنع رجل ومملوك من قِبل رجل ، وكان المالك هو الذي يدير وسائل الانتاج . وبحسب « بورنهام » ، ان المشروع الشخصي أضحى يُخلي المكان أكثر فأكثر ، في المجتمعات الحديثة لصالح الاحتكارات الكبرى ، وهي ملكيات مُغفلة لمئات الآلاف من المساهمين الذين لا يؤدّون أي دور، وتشكل طغمة من المدراء يؤمنون الادارة .

وقد طرأ تبدّل آخر . ففي المؤسسات الصناعية الحديثة الكبرى ، نميز أربعة اصناف من الرجال . اولاً ، ذاك الذي يُدعى بالموّل، الذي تكمن موهبته العليا في قدرته على شراء وبيع المساهمات ، وتداول القيم المالية (التي تجري في البورصة) ويضمن لنفسه مراقبة مشاريع لا يديرها هو . والشخص الثاني هو التقني او المهندس ، الذي يُسيِّر الطاقم ، ويمتلك المعرفة العلمية ، ويعرف كيف يطبقها . والممثل الثالث هو البائع او التاجر . والشخص الرابع ، اخيراً، ليس مموّلاً ولا تقنياً ولا بائعاً، ومع ذلك هو، في نظر « بورنهام » ونظر آخرين كثر ، يشغل المكان الاول ، انه ما يُدعى بالمنظِّم او المدير . ان هذا الصنف من الرجال نجده في الاحتكارات الخاصة والعامة على السواء . ولا شك ان على شفاهكم جميعاً أسماء فرنسيين شهيرين ، تظهر أسماؤهم في الصفحات الاولى من الجرائد . وهم ينتقلون بكل يسر من ادارة مشروع خاص للسيارات الى ادارة سكك الحديد او الى ادارة استثمار النفط في الصحراء . ان صفتهم الرئيسية هي انهم لديهم حاسة الخلق والإبداع الصناعي ، وتنظيم وسائل العمل وادارتها . فبموجب هذه النظرية ، هذا يكون، على افضل وجه ، ممثل الطبقة الحاكمة في المجتمعات الحديثة .

ويضيف « بورنهام » الى ذلك فكرة اخرى: حيثما كان ، سواءً في النقابات،

او في الاحزاب ، او في الحكومة ، تكون المهمات مماثلة لمهمات المدراء . وفي آخر الامر ، ما هو قائد نقابة عمالية أميريكية ؟ انه، هو ايضاً، محرك للجماهير او مُفاوض لعقود صناعية . وبهذا المعنى ، ان الصفات الضرورية لمحرّك الجماهير هي ، الى حدّ ما ، الصفات نفسها التي يجب ان يملكها المنظّمون او المدراء .

ان هذه النظرية، التي تتضمن بعض عناصر من الحقيقة، تبدو لي غير صحيحة في عدة نقاط . ان تصور « بورنهام » بان الرأسماليين الفرديين كانوا ، في القرن المنصرم ، يشكلون الطبقة الحاكمة في المجتمعات الأوروبية هو خاطىء . فهم لم يحكموا لا المانيا ولا فرنسا ولا انكلترا . ليس من شك في انهم كانوا يلعبون دوراً حاسماً في ادارة وسائل الانتاج ، وفي الحياة الاجتماعية . لكن سمتهم كطبقة حاكمة اجتماعياً هي انهم ، في معظم البلدان ، لم يشاؤوا اداء الوظائف السياسية بانفسهم . ان القول ان الرأسماليين الفرديين كانوا هم الطبقة الحاكمة في القرن التاسع عشر ، وان المدراء حلوا محلهم ، يفترض ، تلقائياً ، بان مدراء وسائل الانتاج هم حكام الدولة . والحال ، لم تجرِ الأمور ، في الواقع ، على هذا الشكل .

ان هذه النظرية تفترض أيضاً بان هؤلاء المنظمين يشكلون معاً فئة اجتماعية، تعي ذاتها ، ولها ارادة السلطة ومفهوم سياسي . الا ان هؤلاء المدراء ، الذين لديهم الكثير من السمات النفسية والاجتماعية المشتركة ، والذين لديهم احياناً شعور بالتضامن ، لأن لديهم الانطباع بان مجموعهم هو الذي يسير المجتمع ، هم أبعد من ان يشكلوا ما يعادل الحزب. ان ما يُذهلني، عندما يتسنى لي التحدث الى مدراء المشاريع الكبرى ، سواءً كانت خاصة أم عامة ، هو مقدار افتقارهم الى افكار سياسية محددة (واني اشكو لكونهم لا يشبهون الفكرة الشائعة عنهم) . وكم كانت تبدو الأمور أيسر بالنسبة للعالم الاجتماعي لو كان اولئك الذين يمسكون بزمام القوة الاقتصادية يعرفون بوضوح السياسة التي يريدون ! في الواقع ، ان غالبية المدراء يريدون بان تؤمن لهم الحكومة مناخاً هادئاً يساعدهم على تسيير أمورهم ، او عندما يكونون هم انفسهم مالكين للمشاريع التي

يديرونها ، ان يجنوا ارباحاً وينموا مشاريعهم . هذا لا يعني انهم بصفتهم الفردية ليست لهم ميول ايديولوجية أو سياسية ، لكن ، كلما تأتى لنا ان ندرس ، على سبيل الحصر ، قراراً هاماً ، اتخذ مثلاً في فرنسا ، لم يُلاحظ قط ان هناك اجماعاً فيما بينهم [1] .

أخيراً ، ان المدراء لا يمارسون السلطة بانفسهم . وما زالت المسألة التي كانت تطرح في القرن الماضي تُطرح اليوم على النحو التالي : من ذا الذي يحكم ، في النهاية ؟

وبعد، من الحق بان نموذج المنظّم يتغلب أكثر فأكثر على الرأسمالي الفردي. ومن الحق بان مختلف الفئات الحاكمة تتسم بسمات متشابهة أكثر فأكثر : فالصناعيون ، والنقابيون ، وربما الرؤساء العسكريون ، يصبحون منظّمين ، لأن جوهر مجتمعاتنا الحالية كامن في منظمات جماهيرية . فادارة دائرة عمومية او مشروع صناعي تتطلب الصفات نفسها ، وتفترض الصنف نفسه من الرجال، وفي النهاية تتجلى في ترتيب مماثل . ولا ينجم عن هذا ان « المدير العسكري » يتحسس بشعور مشترك مع « المدير الصناعي ». اننا نقرّ فقط بان الرجال الذين يتابعون مختلف أشكال التسلسل التي تؤدي بهم الى الصف الاول يتسمون بملامح متشابهة .

والآن أنتقل الى العالِم الاجتماعي الثالث الذي عالج هذه المسألة ، وأعني به « شومبيتر » . ان نظريته هي معاكسة لنظرية « بورنهام » . فهو ينطلق من الفكرة ، التي اعتقد بصوابها ، والقائلة ان الرأسماليين البورجوازيين ، بهذه الصفة ، وما عدا في انكلترا ، لم يمارسوا قط الحكم « مباشرة » . ففي نظره ، ان خاصية تطور المجتمعات الاوروبية في القرن الاخير وفي مستهل هذا القرن، هو ان المجتمع الصناعي تطور فيها في ظل حماية نظام تقليدي. ففي حالة المانيا، يمكن تمحيص هذه الفكرة فوراً : ان الرأسماليين لم يكونوا يشغلون المرتبة

(١) ثمة دراسة مفصلة تمت بخصوص استقلال المغرب ، في عام ١٩٥٥ .

الاولى في « الرايخ » ، وهم لم يحكموا . بل كانوا يتركون لأحفاد الارستوقراطية البروسية او للموظفين ممارسة الوظائف العسكرية او السياسية . ويعتبر « شومبيتر » بان صاحب المشروع يهبط كلما تقدّم نحو المجتمعات الحديثة . انه يوحي اذن بفكرة قريبة من فكرة « بورنهام » ، لكنه يصيغها على نحو آخر . ففي نظره ، كان صاحب المشروع اصلاً شخصية مُبدعة ، تتصور تركيبات جديدة ، وتميل الى الربح الاقصى . بيد ان صاحب المشروع في المجتمعات القائمة في منتصف القرن العشرين لم يعد ينتمي الى هذا النمط ، فقد اضحى مديراً ، يحرص على الفعالية والجدوى أكثر مما يحرص على التجديد وجني ارباح الى ما لا نهاية . ونمط الحياة الارستوقراطي الذي كان يطمح إليه الرأسمال بالامس أضحى مستحيل التحقيق بسبب نظام الضرائب . فالمشروع الفردي ، مع رئيسه الشخصي ينحدر . وتكون الرأسمالية التي عهدناها قد ضعفت ، وربما هي في نهايتها ، ومقضيّ عليها بفعل فئة قائدة كان هذا المؤلف نفسه ينتمي إليها : أعني فئة المثقفين . فالنظام القائم على حركات السوق وعلى السعي الى الربح لا يمكن بقاؤه لأن الجو الاجتماعي هو مناوىء له أكثر فأكثر . بيد ان هذا الجو يخلقه اولئك الذين دأبهم هو المعارضة والانتقاد والمروق ، اولئك الذين يجهلون ضرورات الادارة، ولا يتقنون معرفة سير الرأسمالية ، ويمقتون حركات السوق بدافع من المثالية المخلصة او بدافع من المصلحة المهنية . فالمثقفون ينشرون في الرأي العام فكرة ان اصحاب المشاريع ، والارباح ، والشركات الكبرى ، جميع ذلك يجب شجبه . فما من نظام لا تطرأ عليه تحولات أساسية بقادر على البقاء اذا كان الرأي العام لا يقرّه .

وينبغي ان نضيف بان هذه النظرية لم تستشفّ قيام نظام على النمط السوفياتي ، ليخلق النظام الرأسمالي الغربي ، والذي يشكل عذراً لها هو التخلق الصناعي الذي لاحظه شومبيتر في بعض المجتمعات ، على اعتبار ان النظام السوفياتي هو دليل على طريقة للتصنيع السريع، ولا يمكن تطبيق هذه الطريقة على الغرب . ان « شومبيتر » يتصور فقط مجتمعاً صناعياً مع اقل ما يمكن من

اصحاب مشاريع فرديـــين ، وأكثر ما يمكن من التخطيط ، حيث تختفي ، بالنتيجة ، الملامح الرئيسية التي لرأسمالية القرن التاسع عشر .

لنحاول جمع النتائج الجزئية التي لهذه المفاهيم الثلاثة ، ورسم خطوط نظرية لتحوّل الفئات الحاكمة .

في البدء ، يمكننا ان نعتبر من الأمور الأكيدة ان الارستوقراطية التقليدية المستندة الى الملكية العقارية الكبيرة ، أو الى الوظيفة العسكرية ضعفت شيئاً فشيئاً مع التطور الاقتصادي . ان هذا التفسخ يفسره أولاً تقلص مكانة الزراعة في مجمل الاقتصاد الذي اصبح صناعياً ، ثم طبيعة المجتمع الصناعي الذي يهـــدم الرضوخ السلبي للمبدأ القديم الكامن في السلطان (الناجم عن الولادة أو التقاليد) ان الانحدار لم يكن تلقائياً ، وقد تأخر في بعض الأحيـان . فالارستوقراطية لعبت دوراً سائداً في المانيا على الأقلّ حتى عام ١٩١٤ ، ولم تُهدم طبقة النبلاء حقاً الا مع الانهيار العسكري في ١٩٤٥ والاحتلال الروسي . لكن ، على المدى البعيد ، وفي المجتمعات الصناعية ، يمكن الاعتقاد بان تأثير هـذه الفئة يمضي في سبيل التقلص .

وفي الوقت نفسه ، وفي معظم الحالات ، تتجه السلطة «السياسية »للكنائس الى الانحدار . ويجب ان اعبر عن رأيي بحذر ، بهذا الصدد ، لان هذا الانحدار ليس ظاهرة شاملة ولا قدراً محتوماً . ففي اسبانيا ، مـا زال للكنيسة سلطان كبير . لا ريب ان دورها مرتبط ببقاء البنية الاجتماعيـــة التقليدية وبطء التطور الاقتصادي . واسبانيا بقيت على هامش تيار الحضاوة الحديثـة ، وهي تواكبه بصورة تدريجية . مع ذلك هناك أمثلة اخرى تستدعي انتباهنا . لنأخذ مثال بولونيا: فالتصنيـع ، المطبق فيها على الأسلوب السوفياتي ، لم يمنع الكنيسة من الاحتفاظ بتأثيرها الكبير ، والمتزايد بعد الحركـة شبه الثورية التي نشبت عام ١٩٥٦ . لا شك ان هذا التأثير اكتسبته الكنيسة في الماضي لانهـا كانت حامية التراث القومي . وما زالت حتى اليوم تعارض ، في بعض الاتجاهـات ، الاقلية الحاكمة والدولة . في أية حال ، ، ان المهم هو التذكير بانه ما من تلقائية

أو حتمية في مثل هذه المواضيع. فالمجتمع الصناعي يمكن ان يظل فيه مؤمنون، ولا يوجـــد تنافر سيكولوجي أو اخلاقي أو اجتماعي بين نمو صناعـة حديثة واستمرار الأيمان العريق. كل ما يمكن قوله هو ان المجتمع الذي يكون الاقتصاد فيه موضع نشاطه الأساسي. وحيث الدولة تتجه نحو العلمانيـة ، لا يترك على العموم للكنائس التأثير السياسي الذي كانت تمارسه في الماضي.

اذا وافقنا على اتجاه هاتين الفئتين نحـو الانحدار (اي أصحاب المشاريع الفرديين ، والكنائس) فان المسألة الأساسية في جميع المجتمعات الصناعيـــة تكون كامنة في العلاقات ، المتبدلة والمتنوعة ، التي بين مدراء وسائل الانتاج ، ومحرّكي الجماهير ورجال السياسة ، والمثقفين.

ما هو شأن الفئة الأولى ، أي مدراء وسائل الانتاج ؟ بهـذا الخصوص ، انا اكتفي باستعادة الفكرة المشتركة بيـن « بورنهام » و « شومبتير » والعديد من المؤلفين. ان الاتجاه يميل نحو ارتقاء صنف من الرجـــال ليس فقط من صنف الرأسماليين. ان المشاريع التي تشغل أهم مكانة في الاقتصاد الحديث، والتجمعات الصناعية الكبرى (سكك الحديد ، الكهرباء، الغاز ، المشاريع الكيمائيـة ، السيارات ، الخ ..) هي ذات احجام بالغة بحيث انها لم تعد ملكاً لأحد. ان الذين يديرون هذه المشاريع ، سواءً كانت خاصة أم عامـة ، يتسمون بسمات يمكن تلخيصها بسمات المدير. وهذا الاخير ليس بالضرورة مهندساً ، وقـد لا يكون لديه في بعض الأحيان تكوين تقني أو علمي. انه نمط من الرجـــال من الأيسر ادراكه حدسياً مما لو وُصف بصورة مجردة لأولئك الذين لا يعرفونه. ان مدراء الشركات الكبرى لديهم من الصفات المشتركـة بحيث يمكن استبدالهم ببعضهم بعضاً. وهم لا يرتبطون بالمشروع الخصوصي بواسطة صفة تقنية ، انما يملكون قدرة لا يمكن تحديدها ، قـــدرة « تسيير » التنظيمات الكبرى. من الطبيعي ان هذه القدرة تفترض بعض المعارف ، لكن يمكن ان تكون كنايةً عن ثقافة عامة اكثر من معرفة مختصة. ان الصفات الضرورية هي نادرة لانهـا تستوجب القدرة على : ١ – الاصغاء ، وهذه فضيلة كبرى ، ٢ – واتخـــاذ

القرارات . ان المدير المظم بحكم التعريف ، لا يمكن ان يكون مطلعاً على كل ما يجري داخل المشروع ، فهو على شكل رئيس مجلس ادارة ، يقدّم له مختلف اعضاء هذا المجلس تقارير ، وهو قادر على تنسيقها واتخاذ القرارات ذات الأهمية الكبرى وتحريك وإنعاش المشروع بكامله .

ان اتخاذ قرار بصنع نمط معيّن من السيارات في تاريخ معين يؤدي الى نتائج هامة جداً . ففي مجتمع يسوده التخطيط الشامل ، حيث يمكن التأكد من بيع كل ما يُنتج ، يكون القرار في الظاهر أقل خطورةً . ان اتخاذ قرار في فرنسا ينطوي على مخاطر ، ويتضمن رهاناً . ان الذي يتخذ هذا القرار هو رجـــل ، وهو وحده في النهاية يتخذ هذا القرار .

ان واقع وسائل الانتاج تُدار من قِبل أمثال هؤلاء الرجال لا يفترض أي نظام اقتصادي أو سياسي معيّن . واذا استرسلت مع فكرتي حتى النهـاية ، قلتُ انكم بوسعكم ان تجدوا هؤلاء المدراء في اقصى طرفي الكوكب ، في آسيا ، وافريقيا ، واوروبا واميركا ، ودونمـا تفريق بين الشرق والغرب . وايا كان النظام السياسي أو الايديولوجي ، فهؤلاء المدراء يتدبرون الامر . اي نظـــام يفضل هؤلاء المدراء ؟ من المحتمل ألا يكون للسؤال من معنى ان النظام السياسي الذي يفضلونه يتوقف على الاخلاقية الفردية التي لكل شخص وعلى طريقة سير النظام الذي يعيشون في ظله .

هل من الممكن ادراك اتجاه فئة الحكام السياسيين؟ هناك فكرة أولى تبدو محتملة جداً بالنسبة لمعظم المجتمعات الصناعية الغربية : ان الطـابع الطغوي في تشكيل هذه الفئة يتضاءل شيئاً فشيئاً ويصبح أقل مما كان في القرن الماضي . ففي بريطانيا العظمى ان تشكيل الرؤساء السياسيين كان ولم يزل الى حدّ مـــا طغموياً ، بمعنى ان معظم كانوا يجيئون ويجيئون الآن من وسط اجتماعي ضيق ومنسجم نسبياً . ان الطابع الطغموي للطبقة السياسية يضعف عادة مع تطور الأحزاب السياسية والامكانية المتوفرة لأناس لا يمتلكون ثروة لدخول هـــذا السلك . ان الاحزاب التي تنتمي الى الشعب أو التي تستند الى البروليتاريا توفر

الحظ في الإرتقاء لأناس يجيئون من أوساط أكثر شعبية . وفضـلاً عن ذلك ، هناك النقابات التي ، بسبب علاقاتهـا المباشرة أو غير المباشرة مع الأحزاب ، توفر سبيلاً آخر لولوج السلك السياسي . في بريطانيا العظمى ، توجد على الأقل ثلاثة دروب تؤدي الى المهنة البرلمانية . هناك، ما زالت السلالة القديمة التقليدية : رجـل المجتمع الطيب الناشىء في مدرسة « ايتون » أو « اوكسفورد » أو « كامبريج » (حيث تعلم ، مثلاً ، لغات الشرق الادنى أو الشرق الأقصى) وله ملكية في دائرة من دوائر انكلترا حيث والده او جدّه أو عمه كانوا نوابا . فهو يحل في اثرهم ، وينتخب ويبلغ الى مستوى غير محـدّد في الترتيب الوزاري . هذا هو السلك المثالي النموذجي للرجل السياسي المحافظ .

ويوفر الحزب العمالي سبيلين: اولاً، ان أُمناء سرّ النقابة الذين أسدوا خدمات حسنة ومخلصة يحصلون ، في وقت ما ، على الحظ في تقديم ترشيحهم في دائرة حيث يُنتخب مرشح الحزب بصورة أكيدة . وهكذا نجـد في مجلس العموم عدداً من المناضلين العمال ، القادمين من أوساط شعبية ، والموعودين بمركز كبير . ان « ارنست بيفن » هو أسطع مثال على هذا النمط .

وثمة سلك آخر يلجه المثقف العمالي ، الذي حصّل دراسات عالية ، والذي ليس بالضرورة متخرّجاً من « اوكسفورد » او « كامبريج » ، انما من جامعة من جامعات الدولة ، والذي ينتسب الى الحزب ، ومع شيء من الحظّ يقدم ترشيحه في دائرة حيث احتمال انتخابه هو كبير . ان اختيار المرشحين يتوقف ، بصورة دقيقة ، في الاحزاب الانكليزية ، وفي آن واحد ، على اللجان المحلية والاركان المركزية. ان تأثير اللجان ملحوظ أكثر من تأثير الاركان المركزية ، وهذا ليس برهاناً مطلقاً في بلد حيث التكتم السياسي لم يختف على العموم ، ان مثل هـذا الرجل يجيء من اوساط متواضعة . وقد لا يكون لديه وسائل مالية شخصية ، وقد لا يكون بحاجة الى سلف سياسي او الى ملكية في دائرته الانتخابية .

ان الحالة الفرنسية هي أكثر تعقيداً ، والتسلسلات هي أكبر عدداً . ليس فيهاما يوازي السلك المثالي الذي وصفته سابقاً ، والذي يمضي من مدرسة « ايتون »

الى رئاسة الحكومة ، لأن ليس لدينا ما يماثل نظام التعليم الانكليزي . فسواء كان الفرنسيون في هذه النقطة او تلك من اللعبة فان الامكانات المختلفة مفتوحة امام الراغبين في دخول المسرح السياسي. ففي مختلف البلدان، تتنوّع الكيفيات. قد يكون من الفائدة اجراء المقارنة بين كيفية الوصول الى الحياة السياسية في الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا ، ونوع الرجال الذين يكرّسون أنفسهم لها . والنوع الذي ينجح .

ما هي النتائج التي ينطوي عليها الاتجاه نحو توسيع تشكيل رجال السياسة؟ ان المسألة الأساسية التي سأختتم بها هذا الدرس هي تلك التي كان يطرحها « شومبيتر » ، الذي كان متشائماً حول حظوظ الديموقراطيات البرلمانية بسبب القدرة الضعيفة التي كان يعترف بها للمنتخَبين البورجوازيين . ففي نظره ، ان الارستوقراطيين يتقنون الحكم ، وعند الاقتضاء ان القوّاد العماليين قادرون على ذلك ، بينما الرأسماليون او المثقفون يكونون رجال حكم غير جديرين . فالبورجوازيون يبدون في نظره مفتقرين الى الصفات الأساسية : إتقان التحدث الى الناس البسطاء ، وربط علاقات حقيقية معهم ، وفرض سلطانهم الشخصي . وفي ممارسة الحكم لا يبدون تصميماً وارادة قوية . وفي الختام ، ان حكومة المجتمعات الصناعية ، والمؤلفة من المثقفين وبورجوازية الاعمال والتجارة، لا حظّ لها بالاستمرار . لذا كان يتخيل نمطاً جديداً من الرجال يصلح لأن يكون في الصعيد الاول .

اني سأمتنع عن ابداء تكهّن قاطع بهذا الخصوص . وسأكتفي بأن ألمع الى الشروط التي تتيح للنخبة التي نعرفها الحظ باتمام مهمتها . ان احتمال استمرار الانظمة الديموقراطيةالبرلمانيةهو أكبر بمقدار ما يتجنب رجال السياسة المنتخبون الخصام مع فئات حاكمة اخرى ويتحاشون الدخول معهم في نزاع دون رحمة . والديموقراطيات لها حظّ أوفر في البقاء كلما ارتضى قوّاد الجماهير اداء اللعبة البرلمانية . ان أي نظام هو مهدّد اذا لم تخضع مختلف الفئات الحاكمة فيه الى القواعد نفسها ، ولم تستخدم الوسائل نفسها . فحيث يتبنى قوّاد الجماهير

العادات البرلمانية ، لا تبدو الصعوبات على انها لا تُقهر . اني ارنو الى بريطانيا العظمى حيث أمناء سرّ النقابات والرؤساء الاشتراكيون ينتهي الأمر بهم الى اقرار المراسم الارستوقراطية التقليدية . ان النائب المحافظ يهنىء نفسه لأن « ويسمنستر » تُسهم في تعليم أمناء سر النقابات . من الناحية الرمزية ، تمثّل « ويسمنستر » التقاليد .

ان الشرط الثاني الضروري هو ان لا تكون المسائل الاقتصادية مُعقدة بصورة بالغة ، وان لا تكون النزعات في السياسة الخارجية دون رحمة . ان الانظمة البرلمانية ، الموجّهة من قِبل مُنتخَبين بورجوازيين ، هي ، بطبيعتها منسجمة مع ازمنة السلم والازدهار . ان هذه الخلاصة تشبه السذاجة . فالانظمة تنجح على نحو افضل بمقدار ما تكون المهمات الواجب تنفيذها أيسر .

ان هذه السذاجة تعود لتطرح ، بصورة مجرّدة ، حالات ثلاثاً . ذلك انه يمكن دحض تشاؤم « شومبيتر » بشروط ثلاثة : ان يقبل قوّاد الجماهير أساليب البورجوازية، وان يطرح مدراء الاقتصاد على رجال السياسة مسائل قابلة للحل، واخيراً ، ان لا تنشب ازمات مماثلة لتلك التي عشناها بين الاعوام ١٩١٩ و ١٩٣٩ ، أعني صدام بين رجال يؤمنون بطيب الارادة والمفاوضة وحكام يريدون القوة ويؤمنون بالعنف كهتلر .

الدرس السادس عشر

مستقبل الفئات الحاكمة في الغرب

ان مسألة تطور الفئات الحاكمة ، التي كنتُ شرعت بمعالجتها خلال الدرس الاخير ، يمكن التعبير عنها ، باللغة العادية ، عن طريق السؤال البسيط التالي : من هو مدعوّ لأن يحكم المجتمعات الصناعية كلما تطورت هذه المجتمعات ؟ ليس من شك في ان الارستوقراطية التقليدية ضعفت بسبب التمركز في المدن، وانحدار الوظيفة العسكرية والملكية العقارية الكبيرة . كما ان الدولة اضحت ، بصورة لا مفرّ منها ، علمانيــة ، وغدت السلطة الزمنية التي كانت للكنيسة تتناقض تدريجياً . ومدراء وسائل الانتاج ، أياً كانوا ، يمارسون سلطانهم على المواطنين الذين يعملون في المعامل بصفتهم عمالاً ؛ ولكونهم مدراء أو منظمين فقــط لا مالكين لذلك لا يشكلون فئة تعي ذاتهـا ، لها ايديولوجيا معينة وارادة قوة خاصة بهـا كفئة . ففي معظم الحالات ، يترك المدراء والمنظمون أمر الحكم للمنتخبين أي لرجال السياسة المحترفين .

من هم رجال السياسة اولئك ، في المجتمعات الديموقراطية؟ ان تجربة النصف الأول من القرن العشرين تمّ عن خصام دائم بين الاحزاب ، وداخـل بعض المجتمعات بين انماط مختلفة من رجال السياسة . ان « تنقل النخبات» يعني واقع ان المعركة لا تضع وجهاً لوجه ، في سبيل ممارسة السلطة ، احزاباً تقرّ جميعها وفي آن واحد قواعد اللعبة فحسب ، بل كذلك اقليات تنتمي الى ايديولوجيات متناقضة وتقترح اساليب منافسة غير منسجمة . ويمكن الافصاح عن هـذه

الفكرة بالعبارات التالية : داخل الديموقراطيات، خلال النصف الأول من القرن العشرين ، شهدنا « صراع البرلمانيين والمحرضين » .

واني استعمل هاتين الكلمتين بمعان دقيقـــة . فالأولى تعني المنتخب الذي يتذرع بالانتخاب ، ويناصر المؤسسات التمثيلية على طراز القرن التاسع عشر ، والثانية تعني ذاك الذي هو على تماسّ مباشرةً مع « القاعدة الشعبية » ، والذي يدعي انه مفوض من الجماهير الشعبية وان هذه تتجسد فيه . ان بعض الزعمـاء يريدون ان يكونوا محرّضين ، وأقصد بهذه الكلمة المعنى اليوناني الاصيـل ، أي « قوّاد الجماهير » . فهم يرضخون ، في بعض الظروف ، الى الاصول الانتخابية والاساليب البرلمانية ، لكنهم لا يعتبرون ان هذا هو جوهر دورهم . ان بعض الزعماء السياسيين يحصلون على ملايين من الاصوات في الانتخـابات ، لكنهم لا يقرون بان نتيجة الاقتراع هي البرهان على شرعيـــة سلطتهم . فهم يحتجون بالتفويض الشعبي ، الذي هو اكثر صحة ، واعمق دلالة ، واصدق تعبيراً عـن ارادة الشعب .

ان مثل هذا النزاع بين نمطين من الرجال ، النمط البرلماني والنمط المحرّض ، هو ممكن في جميع المجتمعات الصناعية . انه أساسي لأنه يجابه شكلين من التمثيل الشعبي ، وشكلين من الحوار بـــين الشعب والحكام . ان الزعيم يتذرّع بارادة الشعب بمقدار ما يتذرع بها البرلماني ، وهو مستعد ايضاً للقول ان الارادة الشعبية لا تتجلى بنقاوة ووضوح إلا اذا مرّت عِبر الحزب، وهذا يُعتبر تفويضاً مباشراً من الشعب، لا تمثيلاً لمصالح جزئية او مصالح طبقات معينة او ميول ايديولوجية معيـــنة .

وفي المدى البعيد ، يصبح النزاع الذي وصفته هو الـــنزاع النموذجي في المجتمعات الصناعية ، وهو ليس سوى نسخة حديثة عن النزاع الذي كان يقوم في حاضرات الاغريق القدامى والذي وصفه باسهاب الكتّاب اليونان . ان هؤلاء الكتّاب لاحظوا في الحاضرات الديموقراطية اليونانية التهديد المستمر الذي كان يصدر عن الطغاة الذين كانوا يتذرعون دوماً بالارادة الشعبية ، وينتقدون

الولايات الديموقراطية وأنظمتها الديموقراطية ويصفون حكامها بالطغمة، في حين كانوا هم يزعمون انهم يجسّدون في أشخاصهم مصالح الحاضرة والبلد . واني أجيزُ لنفسي تذكيركم بعبارة لنابليون الثالث ، تسنّى لي ان استشهدت بها سابقاً ، ولو أتيح لهتلر الاطلاع عليها لكان اقتبسها بكل طيب خاطر . ان امبراطور الفرنسيين المقبل ، المنفيّ الى لندن قبل ان يصبح رئيساً للجمهورية ، كان قد كتب هذه الجملة المدهشة : « ان طبيعة الديموقراطية هي في ان تتشخصن في رجل » . ان أيّ مهوّش ، سواءً كان هتلر او موسوليني او أياً كان يعتقد في قرارة نفسه ان طبيعة الديموقراطية هي في ان تتشخص في رجل .

لأي نمط من الحكام ستُكتب الغلبة ؟ خلافاً لشومبيتر . انا لست متشائماً نهائياً، لأني أعتقد بان هذا التعارض موجود في جذور البنية التي تكوّن المجتمعات الصناعية . فبحسب الظروف ، قد يتغلب تارة هذا النمط وتارة اخرى ذاك ، فالمجتمعات الحديثة تنطوي، باستمرار، على نزاع ، علني او خفي، بين التفويض الاصولي البرلماني ومحاولات الاحزاب والرجال الذين يدّعون تجسيد الارادة الشعبية الواحدة الوحيدة . قد يكون استقرار الديموقراطية في مزيج وتفاعل هذين النمطين من الرجال وهذين الشكلين من التفويضات .

والآن نصل الى دراسة فئة حاكمة كنتُ تحدثتُ عنها سابقاً ، أعني قوّاد الجماهير ، الذين ليسوا بمحرّضين (بالمعنى الذي أعطيته لهذه الكلمة) . الى أي حدّ يوافق أمناء سر النقابات وزعماء الاحزاب الشعبية على انضمامهم الى نظام ديموقراطي متعدّد الاحزاب ، او الى أي حد يريدون ان يبقوا على صيغة الانتخاب او يلجأوا الى التحريض .

ان هذا السؤال يُطرح بشأن كل من الحكام والجماهير على السواء . فتارة نجد ان الحكام — وطوراً نجد ان الجنود — هم الذين يظهرون أكثر اعتدالاً ، وأشد احتراماً للاصول التقليدية التي للمشروعية .

في انكلترا ، يظهر الزعماء ، على العموم ، مستعدين للانضواء ضمن إطار الديموقراطية ، وأحياناً يظهرون محافظين أكثر من جنودهم . ليس من السخف

القول ، كما انــه لم يثبت القول ، ان العكس هو الاصح في فرنسا . واني أميلُ للافصاح عن الفكرة التالية (التي أتحمل عواقبها مع جميع التحفظات) : كلما كان المحرضون اقرب الى المثقفين ، كلما ازداد الاحتمال بان يكونوا اكثر ثورية من الجماهير : ففي بريطانيا ، ان الجامعيين من الزعماء العماليين ، هم ، عــلى العموم ، اكثر يسارية من العمال القدامى الذين يمثلون الاعتدال . ففي اية حال ، تتوفر بالضرورة الدرجة نفسها قبول نظام تعدّد الاحزاب لدى الذين في الاسفل ولدى الذين في الأعلى .

ان البرهنة التي يلجأ إليها البورجوازيون في المجتمعات الغربيــة والحكام الشيوعيون في البلدان السوفياتية ، والقائلة ان الثورات « يصنعها » المحرضون في الغرب ، وأعداء الثورة والعملاء في الشرق ، هي تافهــة طبعاً . ابداً لا يصنع المحرضون ثورة اذا لم تستجب إليها الجماهير ، لكنهم بوسعهم حثّها على الثورة او على الاعتدال او على العنف .

وقد آن الاوان لطرح مسائل اخرى بخصوص هذه الفئة الحاكمة ، واولى هذه المسائل هي مسألة تكوين أمناء سرّ النقابات أو قوّاد الاحزاب الشعبية . واليوم يقال طوعاً في بريطانيا: لو ُولد بيفن بعد نصف قرن ، لكان حصــل على منحة دراسية ليتم دراسته في « ايتون » أو « اكسفورد » . طبعاً ، ان هـــذه الموضوعة لم يتمّ اثباتها ، لكنها تثير مسألة جدية : كلما شجعت القوانين ارتقاء « ابناء الشعب » ازداد الاحتمال بان يتلقى الابناء الاكثر اهلية تعليماً ثانوياً ثم عالياً . اذ ذاك ، من أين سيجيء قواد الجماهير ؟ ان اول جواب تقدمه لنـــا التجربة الانكليزية الحالية : فزعماء الحزب الشعبي هم ، اكثر فأكثر ، مجازون من الجامعات ، ومثقفون يمارسون وظائف عالية نسبياً في المجتمع . ففي هـــذه الحال ، تكون الاحزاب السياسية ، حتى اليسارية ، تحت قيادة رجال أصبحوا ينتمون الى الطبقة العليا ، بحكم مداخيلهم ووضعهم الاجتماعي. ان التأثير المحافظ الذي ينجم عن مثل هذه الظاهرة يكون قريب الاحتمال .

في الحقيقة ، ليست الامور على مثل هذه الحال من البساطة . فالصفـــات

الضرورية للمرء ولكي يحصل على منحة لإتمـــام الدراسة في « ايتون » أو لكي يُصبح أمين سر نقابة ليست تماماً متماثلة . فمن الممكن ان نتصور بان قـــواد الجماهير يواصلون التعبئة من ضمن اولئك الذين لم يكن لديهم ميل للدراسة . بيد انـــه من الامور الحاصلة هو ان احد اسباب الاضطرابات كان استحالة الارتقاء بالنسبة للافراد المؤهّلين . فكلما قُدّم للجميع المزيد من التسهيلات للارتقاء ، كلما جُمّد هذا السبب من اسباب الثورة . قد تكون المجتمعات الغربية متجهة ، في هذه الناحية ، في الاتجاه نفسه الذي يسلكه المجتمع السوفياتي . ذلـك انه يبدو ان الحكام هم مقتنعون باخلاص بان جميع الاولاد المؤهلين يجب ان يبلغـوا الدراسات العليا ، شريطة ان يكونوا منسجمين سياسياً مع المجتمع الراهـن . والحقيقة، يبدو انه ليس من الحق فقط انتتفتح الموهبة وتؤمن النجاح الاجتماعي، بل انه عامل من العوامل التي تعزّز الهدوء ». وهذا ما قال به جميع النظريين في جميع العهود . وبهذا المعنى ، ليس من شيء أكثر اتفاقاً مـــع مصلحة السياسة المحافظة ، (طبعاً في جميع الانظمة) من الاصلاحات في التعليم ونشر الديموقراطية التي تنشدها احزاب اليسار .

وكلما كانت المنظمات الشعبية ، والنقابات والاحزاب ، أكثر اتساعاً ، كان من شأن ذلك ان تزداد الثقة عمقاً بين القواد والجماهير . لأن انتشار البيروقراطية في النقابات والاحزاب ، وهذا امر يُلحظ بسهولة في بلد مثل بريطانيا العظمى ، ينتج عنه ان رجال القاعدة لا يكتشفون أنفسهم في اشخاص القواد، الذين يصبح كل واحد منهم « سيداً » او « لورداً » ، في آخر حياته . وهكذا ، ان الاجهزة التي وظيفتها النظرية في الاصل هي المطالبة والمخاصمة تصبح ، على الاقل في نظر جنودها ، أجهزة تأطير ، اجهزة خلق ملاكات تغدو ابعد فأبعد عن اصولهـــا الثورية . وما من شك في ان هـــذا التطور لا يمكن ان يـدرك نهايته في الانظمة الجماعية حيث المنظمات النقابية هي تعبير عن الدولة ، لكن في الديموقراطيات المسالمة ، اعني البريطانية الاميركية للنقابات منذ الآن وظيفة تأطير للجماهير ، ووظيفة المطالبة ، في آن واحد . ان هذه الظاهرة لا مناص منهـا ، لكن لا

مناص ايضاً من نتائج معينة ، أعني تكاثر الاضرابات غير الرسمية ، وبروز زعماء يناوئون قواد النقابات الرسمية ويُنتخبون مباشرة من قِبل العمال ، ويعكسون وجه العمال افضل من الآخرين .

ولئن كان هذا التحليل عاجلاً ، إلا انه يقودنا الى احتمال كنتُ أعربتُ عنه في احد الدروس الاخيرة : ان المجتمع الصناعي ، حتى في ظـل الشكل الديموقراطي ، يمكن ان يؤدي الى استقرار ترتيب عضوي ، تماماً مثلما يؤدي الى فسح المجال للانتقال الاجتماعي في مجتمع متساو .

وانتقل الآن الى فئة اخرى من القواد ، اعني المثقفين . واني اتكلم عنهم اولاً لا نهم يلعبون دوراً هاماً في المجتمعات الصناعيـة الحديثة ، وكذلك لأن « شومبيتر » كان يفسر انهيار الرأسمالية الى حد ما ، عن طريق موقفهم منها . انه من الصعوبة تعريف فئة المثقفين ، وهذه الكلمة تتخذ معـاني مختلفة بحسب البلدان والانظمة . اني اقترح عليكم اذن ان تنطلقوا من فكرة شكليـة تعلو على التاريخ . ففي كل مكان ، ودومـاً ، هم مثقفون اولئك الذين يحافظون على الثقافة ويفنونها ، سواءً في الميدان العلمي أو الادبي أو الفني . وقد يكون بوسعنا ان نضيف الى ذلك بان هذه الفئة لا تغدو مستقلة الا عندما تتمايز عن فئة رجال الكنيسة . فانطلاقاً من هذا التعريف ، الغامض بتعمد ، سأسجل بعضـاً من خصائص عصرنا :

١ – ان المجتمعات الصناعية تتسم بتزايد عجيب في العدد ، المطلق والنسبي ، للمهن غير اليدوية ، التي تتطلب حداً ادنى من المواصفة الفكرية . وهكذا نميل لادخال جميع من يمارسون هذه المهن ضمن نطاق هذه الفئة .

٢ – ان المثقفين الذين لهم مواصفة تفيد العمل الجماعي ، مباشرة ، هم أكثر فأكثر في الصف الاول . ان المجتمعات الحديثة تعتبر العلماء والمثقفين . على انهم انفع المثقفين ففي هذه الحال ، يكون الاتجاه لاطلاق هذه التسمية (مثلما يفعل السوفياتيون) ليس على رجال الثقافة ، الذين يتصفون بمجانية نشاطهم وبالابداع والبحث المجرّد ، بل على الذين لديهم معرفة لا غنى عنها لسير الاقتصاد . في الاتحاد السوفيـاتي ،

تشمل فئة المثقفين بمجموع الملاكات التقنية .

٣ – ان عدد الذين ينشرون الثقافة يزداد زيادة بلا حدود ، فهناك المزيد من المدرسين ، وهذا أمر لاغنى عنه ما دامت نسبة الاولاد الذين يتلقون الدروس تزداد . وهناك المزيد من الصحفيّين ، وهــــذا امر لا بدّ منه ما دام عدد قرّاء الصحف يزداد . . وهكذا يتكاثر عدد معمّمي الثقافة الذين تتوفر فيهم صفة المثقفين .

ان المثقف في مجتمعاتنا هو في غالب الاحيان محترف . فالبحث أو التفكير لم يعد نشاطاً مجاناً ودون مبرر عملي ، يُمــــارس متعة أو رسالة ، بل أضحى طرائق لكسب العيش . وقد يبدو لكم من البديهي ان جميع الفلاسفة هم اليوم اساتذة فلسفة . ان هذه الظاهرة ليست عالمية .

وهكذا ، أصبح المثقف تقنياً ، أكثر فأكثر . لقد اقتبس معرفــــة قابلة للاستعمال وللانتقال ، معرفة جزئية دون شك . فالتقني في التمدين لديه معرفة قابلة للاستعمال وهي معرفة جزئية . كذلك ، نجد اليوم ، في جميع البلدان ، ادباء هم أيضاً يمتلكون ناصية التقنية الادبية ، ويقضون وقتهم في اعــادة كتابة ما كتبه الآخرون . ان « اعادة الكتابة » اضحت مهنة ، تدر مرتباً عاليــــاً (احياناً أعلى من مرتب المؤلف) . ان الاختصاص في اعادة الكتابة هو رمز لميل نحو التقنية ، بل هو رمز للقدرة الادبية . في المجلات الاميركيــة ، ان إغفال اسم كاتب المقالات يعود الى انها مكتوبة من قبل فريق من الكتبة . ان مجلة « تايم » هي ، حقاً ، اثر جماعي ، ليس فقط لان عدة محرّرين ساهموا في كل عدد ، بل لان عدة محررين ساهموا في كل مقالة .

وفي الوقت نفسه ، ان المثقف التقليدي يقاوم هذا التطور . وعندما نذكر المثقف ، لا نقصد الطبيب فقط ، والمهندس أو المحامي ، ورجلاً ذا معرفة ما ، بل نفكر في الوقت نفسه في ذاك الذي يبقى فقيهاً أو نبياً ، ذاك الذي يحق له ويستطيع ان يتكلم ، ليس تبعاً لمعارفه في موضوع معيّن ، بل تبعــــاً للنفوذ المعنوي الذي تمنحه اياه المهنة التي يمارسها والخصال أو الثقافة التي لديه . وها اني

اتناول أمثلة بعيدة عنا كفاية لكي لا تجرح شعور أحد .

ففي عهد الجبهة الشعبية، كنا نرى أمام المنابر أو في مقدمة المواكب الشعبية اثنين أو ثلاثة من ممثلي المثقفين الفرنسيين : فيزيائياً كبيراً أو روائياً كبيراً كانا يعالجان طوعاً مسائل اقتصادية . كانا يجهلانها . فعندما كانت الجماهير تصرخ لا « الشرطة هي معنا » بل « المثقفون هم معنا » ، كانت تعي هذه الرسالة الكهنوتية التي يتحلى بها ذاك الذي يملك ، عدا هذه الرسالة ، وقبل كل شيء موهبة في الانشاء ، أو علماً بالذرة .

وتبعاً لهذه العناصر ، أي هو التعريف الذي يحسن بنا ان نعطيه لهذه الفئة ؟ انكم تعلمون باني من انصار « المذهب الإسمي » في هذا الموضوع ، واني أعتبر بانه ما من معنى واحد صحيح ، يفي لوحده بالموضوع . لذا لن أملي عليكم تعريفاً ، بل أشير عليكم بعدة تعاريف ممكنة وجزئية .

ان التعريف الاول ، الذي قد يغلب مع التطور ، هو الذي ادعوه ، بايجاز ، بالتعريف السوفياتي ، الذي يعتبر المثقفين على انهم يتصفون بالقدرة التقنية وبوظيفة التأطير التي تمارسها في المجتمع الصناعي .

وثمة تعريف آخر ، هو في الواقع شائع خلال المرحلة الاولى من التصنيع . فحيثما تكون الحضارة الغربية منقولة الى بلد حديث التطور ، يتجه الميل لاطلاق هذا الاسم على جميع الذين ارتادوا الجامعة ، جميع الحائزين على شهادات . ففي افريقيا الشمالية ، يكفي ان يكون المرء قد قضى عدداً صغيراً من السنين على مدرجات الكليات لكي يستحق هذا اللقب . انهم يستحقون هذا اللقب بمعنى انهم اقتبسوا الكفاءة التي تمكنهم من إشغال بعض الوظائف .

ان الصعوبة تبرز في البلدان التي ليست على النمط السوفياتي ولا هي من عداد البلدان النامية . ان فكرة المثقفين تستخدم في النزاعات السياسية . ان اولى المناسبات كانت قضية « دريفوس » . ان انصار « دريفوس » وصفوا ، في وقت من الاوقات ، بأنهم من « حزب المثقفين » . ففي تلك الحقبة ، كانوا يتحدثون باسم رسالتهم الاخلاقية ، اذا جاز لي التعبير ، وكان أخصامهم يعزون

اليهم تجاهل ضرورات النظام الاجتماعي . من اليسر العثور على الحوار نفسه في احداث معاصرة، اذ يتكلم المثقفون باسم القيم الاخلاقية فيندّد بهم الوزير الفلاني باسم الوقائع القاهرة (« هذا الاستاذ العزيز ») .

وفي الولايات المتحدة ، برز النزاع نفسه عندما رشّح السيد « ستيفنسون » نفسه لأول مرة لرئاسة الجمهورية. فقد وجدوا في الولايات المتحدة تعبيراً مدهشاً لتسمية اولئك الذين يُدعون في فرنسا بالمثقفين : فقد اطلق عليهم اسم « رأس البيضة » وهو كناية هجائية تنطبق نظرياً على من يتدخل بالسياسة دون دراية كافية بالمتطلبات الشاقة التي تقتضيها الحياة المشتركة . ان هذه العبارة تُستخدم بمعنى مزدوج : انها تعني رجال الثقافة (الروائي ، والصحافي ، والاستاذ) . لكن هؤلاء لا يستحقون تماماً هذا اللقب ، في نظر انفسهم كما في نظر الذين يمتدحونهم او يندّدون بهم ، إلا اذا لم تقتصر معرفتهم على الاختصاص في فرع خاص بل ادعوا بنفوذ اخلاقي او سياسي « خارج مهنتهم وبسبب مهنتهم » . اعتقد بان المعنى الدارج في فرنسا لهذا النمط الثالث هو التالي : ان المثقفين هم الذين يمارسون مهناً معينة ، شريطة ان يعيشوا او يفكروا كمثقفين خارج نطاق نشاطهم المهني .

أياً كان التعريف الذي تحتفظون به ، فان فئة المثقفين لا يمكن تحديدها بدقة . ففي المثال السوفياتي يمكنكم ان تتساءلوا ما هو الحدّ الادنى للمواصفة التي تجيز الكلام عن مثقف ، علماً بأن الموظف الصغير أي « الكاتب » ، الذي يمارس عملاً غير يدوي ، ليس عضواً في هذه الفئة . وبالمقابل ، في المثال الفرنسي ، يمكنكم ان تتساءلوا ما هي مواصفات المهن التي تستحق هذا اللقب وما هو نوع النفوذ المعنوي الذي يدّعي به المثقفون بصورة مشروعة . فكما تعلمون ، ان الفئات الاجتماعية ليست لها حدود قاطعة .

وبعد ، لنعد الى المسألة : ما هو التأثير الذي تحدثه هذه الفئة على السياسة وعلى تطور المجتمعات الصناعية نفسها ؟

ان الملاحظة الاولى التي أبديها تتوخّى استبعاد النظرية المفرطة بالبساطة

والمرضة للجدل بشكل واسع التي ينادي بها « شومبيتر » . فالقول ان المثقفين هم ، بطبيعتهم ، مناوئون للرأسماليين ، وانهم يخلقون حول الرأسمالية مناخاً معادياً ، وانهم يسارعون في انهيارها بصورة حتمية ، هذا في اعتقادي يمنحهم شرفاً عظيما (او مهانة ، كما ترغبون) ويسند اليهم وحدة وانسجاما لا يملكونه . فباستثناء حزب « بوجاد » نجد المثقفين موزعين بين جميع الاحزاب ، لأن جميع الاحزاب كان لديها أصحاب مذاهب ، وبحكم التعريف ان جميع المذاهب ، سواءً كانت مَيْمَنة أو مَيْسَرة ، صاغها وبسّطها ودلّل عليها مثقفون . لا يوجد حزب « واحد » للمثقفين . هناك انصار ومناوئون لـ « دريفوس » على غرار « بارّيس » وسواه ، ليس إلا .

ان هذه الملاحظة الاولى لا تستبعد ملاحظة ثانية : لا يتوزع المثقفون على السواء بين الاحزاب . لنأخذ على ذلك مثالاً بسيطاً يمكننا ترقيمه بفضل ميل الاميركيين للاحصاءات . فقد لوحظ في الولايات المتحدة ، (وهذا ليس مذهلاً) بان ، من اساتذة « كلية » او جامعة يقترع الثلثان تقريباً للحزب الديموقراطي . وخلال الحملة الثانية لانتخاب ايزنهاور للرئاسة ، كان يقال في واشنطن من قبيل الدعابة : ان معظم الصحف هي الى جانب « اللواء » ايزنهاور ، لكن جميع الصحفيين هم الى جانب ستيفانسون . ان الدعابة ، كانت تسجّل ، بذا ، ودفعة واحدة ، حدود فعالية المثقفين الملتزمين جانباً سياسياً . ان آراءهم لا يمكن ابداؤها دوماً بحرية . وعلى الاقل عندما يتعلق الموضوع بالصحفيين ، فان ارادة الذين يستخدمونهم من شأنها ان يكون وزنها اثقل من ميولهم الخاصة . مهما يكن ، فالاتجاه السائد لدى المثقفين في البلدان الغربية هو ، اجمالا ، ما يدعى باليسار . ان معظمهم عقلاني ، وهم ذوو مطامح ديموقراطية ، ودعاة مساواة واشتراكية ، ويمضون في الاتجاه نفسه الذي تمضي فيه المجتمعات الصناعية .

من الخطأ القول ان هذا التطور « بعينه » المثقفون منهم ليسوا إلا تراجمة لا تجاه يلحظونه . لكن من الحق القول (وفي هذه النقطة ، شومبيتر هو مُصيب)

انهم يؤدون في مجتمعنا وظيفة انتقادية . فبمقدار ما كان ـ او ما زال ـ النظام القائم رأسمالياً ، كانت ـ او ما زالت ـ لهم فعالية ما ضده .

اما في المجتمعات السوفياتية ، فالمثقفون لا يتمتعون بحرية التعبير المطلقة . ففي حين ان لدينا ، يمكن التعرض للنظام القائم ، فلديهم لا يجوز ذلك . في مجتمعنا يفضل المثقفون الابطال السلبيين ، وفي مجتمعهم يفضل المثقفون الابطال الايجابيين . ان التناقض بين وضع المثقفين عندنا وعندهم هو كبير .

وقبل ان اختتم هذا الدرس ، اودّ ان اقول بعض كلمات حول فئة قائدة لم اتكلم عنها حتى الآن ، اعني العسكريين . في الماضي ، ان الذين يمسكون بزمام القوة المسلحة كانوا في الغالب هم الحكام . واني افتقر الى الوقت الكافي لرسم حتى الخطوط الأولية المتعلقة بالضباط (من ناحية علم الإجتماع) في المجتمعات الصناعية . (قديكون من المفيد مقارنة دورهم في اميركا الجنوبية ، وفي الشرق الاوسط ، واوروبا) . سنقصر البحث على البلدان الغربية .

في الوقت الحاضر ، وفي المجتمعات الصناعية الديموقراطيـة ، لقد تم تجميد الطبقة العسكرية سياسياً الى حد بعيد. ففي بريطانيا العظمى منذ الثورة في القرن السابع عشر ، لم يلعب العسكريون ابداً دوراً سياسياً محدداً . وفي المانيا ، بعد ان لعب الجيش دوراً هاماً داخل النظام الامبراطوري ، اراد ان يمارس نفوذه على جمهورية « ويمار » . ومـــا من شك في انه لم يرضخ للمراقبة البرلمانيـة ، وكذلك تدخــل ، بفعله او بامتناعه ، لكن « الألوية » ، أي الجنرالات كانوا يعتبرون دوماً بان ليس بمقدورهم حكم المانيا بصفتهم العسكرية ، وساد الاعتقاد لديهم على الدوام بان المجتمعات الحديثة ، المدنية ، والشعبية ، هي بحاجـة الى سلطة . وفي نظرهم ، من اجــل حكم « الرايخ » الصناعي ، حتى باسلوب تحكمي ، لا بدّ من محرضين ومن مذهب . وبذا نجـد الظاهرة التي كان « ارسطو » قد لحظهـا في كتابه « السياسة » : ان الطغـاة الذين يطيحون بالديموقراطيات هم على الارجح خطباء لا زعماء عسكريون. في مجتمعاتنا، ما من شك في ان المحرضين هم مدنيون .

هل هذه هي الحال ، اليوم ؟ بودي ان اقول طوعاً ، بصيغة نصف اجتماعية أو نصف فلسفية ، بان العسكريين ، في مجتمعاتنا . بوسعهم أيضاً ان يحكموا عندما لا يضطرون الى الكلام والتبرير . واني ارنو الى ما حدث في فرنسا غداة الاندحار ، عام ١٩٤٠ . فقد كانت الظروف على نحو ان البلد عاد تقريباً بصورة عفوية إلى سلطة عسكرية ، بل استطيع القول الى سلطتين عسكريتين ، الواحدة في فرنسا والاخرى خارج فرنسا . وقد توهمت السلطة الاولى ، أي التي في فرنسا ، خلال بضعة أشهر أو بضعة أعوام ، بانها تحكم دون الاستناد الى ايديولوجيا . كان ذلك في العهد الذي كان يفسر الامور باننا أخيراً خرجنا من هذا النظام التافه حيث يُسأل الناس عما يعتقدون حول مسائل يجهلونها . كان الاعتقاد آنذاك ، في « فيشي » ، بان من الممكن ادارة مجتمع حديث « ادارياً » ، دون أي تبرير لمشروعية الادارة سوى واقع كون رجل « فيشي » في الحكم ، وهو عاقل ، وحافل بالارادة الطيبة ، وبالطبع مُسناً كفاية . انا اعتقد بان هذا النظام لا يمكن تصوره بمعزل عن الظروف الاستثنائية . ففي فرنسا ، ومنذ الثورة ، لقد جهد الجيش على الا يساهم مساهمة مباشرة في النزاعات السياسية والمدنية . وما من انتفاضة حصلت منذ عام ١٧٨٩ وكانت بفعله [١] . لقد قمع الاضطرابات مرّتين ، لكن بأمر من الحكام المدنيين(في عام ١٨٤٨ وفي ١٨٧١) . صحيح لقد حصل انقلاب عسكري مرة ، أي انقلاب نابليون الثالث ، لكنه كان من صنع رئيس الجمهورية ، وقد عانى مدبّر الأنقلاب الكثير في سبيل العثور على « ألوية » توافق على مؤازرته من أجل خرق الدستور . ونظراً الى الانقسام الايديولوجي والسياسي داخل فرنسا ، فالطريقة الوحيدة لانقاذ وحدة الجيش وارتباطه بالامة كانت في عدم تدخله في الخلافات الاهلية . وهذا لم يمنع ان يكون لمعظم الضباط آراء يمينية ومن الافصاح عنها في مناسبات مختلفة .

---

(١) ان هذه الدروس يعود تاريخها الى ما قبل احداث عام ١٩٥٨ . ان الدروس المقبلة ، التي ستصدر في العام المقبل ، تشير الى هذه الاحداث .

في الوقت الحاضر ، وفي العـــالم الغربي ، بوسع الرؤساء العسكريين ممارسة التأثير على هذا القرار او ذاك ، الذي تتخذه السلطة المدنية ، ولهم مكانة محترمة في السلـّم الاجتماعي ، لكنهم لا يمثلون فئة حاكمة تتمتع بمقـــام كاف لممارسة السلطة . بيد انه يمكن ان ينجرّوا اليها في حالتين خاصتين . اولاً ، في مرحلة الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الصناعية ، عندما يتبين ان الحائزين على القوة المسلحة هم وحدهم قادرون على الحكم . ثم ، وبطريقة أكثر ندرةً وعرضاً ، عندما تكون الازمة داخل مجتمع حديث على نحو ان الشكل المنظـّم للسلطة الديموقراطية يتفسّخ . في هـــذه الحال ، ينشأ الميل للجوء الى الحكم العسكري الذي تحاول الازمة احياءه ، وبصورة انتقالية ، مثلما يجري اللجوء الى بقايا ورواسب مجتمعات منقرضة .

علينا ان نضيف بان تطور التقنيـــة يُسهم ايضاً في تقليص الفرص السياسية التي للعسكري . فالسلاح الذري هو ، لحسن الحظ ، غير قابـل للاستعمال في النزاعات الاهلية ، وان استخدام الجيوش النظامية ، الذي كان في نهاية القرن المنصرم قد وضع حداً لقتال الشوارع ، هو اليوم قابل للاحباط بطريقة حربية عريقة تلعب دوراً حاسماً في القرن العشرين ، وهي حرب الانصار .

ان الخلاصة التي أريد ان أستمدها من دراسة الفئات القائدة هي استخلاص اسلوب . اني لم اصل الى أي جزم قاطع فيما يتعلق بقوّاد المجتمعات الصناعية في المستقبل . فما من احد يعرف المستقبل ، وهذا لا يمكن التنبؤ عنه . ان عـــلم الاجتماع يُتيح فهم البنية الأساسية لنمط مجتمع معين ، وطريقة تعبيره السياسي ، لكن الدراسة تلحظ دوماً قوى متزاحمـــة ، وفئات قائدة تتنازع ، وامكانيات أنظمة مختلفة . وبعبارة اخرى ، المجتمع الصناعي ، المحـدّد بسماته الاقتصادية والاجتماعية ، لا يفترض تنظيماً معيناً للسلطة . فما من تعيين وحيد الوجه لنظام دولة من جانب البنية الاقتصادية – الاجتماعية . واذا اردنا المضيّ الى ما وراء هذه الموضوعات العامة التي تصوّر الدياليكتيك الأساسي لأنواع المجتمعات هذه ، لا يصحّ ان نبقى على صعيد العموميات .

فعلم الاجتماع هو عام بحكم التعريف ، بينما التاريخ هو ابعد من علم الاجتماع بمقدار ما يدرك الفردي والعيني. فمن اجل ادراك الشكل الذي تتخذه السلطات السياسية في المجتمع الفرنسي ، يجب الشروع في تحليل للبنيات الاقتصادية ، ثم تبيان التوترات الاجتماعية، وتفسير طرائق التفكير لدى مختلف الفئات القائدة، واخيراً وضع الحاضر في التاريخ، لأنه لا يمكن فهم المجتمع الفرنسي الحالي دون الرجوع الى الماضي . وبعبارة اخرى ، يجب ان يكون البحاثة في ختام المطاف مؤرخاً . اني اقول اذن ان الوظيفة القصوى هي وظيفة المؤرّخ ، طبعاً شريطة ان يكون هذا اقتصادياً في البدء ، ثم عالماً اجتماعياً ، واخيراً فيلسوفاً .

الدرس السابع عشر

ملاحظات حول تطور النظام السوفياتي

في الدروس الاخيرة ، كنت حاولت ابراز اتجاهات التطور الاجتماعي في الانظمة الغربية . ان الصعوبة في هذا البحث تعود الى فيض المستندات وتنوع التجارب . فبعض الوقائع نجدها في كل مكان ، أو نكاد : ارتفاع مستوى حياة الجماهير الشعبية ، على الأقل بنسبة ارتفاع الموارد الاجمالية — وانخفاض حصة المداخيل العائدة الى الاقلية العليا ، في معظم الحالات — وبقاء تفاوت كبير الى حدّ ما ، اقتصادياً واجتماعياً . وعدا هذه السمات الشاملة تقريباً ، يبدو انه ليس من المؤكد ان التطور متماثل ، في عدة نقاط ، وفي مختلف البلدان . ففي ما يتعلق بانسجام الطبقة العاملة ، قد لا يكون الاتجاه متشابهاً في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة . وفي البلدان السكاندينافية ، نلحظ مزيجاً من اعادة توزيع الدخل القومي بصورة بالغة ، وتشريع اجتماعي مجدٍ ، والغاء كامل تقريباً لحالات الفقر القصوى . وفي الولايات المتحدة ، ان مرد ارتفاع مستوى الحياة هو قبل كل شيء زيادة الثروة العامة ، بقاء قطاع من الفقر هام نسبياً — وفي فرنسا ، اخيراً ما زال هناك تنوع كبير ، على الرغم من التطور العام .

واذا تطلعنا الى الاتحاد السوفياتي (لا الى البلدان التي تواكبه ، والتي تطرح مسائل مختلفة) ، فان الصعوبات الاساسية التي تتعثر بها الدراسة هي نقص المستندات ، والطابع الوحيد للتجربة وواقع ان النمو لم يبلغ بعدُ مرحلة متقدمة كفاية .

كنت اقرأ مؤخراً محاضرة اعدّها فيلسوف فرنسي ، اشتهر بكتاب الفه عن «هيغل» واصبح موظفاً كبيراً في الدولة. ها هو، تقريباً موضوع المحاضرة: ان النظام الوحيد الذي يشبه تقريباً الوصف الذي اختص به الرأسمالية هو الاتحاد السوفياتي ، دون ريب . ذلك ان ما كان يعتبره ماركس كجوهر الرأسمالية هو تكدس كامل الفائض الذي يؤمنه نمو الانتاجية ، وبالتالي انخفاض المداخيل الاستهلاكية الى الحد الادنى الضروري . ان ماركس كان يستشف الوقت الذي يتحقق فيه عدم كفاية مستوى الحياة ، ويرافق هذا تضخم في الانتاج ، الامر الذي يثير الاستياء الشعبي وفي النهاية الثورة . ويضيف المحاضر بان واقع الحال هو ان الامور تجري على النحو الذي انبأ عنه ماركس في البلدان التي ما زالت تواصل الحفاظ على وتيرة التكديس السريعة وتوزيع أقل ما يمكن من القدرة الشرائية على الجماهير . وفي الغرب ، وبالمقابل ، لم يتم بعدُ التطور الذي انبأ عنه ماركس ، وذلك لا لانه كان مخطئاً بل لانه كان مصيباً . فرجال الأعمال ، الاذكياء ، ادركوا بان الماركسية ستكون لها الكلمة الاخيرة وبذا تشكل خطراً عليهم ، لذا عمدوا الى مقاومتها بالفعل، بعد اعطائها الحق نظرياً وبصورة غير مباشرة . ان هذا الفيلسوف الدياليكتيكي كان يقصد من ذلك بان رؤساء المشاريع اقتنعوا بان النظام الرأسمالي لا يمكن ان يبقى ويتدارك ثورة الجماهير الابزيادة الشطر الموزع من الدخل القومي . ان الردّ على ماركس كان من ُصنع « فورد » . وقد اتخذ رجال الاعمال الاميركيون فورد قدوة لهم وطفقوا يوزّعون المنح طوعاً على اساتذة الاقتصاد السياسي من أجل الرد نظرياً على ماركس ، لكنهم في الواقع لم يكونوا يعتمدون كثيراً على هذه المناقشات المدرسية بل ردوا على ماركس من الناحية العملية ؛ لانهم اعترفوا بانهم اذا ما تركوا الاقتصاد لتطور القوى الطبيعية ، فان الاقتصاد سيعطي الحق الى الماركسية ، وسوف يتطاير النظام .

وكانت تتوخى هذه المحاضرة المقارنة بين وضع البروليتاريا داخل البلدان الرأسمالية في القرن التاسع عشر بوضع البلدان المتخلفة في القرن العشرين. فكانت

تستهدف اقناع رجال الاعمال في الغرب بان الحالتين متماثلتان . ويضيف هـذا الفيلسوف، ودوماً باسلوبه الديالكيتكي ، بان في ما يتعلق بالطبقة العاملة ، لقد ادرك رجال الاعمال ما لم يدركه اساتذة الاقتصاد السياسي . اما في حالة البلدان المتخلفة ، فكان العكس ، لقد ادرك الاساتذة افضل من رجال الاعمال. اذن يكفي ان يدرك هؤلاء ، اي رجال الاعمال ، ضرورة توزيع شطر من دخل البلدان النامية على البلدان المتخلفة للرد على ماركسية القرن العشرين التي تعلن بان البلدان الغربية مقضي عليها ومحكوم عليهـا بالموت ، لا بسبب عدم كفـاية مداخيل البروليتاريين في البلدان الرأسمالية فحسب ، بل بسبب عدم كفاية مداخيل البلدان المتخلفة .

انا لا اريد ان اناقش هنا هذه المحاضرة التي ، بحسب صيغة المؤلف نفسه تشكل خليطاً من البداهة والعجب ، بنسبة متفاوتة . ان القول ان ماركس تم الرد عليه بالفعـل ، لأنه كان على حق في النظرية لهو قول مضحك . من المحتمل ان يكون ماركس مخطئاً بحسب النظرية الانتهائية التي يؤيدها اليوم معظم الاقتصاديين الانتهائيين ، ومن المحتمل ان مداخيل المأجورين تزداد عفوياً تبعاً لارتفاع الانتاجية الانتهائية . مهما يكن ، ان هذه المقارنة تتيح لنا عـلى الأقل طريقة طرح السؤال حول التطور الاجتماعي في البلدان السوفياتية ، هل ستوزع هذه البلدان ، في المستقبل شطراً من الموارد الجماعية بشكل مداخيـل استهلاكية بمقدار مماثل لما في الغرب؟ ان الاجابة على مثل هذا السؤال هو عسير بسبب خصائص التاريخ الاقتصادي الروسي . ان نمو اقتصـاد حديث بدأ في ظل القياصرة حوالي ١٨٨٠ ـ ١٨٩٠ حتى ١٩١٤ . خلال هذه المرحـلة الاولى كانت الحالة مماثلة لما في الغرب : كانت الصناعة الخفيفة (لا سيما صناعة النسيج) تنمو اسرع من سواها ، وكانت تمثل تقريباً ثلثي مجموع الصناعة . وتوقف هـذا التطور فجأة بفعل الحرب والثورة ومرحلة الاقتصاد الحربي . وانطلاقـاً من الاقتصاد السياسي الجديد بدأت مرحلة موسومة باعادة بنـاء الاقتصاد السابق والمنافع الواقعية الممنوحة للفلاحين . ان عام ١٩٢٨ هو عام في التاريخ الروسي

إذ كان وضع الفلاحين أفضل وضع . وبدأ نشوء طبقة جديدة من « الكولاك » (رأسماليـــة وسطى ريفية) في الارياف ، وأضحى المزارعون « الكولاك » يستهلكون شطراً كبيراً من المداخيل ، لذا انتقلت البـلاد الى مرحلة الخطط الخمسية [1] وبدأت حملة ادخال الجماعية في الزراعة ، كما رأينا في السنة الفائتة . وفي مرحلة ١٩٢٨ ـ ١٩٣٩ ، كان لا بد ان تظل منخفضة اجور العمال بقدر ما كانت تخصص نسبة مئوية عاليـــة من الموارد الجماعية للتوظيف . وخلال عشر سنوات من التراكم السريع نشبت الحرب مع ما استتبعها من خراب اعقبه التعمير من ١٩٤٥ الى ١٩٥٠ . هذا يفسر لنا بانه خلال عشرين عامــاً كانت الظروف غير ملائمة لارتفاع مستوى حيـــاة السكان . ومنذ ذلك الحين ، بدأت مرحلة جديدة ، واصل الاقتصاد خلالها تقدمه بوتيرة سريعة (الصناعة اكثر من ١٠٪ ، انتاج خـــام بين ٥ ، ٨٪ سنوياً) . وفي الوقت نفسه ، ارتفعت الاجور بالنسبة للحد الادنى في عام ١٩٥٠ .

وهكذا ، نصل الى المسألة الأساسية : منذ عام ١٩٢٨ حتى اليوم ، كان تنظيم الاقتصاد السوفياتي في الاساس قائمـــاً على تحقيق القوة . فالأولوية كانت ممنوحة لنمو الصناعة الثقيلة بدافع من ايديولوجية الرغد . والآن ، هل ان الامور ستتحول في اتجاه مماثل لما حدث في الاقتصاد الغربي ؟ ان هذه الطريقة في طرح السؤال لا تأتلف مع العادات الايديولوجية ، لكنني اؤكد لكم انهـا تتفق مع الوقائع ، بل وتتفق حتى مع الرأي الذي يعلنـه الاقتصاديون الماركسيون في حلقاتهم . ولا تعتقدوا ان ذلك هو دليل وهمي . جميع الذين يدرسون موضوعياً النظامين المختلفين يطرحون السؤال على الوجه التالي هـــل سيحرص الاقتصاد السوفياتي على نشر الرغد ام سيظل خاضعاً للحرص على القوة ؟

لقد أجاب على السؤال بعض من الاقتصاديين الغربيين اجابة غريبة لأنهـــا تستعيد التشاؤم الماركسي المتعلق بالرأسمالية لتطبقه على الاتحـاد السوفياتي . وبوجه خاص ، لقد أكد لي أحد الاميركيين المختصين بالشؤون السوفياتية ، منذ

---

(١) هذه هي عل الاقل العقلنة الاقتصادية للسياسة الستالينية في الخطط الخمسية .

قرابة عام ، بان النقاش هو علـى صعيد سياسي وليس على صعيد اقتصادي صرف . وبالفعل ، في نظام التخطيط الشامل ، من نافل القول انه ليس بالامكان تخفيض حصة التوظيفات وزيادة حصة الاستهلاك . بحكم التعريف ، ان قانون الافقار في النظام الرأسمالي هو قانون اقتصادي طبيعي ، اما الفقر في الاتحـاد السوفياتي فهو وليد السياسة وهو ناتج عن متطلبات التوظيفات العامة. والبرهان الذي يستند إليه هذا الاقتصادي هو ان بقاء الاقلية في الحكم يتطلب ذلك .

اما انا ، فلا اعتقد بان قانون الافقار هو صحيح ، لا في النظام السوفياتي ولا في النظام الرأسمالي . وان لشكّي سببين : فانا لا اعتقد بان زيادة الرغد العام يخل جدياً باستقرار سلطة الاقلية الحاكمة . ومن جهة ثانية ، حتى لو كانت هذه الفكرة العجيبة صحيحة ، فأنا لا اعتقد بان رجال الدولة في أي نظـام هم من الذكاء بحيث يدركون بصورة مسبقة والى أمد بعيد نتائج أفعالهم . ففي البدء، ان رفع مستوى الحياة يميل على الارجح الى إرضاء الجماهير ، خلافـاً لرأي هذا الاقتصادي . ثم انني لا اعتقد ان بالامكان ان نعزو للحكام بسهولة مثـل هذا التفكير بحيث يرون تهديداً لهم .

واذا تركنا جانباً هذا القانون الخاطيء ، قانون الافقار المزعـوم ، فان الفكرة القائلة ان باستطاعة النظام السوفياتي ابقاء مستوى حياة السكان منخفضاً نسبياً ، لا شك فيها بسبب حرية التصرف التي يتمتع بها الحكام . فرجال الدولة السوفياتيون ليس لديهم ان يخشوا وطأة الانتقاد ، الذي هو غير موجود . الا انه طالما لا بدّ من اعطاء الاولوية لقوة الدولة بالنسبة للرغد ، فـلا بد من مواصلة بناء الصناعة الثقيلة وبالتالي تأخير رفع مستوى حياة الجماهير الشعبية . وفضلاً عن ذلك، كلما اتسعت دائرة نفوذ الاتحاد السوفياتي، اقتضى ذلك منح المساعدة لبلدان آسيا. فاذا كان الحكام يواصلون التفكير في الأمور من الناحية السياسية، فبوسعنا ان نتصور بان انتشار الرغد لا بدّ ان يكون بطيئاً .

على الرغم من ذلك ، فهنـاك مسائل تُطرح على بساط البحث : ألا يُسهم النمو في رفع مستوى الحياة بشكل عام ، أياً كانت الاولويات التي تقررهـا

مستويات الخطة ؟ ألا تتحول سياسة الحكام كلما ازداد النموّ ؟ وبعبارة اخرى، ألا يتجه التطور الاقتصادي في النظام السوفياتي من تلقاء نفسه ، كما في الغرب ، لزيادة الاستهلاك من جهة ، والتأثير على سياسة الحكام من جهة ثانية؟ ان المسألة تتناول التغييرات التدريجية السلمية التي تحدث ، والتغييرات التي قد تحدث بنتيجة الاستياء.

فقد ظهر استياء في كل من المجر وبولونيا ، باشكال مختلفة . الامر الذي اثر على سياسة الحكام . فحدثت تغييرات في الحكم وفي السياسة الاقتصادية والاجتماعية . ان ذلك لم يؤثر على طبيعة النظام .

وانا لا اقول بنظرية للثورة في النظام السوفياتي ، وعلى كل حال لا يوجد أي دليل على ذلك . انما اتساءل عما اذا لا يؤدي النمو الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي الى الاتجاه نفسه الذي للاقتصاد الغربي ، من حيث تلبية حاجات السكان ؟ هناك ادلة متعددة توحي بجواب ايجابي :

١ – فمنذ عدة سنوات ، أكد القواد السوفياتيون بأن تطور الصناعة الثقيلة والاسلحة سوف يرافقه زيادة في المداخيل الموزعة . وفي الواقع ، ومنذ خمس سنوات ارتفعت الأجور في الاتحاد السوفياتي ، سنة بعد سنة، ومنذ عام ١٩٥٠ حتى ١٩٥٥ بصورة اسرع من قبلُ نسبياً . وتنص الخطط السوفياتية صراحة ان ارتفاع القدرة الشرائية لدى الجماهير سيكون منتظماً بعد الآن . ويبدو ان النية متجهة لتخصيص نسبة مئوية من الموارد الاجمالية للزراعة أعلى من قبلُ ، ان لم يكن للصناعة الخفيفة ايضاً .

وعلينا ألا نبتعد كثيراً . ففي الوقت الحاضر ، ان السياسة الاقتصادية ما زالت في الاساس كما في الماضي ، فقاعدة تخصيص ٢٥٪ للتوظيفات ما زالت كما كانت ، لكن نموّ الصناعة الثقيلة، بوتيرة تكاد تخفف قليلا ، يتيح رفع الاستهلاك العام في الوقت نفسه مع هذا النمو . كما ان استصلاح وإحياء ثلاثين مليون هكتاراً من الاراضي البكر في آسيا ، لا بد ان يدر غلّة زراعية اضافية . واخيراً ، ان السياسة ازاء الفلاحين أضحت أكثر مرونة ، وقد رُفعت أسعار

بعض المنتجات بصورة حسية . واذا بقيتُ ملتزماً جانب الحكمة ، فبوسعي ان اقول ان من المحتمل انه حتى مع استمرار النمو على وتيرة السنين الماضية فهذا لن يمنع من ارتفاع مستوى الحياة لدى الجماهير ارتفاعاً بطيئاً .

٢ – ان السياسة الاجتماعية للحكومة ، في الوقت الحاضر ، تتجه لتلبية حاجات الفئات الاقل حظوة والفئات المميزة ، على السواء . فغداة موت ستالين ، تم التشديد على حاجات الاستهلاك الدائم ، الحاجات التي تشتهيها « البورجوازية الجديدة » . ومؤخراً ، صدر قرار برفع حد الاجور الادنى. ان لكل من هذين التدبيرين دلالة خاصة : فالدخل الادنى ، الذي كان ، بموجب الاحصاءات السوفياتية دخل الملايين من الشغيلة ، كان اقل من ٣٠٠ روبل شهرياً ، أي ما يوازي ١٢ ٠٠٠ فرنك [١] (اذا قدّرنا بأربعين فرنكاً القدرة الشرائية التي للروبل الواحد) . فهو ينتقل الى ٣٥٠ و ٣٠٠ و ٢٧٠ روبلاً بحسب العمل والموقع. ان هذه الزيادةالتي تضاهي ٣٣٪ وسطياً ستكلّف الموازنة ٨ مليارات ، وهذا يعني انه كان هناك ما يقارب الثمانية ملايين شغّيل كانت اجورهم متدنية بحسب المقاييس الغربية .

ان مبدأ المساواة في الاجور كان موضع تنديد حوالي الاعوام الثلاثين ويُعدّ من مبادىء البورجوازية الصغيرة. لكن البنية الحالية تتضمن مبدأين متعارضين: فمن جهة ، كان الميل لتنويع الاجور بصورة بالغة بحسب المردود . ومن جهة اخرى ، كان السُلَّم يُنظَّم بحسب الاختصاص . ان الاتجاه الأول بُولِغَ فيه الى حد انه غدا يتعارض مع الثاني . فبما ان المرتبات الأساسية كانت ضعيفة ، كانت الاضافات بسبب تجاوز المردود المقرّر ، تتجاوز المرتبات الأساسية . ففي بعض الاحيان ، لم يكن للعمال مصلحة في زيادة اختصاصهم ، بل كانوا يستفيدون من قدرتهم على تجاوز المردود المقرّر . في الوقت الحاضر ، وبحسب الوثائق ، ان الادارة السوفياتية منهمكة في عمل اجمالي يرمي الى اعادة تنظيم درجات الاختصاص

(١) الفرنكات بتسعيرة ١٩٥٧ .

وتخفيض أهمية مكافآت المردود . وكلما ارتفع المستوى التقني للصناعة ، يفقد نظام الحثّ على زيادة المردود قسماً من فائدته ، ولا يبقى بالامكان اتقان قياس نصيب الجهد الفردي ، في عدد متزايد من المهمات .

ان سُلـّم المداخيل في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتيـــة هو مماثل لسلـّم المداخيل في البلدان الرأسمالية ، مع فارقين أساسيين : فمن جهـة ، لا يوجد ربح ، وهذا يمنع تراكم ثروات فردية . وبالمقابل ، ان الضريبة على الدخل ليست تصاعدية ، وعلى كل حال تقف عند نسبة ١٣٪ وتنطبق على أعلى الرواتب التي تبلغ ٦٠٠٠ و ٨٠٠٠ و ١٠٠٠٠ روبل شهرياً . ان هذا المعدّل قـد يوحي لأصحاب الاجور في بريطانيا العظمى بمشاعر الغبطة . وان مثل هـذه الضريبة قد تُعتبر في الغرب كنموذج للرجعية . لكن لنكن عادلين ، لأن هناك تبريراً حقيقياً للتناقض الموجود بين تصاعدية الضريبة في الغرب وعدم تصاعديتهـا في الاتحاد السوفياتي .

وسبب ذلك ، بعد كل شيء، في نظام اقتصاد مخطط ، هو ان تدرّج الاجور يعبّر نظرياً عن ارادة متعمدة لدى المخطـّطين : فاذا قرّروا اعطاء راتب عال الى مدير المشروع ، ذلك انهم يعتبرون ان هــذا الراتب لا بدّ منه من اجـــل اجتذاب افضل المدراء ، او للحثّ على بــذل اقصى الجهود ، او لاعطاء مكافأة عادلة لمساهمة قيّمة في الخير العام . أياً كان الباعث الذي تتوقفون عنده ، فان المخططين ليس لديهم أي سبب لاسترداد نسبة مئوية ، متصاعدة ، من الرواتب العليا التي هم أنفسهم حدّدوها بهذا المقدار . وبالعكس ، في نظام رأسمالي ، ان سلـّم الاجور تحدّده ، في غالب الاحيان ، المشاريع الخاصة . لذا ، بوسع الدولة ان تعتبره بالغاً ، وبالتالي وتبعاً لفكرة العدالة التي يؤيدها الناخبون بوسعها ان تستعيد عن طريق الضريبة التصاعدية شطراً هاماً من أعلى الرواتب [1] .

---

(١) ان الضريبة التصاعدية على رواتب الموظفين هي ضمن الضريبـــة التصاعدية على الرواتب الخاصة . ان وجود الارباح يشكل سبباً اضافياً للتصاعدية .

ولنلاحظ فارقاً آخر ، كذلك جوهرياً ، بين وضع المميزين في كلا النظامين. ثمـــة منافع عينية تؤمَّن لمدراء المشاريع السوفياتية الكبرى : كالادارة ، والسيارة ، لكنها تخصص لا للشخص بل للوظيفة التي يشغلها ، فاذا مـــا فقد المدير منصبه ، فقد هذه الامتيازات . فالمنافع التي يحصل عليها اصحاب الدخل العالي ليست مضمونة ابداً ، وليست ملازمة لشخصهم .

ان النظام السوفياتي يتضمن فوارق مثلمـــا يتضمن العالم الغربي . اولاً : الفوارق بين القطاعـــات الاقتصادية . ففي الغرب ، ان الدخل الوسطي في الصناعة هو ارفع مما في الزراعة . ان الموضوعة التي هي صحيحة بالنسبة للولايات المتحدة وفرنسا ، هي صحيحة ايضاً بالنسبة للاتحاد السوفياتي. ثم نلحظ فوارق احيانـــاً كبيرة داخل كل مهنة . فبعض الكولخوزات هي غنية ، يوجـــد ، كما كان يقال منذ بضع سنوات في الاتحاد السوفياتي ، كولخوزيون اصحاب ملايين (وكان يجري الحديث عنهم بحماس ، طالما كانوا افضل الشغيلة) . وكذلك يوجد في الزراعات الفرنسية او الاميركية ، مميزون ، اولئك الذين لهم الحظ بالعيش على ارض خصبة او الذين هم اكثر المزارعين نشاطاً وجدوى .

وكذلك يوجد تفاوت بالغ في المهن الخاضعة لحظوة الجمهور . قـد يكون الفنانون والكتاب هم الذين يبلغون ارفع المداخيل في الاتحاد السوفياتي ، لانهم تابعون لجمهور ، تماماً مثلما في الغرب . حقاً ان ميل الجمهور في النظام السوفياتي يرافقه ايضاً ميل السلطات العامة . وفي الغرب ، لئـن كان الموضوع يختلف من حيث الدرجة ، الا ان الوضع مماثل للاتحاد السوفياتي لأن الكاتب او الفنان الذي يلقى الحظوة لدى الجمهور يتمتع ايضاً بحسن رعاية السلطات العامة . يمكن التساؤل عن الصفات التي تضمن النجاح في كل من النظامين ، وللجواب على ذلك نجد اننا لا نفتقر الى أسباب متماثلة تجعلنا ، هنا وهناك متشائمين ومتفائلين عـلى التوالي . ان بعضاً من رجال الأدب الذين يبلغون اضخم الإصدار ، في كل مـن النظامين ليسوا محط اكبر الاعجاب . ففي الغرب ، نجد ضمن الكتب الناجحة ، تعدّ كتباً عاميـة وبالمقابل ، نجد في النظام السوفياتي ، ان الكتاب الناجحين

م الكتاب المناصرون للحكام . لقد سمعت ، يوماً ، احد اصدقائي يذكر التنافس الهائل بين « البرافدا » و « فرانس سوار » . انها لعبارة متشائمة وذات دلالةهزيلة فيما يتعلق بالمقارنة . فالواقع ان في كلا النظامين يوجد ضمن الناجحين اشخاص جديرون بذلك . ونحن ليس بوسعنا ان نقارن النسب المئوية ، لأن الكاتب او الفنان الناجح ، لا يمكن الحكم عليه بالضرورة من خلال ارقام الاصدار او المداخيل . لكن بالمقابل ، يوجد في النظامين ايضاً مثقفون هم ضحية الاجحاف والظلم .

ان الانواع الوحيدة للتفاوت او اللامساواة التي لا نجدها في نظام سوفياتي هي تلك التي ترتبط مباشرة بمبدأ الربح ، والى حد ما . لان « مقدار الربح » ، وهو تقدير نقدي للزيادة الحاصلة في انتاج المشروع بالنسبة للخطة المقررة ، يوزع على مجموع الشغيلة ، لكن ثمة نسبة مئوية اعلى تعطى للمدراء .

بالنسبة للوقت الحاضر ، ان النظام القائم على التخطيط هو بطبيعته انتاجي ، فانتاج اكثر ما يمكن هذا هو ما يشغل الاولوية بين سائر الاهداف . وتبعاً لهذا الهدف يوافق على تدرج دقيق ، هو في آن واحد سياسي واداري وتقني ، وهو يبرز المجموع عن طريق ايديولوجية اشتراكية اعني ايديولوجيةالتساوي في المدى البعيد . ان دمج هذه العوامل الثلاثة ربما تعطي نسقاً مستقراً .

واخيراً ، يطرح علينا سؤال اخير : ما هو الفاصل الاجتماعي ، او المسافة الاجتماعية ؟ ما هي درجة التناسق بين الفئات الموجودة في نظام سوفياتي ؟ اننا نفتقر الى العديد من المعطيات التجريبية . من الناحية الشخصية . قد اميل الى تلخيص ما يبدو لي اساسياً بالموضوعين التاليين : ان الفاصل بين الافراد الموجودين في أسفل السلم الاجتماعي والذين هم في اعلاه ما زال كبيراً . لكن هذا الفاصل ، لا يرافقه فاصل في الوعي ، فالمجتمع السوفياتي ما زال بعيداً عن تحقيق الانسجام ، لكن انعدام الانسجام والتباين لا يتخذان الطابع الذي نلحظه في الغرب .

ويبدو ان المسافة الاجتماعية لا مناص منها بسبب التفاوت الاقتصادي

والخفاض مستوى الحياة . عندما درست حالة الولايات المتحدة ، بينت كيف انه ، يكفي رفع مستوى حيـــاة المحرومين لكي يتضاءل الفاصل الاجتماعي ، بصرف النظر عن اعادة توزيع المداخيل . واعتباراً من الوقت الذي يبلغ دخـل الفقير ٤ أو ٥ آلاف دولار ، يبلغ نمط حياة البورجوازي الصغير ويجعله أقـــل بعداً عن البورجوازي مما كان في الماضي . والحال ، في الاتحاد السوفياتي يتناول التفاوت الحاجيات الأساسية كالغذاء والكساء والسكنى . كما ان اللحوم ليست بمتناول الجميع. والمنسوجات الصوفية الفاخرةما زالت باهظة الثمن نسبياً . وما زالت ظروف السكنى شاقة . بسبب سرعة التمركز في المدن . ان جميع هذه الوقائع التي درستها خلال العام الماضي تعزز هذه الموضوعة البسيطة : اي ان الاتحاد السوفياتي ما زال يعاني من تفاوت اقتصادي ينعكس في تفاوت اجتماعي فيمايتعلق بالحاجيات الضرورية. لذا ليس من المعقول الا يكون هناك مسافـــة بين المميزين وبين غير المميزين والا يشعر الاخيرون بذلك.انالوقائع والاحصاءات التي تتضمنها هذه الدروس تعود الى ما قبل عـام ١٩٥٥ – ١٩٥٦ ، أي تاريخ إلقائها . وبما ان هناك تحولات كبيرة ، في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ، حدثت بعد تاريخ القاءهذه الدروس ، فقد اضطررت لاضافة ملحق في آخر هذا الكتاب يتضمن احصاءات ومعلومات جديدة تعود الى الفترة اللاحقة لعــــام ١٩٥٥ – ١٩٥٦ ، وذلك نزولاً عند رغبـــة نقادي . فاني استرعي انتباهكم الى الملحق ، المنشور في نهاية هذا الكتاب .

وعلى الرغم من جود تفاوت في الحاجيـــات الاقتصادية ، فاذا اردنا تحديد الفئات ، وجدنا صعوبة كبرى في العثور على ما يوازي وجود الطبقات فيالغرب. بوسعنا ان نقول ، على طريقة الاحصاءات السوفياتية بان هناك الكولخوزيين من جهة ، ومن جهة اخرى عمال الصناعة ، واخيراً المثقفين . لكن لا الكولخوزيون ولا عمال الصناعة، ولا المثقفون يشكلون طبقة تعي ذاتها كطبقة وتتعارض مع طبقات اخرى . فاذا عرفنا الطبقة بانها تكوين فئة متشبعة داخـــل المجتمع الاجمالي ، وانها طائفة منسجمة تعي ذاتها وتعي تعارضها مع الطوائف الاخرى،

يبدو بكل وضوح بان ما من واقع من هذا النوع في الاتحاد السوفياتي ، على الرغم من التفاوت الاقتصادي والموضوعي والمسافة الاجتماعية .

ان تكوين فئات مستقلة ومنسجمة هـو صعب التصور لان السلطة لا تجيز ذلك ولانه يتنافى مع طبيعة النظام السوفياتي . ففي مجتمع كالاتحاد السوفياتي، حيث لا يمكن قيام فئات او نقابات منفردة أو تضارب في المصالح بين هـذه الفئـات ، من الممكن ان يبقى مثلما في الغرب، تباين في المهن ، ومسافـة اجتماعية ، وفوارق اقتصادية دون ان تتبلور فئات مستقلة . ولدينا مثال على ذلك في الاحداث التي وقعت في المجر عام ١٩٥٦ : فلم نشهد معارضة طبقـة لطبقة اخرى ، انما مطالب جماعيـة . لذا نجد سلماً اجتماعياً يتناول مجمل المجتمع ، لكننا لا نجد طبقات على مستويات مختلفة ينتظم بعضها فوق بعض وقائمة من أجل ذاتها .

وليس بوسعنا ان ننفي استقرار مثل هذا النظام ، طالما لا يوجـد تضارب بين فئات متضاربة . فهذا النظام يعد ويفي بوعده لأنه يحقق تحسيناً ، وان كان بطيئاً ، في شروط حيـاة الجماهير ، وحتى مع مواصلة إخضاع الصناعة الخفيفة لمتطلبات الصناعة الثقيلة. وهو يعمل على تقديم المنافع للملاكات الصناعية ويحافظ على التضامن بين الفئة الحاكمة التي تدير الاقتصاد والدولة ، ويخلق لديها الشعور بدورها البارز . اخيراً ، انه ينتقي في كل جيـل وفي جميع الاوساط قسماً من الشبّان الموهوبين . وهكذا يعزّز هذا النظام الانتقـال العمودي ، خلال الاجيال .

واذا كان هذا التحليل صائباً ، فاننا نجد ان الاحكام الاساسية لأي مجتمع صناعي متوفرة هنا . فكل واحد لديه امكانية تحسين حاله ، وقد يكون هذا التحسين بطيئاً ، لكنه متوفر للجميع ، وعلى الرغم من كل شيء فان المستقبل الافضل هو مفتوح امـام جميع الاولاد ، ان لم يكن امام البالغين . والقواد ينعمون بوضع مرضٍ ، وينشأ لديهم منذ الصغر شعور بالمشاركة باسم التضامـن البروليتاري الذي يمتاز عن التضامن البورجوازي ، مصدر الوجدان الشرير .

ان التضامن البروليتاري هو مصدر وجدان خيّر . فالوجدان الخيّر لدى القواد هو احد الشروط الاساسية لاستقرار المجتمع .

بوسعنا اذن ان نتصور ، على صعيد المسائل التي نعالجها الآن ، بأن تطور النمطين ، الغربي والسوفياتي ، يتضمن بعض النقاط المشتركة (نمو اقتصادي ، رفع مستوى الحياة ، توسيع الفئة الوسطى ، سلع دائمة ، وسائل استهلاك جماهيرية) .

والآن نصل الى ما يشكل المسألة الحقيقية الكامنة في تطور المجتمع السوفياتي. ان مما لا شك فيه ان هذا المجتمع تخطى ، من الناحية الاقتصادية ، مرحلة الحرمانات ، وبهذا المعنى ، تخطى اصعب مرحلة من مراحل النمو . لكن ، ألا يهدّد هذا الازدهار التنظيم الذي هو عليه الاتحاد السوفياتي ؟ اني اذكّركم بأن الموضوعة الرئيسية لأحد الاقتصاديين الاميركيين تقول ان القواد السوفياتيين ليسوا حريصين على تحسين شروط الحياة . انا اعتقد بان قانون الافقار ، بل الإملاق ، هو خطأ بالنسبة للاتحاد السوفياتي. وعلى العكس، ان الازدهار الذي لحظناه وذكرناه آنفاً يوحي الينا بمسألة واقعية : بما ان مستوى الثقافة ارتفع في الاتحاد السوفياتي ، فهل بالامكان بقاء هذه الصلابة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية في مجتمع حيث مستوى ثقافة مجموع السكان ما انفك يرتفع ؟ يا لها من موضوعة بديهية وعجيبة : اذا كان لا بدّ ان يتحول النظام السوفياتي ، فان هذا التحول لن يكون سببه كما قال الاقتصادي الاميركي ، الصعوبات الاقتصادية لأن الاتحاد السوفياتي تخطى هذه الصعوبات كما قلنا ، انما على العكس سوف يكون وليد التحسينات المتواصلة التي تحققت في الاقتصاد وفي شروط الحياة .

الدرس الثامن عشر

مستقبل الفئات القائدة في الاتحاد السوفياتي

كنت بسطت لكم ، في الدرس السابق، بعض الأفكار المتناثرة والافتراضية، حول آفاق التطور الاجتماعي في روسيا السوفياتية . وفي بداية هـذا الدرس أريد اليوم ان أعيد الأفكار الرئيسية المتناثرة وأحتضنها ملتئمة قدر المستطاع:

١ — ان مواصلة النمو الاقتصادي الذي بلغتـه روسيا السوفياتية ، وحتى النمو في الصناعة الثقيلة لم يعد عائقاً في وجه ارتفاع مستوى حياة الجماهير .

٢ — وأكثر من ذلك ، ان هذا النمو الاقتصادي ، من المحتمل انـه يُتيح تحسناً محسوساً في شروط الحياة سواء بالنسبة للفئات المميزة ام بالنسبة للقدرة الشرائية العامة .

٣ — وبصورة وقتية ، يلبث توزيع المداخيـل بصورة متفاوتة ، تفاوتاً شبيهاً بما كان خلال الخطط الخمسية الاولى ومثلما كان في الغرب . على الاقل فيما يتعلق بالاجور والرواتب . إلا ان نسبة هذا التفاوت هي في الاتحاد السوفياتي أكبر مما في الولايات المتحدة، طبعاً فيما يتعلق بالاجور والرواتب كما قلنا ، وذلك لأن الفارق في مستوى الحياة يتعلق بالحاجيات التي تعتبر ضرورية .

٤ — ما زالت الفوارق المادية والنفسية ، بين الافراد كبيرة . هذا على صعيد الافراد ، اما على صعيد الفئات والجماعات ، فلا يبدو أي شيء منها، لأن تكوين الفئات والجماعات المستقلة يتنافى مع السمات الاساسية لطبيعة النظام . لقـد استرعى انتباهي علماء الاجتماع البولونيون الى انه ، حتى في روسيا ، توجـد

توترات متعددة بين مختلف فئات الفلاحين او العمال ، مثلاً توترات بين الفلاحين الفرديين الذين بقوا مستقلين ، بسبب اهمية ملكيتهم ، او بين الفلاحين المالكين ملكية صغيرة خاصة وبين الكولخوزيين . لذا ، ان فكرتي لا تعني بأنــه ليس هناك اختلافات بين مختلف الفئات ، انما تعني بان الصراع الطبقي لا وجود له ، كما لا وجود لوعي طبقي خاص . والخصام ، على الصعيد القومي ، بين مجموعات واسعة ، فلاحين وعمال مثلاً ، هو مستحيل . فالعمال قد يشعرون شعوراً خاصاً ويكون لهم موقف خاص ضد مدير المعمل . والكولخوزيون قد يعارضون ادارة الكولخوز ، وربما شعر الفلاحون بشعور مشترك وغامض ضد سكان المدن ، لكن لا يمكن ان يقوم ما يوازي الطبقات على الصعيد القومي لأن هــذا يتنافى مع طبيعة النظام .

٥ – اخيراً ، ان المجتمع السوفياتي يتضمن ترتيباً ينعكس مظهره الأساسي في بيروقراطية تتمتع بسلطة واسعة بوسعها ان تقيم ، في مجتمع مخطَّط ، نظاماً مستقراً ، نسبياً ، مع امكانية انتقال اجتماعي بسرعة كافية من جيل الى جيل .

لكني ، قلت لكم ، في ختام الدرس ، بان ثمة ظاهرة جديدة برزت ، وهي التحسن العام في شروط الحياة ، وارتفاع المستوى الثقافي والتقني لدى الاقليــة القائدة – فما هي النتائج الناجمة عن ذلك ؟

ان هذه النتائج تظهر عن طريق الفئات البارزة . فبما انه ليس ثمة طبقات ، لذا تنعكس رغبات الجماهير وتوتراتها ، على الفئات البارزة ، أي انها تظهر على السطح ، وحتى ظهور طريقة جديدة للتفكير تنعكس على هذه الفئات البارزة . فكيف تتألف هذه الاقلية القائدة في الاتحاد السوفياتي ؟ اعتقد ان التحليـــل البسيط يقودنا الى تمييز أربع فئات : ١ – التقنيين ، والمهندسين ، والمنظمين ، ومدراء المشاريع ، ومدراء الوزارات – ٢ ، رجــال الحزب – ٣ : المثقفين ٤ – العسكريين .

انتبهوا الى مدلول هذه التمييزات . عندما يقول احد الصحفيين ، بصورة اجمالية ، ان التقنيين يعارضون رجــال الحزب ، وان هؤلاء يعارضون المثقفين ،

فهذا يشكل تحليلاً ليس ابتدائياً فحسب ، بل خاطئاً . لأن العديد من ملاكات الصناعة هم رجال حزب ، وكذلك حال الكثير من المثقفين . فما من فئة من هذه الفئات تعارض الاخرى ، كفئة ، وتتصرف بوعي على انها « ضد » الفئات الاخرى . ان المسألة لا تعدو كون الفئة البارزة تضم بالضرورة اناساً مختلفين من حيث التكوين وطريقة التفكير ، وهذه الحال نجدهـا أيضاً في أي بلد رأسمالي. فمدير المعمل ليس لديه التكوين نفسه الذي لدى الروائيّ ، ولا التكوين نفسه الذي لدى امين سرّ نقابة أو موظف . فهؤلاء الأفراد لا يؤدون المهمات نفسها ولا يجري اختيارهم بالأسلوب نفسه . ومع تقادم النظام السوفياتي ، يتبع القواد التسلسل الطبيعي نفسه، فهم لا يصبحون مدراء معامل لانهم لعبوا دوراً مجيداً في الثورة أو في الحزب ، بل لانهم تلقوا ثقافة تقنية. ان مجمل الفئة الحاكمة سوف تزداد ثقافة وعلماً ، لكن ، عدا التقنيين ، يبقى هناك رجال الحزب مع ايديولوجيتهم ورجال الفكر مع مشاغلهم الفكرية .

ان التوترات الداخليـة تدور حول مدارين رئيسيين، سوف يحددان التطور المقبل للاتحاد السوفياتي : ١ – الى اي حد يمكن الحفاظ على اسلوب التخطيط الذي استعمل خلال الخطط الخمسية الاولى ؟ ٢ – الى أي حد يمكن الحفاظ على العقيدة التي كانت تشكل التبرير خلال هذه الحقبة نفسها ؟

ففي الاتحاد السوفياتي ، ان التوتر الرئيسي داخل الفئة القائدة لا بد ان يخلق حسبما يبدو لنا ، تعارضاً بين المنظمين او التقنيين من جهـة ، ورجال الحزب والايديولوجيين من جهة اخرى . لا شك في انكم تذكرون اني سجلت ، في واقع المجتمع الغربي ، الثنائية الاساسية التي تخلق التعارض بين « المنتخَبين » ، المتمسكين بالاصول الانتخابية والبرلمانية ، من جهـة ، و « المحرضين » الذين يدّعون تجسيد ارادة الطبقة او الامة من جهة اخرى . وفي الاتحاد السوفياتي ، يبدو ضمنياً ان التعارض الحاسم هو بين الذين يرغبون في ادارة منظمة صناعية أضحت كثيرة التعقيد ، ادارة تتصف بأكثر ما يمكن من العقلنة ، من جهة ، وبين رجال الجهـاز الحكومي . ان القواد الحاليين للاقتصاد السوفياتي تلقوا

جميعهم تقريباً تكويناً عالياً . في الوقت الحاضر ، ما زالت تهيمن عليهم ، على الصعيد السياسي ، بقايا من الجيل الاول من الثوريين الذين ليسوا تقنيين ، ان لم يكن في فن تحريك الجماهير . ومع الزمن، ان منظمة من هذا النمط لا بد ان تُحمل على انتهاج ادارة معقلنة . واذ ذاك لا بدّ ان تُطرح المسألة التالية : هل يمكن الحفاظ على النهج والايديولوجيا الستالينيين للاقتصاد كما هما ؟

الى اين بلغ التطور ، وماذا تتناول امكانيات التطور المقبلة ؟

١ – ان المذهبيين وضعوا، مبدئياً، ان النسبة المئوية من الانتاج القومي الواجب توظيفها سنوياً تبلغ ٢٥٪ . لقد وضعوا ، كقاعدة ، استمرار الوتيرة السريعة لتراكم الرأسمال مع التضحية بالقدرة الشرائية لصالح قوة الدولة ، او ان شئتم بتعبير آخر ، التضحية بالرغد الحالي لصالح رغد الاجيال المقبلة . فالاتحاد السوفياتي يلعب دوراً متزايداً في العالم ، وتحرّكه مطامح كبرى ، وهو يقدم المساعدة الاقتصادية سواء لبلدان تحكمها احزاب شيوعية مثل الصين [1] ، او لبلدان متخلفة لأسباب سياسية . ان حالة اوروبا الشرقية هي أكثر تعقيداً . فالغربيون يدّعون بان الاتحاد السوفياتي يستثمر المجر وبولونيا ، بالمعنى الرأسمالي للكلمة . مهما يكن ، ومما لا شك فيه ان هذين البلدين هما عبء على الاتحاد السوفياتي بعد الحركتين اللتين حصلتا فيهما ، فهما يكلّفانه بدلاً من تقديم النفع له. ومثالاً على ذلك، ان السيد « كومولكا » حصل ، خلال اقامته في موسكو، على رفع سعر الفحم الذي سيباع الى الاتحاد السوفياتي ، وكذلك سعر الفحم بالنسبة لجميع الكميات التي سُلّمت قبل عشر سنوات [2] .

ان قاعدة الـ ٢٥٪ ليست بحدّ ذاتها غير معقولة (بالامكان اعتبار ان النسبة المئوية العالية المخصصة للتوظيفات تتفق مع القاعدة المثالية للنمو الاقتصادي) . لكن هذه القاعدة تتطلب تضحيات كبيرة . هل الجيل الثاني ، وريث

---

(١) منذ عام ١٩٦٠ ، توقفت هذه المساعدة .

(٢) بحسب الدراسات التي أجريتها في الغرب ، أكون مخطئاً ، لأن الاتحاد السوفياتي ما زال هو الذي يحدد أسعار السلع المتبادلة مع اوروبا الشرقية .

الثوريين ، يفضل تأخير استمرار ارتفاع مستوى الحياة ، ام استمرار قوة الدولة ومساعدة الدول الشريكة ؟ ليس بالامكان اعطاء جواب قاطع ، لكن الشيء المحتمل هو ان الاتحاد السوفياتي، شأنه شأن جميع الدول، يفضل تخفيف السعي وراء القوة وتخفيف التضحيات .

٢ - ان النهج الستاليني في ادارة الاقتصاد كان يتضمن وضع أولويات صارمة، وتحديد اسعار حاجات الانتاج ، كما ان التقنين كان لا بد منه بسبب الطابع الاعتباطي للأسعار (أسمي هكذا تحديد السعر تبعاً لسعر الكلفة ، بصرف النظر عن ندرة المنتجات نسبياً) ؛ وكان المكتب المركزي يتدخل في تفاصيل ادارة الفروع الصناعية والمعامل ؛ اخيراً ، ان تأثير قرارات المستهلكين على توزيع الموارد القومية كان ضئيلاً [1] . ان الطباع التي يتسم بها هذا النهج لم يكن قد نصّ عليها بصورة دقيقة لا كتاب « الرأسمال » ، ولا الماركسية على العموم، ولا لينين .

يقرّر مكتب التخطيط ، مثلاً ، تنمية التعدين بنسبة ١٥٪ ، واذا ما افتقر الى موارد كافية، يقتطعها من صناعة النسيج. لقد دأبنا على اعتبار نهج الاولويات الذي طُبّق في الغرب خلال الحرب على انه جوهر التخطيط السوفياتي . لكن هذا النهج ليس سوى عارض تاريخي . وقد قرّر القوّاد ، في وقت ما ، ومن اجل بناء صناعة ثقيلة ضخمة ، بسرعة كبيرة ، تخيّر بعض المواد ، على الرغم من ان ماركس لم يرسم شيئاً من ذلك . وقد قرر المخططون بان بعض مباديء الادارة هي ماركسية وصاغ المذهبيون المبرّر الايديولوجي لذلك : لكن ما من شيء يمنع تعديل هذه التطبيقات العملية وايجاد مبررات لها في كتاب «الرأسمال». وبعبارة اخرى ، انها طريقة معينة للادارة ، طُبّقت في وقت معين في الاتحاد السوفياتي ، وهي لم تكن تعبيراً عن مذهب سابق ويمكن تعديلها دون المساس بجوهر الماركسية ولا اللينينية ولا بصرامة الستالينية (يمكن العثور على ما يبرر

---

(١) يمكن تحديد الاسلوب الستاليني للادارة الاقتصادية بهذا المزيج من الطباع الاربعة التالية: أولويات صارمة ، اسعار اعتباطية ، تخطيط إلزامي ومفصل، لا مبالاة ازاء رغبات المستهلكين.

التطبيقات العملية في « المؤلفات الكاملة » لستالين) .

وعلاوةً على ذلك، ان بعض البلدان عدّلت التطبيق العملي. ففي يوغوسلافيا، مثلاً ، تتحدّد الاسعار بحسب العلاقات بين المشاريع ، لا بحسب قرار مكتب الخطة . وفي بولونيا أضحى انتقاد التخطيط التفصيلي بمثابة قاعدة . وحتى في الاتحاد السوفياتي حلَّت محل الوزارات ، التي كل منها هي مسؤولة عن قطاع صناعي، مكاتب اقليمية للتخطيط، ينسّق ما بينها المكتب المركزي في موسكو. ان هذا الاصلاح لا يتصل مباشرة بالعناصر التي حللتها، لكنه يؤدي الى تعديلها.

٣ ـ ان السياسة الفلاحية التي اعتدنا على اعتبارها كسمة من سمات النظام السوفياتي ، طُبقت هي أيضاً في ظروف معينة . وما من سبب للاعتقاد بانها ، بهذه الصفة ، مرتبطة بجوهر المذهب. ان تأسيس الكولخوزات، الخاضعة الى محطات الجرارات [١] ، وتسليم المنتجات الزراعية باسعار منخفضة نسبياً للسلطات المنوط بها امر جمع المحاصيل، ان هذه التدابير لقيت مقاومة سلبية من جانب بعض الفلاحين ، بادىء الامر ، لانها كانت تفترض انخفاض مستوى الحياة في الريف . فالدولة كانت تشتري الغلال باسعار منخفضة ، وكانت تستوفي ضرائب كبيرة على هذه المنتجات اذا ما بيعت مباشرة في المدن . وهكذا ساهم الفلاحون أيضاً في تكوين تراكم الرأسمال لدى الدولة . ففي هذه الظروف، لم يكن بدّ من نظام دقيق ، ونتج عن ذلك وضع الكولخوزات تحت اشراف الدولة وتعيين مدراء لها من قِبل السلطات العامة .

ان هذه السياسة الزراعية ، هي قابلة للتعديل ، كلما تطور الاقتصاد السوفياتي ، في عدة اتجاهات . فالاتجاه الأول الذي برز لدى بعض القادة يميل الى تعميم السوفخوزات والمشاريع العمومية ، وهذا اتجاه ستاليني خالص . في الواقع ، لقد جرى خلق سوفخوزات جديدة في حالات ملائمة ، مثل الزراعات الصناعية ، وزراعة القطن والأراضي البكر في آسيا الوسطى .

---

(١) ألغيت منذ ذلك الحين .

وهناك اتجاه آخر يميل الى زيادة استقلال الكولخوزات. ومنذ وفاة ستالين، حصلت عدّة اصلاحات في هذا الاتجاه، لاسيا في ما يتعلق باختيار الزراعات. ان متطلبات التحصيل خففت قليلاً . ان الحلقة المفرغة التي كانت تشكل طابع الزراعة السوفياتية في الماضي كانت ناجمة عن ضرورة استيفاء قسم كبير من المحصولات بسعر منخفض لكي يتم التعادل الاقتصادي بين هذا القطاع والقطاعات الاقتصادية الاخرى . وبعد وفاة ستالين ، رفع مكتب الخطة اسعار المنتجات الزراعية . في الوقت الحاضر ، توجد تعرفات متنوعة حسبما يتعلق الموضوع بالتسليات الاولوية (التي يحدد مبلغها سلفاً) أو التسليات الاضافية . يبدو ، في الوقت الحاضر ، ان الاتجاه يميل الى التبسيط . فالكولخوزات تسلم نسبة مئوية معينة من الغلة ، إمّا مجاناً كشبه ضريبة عينية ، أو بسعر منخفض، وتبيع الباقي بحرية ، ان نظاماً من هذا النوع يتيح تخفيف ضغط الدولة على جماهير الريف .

هذه نظرية متفائلة . وهناك اتجاه آخر محتمل لدى القواد السوفياتيين المذهبيين ، الا وهو ان الكولخوز ليس الا منتصف الطريق في النظام النهائي وان السورفخوز وحده ، اعني ملكية الدولة ، يسجل المرحلة النهائية للاشتراكية .

ان المؤلف الذي نشره ستالين ، قبل وفاته بمدة قصيرة ، كان في هذا الاتجاه فالكولخوزات لم تزل تعاونيات ، والحاصلات الزراعية هي موضع مبيع، في حين انه ، في النظام الاشتراكي ، يجب ان يحل التوزيع محل المبيع ويشكو المخططون من الأهمية التي تحتفظ بها قطع الأراضي الفردية في الزراعة . ان هذه القطع التي يمتلكها الفلاحون على وجه الاستقلال تستغرق شطراً غير متناسب من العمل الشاغر (لكنها تقدم أيضاً زهاء نصف المنتجات الحليبية) .

من الناحية النظرية يمكن تصور حلّين : الحل الاول ، مذهبي ، يقوم على إلغاء القطع المستقلة ، قدر الامكان . والحل الثاني ، تحرري او تقني ، يأخذ بالحسبان الظاهرة الانسانية أي ميل الفلاح للملكية الفردية . فاذا تبنى القواد

السوفيات الجيل الثاني ، يكونون قادرين على إرخاء الضغط وتطبيق سياسة زراعية أقل شدة دون المساس بما يؤلف جوهر النظام السوفياتي . ويكون الاصلاح أيسر اذا سبقه تعديل في أساليب التخطيط .

ذلك انه ، كلما اراد المخططون الاسراع في التنمية الصناعية ، اقتضى ذلك بقاء مستوى الحياة متدنياً . وبالنسبة للزراعة، ان التخلي عن الضغط على الريف، يفترض بان القواد السوفياتيين يؤمنون بالوسائل الاقتصادية اكثر مما يؤمنون بالضغط ، او بالاحرى يؤمنون باسعار المنتجات اكثر مما يؤمنون بالاكراه . فهناك أحد امرين : اما احترام رغبات الفلاحين وحثهم على زيادة الانتاج عن طريق الاسعار ، او اللجوء الى الضغط . خلال السنوات الاخيرة ، كان الميل يتجه نحو ما اسميه ، لافتقاري الى عبارة أفضل ، بالاتجاه التحرري . ان طابع الاكراه كان ، في الواقع ، مرتبطاً بمرحلة النمو . وبعد ارتفاع المستوى التقني ، وبعد عقلنة الاقتصاد . وبعد مضاعفة الانتاج الإجمالي ، يبدو لي من المحتمل ان تزول هذه الملامح الشبه مرضية من النظام .

ان هذا الاستخلاص يتوقف على موضوعة ليست غير قابلة للجدل : مع الزمن ، سيصبح القواد السوفياتيون أقل مذهبية واكثر عقلانية بالمعنى الغربي للكلمة . اني اوضح هذه العبارة : ان مدلول العقلانية ، في موضوع الاقتصاد والاجتماع، هو عرضة للجدل . وبذا ، انتقل الى المدار الثاني من التوترات التي تجابه التقنيين بالايديولوجيين .

يحسنُ بنا في البدء ان نحدد ماهية الايديولوجيا السوفياتية ، ان هذه ، حسبما يبدو لي ، تتضمن عدة وجوه، مختلفة جذرياً . اننا نجد فيها اولاً التفسير، والتبرير، والصياغة المذهبية للتجربة الاقتصادية . وهذا ما سبق ان درسته بمناسبة ادارة الاقتصاد .

ثم نجد فيها بعدئذ الدفاع عن التجربة السياسية والتدليل عليها ، والدفاع عن عقيدة الحزب الوحيد، والتأكيد بان المساواة هي مفهوم بورجوازي صغير ، وان ترتيب الاجور ، بحسب سلم ، لا بد منه لاتمام الاشتراكية ، ونجد على

الاخص شريعة الدولة التي لها قيمة ملزمة والتي توجب اقرارها على هذا النحو من قِبل مجموع السكان .

اخيراً ، وقد يكون هذا أهم وجه من وجوهها الثلاثة ، ان الايديولوجيا تربط المجتمع كما نلحظه ، وكما يحياه المواطنون السوفياتيون بالابدية الماركسية . ان هذا الارتباط يفترض اندماج البروليتاريا والحزب ، مع العلم بان هذا الاخير تلقى من التاريخ او القدر المحتوم ، ونهائياً ، تفويضاً بالسلطة : هنا نبلغ ما يشكل ، في رأيي ، التناقض الاساسي في المجتمع السوفياتي ، هذا التناقض الذي يحظر التكهنات ، لأنه يتعذر الاستغناء عن هذه الايديولوجيا مثلما يتعذر الاحتفاظ بها .

لماذا يتعذر الاحتفاظ بها ؟ احب ان اكرر عليكم مرة اخرى بقولي : بكل بساطة لأنه من نافل القول الجزم بان العمال ، بصفتهم هذه ، انتدبوا فئة صغيرة من الناس لقيادة الدولة او الانسانية بأسرها : وانه كلما اتخذ هؤلاء الأفراد قراراً فبواسطتهم تعبّر الطبقة العاملة عن نفسها . لكن ، من جهة اخرى ، حالما يجري التخلي عن هذه الموضوعة يصبح المجتمع السوفياتي عادياً ، ربما على غرار المجتمع الغربي ، لكن على كل حال مجتمعاً بين سائر المجتمعات بحسناته وسيئاته ، بمنافعه ومضارّه . ويكفّ عن كونه مرحلة في طريق النجاة الوحيدة للانسانية . اذ ذاك ، ان التخلي عن هذه الايديولوجيا يتضمن الإقرار بان الاتحاد السوفياتي لم يعد وطناً لجميع الشغيلة ، والاحتفاظ بها يؤدي الى التناقض الذي ألمعتُ إليه آنفاً . واعتقد ان هذا التناقض قد وعاه خلفاء ستالين .

لقد أسهب السيد « خروتشوف »، الامين العام للحزب الشيوعي، في تقريره الاخير في المؤتمر العشرين ، في تفسير النتائج الوخيمة لعبادة الشخصية . وقد كشف عدداً من الامور المرتبطة بشخص ستالين ، لم تكن مجهولة في الغرب ، على الاقل بالنسبة لمن يقرأون الكتب ، لكنها لم يكن معترفاً بها رسمياً لا في الاتحاد السوفياتي ولا في البلدان المماثلة له. ان الخطاب نفسه يطرح على المذهبيين

مسألة تكاد لا تُحَل . اذا كانت البروليتاريا نفسها في الحكم بواسطة الحزب ، فكيف حدثت الامور المرتبطة بعبادة الشخصية ؟ ولا يمكن عدم طرح السؤال الذي طرحه السيد « توليـاتي » ، الامين العام للحزب الشيوعي الايطالي : ان ظاهرات عبادة الشخصية لا تعود الى رجل واحد ، لقد سببتها بنيــة المجتمع السوفياتي نفسها . وحتى اذا افترضنا ان الإرهاب الستاليني له جذوره في بنية المجتمع السوفياتي فلا ينتج عن ذلك ان هذا المجتمع هو أسوأ من سواه ، لكن ينتج عنه بكل بداهة انه محكوم من قِبل أقلية : قبل بضعة أعوام كان هناك رجل ، واليوم فئة بوسعها ان تتخذ القرارات وترتكب اخطاء لا علاقة لهـــا بسلطة البروليتاريا .

وحالما اراد القوّاد السوفياتيون ارخـاء العقيدة الايديولوجية ، اصطدموا بتناقض لم يخرجوا منه حتى الآن . فهم لا بدّ لهم من الابقاء على عقيدتين : اندماج البروليتاريا بالحزب ، والتأكيد بأن النظام السوفياتي هو مرحلة لا بـدّ منها في طريق نجاة الانسانية . وبعد تمسكهم بهاتين العقيدتين ، لا يرون مانعاً من ترك الحرية لعلماء البيولوجيا والروائيين والرسامين . وليس من شك في ان هذه الحرية لا يجوز ان تتعرض اطلاقاً للأسس الايديولوجيـة للمجتمع . لكن الحرية ليس لها حدود .

ففي بلدين ، المجر وبولونيا ، ظهر التناقض بين الحرية التي مُنحت للأفراد في حق المناقشة والعقيدة التي يريد الاتحاد السوفياتي وأنصاره الحفاظ عليها . ان الأمر الشائق هو في استعراض المراحل التدريجية التي مرّ بها كل من هذين البلدين. ففي البدء تم إطلاق الحرية للعلماء والأدباء والموسيقيين والرسامين. ثم تمّ الاعتراف بالصعوبات الناجمـة عن التخطيط ، وحصل الاعتراف بان تحديد جميع الاسعار بصورة صارمة يؤدي الى ندرة هذا الانتاج او ذاك والتقنين . وقـد لوحظ في بولونيا ان صناعات الدولة هي في حالة خسارة وان الكولخوزات في الأرياف كذلك هي في حالة خسارة . فالمناقشة لم توفّر أي شيء .

ونجم عن ذلك اعادة النظر في العديد من الأمور : ففي بولونيا لم يعد النظام

كما هو في روسيا السوفياتية . لا شك ان هذا البلد ما زال ، جغرافياً وسياسياً وعسكرياً ، منتمياً الى الكتلة السوفياتية ومعاهدة وارسو ، لكنــه تخلى عن توسيع الجماعية الزراعية ، وتباع المنتجات الزراعيــة في السوق باسعار حرّة نسبياً . وقد اعلن المسؤولون بانهم تخلوا عن تخطيط تفاصيل الحيـاة الاقتصادية من المركز . وقد حصل الاعتراف باسم الاشتراكية بان الغاء الحرفية والتجـارة الصغيرة هو غير ذي جدوى . وبعبارة اخرى ، لقد تم الحفـاظ على الاستئثار بالتجارة الخارجية ، وعلى الفكرة العامة للتخطيط ، وعلى الملكية العامــة للصناعات (وفي اية حال ، ما من احد قادر على شراء المعامل) ، لكن ثمـة عناصر عديدة من التطبيق الاقتصادي السوفياتي طرأ عليها تعديلات .

وهكذا ، فقدت الكتلة السوفياتية الانسجام منذ الآن. فلم يعد هناك نظام واحد . صحيح ان الاتحاد السوفياتي احتفظ بسماته الرئيسية ، لكن ثمة اشكالاً اخرى بدأت تظهر للعيان . فهناك الشكل اليوغوسلافي ، اولاً . لقد كان «تيتو» في البداية منشقاً لا مارقاً. فبحسب الأسلوب العادي ، كان في البداية متمسكاً باستقلاله بالنسبة لستالين ولم يكن يتوخى تعديل التخطيط . لكنه ، تدريجياً، عدّل العقيدة الستالينية والنهج الاقتصادي . ففي الوقت الحاضر ، ان الشطر الاعظم من الزراعة اليوغسلافية يتألف من منتجين فرديين . وقد عمد القواد اليوغسلاف الى اعـادة شيء من الاستقلال للمشاريـع الصناعية (ويتحدثون عن مراقبة عمّالية ، انا لستُ واثقاً من جدواها) . وفي اية حال ، لقد تم التخلي عن مبدأ التخطيط المركزي وتحديد الاسعار بصورة اعتباطية، وتجري المحاولة لخلق سوق تتحدد فيها أسعار السلع المتبادلة بين المشاريع .

وعلى العكس، ان بولونيا هيمارقة أكثر مما هي منشقـة. ان مسألة الموافقة رسمياً على تعدّد الاحزاب ليست موضع بحث ، انمـا حصل شيء اهم من التخلي عن التخطيط المفصّل : إلا وهو حرية الكلام وحرية الكتابـة الى حد ما [١] .

---

(١) في عام ١٩٦٣ ، تقلصت حرية الكتابة كثيراً بالنسبة الى عام ١٩٥٧ .

ان نقاط اللوم الرئيسية التي توجهها موسكو الى وارسو لا تتصل لا بتعليق تطبيق الجماعية الزراعية ولا برفع سعر الفحم ، انما تنصبّ بصورة أساسية على محتوى الصحافة البولونية ، في الوقت الحاضر ، ان البلد الذي ينتمي رسمياً الى النظام السوفياتي يعربُ في العديد من المواضيع لا على طريقة موسكو بل على طريقة باريس . ان الوجود السياسي الفرنسي ، بما فيه مناقشات السيد « بيير هيرفي » أو اي شيوعي آخر ، يهتم به المثقفون في وارسو بلهفة .

وعلى العكس ، في الاتحاد السوفياتي ، مــا زال الاساس كما عهدناه زمن ستالين . وما دامت هذه الفكرة صحيحة ، فان جميع التغييرات التي لحظناهــا هي عرضة للزوال يوماً مــا . فالاتحاد السوفياتي يحيا اليوم نوعاً من الستالينية المخففة . وما من شيء يرغم على دفع العقيدة حتى النهاية . فقد تم إلغــاء ما كان يُعزى لشخصية الأمين العام القديم. وأخذ النظام يقترب من نمط «تقنوقراطي»، لكن التبرير الايديولوجي ، في عناصره الرئيسية ، لم يُمسّ . ففي كل خطبة من خطبه ، يواصل خروتشوف ربط الواقع السوفياتي بالأبدية الماركسية ، والقول ان حزبه يعبر عن البروليتاريا ، وان الاشتراكية عــلى النمط السوفياتي سوف تنتشر في العالم باسره .

هذا هو الوضع الراهن . والآن سنغامر ببضع كلمات حول الآفاق في المدى البعيد ، مــع جميع التحفظات الممكن تصورها .

مرة اخرى ، اريد ان ادلل على تفاؤل لا يُقهر. ذلك انني اميل للاعتقــاد بان التراخي التدريجي سيغلب على القسر . فهناك بعض القوى التي تعمــل في اتجاه تطوير النظــام السوفياتي وتخفيف اشكال الزجر . فعــبر التاريخ ، يتبين لنا ان العواصف الثورية لا تقاوم ابداً والى ما لا نهاية فعــل الزمن . ففي مثال الاتحاد السوفياتي ، لقد دامت كثيراً ، انما هناك ظروف استثنائية تبررها. ان قواد الجيل الثاني ينمتّون عن ملامح الورثة لا الروّاد الاوائل . ان مستوى ثقافة الشعب والتكوين التقني للملاكات سوف يرتفع أعلى فأعلى . واني اميــل للالحاح على جدوى انتشار التعليم وفعاليته . اخيراً يبدو لي ان الاتجــاه الذي

سوف تكتب له الغلبة هو الاتجاه « التقنوقراطي » الذي سيؤمن الازدهار اكثر فأكثر ، وبالتالي سيحرص المنظمون على رفاهية الجماعة اكثر من قبل .

لكن علينا ألا ننسى ان هذه هي تطلعات في المدى البعيد ، ولست قادراً على التكهن بالنسبة للقريب العاجل . فالامكانيات التطورية متعددة الاتجاهات ، ولا يمكن الجزم .

واني لا اريد ان امضي الى ابعد من ذلك ، لأنني اريـــد ان اذكـّركم ، مرة اخرى ، بان التحليل الاقتصادي – الاجتماعي يتضمن ، بصفته هذه ، حدوداً. ان الدراسة التي عمدتُ إليها هذه السنة او في السنة الفائتة ، كانت تنصب على ثلاثة عناصر من المجتمع الاجمالي ، أي المناهج الاقتصادية ، والفئات الاجتماعية والأقليات القائدة . ولم تكن هذه الدراسة كامـلة ، وهي لم تزعم ذلك ، وهي أغفلت وجهاً قد يكون أهم جميع الوجوه ، أي نظام السلطة . لا يوجد مبرر لاعتبار ان الاشكال الثلاثة التي استعرضناها هي كافية لكي نحدد بدقـــة نمط الدولة والدستور . لكن تلك هي ، على الاخص ، المسألة التي سوف اعالجها في دروس العام المقبل التي ستتناول النمطين الخالصين للحـكم اللذين بوسعنا ان نلحظهما في عصرنا ، أي النمط السوفياتي والنمط الديموقراطي . لكن قبـل ان اصل الى نظرية الانظمة السياسية ، سأحاول في الدرس المقبـل والاخير ان الخـّص لـكم خلاصات هاتين السنتين .

الدرس التاسع عشر

خلاصات

ان علم الاجتماع ، على النحو الذي عنيتُ به في هـذه الدروس ، يعمل على اعطاء المسائل التي تطرحها الفلسفة السياسية صياغة دقيقة وأجوبة ممكنة . واذا كفّت عن استلهام مسائل ذات مدى فلسفي والاهتداء بهديها ، تعرّضت للتيه في دراسات تفصيلية لا تتيح دقّتها نفسها تأمين الفائدة المرجوّة . ومن جهة اخرى ، ان هذا الفرع من المعرفة يكفّ عن كونه معرفة تجريبية وموضوعية اذا هو ادعى اعطاء المسائل الفلسفية جواباً عقائدياً . فهو عن طريق دراسة الوقائع الاجتماعية والسياقات الاقتصادية يعيّن النتائج المحتملة لتدبير من التدابير ، او نوع المنافع او المضار التي يتضمنها نظام من الانظمة ، ونادراً ما يمكن او قد يستحيل ابداً تعيين القرار الذي يحسن اتخاذه او النظام الواجب اختياره ، باسم العقل العلمي ، لأن ما من تدبير لا يتضمن مساوىء ، وما من نظام هو دون شائبة .

ان دروس السنة الفائتة وهـذه السنة مضت على هدى مسألتين من الفكر السياسي التقليدي : المسألة الاولى ، كانت تتعلق بالمساواة واللامساواة ، والثانية بانقسام المجتمع الاجمالي الى فئات منفصلة وأحياناً متعادية . وقد أوضحتُ هذين السؤالين بالرجوع الى عالِمين اجتماعيين وفيلسوفين في آن واحد : « توكفيل وماركس » . ان الاول انطلق من الاعتقاد بان الفوارق في نظام الاحوال الشخصية بين الافراد ستُمحى في المجتمعات الحالية وستتجه الى الزوال . ان

المجتمعات الحديثة هي ديموقراطية وليس بوسعها إلا ان تكون كذلك أكثر فأكثر . لا شك انه كان يعتقد بان الفوارق الاقتصادية لن تزول لهذا السبب ، لكنها سوف تكون ثانوية إزاء الظاهرة الأساسية أي التساوي في الشروط . والخيار كان يقوم ، في نظره ، ما بين المجتمعات الشعبية الحرة والمجتمعات الشعبية الطاغية . اما ماركس ، فهو ، اذ لاحظ زوال الفوارق في نظام الاحوال الشخصية ، لكن في الوقت نفسه بقاء طبقات متعارضة ، ذهب الى ان ما هو أساسي هو التناقض في مجتمع يعلن المساواة بين الافراد ، وبواسطة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج يثير عداءات اجتماعية عنيفة مثل ما او أكثر مما في الماضي . لذا كان يلحظ في الافق التفاقم التدريجي للنزاعات حتى الانفجار .

وبعبارة اخرى ، كانت المسألتان على الوجه التالي : ١ – واقع التباين الاجتماعي ومعناه . ٢ – واقع الطبقات الذي يهدم وحدة الامم . فإلى أي حدٍّ ، تنقسم المجتمعات الصناعية الحديثة ، فعلاً ، الى فئات متعادية ؟

في ظني ، يتوجب علينا في النهاية اعادة النظر في فكرة ليس لها كل مداها ، لا في مؤلفات توكفيل ولا في مؤلفات ماركس : انها مسألة النمو الاقتصادي أو تطور الانتاجية التي تجدّد ، بصورة جذرية ، معنى مسألة اللامساواة التقليدية . كان توكفيل يتجه ، على غرار مونتسكيو ، للخلط بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات التجارية . وكان يعتقد بان المجتمعات الحديثة ليست سوى أشكال لنوع واحد ، النوع الذي ، بعد إلغاء الارستوقراطية ، يضع الرغد في المرتبة الأولى بين القيم الاجتماعية . الا ان مجتمعاتنا ليست تجارية في أساسها ، بل هي صناعية في الأساس ، وهذا يعني ان مصدر الثروة ليس كامناً في التبادل ولا التلاعب بمعدل المبادلات [1] بفعل السلطة أو الاقتحام ، بل في نوع الآلات والتنظيم الذي ، بذا ، يعين مردود العمل . من المحتمل اننا نحيا أول مرحلة في التاريخ ، اذ اصبحنا اغنياء ليس بفعل القوة بل بفعل انتاجية العمل . ان هذه

---

(١) النسبة بين اسعار السلع المشتراة والمبيعة .

الواقعة الرئيسية يجب على الجميع ان يعترفوا بها ، لكنها ما زالت موضع تجاهل حصراً لأن المجتمعات البشرية لم تفرق أبـداً خلال قرون أو الآف السنين ، السلطة عن الثروة .

ان ماركس لم يجهل هذه الواقعة الأساسية . ان كل ما في مؤلفـاته يوحي بنظرية النمو . وقد رأى بصورة أوضح من الاقتصاديين المعاصرين له بان خاصة الاقتصاديات الحديثة كامنة في طابعها التقدمي . وقد وَجَدَ ، في تراكم الرأسمال وفي تطور القوى المنتجة (وهو اسم آخر أطلقه على التوظيف ، أي العامل في رفع الانتاجية) الصفة الرئيسية للمجتمعات الصناعية . ان مـا منعه من تطوير نظرية شاملة للنمو هو ما اذهله من رؤية عدد من الظاهرات التي كانت ترافق ، في عصره، المرحلة الاولية للتصنيع، والبؤس الذي كان يرهق الشغيلة المتمركزين حول المصانع الأولى، والتناقض القصيّ بين الثروة في طرف من السُلم الاجتماعي والفقر في الطرف الآخر ، والتعارض بين القوة التي يمتلكها الحائزون على وسائل الانتاج والعجز الظاهر لدى العمّال المستسلمين للاستثمار .

وانطلاقاً من هذه الظاهرات التي كانت كلها واقعية الى ابعد الحدود ، بسط نظرية بموجبها يكون حق الملكية مصدراً لجميع النزاعات الاجتماعية ويتضمن النضال بين الطبقات . وقد بسط أيضاً نظرية للصيرورة الرأسمالية ، وبموجبها لا بدّ ان يتفاقم الإملاق مع تطور القوى المنتجة . فلو كان على حق ، اعني لو كانت الجماهير الشعبية ، مع تطور تراكم الرأسمال ، اصبحت أكثر فأكثر فقراً ، فما من شك ان الانفجار لم يكن بدّ من حدوثه . ولكان ذلك ليس لا مفر منه فحسب بل مرغوباً فيه . في الواقع ، ان الإملاق ، بحسب كتاب « الرأسمال » يسببه ، قبل كل شيء، جيش الاحتياط الصناعي ، أي العاطلون عن العمـل . يكفي ان نتصور ، ذهنياً ، تغييراً في سوق اليد العاملة ، يكفي ان نتخيـل تجمع العمال في نقابات قادرة على المفاوضة على قدم المساواة مع أصحاب المشاريع، لكيما تختفي حتمية الإفقار ، حتى ضمن اطار الصورة الماركسية . فاذا تركنـا جانباً هذه الصورة المتشائمة ، وجدنا ان الماركسية تقدم لنـا نظرية في النمو ،

صحيحة ، بخطوطها الرئيسية ، بالنسبة لجميع الانظمة الاقتصادية ، وتظهر في ضوئها خصائص كل شكل من أشكال المجتمع الصناعي ، ومنافع ومضار كل نمط من الانماط الاجتماعية . (ان الفكرة الماركسية القائلة باتخاذ القيمة الزائدة وتوزيعها كمركز هي خصبة) .

وبعد ، اننا نخطىء اذا قفزنا من طرف قصي الى طرف آخر ، واذا تصورنا، بعد ان اعترفنا بحسنات النمو الاقتصادي ، علاجاً عجائبياً يشفي جميع العلل . اننا نعلم اليوم، في المثال الخاص بفرنسا، ان الاقتصاد قد يكون، في آن واحد ، في حالة تطور سريع ومهدداً بأزمة بسبب نفاد موارده من النقد النادر . اننا نعلم ان تقدّم الانتاج يقوم على تنظيم مجدٍ للعمل يتيح مضاعفة انتاجية المجهود . لكن ، لكي يكون الجهد منتجاً ، يجب ان ينفـّذ على مواد . حتى في الاقتصاد الحديث ، لا يتم خلق شيء من لا شيء ، بل ثمة حاجة الى طاقة وموادّ أولية . هناك اذن عقبات طبيعية وجغرافية في وجه التصنيع . في العالم الحالي ، ان النمو ممكن بالنسبة لمجموع البشرية اذا اخذنا بنظر الاعتبار الموارد الطبيعية وحدها.

بيد انه يوجد شرط ثان لارتفاع مستوى الحياة في المجتمعات الصناعية : هو ان تكون مضاعفة الانتاج اسرع من زيادة عدد الناس . فمعدّل ولادات مرتفع، حتى في القرن العشرين ، قد يؤدي الى فشل الجهد المبذول من اجل تخفيف الفقر عن طريق النمو . اننا نعرف عدداً من المجتمعات حيث فعالية العلم هي أكبر من حيث انها تمنع الناس من الموت أكثر مما تعطيهم وسائل الحيــاة . ان النمو سبب ليس للمساواة ، بل لتخفيف اللامساواة . وان هـذه الموضوعة لا تنطبق حقاً إلا على المجتمعات التي يتضافر فيها تناقص في معدّل الولادات وتزايد سريع في نوعية السكان التقنية والفكرية .

وحتى في هذه الحالات المؤاتية ، من الخطأ الاعتقاد بان الحضارة الصناعية هي عادلة . لقد قلت لكم مراراً وأريد تكراره ختاماً ان في الحالة الراهنــة للموارد الجماعية ، ما من مجتمع يجري فيه توزيع متساوٍ اطلاقاً يتيح للمميّزين مستوى حياة يمكن ان يعتبروه مقبولا . ان تنظيم العمل ، في مجتمع صناعي هو

سلمي جذرياً ، والمهن هي مختلفة نوعياً ، ومن الصعب التصور ، حتى بصورة مجرّدة، بان مرتبية الوظائف لا تتضمن مرتبيـــة المداخيل . ففي نظام السوق والرأسمال الخاص ، من المستحيل تحاشي تراكم الارباح لدى أصحاب الرأسمال . ففي نظام للتخطيط ، يمكن تحقيق ، أو بالاحرى يمكن تخيُّل توزيـع عادل ، بشرطين ، كل منهما غير معقول : ١ - ان يكون لدى المخطـّطين ارادة تقشفية يخضعون هم أنفسهم لها ، ٢ - ان يعتبروا تساوي المداخيل ممكناً ومنسجماً مع التباين النوعي للمهمات ، وهذا تركيب يصطدم بعقبة ان لم تكن اقتصادية فعلى الاقل اجتماعية .

بيد ان اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية لم يعد لها اليوم نفس المدلول الذي كان لها في الماضي . والسبب الاول هو ان ُسلم المرتبات يبدو كأنه تعبير مباشر عن تباين المهمات . في الحقيقة ، ان هذا التباين في المهمات هو من ُصلب المجتمع الصناعي . فانتم اذا تخيلتم اذن مجتمعاً متحركاً كفاية ، حيث التفاوت في الفرص ليس بالغاً عند نقطة الانطلاق ، فان واقع ان الشغيلة هم موزعون بحسب سلـّم للمهمات ، وبالتالي ، بحسب سلم للمرتبات ، يؤدي الى اعتبار هذا الواقع عادلاً ، لأن التفاوت في المهمات والتفاوت في المرتبات مرتبطان ببعضهما ، وهذا ُيرضي المدالة ، أو على الاقل العدالة النسبية . وفضلاً عن ذلك ، حاولت أن ابين لكم بان النسبة المئوية للموارد الجماعية والتي تذهب الى الأقليـــة المميزة في الامة تميل للتناقص مع التقدم الاقتصادي . لكن ، اذا افترِض بانني مخطىء ، فان نتائج هذا الخطأ خطيرة بمقدار ، لأن الذي يخفف اكثر مـــا يمكن نتائج الفوارق في المداخيل هو الارتفاع العام لمستوى الحياة .

مع ذلك ، لا أود ان انهي بحثي بلهجة مفرطة في التفاؤل . فاللامساواة ما برحت ، سيكولوجياً واجتماعياً ، مسألة جدية لأسباب عدة . ذلك انه لم يقم أي مجتمع لم يعترف بشيء من المساواة بين الافراد . والحقيقة كلمـــا كانت مجتمعاتنا منهمكة بالرغد والثروة ، مالت الى إلقاء ظل التوق الى المساواة على هذا القطاع من الوجود . وهكذا ينشأ العجب أو التناقض التالي : من المحتمل ان المجتمعات

الحديثة تميل الى تقليص الفوارق الاقتصادية اكثر من كل مـــا عداها ، لكن المطالبة في هـــذا الميدان لم تكن قط بمثل هذه الحرارة ، وحصراً لأن الشرط الاجتماعي – الاقتصادي له أهمية بالنسبة لرجال اليوم اكثر مما كان له في الماضي. ان الحضارة الصناعية تهدم أسس النظـام التقليدي ، وهي تقضي على الانصياع العريق للمراتب ، التي كانت تُعتبر كأنمـــا هي مفروضة من جانب القدر أو الارادة الربانية . وهكذا ، ان تكاثر الثروات الاجتماعية يخلق أحياناً رغبة في المساواة ليس بوسعه ارواؤها.

واذ ذاك ، تبدو الموضوعة القائلة ان التقدم الاقتصادي يتجـــه لتخفيف اللامساواة، صحيحة وذات دلالة تافهة ، في آن واحد. بالنسبة للعالم الاجتماعي، ان المسألة الحقيقية هي معرفة ما اذا كان النموّ يثير من المطالب أكثر أو أقل مما بوسعه تلبيتها . في بعض البلدان من العالم ، ما زالت اللامساواة معضلة مركزية ، بمقدار ما يؤدي توزيع المداخيل الى شل النمو . عندما تقبض الاقلية المميزة شطراً كبيراً من الدخل القومي ، الخمس او الربع مثلاً ، وعندما لا يكون لديها ميل للادّخار والتوظيف وتظل محتفظة بعادة التبذير، والإنفاق على البذخ، في هذه الحال لا تكون اللامساواة غير عادلة بالنسبة للفكرة التي لدينا عن العدل فحسب بل تكون ، من الناحية الاقتصادية ، عقبة في وجه النمو . وانـه لفي مثل هذا النمط من المجتمعات ، يمكن الجزم ، بحق ، بضرورة الثورة (بالمعنى الماركسي) .

وأنتقلُ الآن الى المبحث الثاني فألخّص بعض الاستنتاجات الناجمـــة عن الدراسات المتعلقة بـــه ، وأعني : مسألة انشطار المجتمع الاجمالي الى فئات منسجمة نسبياً .

لا شك انكم تذكرون باننا واجهنا صعوبة كبرى في تعريف الطبقـــات الاجتماعية ، لأسباب متعددة. اولاً ، بسبب تعدد معايير التمييز الممكن التمسك بها . ذلك ان المجتمعات الصناعيـــة هي مُتباينة تبعاً للشرط الاجتماعي – الاقتصادي ، ولمرتبة المقام ، واخيراً تبعاً لدرجة المساهمة في السلطة . ان هذه

التصنيفات المختلفة لا تتلاقى وتتطابق بالضرورة ، ولا تجعل من السهولة تحديد الفئات الرئيسية . ان كيفية تصور بُنية المجتمعات الصناعية تتأرجح بين حدين قصيين . فبعضهم يرى مدرجاً وحيداً لمجموع المجتمع . فيتوزع الافراد على سلالم للمداخيل والمقام والسلطة ، ولا تتلاقى هذه السلالم وتتطابق تماماً ، لكن كلاً منها يتضمن عدة درجات ، وتدرّجا منتظماً من القاعدة الى القمة . ويرى آخرون انقساماً الى طبقات ، كل واحدة منها تنسجم نسبياً مع درجة خاصة . وجميعهن متمايزة كفاية ، مادياً وسيكولوجياً ، عن بعضها بعضاً بحيث تشكل ما يشبه مجتمعات جزئية داخل المجتمع الأجمالي . وآخرون يعطون أيضاً صورة مختلفة عن هذه النظرية الثانية. معتبرين ان الطبقتين الرئيسيتين هما، اولاً تلك التي تمسك بعقاليد السلطة ، وثانياً تلك التي هي خاضعة للاولى . ان الصعوبة في التخير ما بين هاتين النظرتين هي ان لا هذه ولا تلك هي خاطئة كلياً أو صائبة كلياً . ان الالتباس ليس مرده فقط الى ميول علماء الاجتماع أو تردد العلم ، انما الى الواقع نفسه . فالمجتمعات الصناعية لا هي قطع مجزأة الى عناصر جدّ صغيرة ، ولا هي منظمة في مجموعات كبرى .

ما هي الفرضيات التي تحظّر الكلام عن طبقات اجتماعية ؟ اني ارنو الى ثلاث حالات : الحالة الاولى هي تلك التي لا يكون فيها المبدأ الرئيسي للتمييز الاجتماعي اقتصادياً ، بل دينياً او عنصرياً . مثلاً ، يكون من الامور التافهة عدم اعتبار ان التعارض بين العنصريات ، في افريقيا الجنوبية ، هو الذي يسود التنظيم الاجمالي للمجتمع . كذلك ، في العديد من البلدان ، ان مقاييس التمييز هي دينية أكثر من كونها اجتماعية . والحالة الثانية ، التي تحظّر علينا التكلم عن طبقات هي عندما لا يتوقف مصير كل فرد على الفئة التي ينتمي إليها ضمن المجتمع الاجمالي ، بل فقط عن شخصه وحده ، واذا كان جميع الافراد ينطلقون في سباق وحيد على الخط نفسه . إلا ان تكافؤ الفرص ، عند نقطة الانطلاق ، لم يتحقق في أيّ من المجتمعات الصناعية الحديثة. اخيراً ، هناك حالة ثالثة ممكنة، وهي عندما يكون الشرط الاجتماعي — الاقتصادي لجميع الافراد واحداً في

أساسه . وفي الواقع ، كما نعلم ، ان هذا الوضع غير ملحوظ ابداً .

وما خلا هذه الفرضيات الثلاث، يمكن التكلم، بحق ، عن طبقات اجتماعية، ومجموعات اجتماعية – اقتصادية تحدّدها مقاييس متعددة وتؤلف فئات واقعية الى حد ما داخل المجتمع الاجمالي. ان كل الالتباس كامن في العبارة التي استخدمتها متعمّداً بقولي : « واقعية الى حد ما » . فلو كان الافراد اعضاء فقط من طبقة، ويعون جميعاً الى أية طبقة ينتمون، ويعتبرون بصورة اجماعية ان في هذه الطبقة تكمن وحدتهم على احسن وجه، لكانت الامور بسيطة. وقد نجد عدداً من الافراد في مجتمع صناعي يعرف ، بصورة اجمالية ، الى أية طبقة ينتمي . واذا استعمل علماء الاجتماع براعتهم، تمكنوا من حملهم على الاجابة تقريباً عن الدرجة التي يشغلونها في ترتيب المقامات . واذا دفع هؤلاء العلماء الامور الى ابعد من ذلك وأوحوا إليهم بالجواب انتهى بهم الأمر للحصول على الجواب بانهم ينتمون الى طبقة. لكن توعّي هذا الانتماء هو متفاوت .

ومن بين الطبقات الاربع الرئيسية التي يتمسك بها الاخصائيون ، فهناك ثلاث على الاقل هي غامضة وغير متمايزة بصورة مقبولة . فالبورجوازية (ما لم يقل عنها انها طبقة عليا) لا تتوفر فيها الوحدة ، لا وحدة الانسجام ، ولا وحدة التوعّي لذاتها. وللتدليل على ذلك، يكفي التفكير في العديد من اعضائها الذين ، يلتزمون جانب « العدو » اثناء «نضال الطبقات». اما الطبقات الوسطى (لستُ أدري ما اذا كان يجب الكلام عنها بصيغة المفرد والجمع) فهي تشكل ما يشبه حقيبة يُحشى فيها كل شيء ، فيوضع فيها أفراد لا ينتمون لا الى الطبقة الفلاحية ولا الى البروليتاريا ولا الى النخبة. أما بالنسبة للفلاحين، فتارةً يعتبرون أنهم يشكلون طبقة وحيدة ، وطوراً انهم يتوزعون بين عدة طبقات ، بحسب مساحة الملكية او الوضع القانوني (مالكون ، مزارعون ، عمال زراعيون) . فالمجموعة الوحيدة التي لا تختلف كثيراً عن النموذج المثالي هي الطبقة العاملة . انها الطبقة الوحيدة التي لها ، في العديد من البلدان، واقع قوي، سواء موضوعياً او ذاتياً . ومع ذلك ، ان هذه الفئة ، حتى في المجتمعات الصناعية ، هي أبعد

من ان تكون موحدة مثلما تريد النظرية . ويبدو لي ان الاتجاه ماضٍ في سبيل التفرقة أكثر من تقوية الوحدة . ففي بريطانيا العظمى ، يُقدّر بان زهاء ثلث العمال لا يقترعون للحزب المفترَض انه يمثلهم . ان الاقتراع ، الذي هو أبرز فعل سياسي ، لا يكفي لتحريك الوعي الطبقي ، الذي لا غنى عنه للتثبُّت من واقع هذه الطبقة .

وفي الواقع ، ان الطبقات الاجتماعية تصبح عوامل حاسمة في التاريخ ، بمقدار ما تعي ذاتها ، بالمعنى الخاص جداً الذي تتضمنه الايديولوجيا الماركسية، اعني بمقدار ما تعي واقعها وصراعها ، في آن واحد . ان الخلاصة التي استنتجها هي ، كعادتي ، بديهية وغريبة بعض الشيء ، ان الطبقات تهيمن على وجود المجتمعات الصناعية عندما تعي ذاتها ، بهذه الصفة ، وهي لا تبلغ هذا التوعي الا عندما يقتنع الأفراد بمذهب من المذاهب . وعلاوة على ذلك ، وعلى الرغم من الظواهر ، ان خلاصتي هذه هي ماركسية صرفاً ، لان ماركس نفسه كان يعلن بان الطبقة العاملة لا توجد فعلاً الا عندما تكون ثورية ، اعني الا عندما تكتشف نفسها انها فئة مضطهدة ، وتحركها ارادة الثورة .

وعندما لا يعي العمال هذه الرسالة التاريخية ، فهُم يستمرون في حمل سمات مشتركة ، وموضوعية ، ومادية ، وسيكولوجية ، لكنهم يفتقرون الى ما هو اساسي لكي يصبحوا سبباً فعالاً في تغيير المجتمعات، اعني تجلي وحدتهم ونزوعهم الى تغيير البنية الاجتماعية من الاساس . ان الدين الطبقي عرف مصيراً عجيباً . فقد لعب دوراً عظيماً في التاريخ ، وبالتالي أثبت نفسه بالأحداث . واذا كانت ايديولوجية الرسالة الثورية للبروليتاريا صحيحة بمقدار ما يتبناها العمال ، فقد ثبتت صحتها على نحو ما ، ولكن في الوقت نفسه لم تثبت صحتها من جهة اخرى لان الذين تبنوها ما كان يجب ان يفعلوا ذلك بحسب النظرية . فحتى الآن ، كان قبول هذه الايديولوجيا بنسبة معكوسة للنمو الاقتصادي . فالعمال ، على العموم ، اضحوا أقلّ فأقل ثورية ، بالمعنى الماركسي للعبارة ، مع تطور القوى المنتجة . والحال ، كان يجب ان يكونوا أكثر فأكثر ثورية . وكالعادة ، ان

النظرية العظيمة هي ، في آن واحد ، صحيحة ومخطئة ، او اذا شئتم ، تتحقق صحتها في ظروف تختلف عن الظروف التي كان يتكهن بعضهم تحققها فيها .

بالنسبة لأكثر البلدان تقدماً في المضمار الصناعي ، ان جانباً من الصورة الحالية للماركسية الثورية لم يتحقق توقيته الزمني الى حدّ ما . ان صورة النضال بين الطبقات حتى الموت تستهوي العامل الاميركي بصورة ملحوظة أقل مما تستهوي البروليتاري البائس حقاً في البلدان المتخلفة . ففيما يتعلق بالبلدان الغربية ، حيث يواصل التقدم التقني سيره ، أضحت ايديولوجية النضال الحاسم بين الطبقات قديمة . ولا شك في انها تقنع اولئك المثقفين ، تبعاً لتلك الفلسفة ، وهي تجتذب تلك الفئة من الطبقات العاملة ، بسبب أضرار حقيقية تلحق بها . لكن نمط النظام الذي درسناه في اوروبا الشرقية لا شك في انه متخلف بالنسبة لبلدان الحضارة الصناعية في الغرب . ومن الناحية الاقتصادية ، ان نظام التخطيط المركزي السوفياتي ما زال متخلفاً بالنسبة للغرب ، فيما يتعلق بمستوى الحياة سواءً بالمقارنة مع فرنسا او بريطانيا العظمى . ففي هذين البلدين ، ان مستويات الحياة هي ، وقتياً ، أعلى من مستويات الحياة في الشرق ، وان معظم الغربيين ، بما فيهم العمال قد لا يقبلون بتسوية شرطهم المعاشي مع شرط المواطنين السوفياتيين . لكن ، هذا لا يعني ان النظام السوفياتي فشل ، فقد نجح في المهمة الاولى التي رسمها لنفسه : أي بناء صناعة ثقيلة قوية هي ، منذ الآن ، دعامة للقوة السياسية والعسكرية ، وقد تصبح ، في مستقبل لا يمكن تحديده بدقة ، مصدراً لرغد مجموع المجتمع .

وما بين هذه المجتمعات الغربية والشرقية ، يوجد ما يشبه نوعاً ثالثاً من الامم ، المدعوة بـ « القليلة النمو » والتي لا تتبع أياً من هذين النوعين اللذين درسناهما ، وهي قد تمارس ، مع ذلك ، تأثيراً بالغاً ، ان لم يكن حاسماً ، على مصير هذا المجتمع او ذاك . والنقاش بين الكتلتين ليس تنافساً بسيطاً من اجل الحدّ الاقصى من السعادة او من اجل رفع مستوى الحياة بأسرع ما يمكن . انه ايضاً ، عدا العداء العسكري والسياسي ، صراع من أجل اقناع بقية

البشرية . والحقيقة ، ان طريقة التصنيع السوفياتية ، سواءً انتقِدت بشدة أم أعجب بها ، تستهوي بلدان « العالم الثالث » . فهي تعني تشجيع تسارع التنمية . وهي تتيح تقليد الغرب ، مع صبّ اللعنة عليه : تجري استعارة النهج الصناعي عن الغرب من قِبل نظام سياسي يعارض الغرب ويحاربه .

وأخيراً، يبدو ان الثورة ضرورية في جميع المجتمعات حيث الطبقة القائدة فيها هي عاجزة عن تأمين النمو الاقتصادي والحزب الشيوعي يستهدف تحقيق هذه الثورة ، مثلما يشكل الاتحاد السوفياتي مثالاً عليها . وفي آخر الامر ، ان الشرط الاول للتصنيع هو ان يتم حكم المجتمع من قِبل رجال لديهم ارادة التصنيع . بوسع المرء ان يحبّ او لا يحب الحزب الشيوعي ، لكنه يحقق هذا التصنيع ، وهو حالما يصل الى السلطة ، يفرض الادّخار الجماعي بغية مضاعفة التوظيفات ، وهو قادر على وضع أولويات لصالح القطاعات التي اختارها . واذا كانت الطبقات القائدة التقليدية عاجزة عن اتمام ما يوازي ذلك بأساليب اخرى، أي تحقيق التصنيع ، فان الانفجار الثوري على الطريقة الماركسية يحدث فعلاً في بعض الظروف ، انما في المرحلة الاولى من نمو المجتمع الصناعي لا في نهاية المرحلة الصناعية .

ان الصورة التاريخية التي تبرز من خلال هذه الدروس ليست اذن مطابقة كلياً لا لصورة « توكفيل » ولا لصورة ماركس . فنحن لا نجد ، على غرار توكفيل ، حتمية تطور نحو مجتمع أكثر فأكثر تناسقاً، ما دامت هناك امكانيات تكوين طبقات منسجمة مع نفسها ، ومنفصلة عن غيرها ، ومادية للطبقات الاخرى. كذلك ليست الصورة على غرار مسيرة ضرورية نحو المجتمع الاشتراكي عن طريق العنف والانقلاب الجذري .

في الواقع ، ان المثال الذي يحسن بنا ان نتوقف عنده ، حسبما يبدو لي ، هو استخدام التمييز بين مراحل النمو ، والتمييز في طرائق التصنيع، في آن واحد. وهكذا يمكن تبين المسائل التي ُتطرح ، في كل مرحلة من مراحل التطور ، والتناقضات التي تبرز والطريقة الاقتصادية او النمط الحكومي اللذين يتلاءمان

مع هذه المسائل وهذه التناقضات . مثلاً ، في مرحلة التراكم الأولى ، يجب فرض ادّخار جماعي قوي وتوظيفات سريعة ، واياً كان النظام السياسي والاجتماعي ، لا بدّ من سلطة قوية ، ان هذه السلطة تأمنت في ماضي أوروبا الغربية ، عن طريق الانظمة المطلقة ، وفي مثال الاتحاد السوفياتي عن طريق الصلابة الستالينية . من المستحيل قول أي شكل صحيح يجب ان يتخذه نظام السلطة القوية في مرحلة التراكم الاولى ، لكن بالامكان القول بانه من غير المحتمل الاستجابة لضرورات مرحلة التصنيع هذه دون سلطة قوية .

ان مقتضيات السلطة القوية تتضاءل في مجتمع ذي اقتصاد صناعي متطور ، لكن يبث خطر النزاع بين الفئات الاجتماعية ، إما في حالة حدوث تقلص نقدي وتقلّص القدرة الشرائية ، او في حالة الازمة . والثنائية التي طرحها «توكفيل» منذ قرن . والمتعلقة بالتطور الطبيعي او التطور القسري ، ما زالت قائمة . وما من طريقة نمو تضمن احتفاظ الحكومة بالطابع الديموقراطي في أية ظروف كانت . واذا قامت في وجه مجتمعات شعبية ديموقراطية معضلة داخلية او خارجية يستعصي حلّها ، او اذا كان فيها الملايين من العاطلين عن العمل ، واذا كانت المراتب التقليدية غير مقبولة ، تصبح هذه المجتمعات مسرحاً لنضال عنيف لا يكون له من مخرج سوى سلطة قوية . ان كل ما يمكن قوله بالاستناد الى التجربة هو ان النظام القسري يميل الى التضاؤل مع النمو الاقتصادي لا الى التزايد .

ان هذه الخلاصة تتضمن الكثير من الحذر ، لأنها تبغي هذا الحذر . فأي وصف لمجتمع صناعي ، انطلاقاً من الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية يترك الباب مفتوحاً امام عدة امكانيات سياسية . وبتحليل النظام السياسي نفسه ، يمكن تحديد طبيعة وصيرورة مختلف انواع الانظمة .

وفي الدقائق القليلة المتبقية ، لنحاول التأمل في المدلول النهائي لمعضلة اللامساواة الموجودة في حضاراتنا . عبر التاريخ ، يبدو ان ثمة ثلاثة تصورات للمساواة

التي كان يصبو الناس إليها. فهناك اولاً المساواة التي كان يُعترف بها لجميع الناس لأنهم شركاء في العقل ، الذي يجد تعبيره الرمزي في مقطع من حوار لافلاطون ، حيث يعلّم سقراط الحساب عبداً من العبيد . ان هذا الاخير هو ايضاً قادر على فهم الحقائق العقلية . ثم هناك المساواة الروحية التي كانت تنادي بها المسيحية ، فقبل ان تنقذ العبيد من ظروف العبودية كانت تبشّرهم بان نفسهم ايضاً هي موعودة بمصير أبدي . وأخيراً هناك المساواة بين المواطنين الذين هم جميعاً شركاء في الدولة. أما في عصرنا الحالي، فنحن نتوق الى نوع من المساواة يتجلى على الاقل في مساهمة كل واحد في الموارد الجماعية .

ان هذه المساواة الاجتماعية — الاقتصادية تتضمن حالياً حدّين: الحد الاول، وقد يكون انتقالياً ، هو الفارق القصي بين الشعوب والعروق . فعندما نذكر الغزارة يخطر ببالنا أقلية صغيرة من الجنس البشري ، أما غالبية الجنس البشري فيبقى الفقر قانونها . والحد الثاني ، الذي ما برح عسير التخطي في مجتمعاتنا ، يرسمه تنوّع المهن والمواهب واخيراً القدرة الفكرية . ان الحضارة الصناعية لم تُفلح — ومن المحتمل ألا تُفلح ابداً — في إلغاء التنوّع في المهات والتفاوت القصي في المواهب الفردية . هنا تبرز آخر مسألة ، ذات صفة سياسية .

بموجب أي مبدأ يجب حكم الناس غير المتساوين ؟ من هم الذين يجب ان يحكموا ؟ هل عليهم ان يستخلصوا جميع نتائج التفاوت في الكفاءات أم يستلهموا قبل كل شيء مساواة الجميع في الكرامة ؟ لقد طرح المفكرون اليونان على انفسهم السؤال نفسه . فمن يجب وضعه على رأس الحاضرة؟ هل هم التقنيون؟ واذا كان الامر كذلك ، فهل الحكام شبيهون بملاحي السفن ؟ لا شك انهم يجب ان يتحلوا بالمعرفة . لكن المعرفة الضرورية لخير الجماعة ، ان الفلاسفة هم الذين يمتلكونها ، وهم الذين لديهم حدس الأفكار. ان المجتمع الفاضل يكون ذاك الذي تكون فيه السلطة بين ايدي الحكماء والا فذاك الذي يصغي فيه القواد الى آراء الحكماء ، او أيضاً ذاك النظام الارستوقراطي مع مزيج متوازن من المبادىء

الثلاثة : الطغموي والملكي والديموقراطي . وكان الفلاسفة يعتبرون انفسهم مغايرين لأولئك المدعوين بالمسفسطين ، على اعتبار ان هؤلاء كانوا ينصاعون للتنوع الأساسي الذي في الانظمة ، ويلاحظون ان الغلبة هي دوماً للاقوياء ، وان ما هو عادل من جانب هو غير عادل من جانب آخر . لكنهم لم يكونوا يميزون عن الفلاسفة لان هؤلاء الذين كانوا يحطون من قيمة قوانين « كل حاضرة من الحاضرات » بالنسبة للأفكار كان يبدو انهم يتصرفون مثل اولئك الذين كانوا يقرون ويُضعِفون ، في آن واحد ، قوانين « جميع الحاضرات » التي هي جميعاً صالحة أو غير صالحة . واليوم ، نحن بحاجة الى تقنيين اكثر من أي وقت ما . ويتوجب على الوزراء ان يعرفوا ماذا يعني معدل الفائدة ، وكيف يجري ضمان نمو سريع ، وكيف يُحارب التقلص النقدي وتقلص القدرة الشرائية ، او كيف يجري تدارك التضخم النقدي وتقلص القدرة الشرائية . لكن التقنيين ليس بوسعهم ان يحددوا لا خير ولا اهداف المجتمعات الصناعية في القرن العشرين بعد يسوع – المسيح ، كما لم يكن بوسعهم في القرن الخامس قبل عهدنا تحمل مثل هذه المسؤولية في الحاضرات اليونانية .

وما عدا بعض الفلاسفة ، نحن لم نعد نعتقد مطلقاً بان الذين يرون «الافكار» هم قادرون على تعليم رجال الدولة فن الحكم . وفي نهاية الامر ، اننا نتردّد بين مبدأين ومبدأين فقط ، يتجسدان في النمطين الاجتماعيين اللذين درسناهما من جهتنا ، نحن ننصاع لإخضاع التقنيين للمنتخبين ، اعني للرجال الذين اخترناهم . لكن ، بما انه ليست لنا فيهم الا نصف ثقة لذا نريد ان يكونوا كثراً وان لا يتصرفوا ابداً بكل السلطة ، وان يحافظوا باستمرار على الحوار بينهم وبين ناخبيهم . ان الذين نقترع لهم ليسوا بالنسبة الينا حكماء اثينا ونحن لسنا على ثقة بانهم على تماس مع العالم غير المنظور . وبما ان سلطتهم هي دوماً زمنية ، وبما ان تفاعلهم يؤدي الى تسوية ، فالاحتمال هو ان الاضرار تكون محدودة . لذا ، يبدو لنا هذا النظام أفضل نسبياً من النظام الذي يعلن فيه الزعماء السياسيون

انفسهم انهم مزودون برسالة سامية .

والمفهوم الثاني هو مفهوم الدياليكتيكيين. وهو منقول عن الفلاسفة اليونان. فهم لا يدعون انهم على صلة مع العالم غير المنظور ، ويعتقدون بانهم يعرفون مجمل التاريخ وبانهم ، بالتالي ، فوق التقنيين والايديولوجيين . فنحن لا نفتقر الى اخصائيين يعرفون تسيير الآلات أو ادارة دوائر المالية . وعديدون هم المتشككون الذين يقولون ان جميع الانظمة في النهاية هي ذات قيمة متساوية وان ما هو حقيقي من هذا الجانب هو خطأ في ذاك. ان المسفسطين في عصرنا يقرون النسبة التاريخية على انها آخر الأمر ، الذي لا يمكن بلوغ ما وراءه . أما الدياليكتيكيون فهم يتخطون هذا الموقف ، ليس على غرار افلاطون بالرجوع الى « الأفكار » الابدية ، بل على طريقة « هيغيل » ، بالرجوع الى الكلية التاريخية . فهم ، تبعاً لحقيقتهم الكلية ، يطمحون الى سلطة مطلقة على الاقل بصورة انتقالية . وعندما يتوصلون الى اقناع جميع الناس بحقيقة التاريخ الذي هو قيد التحقق ، سيتمكنون من تنظيم الحوار بينهم وبين الشعب. في الوقت الحاضر ، انهم حائزون على المعرفة التاريخية الكلية ، ويوجهون التقنيين الذين يمتلكون معرفة ، نطاقها هو أضيق ، أي يعرفون اية وسائل يستخدمون من أجل بلوغ هذا الهدف المعيّن. ، لكنهم لا يعرفون الى اية غاية يرمون.

وفي عصرنا ، لا مندوحة لنا من التخيُّر بين المنتخبين والدياليكتيكيين . سوف يتسنى لي في العام المقبل تحليل كيفية سير الانظمة التي يحكمها هؤلاء واولئك . وفي الختام ، سأقول لكم لماذا انا الى جانب المنتخبين . ان جميع المجتمعات الصناعية هي متباينة ، وهـذا التباين لا يمكن ان يزول – وحتى اذا افترضنا زواله يوماً – إلا في مرحلة مقبلة اذ تكون الموارد الجماعية على نحو يمكّن من بلوغ نوع من المساواة الاقتصادية ، وبالتالي ، بلوغ انسجام اجتماعي. وحتى بلوغ تلك المرحلة ، تلبث الحقيقة الانسانية لهذا المجتمع في الاتصال ، في الاتفاق ، في التعادي او في النزاع . والواقع ، انه لكي تقرّ المجتمعات المتباينة

التكوين الاجتماعي الحوار بين الفئات، وبين الناخبين والمنتخبين، وبين الحكومات، يجب ألا تدّعي فئة من الفئات انهـــا تمسك بالحقيقة القصوى فحسب ، بل ألا يكون لأي فئة السلطة الكافية لكي تفرض بالقوة احترام الحقيقـة التي تعتبرها الحقيقة القصوى . فالحوار يقف اذا كان من احد يطمح الى الحقيقة . وهو يقف ايضاً يوم يكون لدى رجل او فئة القوة لجعل نظرتـــه الخاصة للحقيقة إلزامية بالنسبة للجميع .

ملحق

لقد عزى إلي بعض النقّاد انني لم اواصل حتى اليوم الاحصاءات التي تتضمنها « الدروس الثمانية عشر » (العائدة الى عام ١٩٥٥ – ١٩٥٦) . انا لست شديد الحساسية ازاء هذه المعزيّات ، بسبب الطابع الخاص الذي تتصف بــه هذه الدروس . لأن هذه الدروس ليست ، على أي صعيد ، « وصفاً » للمجتمعات الروسية او الاميركية ، السوفياتية او الغربية . فهي تتوخى ابراز بعض المفاهيم الاساسية ، واختبار اسلوب للتحليل وتبديد الاوهام والافكار المُسبقة ، ان درجة صحة تنفيذ الخطة الخمسية الحالية والفارق الموجود بين الانتاج القومي في الاتحاد السوفياتي والانتاج القومي في الولايات المتحدة ، مهما كانت هذه الوقائع او هذه المقارنات مهمة ، لا تستجيب للمقتضيات الرئيسية التي تطلبها بحثناهذا.

مع ذلك ، وتلبية لرغبة القراء في الإطلاع ، وحيث ان النموّ الاقتصادي في السنوات الاخيرة يطرح بعض المسائل ، التي بالكاد أُشيرَ إليهافي هذه الدروس، لذا وجدتُ من الفائدة ان اقدم في هذا اللحق ، معلومات متمّمة وفي الوقت نفسه احصاءات اكثر حداثة .

ان معدّل النمو في اوروبا الغربية ، خــلال الأعوام ١٩٥٠ – ١٩٦٠ ، فاق بكثير ليس فقط معدل بريطانيــا العظمى والولايات المتحدة ، خلال هذه السنوات نفسها ، بل ايضاً معدّل النمو الذي كان للبلدان الغربية ، محسوباً على المدى الطويل .

ان معدل نمو الانتاجية بالنسبة للفرد سنوياً كان في فرنسا ، ما بين ١٩٥٠ – ١٩٦٠ ،بنسبة ٤،٧٪ في الزراعة و٤،٥ ٪ في الصناعية ، و ٣،٣ ٪ فيالخدمات. ان معدلات المانيا وايطاليا ، ما بين ١٩٤٩ و ١٩٥٩ كانت أعــلى : فقد كانت معدلات كل منهما ٥،٦ ٪ في الزراعة والصناعة بالنسبة لالمانيا ، ٥،٤ ٪ و ٧،١٪ بالنسبة لايطاليا . ان المعدلات المقابلة لهذه كانت بنسبة ٣،٨ ٪ و ٣،٧ ٪ في الولايات المتحدة ، و ٣،٩ ٪ و ٢،١ ٪ في المملكة المتحدة .

ان الانتاج القومي الخام بالنسبة للفرد من السكان في فرنسا ، في عام ١٩٦٠، يمثل ٦٣٪ من الانتاج القومي الخام الاميركي اذا كان التقييم بحسب الاسعار الاميريكية و ٤٧٪ اذا كان التقييم بحسب الاسعار الاوروبية . واذا وافقنا على معدّل لنمو الانتاج الداخلي الخام بنسبة ٤،٧٪ كان الانتاج القومي الخام الفرنسي بالنسبة للفرد من السكان يمثل في عام ١٩٥٨ ، ١٥٢ بالنسبة للانتاج القومي الخام الاميركي الحالي بالفرد من السكان ، بالتقييم بحسب الاسعار الاميريكية ، و ١١٥ بالتقييم بحسب الاسعار الاوروبية . فاذا استمرّ معدل النمو الفرنسي خلال السنوات الخمسين، واذا لم يرتفع معدل النمو الاميركي للانتاج القومي الخام بالفرد من السكان ، والملحوظ في المدى البعيد بنسبة اقل ٢٪ ، تمكنا من الاستنتاج بان الانتاج القومي الخام بالفرد من السكان سيقترب من الآن حتى عشرين او ثلاثين سنة من الانتاج الاميركي . ان جميع هذه الحسابات مبنية على اسلوب كلاسيكي . اننا نضع اولاً حجم اليد العاملة ، ونقرّ معدلاً لنمو الانتاجية وطريقة توزيع اليد العاملة بين مختلف القطاعات تبعاً لحجم الانتاج القومي الخام ، وكذلك توزيع الطلب النهائي على مختلف مستويات المداخيل . وتتخذ البلدان الأكثر تقدماً كمرجع فيما يتعلق بتوزيع اليد العاملة والطلب النهائي . ان هذه الصور الكمية ، التي تنطوي على نسبة هامة من الشك ، تعني ضرب الاستهلاك بالنسبة للفرد الواحد ما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٥ بـ ٢،٥ . ان حجم الاستهلاك بالنسبة للفرد في عام ١٩٨٥ ، محسوباً بسعر عام ١٩٥٩ يكون بمقدار ٩١٠٠ فرنك سنوياً ، أي ٢٣٠٠ فرنك بالنسبة لعائلة وسطية مؤلفة من ثلاثة اشخاص ، وشهرياً . ويكون الانتاج الصناعي يؤلف دوماً القسم الاعظم من الانتاج الاجمالي : أي قرابة ثلثي هذا الانتاج . ويكون ٤٥٪ من السكان مشغولين في قطاع الخدمات.

وحتى اذا كان الانتاج القومي الخام ، في اوروبا الغربية ، يقترب من انتاج الولايات المتحدة ، فان هذه تواصل التقدم بشكل أسرع من القارة الاوروبية بالنسبة للانتاج القومي الخام الاجمالي لأن معدل النمو البشري الاميركي الذي هو بنسبة ١،٨٪ هو أعلى بكثير من المعدل الفرنسي او الالماني (وفي كل منهما أقلّ

من الوَحدة) . وفضلاً عن ذلك، ان الولايات المتحدة تتصرف باحتياطي واسع في المساحة – وهذه ليست حال بريطانيا العظمى ولا المانيا .

ان هذه الارقام تطرح مسألة ذات أهمية تاريخية : هل ان معدلات التحسين سنة المقبلة هي استثنائية وتعود الى أسباب ليست قابلة للبقاء او للتجدّد ، ام انها تنبىء عن تحوّل نوعي حقيقي في الاقتصاديات الغربية ؟ مهما تكن الفزوق بين المعدلات المحسوبة من قِبَل مختلف المؤلفين بسبب الشك في الاحصاءات والاساليب (وعلى الاخص الأسعار الواجب التمسك بها ، أهي أسعار السنة الأساسية أم السنة النهائية او السنة المتوسطة ؟) ، فان جميع المؤلفين متفقون على النسب . فمعدّل نمو الانتاج القومي الخام بالنسبة للفرد (وبالقيمة الفعلية) في الولايات المتحدة ، محسوب انطلاقاً من عام ١٨٣٩ كأساس ، هو ١٫٥/٨٪ سنوياً ، ومعدل نمو الانتاج القومي الخام بالقيمة الفعلية هو ٣٫٥٪ سنوياً [١] . وليس هناك اتجاه واضح سواءٌ فيما يتعلق بالزيادة او بالنقصان في معدل النمو بالنسبة للفرد ، على اعتبار ان معدل نمو الانتاج القومي الخام الاجمالي يتجه بصورة لا مناص منها الى الزيادة او النقصان تبعاً للنمو البشري .

ثمة دراسة أخرى حققها كل من « بيح » و « بلاكابي » و « فروند» (كذلك منشورة في « سيدبس »عدد ٨٠٤ ، ١ كانون الأول ١٩٦١) ، تحسب معدل نمو الانتاج القومي ، بالقيمة الفعلية بالنسبة للفرد سنوياً (وبعبارة اخرى معدّل انتاجية شغيل خلال سنة) . ان معدّلات النموّ ، محسوبة على المدى الطويل ، بالنسبة لليابان اعتباراً من عام ١٨٨٠ ولا يطاليا اعتباراً من ١٨٦٣ ، ولالمانيا اعتباراً من ١٨٥٣ ، ولفرنسا اعتباراً ١٨٥٥ ، وللولايات المتحدة اعتباراً من ١٨٧١ ، وللمملكة المتحدة اعتباراً من ١٨٥٧ ، تقع ما بين ٢٫٩٪ و كحدّ اقصى لليابان ، و ١٫٢٪ كحدّ ادنى لبريطانيا العظمى ، وللولايات المتحدة ٢ ٪ وهي في طليعة بلدان الغرب ، ولفرنسا والمانيا معدل ١٫٥٪ . واذا فكرّنا فيما

---

(١) ان هذا الرقم مستعار من دراسة حققها « ريمون غولدسميث » النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة بحسب الانتاج القومي ». نشرة « سيديس » عدد ٨٤٤ ، ١٠ شباط ١٩٦٣.

تتكهن مفوضية الخطةُ عن معدل للنمو بنسبة ٤٫٧٪ سنوياً من الانتاج بالنسبة للفرد – سنوياً لمرحلة ١٩٦٠ – ١٩٨٥ ، استطعنا ان نقدّر الثورة الحقيقية التي يتوقعها الاقتصاديون الفرنسيون وحتى معظم الاقتصاديين الغربيين .

لماذا يمكن اليوم تصوُّر معدلات تتجاوز بكثير المعدلات الملحوظة في الماضي ؟ ان أسس هذا التفاؤل تبدو لي انها التالية : ان توعي الظاهرة ساهم في تغيير موقف اصحاب المشاريع وحتى موقف الجماهير الشعبية ازاء العمل والانتاجية . ان ما كان بالأمس نتيجة غير متوخّاة مباشرة ، واحياناً بالكاد ملحوظاً في كمية من الافعال الفردية ، هو اليوم موضع ارادة ، سواء على صعيد المشروع او على الصعيد الحكومي .

ان بلدان اوروبا الغربية تعمم طرائق حديثة للانتاج عِبر الاقتصاد بعد ان كان بعض من قطاعاته ، كالزراعة مثلاً، يقاوم الثورة العلمية . فأمامها مثال البلدان الاكثر تقدماً وهي قادرة على التكهن ، على الأقل تقريباً ، عمّا ستكون الاختلاطات الرئيسية بعد حلول بضع سنوات . والتقدم التقني ، الذي تغذيه مبالغ ضخمة تُنفق في سبيل البحوث ، يتسارع على الارجح ولا يتباطأ . اخيراً ، ومنذ قرابة خمسة عشر عاماً ، أفلحت بلدان اوروبا القارّية في تخفيف حدة التقلبات الدورية الى حدّ كبير . فهذه التقلبات لم تظهر إلا بتناوبات متعاقبة من نموّ متسارع ونمو متباطىء ، وليس بتناوبات ، متعاقبة من توسع أو انقباض . ان هذه البراهين لا تدّعي مطلقاً تبيان ان اقتصاديات اوروبا الغربية ، ولا سيما اقتصاديات فرنسا ، يمكنها الاعتماد على معدل نمو الانتاج بالنسبة للفرد – سنوياً بنسبة ٤،٥ ٪ الى ٥ ٪ . ان هذه المعدلات هي استثنائية، على الرغم من انها لوحظت سابقاً في الماضي (في فرنسا بين ١٩٢٢ و ١٩٢٩ ، وفي الولايات المتحدة بين ١٨٨٢ و ١٨٨٠ . أو حتى من ١٨٧١ الى ١٨٧٩) . وتكون استثنائية ، في جميع الأحوال ، اذا استمرت على مدى عدة عشرات من السنين. الا انها لا يمكن ان تستقر عند نسبة ٤ أو ٥٪ طيلة قرن . لأن معدل ٥٪ يؤدّي الى الضرب في اكثر من ١١ خلال خمسين عاماً ، وفي اكثر من ١٣٠

خلال مئة عام . ومعدل ٤ ٪ يؤدي الى الضرب في اكثر من ٧ خلال خمسين عاماً وفي اكثر من ٥٠ خلال مئة عام .

بيد ان مواصلة النمو الحالي للانتاجية بصورة غير متناهية ليست مستحيلة فحسب، بل كذلك النمو الحالي للكميات المستهلكة من الطاقة والمواد الاولية . وقد حُسب ان الحاجات العالمية من الطاقة ، التي هي حالياً بمقدار ٥ مليارات بمقياس الفحم ، ستكون ٩ مليارات في عام ١٩٧٥ . فمع وتيرة زيادة ٥ ٪ سنوياً ، سيبلغ استهلاك النفط ٧،٥ مليار طن في عام ٢٠٠٠ .

ان المسألة التي تهمنا الآن ليست عن الاحتمالات البعيدة للنقص في الطاقة والمواد الاولية ، او على العكس تماماً ، للغزارة بفضل التقدم العلمي . لان كل ما نريد ان نشير اليه هو ان نمو الانتاج ، كما يقيسه المحاسبون على الصعيد القومي ، هو من الآن فصاعداً نقطة ثابتة في الاقتصاديات الغربية ، وان معدلات النمو الاوروبية هي اليوم أعلى من المعدل المحسوب على المدى البعيد والذي به صارت الولايات المتحدة أغنى بلد في العالم . وبعد كل شيء ، ان معدل ٢./٠ يصبح ، في نهاية قرن ، مضروباً في اكثر من ٧ امثال .

ولننظر الآن في الارقام السوفياتية ، وخلال السنوات العشر المنصرمة منذ وفاة ستالين. ان نمو الاقتصاد ولا سيما الصناعة واصل تقدمه بشكل متسارع ما بين ١٩٥٣ و ١٩٥٨ ، وبشكل متباطىء بصورة جلية منذ ١٩٥٨ .

فخلال الاعوام ١٩٥٣ – ١٩٥٨ ، ضاعف خلفاء ستالين الاصلاحات ، وابرزها كان إلغاء « محطات الآلات » ، وكانت جميع هذه الإصلاحات ترمي الى توفير اسباب اضافية للكولخوزيين لكي ينتجوا ويسلموا انتاجهم . ومن ١٩٥٠ – ١٩٥٢ الى ١٩٥٧ – ١٩٥٩ ، كان معدل نمو الانتاج الزراعي بنسبة ٦٪ . ومنذ ذلك التاريخ ، حصل ركود تقريباً كامل (الامر الذي اضطر الحكومة لتقرير زيادة أسعار المنتجات الغذائية ، في ١ كانون الثاني ١٩٦٢) . ويبدو ان فشل الزراعة خلال السنوات الاخيرة يعود قبل كل شيء الى أخطاء القواد (وإحياء الاراضي البكر ، وقرارات اخرى، غير سديدة من الناحية التقنية) .

إلا ان الفشل في السنوات الاخيرة لا ينفي التقدمات التي تحققت خـــلال الأعوام التي تلت مباشرة وفـاة ستالين . فبالنسبة للمستوى المنخفض جداً في عام ١٩٥٨ ، كانت الزيادة كبيرة ، زيادة ٤٥٪ في الابقار بين مطلع عام ١٩٥٣ ومطلع عام ١٩٦٢ ، و ٣١٪ في الخرفان والماعز . ان انتاج اللحم ، الذي يعادل ٤١،٥ كيلوغراماً بالنسبة للفرد من السكان ، يمثل تقريباً ٤٠٪ من انتاج الولايات المتحدة . وبالمقابل ، ان انتاج الزبدة هو متماثل في البلدان ، وانتـاج الحليب ، الذي يبلغ ٢٩١ كيلوغراماً بالنسبة للفرد من السكان في عام ١٩٦٢ ، هو أدنى بقليل من انتاج الولايات المتحدة (١٥٪ تقريباً) . وبالمقابل ، اذا أردنا مقارنة الموارد الحالية للزراعة السوفياتية بموارد عام ١٩٢٨ ، بالنسبة للفرد من السكان ، يولد لدينا الشعور بان النتائج الفاجعة للزراعة الجماعية اوشكت ان تزول . ويجب ألا ننسى بأن الموارد الزراعية هي حصيلة عمل نصف النسبة المئوية من اليد العاملة الاجمالية .

وفيما يتعلق بمستوى الحياة ، فانه تقدم بسرعة خلال الاعوام الخمسة التي تلت وفاة ستالين . فما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٠ ، ارتفع بنسبة ٥٠٪ (لكن انطلاقاً من مستوى منخفض في الاصل) . وقد هبط في عام ١٩٦٢ ، في أعقاب رفع الاسعار الزراعية وبسبب ركود الانتاج الزراعي . وبحسب الحسابات الغربية ، ما برح مستوى الحياة السوفياتي أدنى بكثير مما هو في اوروبا الغربية ، وبالأولى مما هو في الولايات المتحدة .

ان النمو الصناعي ، تباطأ بصورة محسوسة خلال الأعوام الأخيرة بالنسبة لما قبل ، لكنه ظل سريعاً . وقد جرى التخلي عن خطة ١٩٥٦ في ايلول ١٩٥٧ . وبدلاً عنها ، انطلقت الخطة السبعية (١٩٥٩ – ١٩٦٥) . لكن هـذه الخطة الأخيرة بدورها جرى التخلي عنها جزئياً ، او على الاقل يمكن القول انهـــا لن تتحقق كاملة . لا من جهة الانتاج الزراعي ، ولا من جهة مستوى الحياة . وحتى الصناعات الثقيلة هي متخلفة الى حدٍّ ما عن التقديرات .

وعلى الرغم من كل شيء ، بقي معدل نموّ الانتاج القومي مرتفعاً جداً . ولئن

اختلفت التقديرات ، الا ان معدل نمو الانتاج القومي الخام ، خلال السنوات العشر الاخيرة ، كان بنسبة ٦ الى ٧ ٪ . وقد حصلت هذه النتيجة، كما في المرحلة الستالينية) بزيادة ضخمة في الاستخدام غير الزراعي (٤ الى ٥ ٪ سنوياً) وبارتفاع النسبة المئوية للتوظيف الخامّ ارتفاعاً عالياً جداً (بنسبة ٣٠ ٪ بحسب الاستاذ برغسون) . ما من شك في ان خلفاء ستالين ادخلوا اصلاحات عديدة تتجه لـ « عقلنة » النظام . لكن ، خلال السنوات الثلاث الاخيرة ، برز اتجاه نحو العودة الى مركزة متزايدة ، لتحل محل اللامركزية القديمة . وعلى الرغم من ان الاقتصاديين والقوّاد السوفياتيين يعترفون بالمسائل الجديدة التي يطرحها تعقيد الاقتصاد الصناعي ، فلا في القطاع الزراعي ولا في القطاع الصناعي الغيت أو ُخففت ملامح الاقتصاد الخاضع التخطيط قسري ومفصل. ان المقارنة مع الاقتصاديات الغسبية تظهر تقدماً بارزاً فيما يتعلق بحجم الانتاج وربما بالنوعية التقنية (على الاقل في بعض الميادين) . الا ان الانظمة - بشأن توزيع الموارد ، ودور الاسعار ، وعوامل النمو - ما زالت تقريباً بعيدة عن بعضها اليوم مثلما كانت عليه قبل عشرة اعدام .

فالاتحاد السوفياتي ، الذي هو بحاجة دوماً الى « منظمي » المشاريع الذين لديه ، والى التقنيين الذين لديه ، ما زال يحكمه رجال الحزب . وما برحت الايديولوجيا الرسمية هي التي تبرر الحزب والدولة . ما من شك في ان الغلوّ الفارط الستاليني اختفى ، وان الاشكال القصوى للزجر زالت . وبهذا المعنى ، لا يوجد أي شك في وجود التحرر . لكن الماركسية اللينينية ما زالت تدّعي الاستئثار بالحقيقة الشاملة وتأبى على المذاهب الاخرى حق الوجود ان السيد خروشوف يقرّ التواجد السلمي بين الدول ، لا التواجد السلمي في الميدان الايديولوجي .

ولا ريب ان الوضع لم يعد جامداً كما في الماضي ، فالقواد في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يتندون بعبادة الشخصية وهم ماضون في ترديد ان للفنانين والكتاب والموسيقيين الحق في حرية الابداع ، لكن شريطة ان يلتزموا

بامانة بارشاد الحزب وان يكونوا في خدمة البناء الاشتراكي . بذا تميل ابرة الميزان تارة الى جانب التحرر – وقد نُشرت روايات عن معسكرات التوقيف – وطوراً الى الجانب الآخر، فيذكّر خروشوف بأن الرسم التجريدي والموسيقى الخليطة الهجينة ، هما سمة الغرب المتعفن ، وبان لا تواجد سلمي في ميدان الايديولوجيا .

وبعبارات اخرى ، ان التناقض الداخلي في النظام السوفياتي لم يُحلّ ولا يمكن ان يُحل . فلو كان للمثقفين ملء الحرية في المناقشة ، لكان توجّب عليهم مناقشة العقائد الأساسية كانصهار الحزب في البروليتاريا ، وعصمة الدولة ، وتفوق رجال الحكم . لكن رفض الحرية الفكرية لم يعد ممتداً الى الحدود الستالينية التافهة . فالى أي حدّ تنسجم هذه الحرية مع استقرار ايديولوجية الحكم ؟ ان القواد السوفياتيين ينشدون ، متلمسين ، جواباً على هذا السؤال الذي زاد في اعطائه طابع العجلة الانفراج الحاصل بين الغرب والشرق والنزاع القائم مع بيكين [1] .

---

(١) ماذا يمثل ، اليوم ، الانتاج القومي الخام للاتحاد السوفياتي بالنسبة للولايات المتحدة ؟ مرة اخرى ، نجد ان التقديرات تختلف . فبحسب « ابرام بيرغسون » يمثل الانتاج القومي الخام للاتحاد السوفياتي في عام ١٩٦٠ ، ٤٨٪ من انتاج الولايات المتحدة . مع معدل زيادة ٥٪ سيبلغ عام ١٩٨٠ العلامة ١٢٧،٨٪ (أساس علامة الانتاج القومي الخام للولايات المتحدة في عام ١٩٦٠ = ١٠٠) ، ومع معدل ٦٪ سيبلغ العلامة ١٥٣،٩٪ . وخلال هذا الوقت ، ومع معدل ٣٪ ستبلغ علامة الانتاج القومي الاميركي الخام وفي التاريخ نفسه ١٨٠،٦٪ ، ومع معدل ٤٪ سيبلغ ٢١٩،١٪ . بيد ان تفوق الانتاج القومي الخام الاميركي لا ينفي ان الانتاج الصناعي في الاتحاد السوفياتي ، وفي بعض الفروع في جميع الحالات ، يعادل او يتجاوز الانتاج الاميركي ، وحتى في هذه الفرضيات ، سيبقى مستوى الحياة السوفياتي أدنى بكثير من مستوى الحياة في البلدان الغربية ، على اعتبار ان معدل النمو يحصل بطريقة التوظيفات الإلزامية ، ما لم تحصل اصلاحات أساسية في الزراعة وفي التنظيم لا يمكن تحقيق الاستقرار في مستوى الحياة إلا اعتباراً من اليوم الذي يوزع فيه المخططون بشكل واسع على السكان الارباح الناجمة عن النمو . خلال العامين الأخيرين ١٩٦٢ و ١٩٦٣ تفاقمت الازمة الزراعية ، وحتى نمو الصناعة يبدو مكبوحاً.

فهرست

١٩٦٥/٥/٩٢

زدني علماً

١ ـ حوار الحضارات
٢ ـ الميتولوجيا اليونانية
٣ ـ مبادىء في العلاقات العامة
٤ ـ الوسائل السمعية البصرية
٥ ـ سوسيولوجيا الأدب
٦ ـ ادباء من الشرق والغرب
٧ ـ الجمالية الفوضوية
٩ ـ الفكر الفرنسي المعاصر
١٠ ـ الادب المقارن
١١ ـ الاسلام
١٢ ـ برغسون
١٣ ـ سيكولوجيا الفن
١٤ ـ تأملات ميتافيزيقية
١٥ ـ في الدكتاتورية
١٦ ـ الصحة العقلية
١٧ ـ دستويفسكي
١٨ ـ الاخفاق
١٩ ـ الانسان ذلك المعلوم
٢٠ ـ سوسيولوجيا الفن
٢١ ـ ايليا ابو ماضي
٢٢ ـ التخلف المدرسي
٢٣ ـ علم الاديان وبنية الفكر الاسلامي
٢٤ ـ مدخل الى علم السياسة
٢٥ ـ نقد المجتمع المعاصر
٢٦ ـ روسو
٢٧ ـ الأدب الرمزي
٢٨ ـ طريقة الروائز في التربية
٢٩ ـ مصير لبنان في مشاريع
٣٠ ـ الفلسفة الفرنسية من ديكارت الى سارتر
٣١ ـ الفن الانطباعي
٣٢ ـ تاريخ قرطاج
٣٣ ـ باسكال
٣٤ ـ النظم الضريبية
٣٥ ـ المسألة الفلسفية
٣٦ ـ تاريخ السوسيولوجيا
٣٧ ـ الفدرالية
٣٨ ـ امراض الذاكرة
٣٩ ـ المذاهب الاخلاقية الكبرى

٨٢ ـ السلطة السياسية
٨٣ ـ سوسيولوجيا الحقوق
٨٤ ـ الخطوط الأولى لفلسفة ملموسة
٨٥ ـ مدخل الى التربية
٨٦ ـ معرفة الغير
٨٧ ـ نصير الدين الطوسي
٨٨ ـ عظمة الفلسفة
٨٩ ـ ميزان المدفوعات
٩٠ ـ المعنى والعدم
٩١ ـ الجمالية الماركسية
٩٢ ـ تاريخ بابل
٩٣ ـ الفلسفة والتقنيات
٩٤ ـ جغرافية العالم الصناعية
٩٥ ـ فلاسفة انسانيون
٩٦ ـ الحرب الأهلية
٩٧ ـ اصل الموحدين الدروز
٩٨ ـ من الرأي الى الايمان
٩٩ ـ التسويق
١٠٠ ـ دفاعا عن الأدب
١٠١ ـ امتداح الفلسفة
١٠٢ ـ الجماعات الضاغطة
١٠٣ ـ الاسطورة
١٠٤ ـ التوفير والتثمير
١٠٥ ـ الاحصاء
١٠٦ ـ الوظيفة العامة
١٠٧ ـ الكلام
١٠٨ ـ الجيولوجيا
١٠٩ ـ الثقافة الفردية وثقافة الجمهور
١١٠ ـ توظيف الأموال
١١١ ـ الأدب الالماني
١١٢ ـ المحاسبة التحليلية
١١٣ ـ النظام السياسي في فرنسا
١١٤ ـ الامومة والبيولوجيا
١١٥ ـ تاريخ الاساطير
١١٦ ـ قانون الفضاء
١١٧ ـ تلوث المياه
١١٨ ـ النقد الادبي
١١٩ ـ النظام السياسي في الاتحاد السوفياتي
١٢٠ ـ تاريخ باريس
١٢١ ـ النسبية
١٢٢ ـ السوريالية
١٢٣ ـ حلول فلسفية

١٢٤ ـ التلفزيون الملون
١٢٥ ـ مدخل الى الاقتصاد
١٢٦ ـ الاخلاق والحياة الاقتصادية
١٢٧ ـ مناهج علم الاجتماع
١٢٨ ـ استطلاع الرأي العام
١٢٩ ـ وحدة الوجود العقلية
١٣٠ ـ الأدب الايطالي
١٣١ ـ المذاهب الاقتصادية
١٣٢ ـ الفن التكعيبي
١٣٣ ـ امل القرن العشرين الكبير
١٣٤ ـ فلسفة القانون
١٣٥ ـ الطفولة الجانحة
١٣٦ ـ الرواية البوليسية
١٣٧ ـ السياسة النقدية
١٣٨ ـ تاريخ علم النفس
١٣٩ ـ الكوميديا
١٤٠ ـ تاريخ علم الآثار
١٤١ ـ السيكولوجيا الصناعية
١٤٢ ـ الدولة
١٤٣ ـ البحث العلمي
١٤٤ ـ المجتمع الصناعي
١٤٥ ـ التوجيه المهني والمدرسي
١٤٦ ـ الجوع
١٤٧ ـ التخفيض النقدي
١٤٨ ـ القانون الدولي
١٤٩ ـ الدراما والدرامية
١٥٠ ـ صراع الطبقات
١٥١ ـ التصوف
١٥٢ ـ الأدب الامريكي
١٥٣ ـ الوقف والسلطة القضائية في الاسلام
١٥٤ ـ البنيوية
١٥٥ ـ المسرح الكلاسيكي
١٥٦ ـ جغرافية الاستهلاك
١٥٧ ـ معايير الفكر العلمي
١٥٨ ـ الفيلسوف الشيرازي
١٥٩ ـ الادب السوفياتي
١٦٠ ـ الانسان والحق والحرية
١٦١ ـ تقنية السينما
١٦٢ ـ العقل والنفس والروح
١٦٣ ـ علم النفس الأجتماعي
١٦٤ ـ الانظمة الانتخابية
١٦٥ ـ مناهج التربية
١٦٦ ـ آداب الهند

١٦٧ ـ الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي
١٦٨ ـ التقمص
١٦٩ ـ الرأي العام
١٧٠ ـ البلدان المتخلفة
١٧١ ـ السدود
١٧٢ ـ تقنية الصحافة
١٧٣ ـ الانسان
١٧٤ ـ الادب الصيني
١٧٥ ـ فلاسفة يونانيون
١٧٦ ـ السكان
١٧٧ ـ جغرافية العالم الأجتماعية
١٧٨ ـ طبيعة الميتافيزيقا
١٧٩ ـ تاريخ الحساب
١٨٠ ـ التربية المستقبلية
١٨١ ـ تاريخ الحضارة الأوروبية
١٨٢ ـ الضمان الأجتماعي
١٨٣ ـ المحاسبة
١٨٤ ـ جغرافية السكان
١٨٥ ـ الاقتصاد في بلدان المغرب العربي
١٨٦ ـ فولتير
١٨٧ ـ التاريخ الدبلوماسي
١٨٨ ـ الطبقات الأجتماعية
١٨٩ ـ من الكندي الى ابن رشد
١٩٠ ـ تاريخ الأدب الروسي
١٩١ ـ مدخل الى السوسيولوجيا
١٩٢ ـ الحركة النقابية في العالم
١٩٣ ـ النظرية والتطبيق في المحاسبة
١٩٤ ـ الأدب اليوناني
١٩٥ ـ جغرافية العالم الزراعية
١٩٦ ـ الفوضوية
١٩٧ ـ مدخل الى الجمالية
١٩٨ ـ الأدب الاسباني
١٩٩ ـ التسويق السياسي
٢٠٠ ـ الأسلوب التجريبي
٢٠١ ـ الاسترخاء
٢٠٢ ـ بحوث في الرواية الجديدة
الخ . . . الخ . . .

زدني علماً

- تاريخ السوسيولوجيا / غاستون بوتول (٣٦) . . . .
- تاريخ العرقية /جان بوارييه (٧٥) . . . .
- تدريب الموظف / حسن الحلبي (٥٢) . . . .
- التقمص / أمين طليع (١٦٨) . . . .
- التوجيه التربوي والمهني / جان درافيون (١٤٥) . . . . . .
- الجريمة / جان ماركيزى (٢٠٦) . . . .
- الجماعات الضاغطة / جان مينو (١٠٢) . . . .
- الجوع / ميشال سيباد وهنري غونال (١٤٦) . . . .
- الحرب الأهلية / شارل زورغبيب (٩٦) . . . .
- الحركة النقابية في العالم / جورج لوفران (١٩٢) . . . . . .
- دينامية الجماعات / جان ميزونوف (٧٤) . . . .
- سوسيولوجيا الأدب / روبير اسكاربيت (٥)
- سوسيولوجيا الحقوق / هنري ليفي برول (١٣)
- سوسيولوجيا السياسة / غاستون بوتول (٦٨)
- سوسيولوجيا الصناعة / برنار موتيز (٧٧) . .
- سوسيولوجيا الفن / جان دوفينيو (٢٠) . . .
- صراع الطبقات / ريمون آرون (١٥٠) . . .
- الطبقات الاجتماعية / بيار لاروك (١٨٨) .

EDITIONS OUEIDAT
Beyrouth—Paris